# الجلسة الثالثة والأربعون

- التاريخ : الخميس 25 جمادى I 1419 الموافق 1998/09/17.
- الرئاسة : السادة أحمد القادري الخليفة الخامس وناجم أباعقيل الخليفة الثالث للسيد الرئيس وعبد السلام بروال الخليفة الرابع للرئيس.
- التوقيت : 15 ساعة وأربعين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمس دقائق بعض الظهر.
- جدول الأعمال : مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية :
  - التربية الوطنية.
  - التعليم الثانوي والتقني.
  - التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.
  - الاتصال (الاذاعة والتلفزة).
  - الصحة.
  - الأوقاف والشؤون الإسلامية.
  - الشؤون الثقافية.
  - التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.
  - الشبيبة والرياضة.
  - المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

* السيد رئيس الجلسة :

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

السيد وزير التربية الوطنية،

نشرع الآن في مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية. الكلمة للسيد مقرر لجنة التعليم فليتفضل لعرض التقرير الذي أعد باسم اللجنة.

* السيد مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

سيدتي المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم لكم تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشاريع ميزانيات القطاعات الداخلة في اختصاصها، ويتعلق الأمر بما يلي :

- مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية.
- مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى وزير التربية الوطنية المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني.
- مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.
- مشروع ميزانية وزارة الاتصال والميزانية الملحقة للإذاعة والتلفزة.
- مشروع ميزانية وزارة الصحة.
- مشروع ميزانية وزارة الشؤون الثقافية.
- مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مشروع ميزانية التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.
- مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة.
- مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وهكذا فقد اتضح جليا خلال جميع أطوار دراسة هذه المشاريع، مدى الارتباط الوثيق بينها وهو الأمر الذي ستلمسونه عند اطلاعكم على مختلف تدخلات السادة المستشارين المحترمين، حيث كانت مناقشة قضايا أي قطاع من تلكم القطاعات مدعاة إلى تطرق إلى متعلقات القطاعات الأخرى، خصوصا على مستوى الالحاح على ضرورة التنسيق المحكم والمدروس بين القطاعات الأكثر ارتباطا في ما بينها، تعزيزا للمجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد جرت مختلف أطوار المناقشة في جو من الصراحة والشعور بثقل المسؤولية الملقاة على عاتق أطراف اللجنة حكومة ومجلسا، مما جعل مختلف الآراء والاقتراحات موضوعة تفهم واحترام الجميع نظراً لارتباطها المتين بالواقع الذي يمثل السادة المستشارون مختلف أوجهه وكافة مستوياتهم.

أيها السادة،

لقد ساد الجلسة المخصصة لعملية التصويت رأيان : يرى أحدهما مشروعية هذه العملية استنادا إلى مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في حين يرى ثانيهما عدم مشروعية عملية التصويت نظرا لأن لجنة المالية لم تصادق على الموارد والنفقات العامة، مما يحتم على اللجنة انتظار بت المجلس في مشروع القانون المالي في جلسته العمومية، وهو ما حمل بعض المستشارين من فرق المعارضة على التأكيد على موقفهم التحفظي من عملية التصويت محتفظين بحقهم في إثارة الموضوع أمام الجهات المختصة.

أما نتائج التصويت على المشاريع المذكورة في بداية هذا التقرير فهي كمايلي :

الموافقون : 19.

المعارضون : 13.

الممتنعون : لا أحد.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المقرر المحترم.

نشرع الآن في مناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم، في لائحة المتدخلين السيد المستشار أحمد بنعيني.

* المستشار السيد أحمد بنعيني :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الشؤون الثقافية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني ثم ميزانية وزارة التربية الوطنية برسم السنة المالية 1998-1999، لأبدي جملة من الملاحظات والاقتراحات مساهمة في إغناء الحوار الايجابي، والنقاش البناء من الحكومة المستشارين تثبيتا لدعائم الديمقراطية وترسيخ قيمها تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

وتأتي مناقشة هذه الميزانيات والمغرب يدشن مرحلة جديدة من تاريخه السياسي ألا وهي مرحلة لسن سياسة التناوب على الحكم التي أرسى قواعدها صاحب الجلالة نصره الله والتي ستمكن المغرب وبدون شك من ولوج القرن المقبل وهو مهيئ لربح رهاناته ومسلح بكل أسباب النجاح والتقدم والازدهار، كما جاءت هذه الميزانيات في ظل تصريح حكومي ارتاح له الجميع انطلاقا من كونه أعطى أهمية قصوى للجانب الاجتماعي أولا ولكونه وضع مشاكل التعليم وضرورة إصلاحه موضعا بارزاً في انشغالاته واهتماماته ثانيا. كما ألح على ضرورة العناية بالثقافة وفتح آفاقها ثالثا. مما لاشك فيه أن اشعاع الدول والحضارات يقاس بدورها الثقافي ومساهمتها في إغناء رصيد التراث البشري، ومن تم فإن الثقافة تلعب دوراً بارزاً في العمل على التماسك الاجتماعي من جهة وتقدم صورة واضحة لما وصلت اليه البلاد من تقدم وازدهار من جهة أخرى، إضافة إلى كونها توقد الحس الوطني وتعمل على تركيز الشعور والافتخار بالهوية.

والمغرب الضاربة جدوره في أعماق التاريخ المتشبث بثقافته العربية والإسلامية وهويته الحضارية استطاع على مر العصور أن يجعل من ثقافته محوراً ترتكز عليها مكوناته ومنبعا تنهل منه عقول أبنائه مفتخرا بتاريخه الحافل بالأمجاد ومستشرفا آفاق المستقبل الواعد آخذا بعين الاعتبار متطلبات مواكبة الحضارة العالمية الجديدة ومتفتحا على مختلف الثقافات المحيطة به.

ومن هذا المنطلق كان حرص التجمع الوطني للأحرار كبيرا على ضرورة دعم العمل الثقافي ببلادنا واعطائه من العناية والاهتمام ما يليق بدوره كأداة للتنمية، وإذا كانت الميزانيات التي كانت تخصص لهذا القطاع في السنوات الماضية تتسم بالجحف أمام قطاع مهم يعرف بالتاريخ ويعزز الشعور بالهوية وينمي قدرات الابداع والخلق. فإن ميزانية الوزارة هذه السنة قد جاءت مشجعة ومحفزة نسبيا لخلق أوراش جديدة تسعى لدعم العمل الثقافي لبلادنا في إطار برنامج يحدد أولويات ويضع الأسس لمستقبل ثقافي وعلمي مزدهر، ولا ريب في أن دعم الثقافة ببلادنا هي مسؤولية يجب أن يتقاسمها إلى جانب وزارة الثقافة قطاعات أخرى كالسياحة مثلا والجماعات المحلية والتربية الوطنية في نطاق شراكة للنهوض بالثقافة وهو عمل ليس بالسهل ويجب التنسيق له وعلى مستوى وفي إطار برنامج محكم.

وإذا كان المغرب قد دخل عهد لامركزية واللاتمركز الاداريين رغبة وسعيا وراء تقريب الادارة في المواطنين واشباع حاجياتهم وقطع في ذلك أشواطا مهمة فإنه أصبح من الضروري أن نعمل على خلق ثقافة الجهة وفق منظور جديد حتى لاتندثر الثقافة الشعبية من موسيقى وعادات وتقاليد وأدب شعبي والعمل على تدوين تراثنا الشفوي الجهوي الذي يمثل أساس ثقافتنا الوطنية.

لقد جاء عرض السيد الوزير أمام اللجنة متضمنا وبكل صدق لبرنامج التجمع الوطني للأحرار الداعي إلى تهيئة المجال الثقافي ببلادنا وتجنيد كل القطاعات من أجل المحافظة على الآثار والمدن العتيقة والتعريف بها واستغلال المواقع التاريخية كفضاءات ثقافية وإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي وإحداث مركبات ثقافية جديدة وإنشاء متاحف وترميم وصيانة المعالم التاريخية إلى جانب العناية ودعم النشر وتسهيل تداول الكتاب ووضع خطة لتنظيم قطاعات الانتاج في مجال المسرح والتشكيل والموسيقى والابداع وهي مضامين برامج لايسعنا إلا أن ندعو لها بالتنفيذ حتى لا تبقى أمالا وطموحات بعيدة عن معانقة الواقع.

ولاشك أن حكومة التناوب التي ينتظر الجميع نتائج أعمالها ستقوم بدون شك على تطبيق هذه البرامج والسهر على تنفيذها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد تحمل رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير مسؤولياتهم كاملة غير منقوصة ابان الاستعمار الغاشم في الدفاع عن الوطن والتمسك بالمقدسات وضربوا أمثلة رائعة في التضحية والبدل والفداء أظهرت للعالم كله شجاعة المغاربة في الاقدام وجرأتهم في الاقتحام وأناتهم في الصمود وقوتهم في التصدي والقتال.

وعندما امتدت الأيادي الغاشمة إلى رمز الأمة المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه لتبعده عن عرشه وشعبه في 20 غشت 1953 أعلنها المغرب ممثلا في رجال المقاومة حربا ضد المستعمر وحولها إلى ملحمة نضالية من أجل احقاق الحق، ملحمة ساهم في صنعها الملك والشعب جنبا إلى جنب ملك فضل النفي عن بيت وطنه وتحمل الخطورة الجسام في سبيل ذلك وشعب لم يبخل بالتضحية والبدل وهكذا كان الشعب في مستوى وطنية قائده وكان القائد معتزا بعبقرية شعبه ملك وشعبا تمازجا حبهما في سنفونية منسجمة لم يكن يقوى على عزفها إلا شعب متحضر عارف بما كان يقوم حوله من مؤامرات لاتدعي إلى استبعاده والزج به في غياهب التخلف.

وستظل أجيالنا الصاعدة تقتبس من بطولات المقاومة المغربية دروسا في الأثار ونكران الذات وتنهل من فيض عطائها وتطلع إلى درك النماذج الشامخة من رجال المقاومة الذين بذلوا أرواحهم بسخاء ليعيش المغرب حرا موحدا عالي الرأس بين الأمم والشعوب وسنظل جميعا مدينين لهم على هذا العمل البطولي الكبير وعلى رأسهم فقيد العروبة والإسلام المقاوم الأول المغفور له محمد الخامس نور الله ضريحه.

ومن باب الانصاف أن تولي الدولة أو الحكومة مزيدا من العناية والرعاية والاهتمام لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير تكريما لها واعترافا لما قدمته من خدمات لهذا الوطن خاصة وأن التصريح الحكومي قد ألح على ضرورة اتخاذ التدابير الناجعة لمعالجة قضايا أسرة المقاومة وجيش التحرير. بالشكل النهائي في إطار مبادئ الكرامة، والتجمع الوطني للأحرار الذي يعتبر امتدادا طبيعيا للحركة الوطنية كان دائما يدعو إلى تكريم هذه الأسرة والعناية بأحوالها المادية والمعنوية وإدماجها في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومناقشة ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعتبر مناسبة لطرح أفكار واستعراض حصيلة. وهكذا وبالنسبة لحصيلة ماقامت به المندوبية السامية خلال السنة المالية المنصرمة وبناء على عرض السيد المندوب السامي فإنها حصيلة طيبة تنم على مجهود مشكور وأعمال مرضية ومساهمة من التجمع الوطني للأحرار في إغناء النقاش نتقدم بالأفكار والاقتراحات التالية :

1 - الاسراع في تسوية ملفات طلب مقاوم، وتفعيل لجنة اعادة قراءة الملفات المقترحة للرفض.

2 - ضرورة التنسيق بين المندوبية ووزارة المالية من أجل الاسراع لتمكين المقاومين من التعويض الاجمالي الذي صادقت عليه لجنة التعويض الاجمالي حتى لايبقى المقاوم يعيش قلق الانتظار.

3 - رفع قيمة الغلاف المخصص لاقتناء آلات لتقويم وتعويض الأعضاء المبتورة حتى يستفيد من هذه العملية أكبر عدد من المقاومين المحتاجين إلى الآلات.

4 - توسيع دائرة الخدمات الطبية للمقاومين وخاصة للذين لا يستفيدون من أي نظام تعاضدي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد أصبح موضوع التربية واصلاح التعليم من المواضيع التي تستأثر باهتمام متزايد نتيجة حساسيته الخاصة وارتباط بمقوماتنا الاجتماعية والثقافية ولكونه السبيل الرئيسي لبلوغ التطور والدفع بعجلة التنمية ووضع المغرب على طريق التحولات البيداغوجية والمعرفية والتحديات الحضارية للقرن المقبل.

وأمام التغيرات السريعة التي يعرفها العالم في مختلف الوجهات وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية، أصبح من اللازم على بلادنا مواكبة مجمل هذه التطورات والأخذ بناصيتها حتى لا نبقى في معزل عنها وحتى نجنب بلادنا من الوقوع في شراك التخلف وحتى نمكن بالتالي أجيالنا من تعليم عصري يسمح لهم باقتحام هذا العالم الجديد وهم مسلحون بكل أسباب النجاح والتقدم.

والتجمع الوطني للأحرار كان وما يزال ينادي بضرورة إصلاح التعليم إصلاحا شاملا في إطار ميثاق وطني وأقول وأكرر هذه الكلمة في إطار ميثاق وطني تلتزم فيه الدولة والهيآت السياسية والجماعات المحلية والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون خاصة أن مردودية التعليم وعدم تلاءم النتائج مع العبئ المالي الذي يناهز ثلث الميزانية العامة للدولة قد جعل الجميع يقتنع بضرورة الانكباب على ملف التعليم واعادة النظر فيه بجدية تكفل له النجاعة والفعالية.

لقد تدارسنا حضرات السادة داخل اللجنة ميزانيات مختلف الوزارات المشرفة على قطاع التعليم من الابتدائي إلى العالي ولمسنا لا على مستوى الخطاب أو البرامج إحساسا عميقا ذلك الميثاق الوطني الذي يجتمع حوله الجميع كل يدلو بدلوه حتى نرى تعليمنا وقد تحقق له ذلك التكامل المنشود وتلك القوة التي تمكن من ولوج القرن المقبل وهو على أتم الاستعداد لخوض غماره بعيداً على الارتجال. ورغم أنها ميزانيات ذات طابع انتقالي، فإنها اقتحمت وبكل صدق أبواب أهداف نبيلة وزكت اختيارات لا بد منها كتعميم التمدرس في العالم القروي واجبارية التعليم الأساسي وإصلاح النماذج بالنسبة للتربية الوطنية وتشجيع البحث العلمي وعزم الوزارة على إعادة هيكلته بشكل يتماشى مع هيكلة الجامعات والمعاهد العليا. وبناء كليات جديدة قادرة لاستيعاب أفواج جديدة من الطلبة، إضافة إلى التفكير بإحداث نظام لضمان اجتماع الطلبة.

وبناء على ماسبق ذكره وتقدم به الاخوان أصحاب الأغلبية فإننا سنصوت في التجمع الوطني للأحرار على هذه الميزانيات بالايجاب والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد العربي أسديد لايوجد بالقاعة.

الكلمة الآن للسيد خيري بلخير لايوجد بالقاعة.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد تاضومانت فليتفضل.

* المستشار المحترم السيد محمد تاضومانت :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لمناقشة الميزانيات الفرعية كل من وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم الثانوي والتقني والتعليم العالي والبحث العلمي.

وبدءا يمكن القول أن ميزانيات هذه الوزارات هي نفس الميزانيات السابقة في شكلها ومضمونها، ولا تنطوي على أي عنصر جديد أو تصور يختلف عما سبق ويغيب عنها المنظور الاجتماعي والبحث التربوي والعلمي، ولا تكرس بالتالي شعارات المعارضة السابقة وخطاباتها، وبعيدة كل البعد عن كل ما من شأنه التخفيف من أزمة نظامنا التعليمي.

فعلى مستوى التأطير التربوي والاداري يمكن القول بأن وضعية رجال التعليم والأساتذة الباحثين والاداريين لا تسمح اطلاقا بالقيام بالمهام المنوطة بهم ومواجهة العملية التعليمية بما يقتضيه الامر من روح الجدية والمسؤولية اللازمين.

ويتجلى ذلك بالأساس في ضعف الأجور وهزالتها وتدني المستوى الاجتماعي وثقل المهام وتضاربها واختلاطها وغياب عناصر التحفيز وهيمنة اللامبالاة، وقد كنا نأمل أن تتطابق خطابات الحكومة التي كانت تعلن عنها فيما قبل مع التدابير التي أعلنت عنها في القانون المالي، إلا أن الواقع الماثل أمامنا يؤكد بالملموس فراغ تدابيرها الاجرائية، وكنا نتمنى أن تكون لها الشجاعة الأدبية لزف بشرى إلى رجال التعليم بتحسين أوضاعهم المادية والاعلان عن الاجراءات والتدابير العملية الكفيلة بتحقيق كرامتهم وتجاوز الوضع المزري الذي يعانون منه والذي لايشجع بتاتا على القيام بالمهام المنوطة بهم أحسن قيام، سيما وأنها مهام ومسؤوليات جسام تعتبر مكينة الصلة بناشئتنا إلا أننا صدمنا ومعنا رجال التربية والتعليم بأن رجل التعليم قد سقط من اهتمامات الحكومة الحالية، ولم تنسجم حتى مع مطالب نقاباتها السابقة بالزيادة في أجور رجال التعليم، بحيث أن الخطابات في واد والواقع الملموس في واد آخر.

السيد الرئيس،

إننا لم نجد في الميزانيات المعروضة أمامنا ما يجسد الاصلاح على مستوى المضمون التربوي والتعليمي ويعالج عقم النظام التربوي وانفصامه على المجتمع المدني، وبالتالي ما يجعله متفاعلا مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذه الميزانية لا تبلور الاصلاحات التي يتوق إليها المغاربة بحيث لم نلمس بالشكل المطلوب الاجراءات الكفيلة بتكثيف التأطير وملاءمة المناهج التعليمية للخصوصية المغربية كاصلاح الكتاب المدرسي وتجاوب البرامج مع متطلبات التطور والتحديث والعصرنة التي عرفها النسيج الاجتماعي المغربي.

إن التعليم بمختلف مستوياته يعاني من مشاكل هيكلية متعددة تتطلب إرادة حقيقية لإصلاحه وتدبير سليم وواقعي لشؤونه ولن يتأتى ذلك طبعا إلا بتفعيل المجلس الأعلى للتعليم بناءا على التعليمات الملكية السامية لوضع خطط منهجية محكمة تأخذ بعين الاعتبار من جهة مختلف المعوقات التي تقف حجر عثرة أمامه، ومن جهة أخرى مختلف الآراء والأفكار لمختلف الشرائح والفعاليات المهتمة بالميدان التربوي معززة بآراء الأساتذة والباحثين.

ونحن على عتبة القرن 21 مازلنا نلاحظ بأن نسبة الاقبال على التعليم ومتابعته ضئيلة جدا وخاصة بالعالم القروي بسبب انعدام الشروط الكفيلة بالاقبال على التعلم كغياب البنيات التحتية وانعدام التوازن بين الحواضر والقرى، هذا بالاضافة إلى العوز الذي يعاني منه السكان القرويون سيما أن الأدوات والكتب المدرسية أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على هذه الفئة المستضعفة ببلادنا.

كما أن مشكلة لغة التعليم بالنسبة للمواد العلمية تطرح مشكلة قطيعة بين مستوى تعليمي وآخر وتؤدي في غالب الأحيان إلى العزوف عن مواصلة الدراسة الجامعية في الشعب العلمية والاستعاضة عنها بالتوجه إلى شعب أخرى أدبية وقانونية لاتمت بأي صلة لمادرسوه من مواد علمية بالثانوي وهنا تطرح اشكالية التعريب بمفهومها الشامل.

كما أن تكدس المواد واكتضاض الأقسام وتضارب المفاهيم والتصورات بين مادة وأخرى من شأنه ارهاق التلاميذ وتنفيرهم من المؤسسات اضافة إلى انعدام التفتح على الابداعات العلمية والتكنولوجية والفنية هذه كلها عوامل تسم العملية التعليمية بالتردي وتستلزم إعادة النظر في المناهج والبرامج.

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعليم التقني فإننا نلاحظ بأنه يعاني من عدة مشاكل ومثبطات وخاصة بالنسبة للغة التعليم وكذلك انعدام التوجيه وتضارب المناهج الدراسية بين مختلف المؤسسات والمعاهد التقنية، وانعدام الخزانات والمراجع، المهتمة بالمجال التقني، هذا بالاضافة إلى تقادم الأجهزة التقنية المستعملة بالأشغال التطبيقية.

أما بالنسبة للتعليم العالي فنلاحظ تقلصا في ميزانية هذا القطاع بالمقارنة مع ميزانية التربية الوطنية ككل، لأنها لا تحمل أي أثار للإصلاح، وننبه في هذا السياق بأن كل تأخير في هذا المجال يعتبر مضيعة للوقت الذي لا يرحم وهدرا كذلك للطاقات العلمية والتكنولوجية والثقافية لجل الباحثين مما يترتب عن ذلك انتاج مزيد من العاطلين. لذلك فإن الوقت لن يرحم المنتظرين والمترددين إذا لم يتم فتح أبواب الاصلاح من الآن والاهتمام بمختلف الجوانب المادية والتأطيرية لأساتذة التعليم العالي وإيلاء البحث العلمي الأهمية المستحقة والمتمثلة في الزيادة في ميزانيته.

سيدي الرئيس،

اعتبارا لكون ميزانيات هذه الوزارات لا تجسد الطموحات المنشودة منها فإن فريقنا سيصوت عليها بالرفض.

أما مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة العمومية برسم سنة 1999-1998.

وفي البادية لابد من الاشارة إلى هزالة ميزانية هذه الوزارة بالنظر إلى جسامة مسؤوليتها، وقد كنا نتطلع إلى ارتفاع اعتماداتها ارتفاعا مطابق لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل، وكذا لما كان يتطلع إليه الشعب المغربي من أجل الاطمئنان على صحته وصحة فلذات أكباده، إلا أننا لاحظنا بأن هذه الميزانية لم تكن مترجمة حتى للخطاب الوارد في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

باسم فريق سأسرد بعض المشاكل والاقتراحات التي يتخبط فيها هذا القطاع والتي تشكل حائلا دون الارتقاء به إلى المستوى المنشود:

- إن النهوض بهذا القطاع الحيوي الهام يتطلب إيلاء العناية الضرورية لأطبائه ممرضيه وكذا أعوان الصحة لأنهم يعتبرون في نظرنا جنودا مجندين في أقسام المستعجلات بالمستشفيات وفي المصحات الحضرية منها والقروية، حيث لا يمكن أن نحاسبهم على مردوديتهم وهم يعانون من عدة مشاكل اجتماعية تحول دون أداء مهامهم في أحسن الظروف.

فهل تعلم الحكومة ياترى أن طبيب القطاع العام يتقاضى حوالي 4900 درهم شهريا وهي أجرة هزيلة جدا بالمقارنة مع قطاعات أخرى تجعل الطبيب يشعر بمحنة نفسانية وحيف مادي وهو الذي يهتم بانقاد آلاف المرضى ويسهر على صحة المواطنين كما نلاحظ أن قيمته المعنوية وكرامته في تدهور مستمر، فهل من التفاتة لهذه الفئة المتفانية للحفاظ على كرامتها واسترجاع معنوياتها؟

- وما قيل في حق الأطباء ينطبق على الممرضين وأعوان الصحة.

- أما بخصوص القطاع الخاص فقد تم اثقال كاهل أطبائه بالضرائب حيث أنهم يعانون الأمرين بسبب عدم وجود إقبال المرضى على عياداتهم وذلك راجع إلى انعدام التغطية التي لا تتجاوز 17 في المائة في المغرب، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهم مثقلون بالضرائب الوهمية رغم أنهم يؤدون عملا اجتماعيا محظا.

- أما المصحات العمومية فيمكن القول أنها تكاد تخلو من نبل الأهداف التي خلقت من أجلها لأن الضرائب تتهاطل وتتهاطل كالسيل الجارف وأغلب هذه المصحات أغلقت الأبواب في الوقت الذي بدأ فيه البعض الآخر يتلاعب بصحة المواطنين بهدف الربح السريع لتسديد ما تراكم عليهم من ضرائب أو ديون.

وهنا أتساءل السيد الوزير هل من علاج لهذه الوضعية المزرية؟

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للبنيات التحتية لوزارة الصحة يجب إعادة النظر فيها وأخص بالذكر العالم القروي وكذا العديد من المدن حيث تعاني من المشاكل التالية :

* التجهيزات شبه منعدمة.

* الأخصائيون في أقسام المستعجلات منعدمون.

* نقص مهول في الأطباء والممرضين في العالم القروي.

* أجهزة الكشف التي أصبحت ضرورية كالسكانير غير موجودة بأغلب المدن المغربية.

* سيارات الاسعاف وسيارات الاسعاف المتخصصة لانقاذ الحالات الاستعجالية شبه منعدمة.

* آلات حرق النفايات الطبية شبه منعدمة كذلك.

* ثلاجات الأموات قليلة وحتى الموجودة منها في حالة يرثى لها.

* قاعات المستعجلات يعجز اللسان عن وصفها لأنها يمكن تسميتها بأي شيء إلا قاعات المستعجلات.

* هذا دون الحديث عن مراكز المعاقين ومراكز الصم والبكم ومراكز تحاقن الدم بمجموع تراب المملكة ومراكز الديالز لمرضى الكلي ومراكز الترويض إلى غير ذلك...

إن المشاكل كثيرة ولاتحصى ونجزم بأن هذه الميزانية ضعيفة جدا لا يمكنها حل كل هذه الرهانات.

السيد الرئيس،

بخصوص نفقات التطبيب فإن المعمول به في المستشفيات والمستوصفات هو أنه إذا أدلى مواطن ضعيف ما بشهادة الاحتياج تمنحه الفحص الطبي والسرير إذا كان موجودا بصفة مجانية، أما الدواء ولوازم العلاج ولوازم العمليات يبقى على عاتقه.

وهنا نسجل التناقض بين شهادة تدل على أن المريض محتاج وفي نفس الوقت يطالب الأدوية ولوازم العلاج.

وفي هذا الصدد أعطى السيد الوزير المحترم تعليماته إلى كافة مندوبي الصحة بالمملكة المغربية لأخذ شهادة الاحتياج بعين الاعتبار ومد الفقراء والمحتاجين بمجانية العلاج بصفة كاملة، وأمام هذا الاجراء لايمكننا إلا أن نثمن وننوه بهذه المبادرة.

السيد الرئيس،

كان الشعب المغربي ينتظر بادرة طيبة من معالي السيد وزير الاقتصاد والمالية ويتعلق الأمر بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية وجل الالات الطبية ومواد الجراحة لأننا نعتبر في فريقنا أن إجراء من هذا النوع لا يمكن إلا أن يدخل السرور والغبطة على المواطنين الضعفاء لأن غلاء الأدوية والمواد الجراحية وآليات التطبيب مهول وبثقل كاهل المواطنين إلا أن لم يقع ربما للمحافظة على التوازنات المالية على حساب صحة المواطنين المغاربة.

السيد الرئيس،

لقد لاحظنا خلال هذه الدورة البرلمانية بأن تدخلات السادة المستشارين في إطار الأسئلة الشفوية والكتابية قد انصبت في مجال قطاع الصحة على الوضع الصحي بالعالم القروي وهذا دليل على معاناة هذا الأخير في المجال الصحي، بحيث أن المستوصفات الصحية غير كافية وحتى الموجود منها يفتقر إلى الوسائل البشرية والمادية الكافية، والنتيجة هو أن العديد من المواطنين يذهبون ضحية أمراض أو حوادث بسيطة بسبب غياب الاسعافات الأولية.

صحيح أن تخلف العالم القروي لا يقتصر على هذا المجال فقط، بل ينطلي هذا التخلف والقصور على غياب بنى تحتية في المستوى من ماء شروب وطرق وإنارة، لكننا مع ذلك نشدد على ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي لأن له علاقة مباشرة بصحة المواطنين.

وندعو إلى تكثيف الحملات الاعلامية عبر القوافل الصحية بالعالم القروي والمناطق النائية، وتكوين المولدات القرويات ومد الجماعات القروية بسيارات للاسعاف.

السيد الرئيس،

نظرا لكون هذه الميزانية لا تستجيب لطموحاتنا ولطموحات الشعب المغربي فإننا نعلن عن رفضها والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشارة المحترمة السيدة حياة الدليمي لا توجد بالقاعة الكلمة للمستشار المحترم محمد ايت مبارك.

* المستشار السيد محمد ايت مبارك :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الديمقراطي والعمل لأناقش الميزانية الفرعية لقطاع التعليم بمختلف مراحله.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم كل لا يتجزء ولا يمكن ملامسة واقعه وتشخيصه وإيجاد البدائل الموضوعية لإصلاحه دون الربط الموضوعي بين جميع أسلاكه ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي إن التربية والتعليم يشكلان الآلة الأساسية والفاعلة في تكوين وتنشيئة الانسان وإبراز هويته الحضارية والثقافية والعقائدية حتى يتمكن من الارتقاء والاندماج في محيطه الاجتماعي قدراً على تحمل المسؤوليات الشخصية والمهنية والوطنية.

والتعليم كما أخذ بعين الاعتبار المقومات الحضارية والدينية والقيم الأخلاقية للأمة كلما كانت نتائجه ملائمة للواقع ومرضية وقادرة للتصدي لكل المحاولات الرامية لطمس الهوية الوطنية واستيلابه.

إننا نؤمن بأن أهمية التربية والتعليم في تكوين الأجيال والرفع من قيمة الشعوب وصيانة مقدساتها الروحية واكتساب المناعة الكافية ضد تأثير فكري دخيل.

السيد الرئيس،

لقد مرّ على استقلال المغرب أربعة عقود استطاع من خلالها القضاء ولو نسبيا على الاستعمار التربوي والثقافي حيث اتسم تعليمنا بالهيمنة الفكرية والثقافية وممارسة جميع أنواع الاستيلاب، إلا أن إجماع الأمة ملكا وشعبا على الأزمة التي يعيشها قطاع التعليم بجميع أصنافه يحتم علينا اتخاذ الاجراءات الاستعجالية حقيقية بعد تشخيص القطاع ووضع استراتيجية تعليمية واضحة المعالم وفق برامج بيداغوجية هادفة تأخذ بعين الاعتبار مقومات المغرب وحاجياته العملية والخصاص الحاصل في سوق الشغل.

لقد أكد جلالة الملك نصره الله بأن مشكل التعليم هو مشكل الجميع وعلى الجميع أن يساهم ويشارك في حل مشاكل التعليم، إنه قطاع يسمو على جميع الحساسيات السياسية والنقابية ويعلو على المزايدة السياسية فمستقبل أبناءنا رهين بما سننجزه اليوم.

السيد الرئيس،

اعتبر مناقشة الميزانية الفرعية في قطاع التعليم بجميع مراحله مناسبة للوقوف على حقائقه وإبداء تصوراتنا ومقترحاتنا للنهوض به وإرجاع الثقة في الأسر المغربية وتغيير الصورة الحالية على أن التعليم هو آلة لتفريخ جيوش من العاطلين لايمكن تجاهل القضاء على الأمية كخطوة أولية في الاستراتيجية العامة للتربية والتعليم إذ يتوقف الأمر على إقرار إجراءات عملية وطرق بيداغوجية وتنظيمية وإعلامية وتشجيع هيئة التدريس العاملة حتى تتمكن من القضاء على هذا الداء الذي ينخر جسدنا.

أما الرتبة التي أصبح يحتلها المغرب وفق التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لدليل على سوء اختياراتنا وتقديرنا لخطورة الوضع التربوي بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة.

لقد حمل الجميع شعارات لم يعد لها أي مدلول فالتعميم والاجبارية أصبح لتغطية التغطية متداولة في المنابر والملتقيات دون أي أجواء عملي ملموس على أرض الواقع. يعني الخريطة المدرسية تطالب التلميذ والمعلم والمدير والنسبة المقررة للنجاح تعفي الجميع من بدل أي مجهود علمي يذكر مما قبر معه المجهودات التي بذلت في مرحلة معينة في التعليم الابتدائي فلا يمكن تعميم التمدرس دون التخفيض من سن التمدرس وتحبيب التربية والتكوين عند التلميذ منذ التعليم الأولي ومراقبة البيداغوجية والتنظيمية، وبالرغم من المجهودات المبذولة فلا تزال فئات عديدة محرومة من حقها المشروع بالتربية والتعليم ولا يزال العالم القروي يعاني نقصا مهولا بالتجهيزات والمؤسسات التعليمية مما يحول دون إقبال أطفال البوادي وخصوصا الفتيات على التمدرس فالكل يرفع شعار تنمية العالم القروي ولكن تم حرمان البادية من أبسط حقوق الانسان المتمثلة الحق في التعليم والتمدرس والحق في التنمية.

إن النهوض بالتعليم في هذا المستوى يفرض إصلاحا تربويا للمناهج التعليمية ليضمن لأبنائنا التكوين الناجع والقدرة الكافية على الاستيعاب والاجتهاد والابتكار، مناهج من شأنها خلق فضاء سوسيو ثقافي للمدرسة والتلميذ وتمكين أبناءنا من اكتساب التربية والتعليم متفتح ينطلق من اتقان اللغة الوطنية العربية والأمازيغية والانفتاح على اللغات الأجنبية حتى يتسنى له مسايرة ومواكبة التطورات العلمية والدولية لذلك يجب توفير جميع الامكانيات والتجهيزات الصحية والعلمية بالمؤسسات التعليمية.

السيد الرئيس،

أيها السادة،

تبعا لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله المتعلقة بإبراز قضية التشغيل وسوق الشغل في صلب التربية والتكوين في المستوى الثانوي والعالي لقد أصبح من اللازم ضبط ودمج التعليم الثانوي وخصوصا التقني منه في سياسة التشغيل ومحيطه الاقتصادي حتى يتسنى لنا القضاء على الخصاص الحاصل داخل مجموعة من القطاعات التقنية وتحريك عملية التنمية الشاملة، فالتعليم التقني ما يزال هامشيا مما يفرض إعادة هيكلته وربطه بحاجيات الاقتصاد والتطور العلمي والتكنولوجي وتدعيم التكوين التقني الفلاحي للارتقاء بقطاع الفلاحة الوطنية وتشجيع التوجيه إلى الشعب التقنية وتحفيز التلاميذ وإعطائهم منح تشجيعية ولهذه الأسباب فإننا في فريق الديمقراطية والعمل نرى ما يلي :

1 - ضرورة إقرار ميثاق وطني حول التعليم تساهم في وضعه كل الفعاليات الوطنية يحدد استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم ويلزم الحكومة على نهج سياسة تعليمية واضحة المعالم تجعل من المواطن المغربي معتزا بهويته ومقدساته الوطنية ويضمن له المناعة الروحية والفكرية وقادرا على مجابهة التحديات.

2 - إقرار بإجبارية حقيقية كحق مشروع لجميع الأطفال بمختلف انتماءاتهم الطبقية وتعميمه وذلك بتقدير كل الاحتياجات وتخطيط مراحل الانجاز وتعبئة الموارد الضرورية.

3 - العناية بالعالم القروي وإحداث توازن في التمدرس وتجهيزه لضمان الاقبال على التعليم والتكوين وجعل المناهج والبرامج التعليمية ملائمة بخصوصيات كلها للمساهمة في التنمية المحلية.

4 - تطوير وتحديث المناهج التعليمية بصفة عامة للرفع من مستوى وتحسين مردوديته وجعل حد للارتجال وللاستيلاب.

5 - وضع خطة محكمة لتكوين الأطر التعليمية ونهج سياسة التكوين المستمر لتمكين رجال التعليم من مسايرة المستجدات التربوية.

6 - توفير الوسائل المادية والمعنوية لرجل التعليم حتى يتمكن من أداء رسالته على أحسن وجه.

7 - الابقاء على نظام النسبة في الحركة الانتقالية ولم شمل الأسر التعليمية المشتتة.

السيد الرئيس،

إن أي تقدم للمجتمع رهين بمدى قدرته وكفاءة الفاعلين فيه على مسايرة ما يعرفه العالم من تحول وتطور معرفي على مختلف الواجهات، لذا فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة للقيام بدورها كاملا للمساهمة في تحقيق تقدم المجتمع وازدهاره من خلال منحه الامكانيات المادية والبشرية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها، انطلاقا من الاختيار الأساسي الذي يضع الجامعة في مركز تساهم من خلاله في تنمية البلاد وحضورها في حقول الإبداع المعرفي والتكنولوجي مع احترام الأصالة الثقافية والحضارية بالمغرب.

والحالة هذه نرى من الضروري تكوين الأطر العليا وجعل المؤسسة العليا للانتاج والنقد وتلقين المعارف على أساس دعم البحث العلمي وجعله في خدمة المتطلبات وقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ودمج التكنولوجيا في المجتمع دمجا يخدم مطالب التقدم وإعادة النظر في الاسلاك ونظامها وإعطائها مدلول حقيقي يتعين خلق مؤسسات جامعية كافية في مختلف الجهات لتحديد مفهوم واضح للامركزية واحترام الحقوق والحريات داخل الحرم الجامعي بالنسبة للطلبة وتحديد الاستقلالية الحقيقية للجامعة دون إغفال تحسين وضعية الاستاذ الباحث وإعطائه دوراً فعالا داخل مجالس الجامعات والكليات.

علينا تجاوز مفهوم الجامعة كمؤسسة للتكوين من أجل التكوين وتفريخ العاطلين من خلال عقلنة وترشيد وهيكلة نظام الجامعي بصفة عامة وخلق فروع للتكوين تتماشى ومتطلبات الفترة وتبني نظرة حديثة في تكوين الأطر ووضع إشكالية البحث العملي في إطار اجتماعي واقتصادي ومساهمة المؤسسات الصناعية والمقاولات الكبرى في تمويل ودعم المجهود البحث العلمي وتشجيع ونشر الأبحاث والدراسات الجامعية.

إن إصلاح التعليم العالي الذي نظر أخيرا يجب مراجعته حتى لا يتم تكريس سياسة الاجهاض على الحقوق المكتسبة سواء بالنسبة للطلبة الباحثين أو الأساتذة وذلك بإشراك الأطراف العاملة في القطاع في وضع إصلاح حقيقي يخدم التعليم العالي ويبتعد عن مصالح جماعة معينة دون أخرى.

إن معاناة الطالب لاحدود لها بداية من التسجيل مروراً بالحصول على غرفة في الأحياء الجامعية إلى ظروف التحصيل واجتياز الامتحان هذه المراحل تكتنفها بعض الغموض سواء بالنسبة للطالب أو الآباء لذا وجب التوضيح للرأي العام الوطني ملابسة الدراسة الجامعية بصفة عامة.

السيد الرئيس،

في ما يخص التكوين المهني فإن الواجب يقتضي أن نوجه إليه الاهتمام الخاص في نطاق التحضير في المخططات التنموية وذلك على ضوء الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القطاع حيث يتوفر للتلاميذ تكوينا مناسبا من أجل إدماجه في سوق العمل والمساهمة في سياق الحياة الاقتصادية وعليه هناك ضرورة ملحة للعمل على الربط ربطا تكامليا بين شتى أنماط التعليم والتكوين على نحو يتمكن أي تلميذ أي طالب لمطالعة دراسته في الشعبة أو التخصص الذي يتلاءم أكثر مع استعداداته الفكرية وحاجيات سوق الشغل.

وسيكون من المفيد مراجعة أوجه النشاط والمناهج والأساليب المتبعة وتركه الامكانيات الضرورية وفتح مراكز التكوين المهنية في كافة أرجاء المملكة.

السيد الرئيس،

لا تكفينا الساعات الطوال للحديث عن قطاع التربية والتكوين وملامسة حقائقه فالأزمة واضحة والارادة الملكية السامية أكثر وضوحا ودعوة جلالته بضرورة الاصلاح أمر مطاع وضرورة حتمية لذلك نرى من واقعنا فإن المزانية المعروضة للتصويت بالنسبة للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وكذا التكوين المهني لم ترق إلى مستوى طموحات الشعب المغربي في تخطي الأزمات وعليه نرفضها رفضا باتا. وشكراً السيد الرئيس.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد المستشار.

* <u>المستشار السيد محمد ايت مبارك</u> :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي والعمل للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة، حيث أن قطاع الثقافة يعد عنصرا أساسيا في بناء جسور التواصل بين الشعوب وترسيخ مقبولية التنوع الثقافي في إطار وعي مشترك بين كل أطراف المجتمع. وقد يلاحظ المتتبع للحركة الثقافية في المغرب بأن الفكر المغربي ظل دائما يسيل الابداع والتفتح على مختلف الروافد الثقافية متطلعا ومدركا لما لهذه الثقافة من أهمية في إعطاء بلادنا ما تستحقه من إشعاع فكري يجعلها محافظة على المنتوج الثقافي المغربي.

السيد الرئيس،

إن قطاع الثقافة ببلادنا لم يصل بعد للحلم الذي يتناسب مع الفكر المغربي الخلاق ولم تعطى له الأهمية لتلبية الحد الأدنى من الحاجات في هذا المجال.

إذا كانت الحكومة في تصريحها تركز على تطوير آليات العمل الثقافي وربط المنتوج السياحي حيث حاول في دعمها لهذا القطاع أن ترفع من حجم ميزانية التجهيز فإن ذلك غير كاف إذا لم تكن هناك سياسة ثقافية مدركة للخصوصيات والمميزات التي تطبع الانتاج الثقافي المتنوع لأن الثقافة لا تنحصر في إيجاد دور للثقافة وفي تنظيم المهرجانات الموسمية بل يجب أن ننطلق من مبدأ أساسي وهو أن العمل الثقافي هو عمل يومي يعيشه المواطن عبر عدة روافد من الكتاب إلى المسرح إلى الفنون التشكيلية إلى ابداعات الصانع التقليدي باعتبار أن الصناعة التقليدية هي جزء من الموروث التراثي حيث ظل المغرب مرتبطا بأصالته التي تكمن في حضارته الضاربة جذورها في أعماق التاريخ كما أن موقع المغرب على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط يشكل مع شعوب المنطقة قواسم مشتركة في الميدان الثقافي كل ذلك يعطي لبلادنا دورا رائداً في الحفاظ على ثقافة حوض البحر الأبيض المتوسط بكل إشكالية وهذا يتطلب رصد استثمار في المجال الثقافي وأن تتابع الوزارة الوصية على القطاع كل التطورات التي تنمى ثقافتنا وأن تنشر الوعي بين المغاربة لكي يساهموا في حماية تراثنا الثقافي الممتد على مدى القرون.

السيد الرئيس،

إذا كان السيد وزير الثقافة قد قدم لأعضاء اللجنة الخطوط العريضة لتدبير الشأن الثقافي من خلال السياسة الحكومية الهادفة إلى التعامل مع القطاع بشفافية فإنه قد غيب العالم القروي من هذه السياسة مع العلم أن البوادي المغربية تشكل مخزونا ثقافيا يحتاج إلى الرعاية والعناية كالقصبات والمدارس العتيقة وكذلك المواسم التي هي جزء من الأصالة المغربية تشكل مناسبة لإبراز الكثير من العادات والتقاليد التي تشكل في عمقها تراثا ثقافيا.

كل ذلك لابد من إعطائه ما يستحقه من العناية لأن الهوية المغربية وحدة لا تتجزأ لذلك فإن ما رصد لوزارة الثقافة يجب أن يوزع توزيعا عادلا بين البوادي والحواضر لأن كل محاولة لابعاد العالم القروي من أي حركة ثقافية يعد في الحقيقة إقصاء جزء كبير من ثقافتنا وأصالتنا باعتبار مفهوم الثقافة له دلالة واسعة وغير محددة لأن بعدها مرتبط بالانسان ككيان مبدع على امتداد الحلقات التاريخية، كالانتاج الشعري والأدبي والمسرح والغناء، وكون هناك أيضا بعض العادات كثيرا ما توجد بالعالم القروي تعد هي الأخرى من التراث الثقافي الأصيل.

السيد الرئيس،

إذا كنا نريد الارتقاء بثقافتنا إلى مستوى أفضل فإن الأمر يحتاج إلى الاعتناء بالعنصر البشري وتحفيزه على مضاعفة جهده لكي نحسسه بدوره ومساهمته في تطور العمل الثقافي. فهناك تقصير في حق الفنانين التشكيليين والكتاب والشعراء والنحاتين هؤلاء لا يجدون أي رعاية أو عناية إلا بعد وفاتهم حيث تبادر بعض الجهات إلى تكريمهم لأن الفنان يجب أن يكرم وهو على قيد الحياة لا بعد الوفاة.

السيد الرئيس،

إن هناك موضوع آخر هو قضية الكتاب حيث أن مشكلة الطبع أصبحت عرقلة أمام كل انتاج فكري فكم من كاتب ومؤلف لا يتوفر على امكانات لنشر كتابه أو مؤلفه نظرا لغلاء الطبع وهذا ينعكس كذلك أيضا على القراء لأن تكاليف الطبع أدت إلى غلاء الكتاب بحيث أصبحنا نلاحظ بأن الكتب الجديدة لا تقرأ إلا من طرف النخبة أي الذين لهم الدخل يمكنهم من اقتناء الكتب النفيسة والمفيدة لهذا على الحكومة أن تراعي وضعية القراء وأن تتدخل لتعميم قراءة الكتب عن طريق إعطاء مساعدات مادية لكل مؤلف أو كاتب حتى تعم المعرفة، وشكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد المستشار خيري بلخير.

* المستشار السيد خيري بلخير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة برسم السنة المالية 98-99 هذه الميزانية التي جاءت في ظروف سياسية جديدة تتمثل في حكومة التناوب التي تحملت المسؤولية في ظل التصريح الحكومي أولى عناية بالغة للقضايا الاجتماعية بصفة عامة والشباب بصفة خاصة. والتجمع الوطني للأحرار يؤمن إيمانا جاسما بأن الاعتناء بالعنصر البشري يعتبر قاعدة أساسية لكل عمل تنموي وكما يؤمن بأن الاعتناء بالشباب والرياضة هو استثمار لامثيل له لأي استثمار انطلاقا من كون الرياضة هي تربية عالية وسلوك حضاري رفيع يعمل على تهذيب الأخلاق وتحسين الدوق وتفتيق العبقريات الشابة القادرة على الخلق والابداع. وهناك مقارنة وفلسفة التسيير في ركابها الدول المتقدمة أعطت وتعطي نتائج إيجابية وهي بناء مركبات رياضية تجنب الدولة من بناء سجن أو مستشفى. إن الأخلاق كما قلنا تتهذب والنفس تسمو إلى عالم البحث عن اثبات الذات والتباري الشريف من أجل إعلاء راية الوطن، إن الرياضة تعتبر الأنشطة الانسانية المهمة فلا يكاد يخلو المجتمع من مجتمعات إنسانية من شكل من أشكال الرياضة بغض النظر عن درجات التقدم أو تخلف هذا المجتمع،

إن الاهتمامات المتزايدة بالرياضة أصبحت تشكل قضايا من المشكلات ذات التعبئة الاجتماعية في جوهرها. والرياضة تعتبر من المنظور الاجتماعي أحد السبل الذي يوفرها المجتمع للشباب ليكتشف الشباب ما في أنفسهم من قدرات واستطاعات حيث تتم رعايتها وتوجيهها بالشكل الاجتماعي والثقافي الصحيح. إن المغرب اليوم مغرب التحدي والبناء يضع أمل مستقبله في شبابه الحي الطموح الذي يمثل أعلى نسبة في مجموع السكان ليرفع راية الوطن عالية في المحافل الدولية ويواصل النضال على جميع الأصعدة لضمان ذلك التواصل المنشود في الصمود والتضحية، والتشييد والتطلع إلى الغد الأفضل، لن يجد أحداً في كون الرياضة الوطنية خصوصا رياضة ألعاب القوى المغربية قد شكلت قفزة نوعية وطفرة تاريخية بعد الانجازات التي حققت في المحافل الدولية إلى جانب كرة القدم وكرة المضرب وغيرها من الرياضات الوطنية التي تحاول جاهدة في خضع التغيير التي تعرفه للبلادنا. الفعل الرياضي الوطني الايجابي لتصبح الرياضة الوطنية خير نموذج لمشاركة في مختلف المحافل الدولية منها والقارية والجهوية ان التطور التي سجلته بلادنا في الميدان الرياضي والذي تبلور في إيجاد منشآت هامة وتأطير جيد ونتائج عالية في المستوى إنما هو نتيجة توجهات السامية التي ما فتئ صاحب الجلالة نصره الله وأيده يضفيها على الرياضة المغربية والدعم الذي يقدمه

جلالته للرياضيين سواء على المستوى المادي أو المعنوي، لقد مكن المشاركة المغربية من الحصول على الاستحقاقات المتميزة بفضل عطاءات أبطال مغاربة شهد لهم العالم بأحقية الفوز وبمستوى تشريف المغرب ورفع رايته الخفاقة في مختلف الملتقيات الرياضية والدولية... وبغية الحفاظ على المكتسبات المحصل عليها على المستوى الدولي وتدعيمها خصوصا أن بلادنا تعرف نموا ديمغرافيا متصاعداً وسنة بعد سنة تزداد المناطق السكانية في الأماكن والتي كانت وإلى عشر سنوات مضت خالية أو تكاد من السكان، تتكاثر فيها المنشآت الصناعية والدراسية والمجمعات السكانية وتتحول في التقطيع الجغرافي إلى وحدات انتخابية في إطار الجماعات المحلية وهي وحدات لها شخصيتها ولها وعليها التزاماتها إزاء السكان، وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية القاضية بتدعيم المجهود الجهوي اقتصاديا واجتماعيا لتقوية الشخصية المغربية وإبراز مقوماتها المتنوعة والغنية ولجعل الجهات القطب الروحي في المسلسل الديمقراطي على مختلف درجات التمثيل وأنواع النشاط والممارسات الايجابية للمواطنة الحقة في منظورها الشمولي. ومن أجل تحقيق المزيد من المكاسب الرياضية فضلا عن ما تحقق فإننا نرى من الضروري زرع مراكز رياضية، والدراسة والتكوين والمدارس الرياضية هذه الأدوات التي أصبحت ملزمة بتحقيق أهداف واضحة تتمثل في توسيع القاعدة الرياضية الجهوية جماهيريا ونخبويا، التنمية الرياضية النوعية الجهوية أي تشجيع أنواع الرياضة الاقليمية والجهوية مد الأندية المحلية ودعمها بالعنصر البشري، تشجيع الاستثمار في الميدان الرياضي للخواص والمؤسسات حتى تساهم.. في تنمية الحركة الرياضية بإنشاء وتسيير القاعات والمؤسسات الرياضية تهدف إلى الربح المادي.

الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والمهنية للمارسين مع الحرص على توفير العيش الكريم الشريف وضمان استقرار نفسي، وحتى تكتمل هذه الصور لكي لا تظل جامدة لابد لها من تبني بشري يستجيب للحاجيات التقنية والادارية والتغليف المادي والتجهيز يناسب يتم التنسيق حوله مع القطاعات الحكومية المعنية وفي مقدمتها وزارة الداخلية تعزيز المدن والأقاليم بمنشآت رياضية ودور الشباب باعتباره بناء ملعب أو دار الشباب لا يعني تشييد منشآت وتركها للضياع، بل لابد من تشغيلها واستثمارها لمصلحة الشباب وتربيته وتمكينه من الاعراب عن كفاءاته ومواهبه الرياضية.

إن دعم الرياضة في بلادنا تأخذ سندها القويم من توجيهات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده راعي الرياضة والرياضيين والذي مازالت الآن تحتفظ بصدى درره الغالية وتوجيهاته القيمة والنيرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

إن ورش الاعتناء بالشبيبة والرياضة هو ورش يستمد جذوره من الاعتناء بالناشئة منذ السن المبكر وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن التخييم والمخيمات التي تغرس في نفس الأطفال وخاصة في سن مبكر روح الخلق والابداع والتجانس. ولايسعنا في هذا الاطار إلا أن ننوه بالمجهودات الطيبة التي ما فتئت الوزارة تقوم بها راجيا أن تدعم هذا المجهود ببرامج ومخططات محكمة تضع الهدف وطريقة الوصول إليه وهو رهان لابد لبلادنا ربحه لأن له خزان كبير من الطاقات البشرية الشابة قادرة على خلق المعجزات.

إن التجمع الوطني للأحرار الذي يراهن على قدرات شبابه ويقدر ما تقوم به الوزارة في هذا الباب لمرتاح لما جاء في التصريح الحكومي وينتظر بفارغ الصبر أن تعمل حكومة التناوب والتغيير على بلورة هذه الطموحات وإخراجها إلى حيز التطبيق الفعلي حتى لا يبقى الاعتناء بالرياضة شعاراً للاستهلاك.

ورغم أن ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة برسم هذه السنة لا ترقى إلى طموحاتنا جميعا فإننا نقدر الطابع الانتقالي الذي جاء يميزها آملين أن تكون ميزانيات السنوات المقبلة مدعمة أكثر للشباب والرياضة وهذا ما جعل تدخلنا يتميز بالاختصار وعدم الخوض في الأرقام والمحاور التي جاءت في عرضكم السيد الوزير.

وفي الختام فإن التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالإيجاب لصالح هذه الميزانية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد المستشار أحمد الديبوني لايوجد بالقاعة الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم بيجي عبد الرحمان غير موجود بالقاعة الكلمة الآن للمستشار السيد البطاح محمد غير موجود، الكلمة الآن للسيد المستشار محمد السلامي غير موجود بالقاعة، المستشار المحترم السيد أحمد المالكي، تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد (صاحب التدخل) :

الرجاء إذا كان من الممكن كما فعلنا الأمس بأن تعطونا أسماء المتدخلين أن يكونوا في القاعة إذا كان أن ندرج الأسماء بعجالة.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم الأمس كان قطاع واحد هو الخارجية والدفاع الآن هناك 13 قطاع وزاري اللائحة تتضمن عدة أسماء لايمكن، سردها يتطلب الكثير من الوقت لهذا أعتقد أنه السادة المستشارين هم على علم بأن هذا القطاعات سيناقش الآن لهذا يمكن أن نقول أن المستشار المتدخل بعد السيد أحمد المالكي هو المستشار محمد بورقية محمد العايدي، محمد عذاب، أحمد المالكي كنعتقد غادي يتدخل في الشبيبة والرياضة في التربية تدخل واحد. كذلك نور الزين المستشار نور الزين عبد القادر أكتفي بهذه الأسماء وأعطي كذلك في ما بعد لائحة المتدخلين في صفحة أخرى، الكلمة للمستشار السيد المالكي.

* المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الدستوري أن أساهم بهذه المداخلة لبسط وجهة نظر فريقي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني لسنة 1999/1998.

يشرفني باسم فريقي الاتحاد الدستوري أن أساهم بهذه المداخلة لبسط وجهة نظر فريقي في موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجميع فعاليات المجتمع المغربي لارتباطه الجدلي بحياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونعتقد في فريق الاتحاد الدستوري أن المجهودات التي انصبت على دراسة وتحليل هذا القطاع ورصد الأهداف الاستراتيجية المتوخاة منه تمت تحت تأثير الحساسيات الايديولوجية والسياسية الضيقة.

وبالنظر إلى تحقيق جزء من الأهداف الكبرى التي تم الاعلان عنها غداة استقلال المغرب، التي تمثلت في التعميم والتوحيد والمغربة والتعريب، اصطدمت في حينها بسلسلة من العراقيل كانت وراءه خلفيات غير واضحة من جهة ومن جهة أخرى، فقد تحكمت عوامل خارجية في بلورة الأهداف المذكورة.

ولابد من الاشارة إلى حقائق رقمية تمكننا من الوقوف على الأهمية البشرية والاقتصادية التي يشكلها هذا القطاع، ذلك أن عدد موظفي التعليم العمومي يمثل 37,5 في المائة من مجموع موظفي الادارة العمومية. كما تمثل ميزانية وزارة التربية الوطنية بما فيها التعليم العالي حوالي 30% من الميزانية العامة للدولة بالرغم من ذلك فإن معدل التمدرس لازال ضعيفا خاصة لدى الفتيات وبالعالم القروي، كما وقفنا على مجموعة من الحقائق من بينها أن تعليمنا لا يتلائم وحاجيات العصر ومستلزمات الحقب اللاحقة، وبعيدا عن كل ديماغوجية فإننا نؤكد للمسؤولين أن برامجنا التعليمية والمناهج المعتمدة انتابها العقم وأصبحت تشكل أكبر عائق للتنمية البشرية والاقتصادية لأن هذا القطاع أصبح متلاعبا فيه بحيث نلاحظ التغيير المستمر في محتوى البرامج والتضارب فيما يخص لغة التدريس وعدم الانسجام بين مختلف الأسلاك وكل هذا قد أفضى بنا إلى نتيجة طبيعية وهي تخرج مجموعة من الأفواج البشرية التي لا ولن تدري ماذا بامكانها أن تقدم لنفسها ولبلدها، وذلك بفعل الفراغ الفكري والبيداغوجي والتربوي في شخصيتها، اذن نحن أمام إشكالية بقدر ما هي ثقافية واجتماعية فإنها سياسية واقتصادية ولها معادلة راجحة في التنمية الشاملة لوطننا لذلك فإننا لا نرضى لقطاع يشكل أهمية مصيرية في مستقبل البلاد أن يتم التعامل معه بهذا التضارب وهذا التردد الذي عايناه ولامسناه سواء على مستوى القرارات الحكومية أو على مستوى المداولات البرلمانية وكذلك على مستوى الاجتهادات الضيقة التي تقوم بها الأحزاب السياسية الشيء الذي جعل جلالة الملك نصره الله وأيده يحذر في كثير من المناسبات من مغبة السقوط في متاهة المحورية والحزبية في معالجة المشكل الوطني، وفي اعتقادنا أنه لا معالجة لهذا القطاع ولن يتمكن أي كان من وضع الاستراتيجية لتدبير وإدارة قطاع التعليم بدون اللجوء إلى محاورة مكونات المجتمع السياسية والمدنية وكذا جميع فئات هذا الشعب الاجتماعية.

ومن تم يمكننا أن نعتمد على هذا الحوار الوطني الداخلي من جهة واستحضار التحديات الاقليمية والدولية على المستوى العلمي والثقافي والاقتصادي ونحدد كفاعلين سياسيين مسؤولين على مصير البلاد، وماذا نريد من تعليمنا...؟ أنريد فقط محو الأمية، أم نريد فقط تجميع أطفالنا في بنايات للأمن والحراسة لوقت معين، أم نرغب من هذا التعليم توفير الشروط العلمية اللازمة لتحقيق التنمية والتطور لهذا البلد. بامكانكم أيها السادة أن تحددوا الوجهة التي تريدونها.

نحن في فريق الاتحاد الدستوري، لنا تصوراتنا الموضوعية لهذا القطاع لنجعل منه وجهة التنمية ومشاركة الانسانية في بناء الحضارة العالمية المبنية على شيئين حرية الثقافة بمفهومها التاريخي وحرية الابداع بمفهومها الكوني، ولا يمكننا نحن كبلد أن ننخرط بايجابية في هذه الخيارات ونحن نفتقد داخل ترابنا الوطني إلى :

بنية تحتية من المؤسسات التعليمية في جميع المستويات *الأساسية والثانوية والجامعية*.

لم نصل بعد إلى تعميم التعليم ما بين الإناث والذكور من جهة وما بين العالم القروي والمدن من جهة ثانية.

بالاضافة إلى ذلك، فإننا نرى فيما يخص محتوى البرامج أنه لا مناص لنا من تبني الطرق البيداغوجية الحديثة في التلقين على المستوى الأدبي والعلمي وذلك يتطلب التكوين المستمر لأطرنا التعليمية.

وبالنظر إلى طبيعة الحضارة العالمية التي تسيطرة عليها اللغة الانجليزية والاسبانية والفرنسية، فإن انفتاح تعليمنا على هذه اللغات يبقى أولوية إذا ما أردنا الالتحاق بالركب العلمي والاقتصادي الذي وصل إليه العالم.

أما فيما يخص التعليم العالي فإنه يعاني من مشاكل عديدة... ونعتبر أن ما جاءت به ميزانية وزارتكم وما رسمتموه من أولويات وأهداف يبقى دون الطموحات والرهانات المعقودة على قطاع التعليم والتربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم التقني لتأهيل رصيدنا البشري ليندمج ويشارك في تحديات التنمية على جميع المستويات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لا مراء في أن التعليم العالي يعاني من مشاكل عديدة تبدأ بضعف بنيات الاستقبال من المؤسسات الجامعية حيث نلمس نقصا في التجهيزات والمرافق الضرورية ومختبرات البحث وخزانة الكتب والمراجع كما يعاني الطلبة من جراء عدم التساوي في الفرص من حيث الايواء بالأحياء الجامعية بالاضافة إلي مشكل النقل وغيره من العوامل مما سيؤثر سلبا على مردودية الطلبة.

وبخصوص أوضاع التعليم العالي نلاحظ في فريقنا أن أي إصلاح لأوضاعه إنما يتم من منظور شخصي سرعان ما سينتهي العمل به بمجرد تسلم الوزير الجديد لمهامه دون عملية تقويم ومتابعة للمسار الذي سار فيه الاصلاح السابق مما يجعل من تعليمنا العالي مختبرا للتجارب وعدم الاستقرار، ومن حيث مشكل البرامج والمناهج التي نلاحظ أنه لم يتم بعد الربط بين التكوين الجامعي وسوق الشغل بالرغم من أن الجميع يعي بضرورة انفتاح الجامعة على محيطها حيث أن التعليم العالي أصبح أداة لتخريج أفواج من الشباب العاطل مثل الاعتصامات.

لقد أن الأوان لتوحيد التعليم العالي وأحكام التنسيق بين معاهده *المشتتة بين مختلف الوزارات*، كما أنه *أن الأوان* لطرح مشكل تمويل البحوث العلمية وتشجيعها وايلائها مكانة مهمة في السياسة الحكومية بالبحث عن صيغ الشراكة بين المعاهد العلمية والمؤسسات الصناعية والانتاجية باعتبارها احدى العوامل الأساسية في عصرنا للخروج من دائرة التخلف والانتقال إلى ذروة المدنية والتقدم.

ذلك أن الاصلاح الحقيقي يجب أن يبدأ من تصور عميق لحاجياتنا ومتطلبات سوق الشغل، خاصة سوق العمل في القطاع الخاص فبقدر ما نؤسس تعليما عاليا مبنيا على قاعدة التخصص في شتى المجالات العلمية بقدر ما تتوفر أمامنا المعطيات الأولية التي من خلالها نضبط متطلبات سوق العمل، وقد أكدت التجارب التي سارت عليها الدول أن الاصلاح الجذري للتعليم العالي أثبتت فعالية في التخفيف من نسبة البطالة.

ونعتبر أن ما جاءت به ميزانية وزارتكم ومارسمتموه من أولويات وأهداف يبقى دون الطموحات والرهانات المعقودة على قطاع التعليم والتربية الوطنية لتأهيل رصيدنا البشري ليندمج ويشارك في تحديات التنمية على جميع المستويات.

وقبل الوصول إلى نهاية المداخلة نؤكد على الخيارات التالية :

- مراجعة سياسة التعليم التقني والتكنولوجي والمهني.
- وضع إطار مرن للشراكة بين المؤسسات التعليمية والتكوين وبين المقاولات والجماعات المحلية.
- إشراك جميع الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية في البحث العلمي.
- العمل على ربط التعليم والتكوين بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- العناية العلمية والمادية والاجتماعية بأطر التعليم.
- تقنين مجانية التعليم وحصرها في إطار الاجبارية والتضامن الاجتماعي مع تحديد امكانيات تمويل المسيرة الدراسية للطلبة.
- إحداث إطار معقلن لادارة الموارد البشرية والمالية والادارية لقطاع التعليم.
- إغناء مصادر التمويل والاستثمار في قطاع التعليم.

واعتبارا لعدم استيعاب ميزانيتكم لهذه الأهداف وقصور غلافها المالي فإننا في فريقنا نصوت ضدها.

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الآن استمروا في تدخلكم في قطاع الشبيبة والرياضة.

* المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أنتقل إلى الميزانية الفرعية للشبيبة والرياضة.

يشرفني أن أتقدم لتقديم تدخل فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الخاصة لوزارة الشبيبة والرياضة.

هذا القطاع الذي يعتبره فريقنا من بين أهم مجالات التنشيط والتي تبرز الوجه الحقيقي لتقدم بلادنا على المستوى القاري والعالمي. ويعد بالنسبة لنا كذلك المجال الأكثر ارتباطا مع أهم شريحة في المجتمع والتي تمثل حوالي ثلث سكان المغرب، وهذه الفئة هي فئة الشباب والطفولة والمرأة ولأهمية هذا القطاع أولى حزبنا للتقرير المقدم للوزارة المعنية أهمية خاصة ستنتج منها ملاحظات نعتبرها هامة جدا والمتمثلة في ما يلي : على مستوى التجهيزات لاحظنا من خلال التقرير عدم إعطاء الاهتمام البالغ والمتزايد في مناطق الوسط القروي التي تفتقر إلى أبسط التجهيزات كما لم تعط العناية للمناطق الشمالية خاصة الجهة الشرقية المحرومة كليا من التجهيزات اللازمة بالرغم من تعطش شباب المنطقة لممارسة الرياضة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

من خلال هذا التقرير لاحظنا عدم إعطاء الطفولة المغربية العناية الكاملة التي تنمو من خلال التوجيهات المولوية السامية للرعاية بهذه الجهة وبالاهتمام بها عن طريق البناء وإصلاح وتوسيع رياض الأطفال التي تعد المرحلة الأولى للطفل المغربي قبل بلوغ سن التمدرس وكذا مراكز إعادة تأهيل التربية وحماية الطفولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لاحظنا التقصير في الاهتمام بالمرأة المغربية وتعزيز قدراتها الفكرية والمهنية والعلمية من خلال عدم ذكر سياسة واضحة اتجاه هذه الفئة من المجتمع.

السيد الرئيس،

أما مستوى الرياضة وقطاع التخييم فإننا سجلنا من خلال التقرير ارتياحنا التام لمستوى الذي وصلت إليه سمعة بلادنا في قطاع كرة القدم وألعاب القوى وهذا يدل على الدعم اللامشروط للجامعة الملكية لكرة القدم وللجامعة الملكية لألعاب القوى وبذلك نسجل الحيف والتهميش الذي تعامل به الوزارة الوصية، والجامعات الوطنية الأخرى وعدم طعمها بتشجيعها لبلوغ ما بلغته الجامعتين المذكورتين سلفا كما لاحظنا عدم الاهتمام بشباب الوسط القروي، الراغب في ممارسة الرياضة وعدم تشجيع الممارسة في المناطق المهمشة كالجهة الشرقية لتواكب الجهات الأخرى المتقدمة في هذا الشأن. وبذلك بسن توسيع قاعدة سياسية لتشريف بلادنا في الملتقيات القارية والعالمية في مختلف أصناف الرياضية الجامعية والفردية كما سجلنا عدم اجتماع الرؤيا في التعامل مع مختلف العصب الجهوية والعلاقة بين الجمعيات والأندية مع الوزارة الوصية، أما قطاع التخييم فقد استبشرنا خيرا لانطلاقة موسم التخييم إلا أنها لاترقى إلى المستوى الذي راغبناه وما في هذا المجال.

السيد الرئيس،

من خلال ماتم استنتاجه من التقرير ومن خلال ما سبق ذكره من ملاحظات حوله. فإن حزبنا استنتج خلاصات نرى أنها ضرورية ولازمة بالأخذ بها والعمل على إضافتها للتقرير وهذه الخلاصات كالتالي :

على مستوى التجهيز نطالب الوزارة المعنية بالأخذ بالمناطق الوسط القروي لتوفير البنيات التحتية اللازمة والضرورية كما نطالب بالاهتمام بالمنطقة الشمالية وخاصة الجهة الشرقية لتوفير وبناء تجهيزات الفير المتوفرة به دور الشباب والملاعب الرياضية والأندية والتسوية ورياض الأطفال ومراكز الحماية وإعادة تربية الطفولة وإصلاح المخيمات.

وعلى مستوى ممارسة الرياضة وتوسيعها : نطالب الوزارة على إيلاء الجمعيات الأهمية لممارسة دور الرياضة دعما يتمثل في المادي والمعنوي ونطالب كذلك بوضع وتوضيح قانون ينظم العلاقة بين الجامعات الوطنية للرياضة والدعم المختلف للجامعات الرياضية بالتساوي مع الجامعات التي تحظى باهتمام لوحدها لهذا الدعم، كما نطالب بالدعم المادي للعصب الجهوية وتوضيح العلاقات بينها وبين الوزارة الوصية من جهة ومن جهة أخرى وصاية المندوبيات الإقليمية للوزارة في توسيع وتعميم الممارسة الرياضية والاهتمام بالطفولة والمرأة وذلك بدعمها ماديا وبالأدوات واللوازم التي هي بدورها والدعم بها مختلف الجمعيات والأندية. تعميم التخييم بجميع الشرائح، الاستفادة مع تحسين الخدمات المقدمة بها كالمأكل والمبيت وتوفير الأطر اللازمة لذلك، تحسين وضعية الأطر والموظفين التابعين للوزارة وتحفيزهم للمزيد من الجهد والعطاء والمثابرة.

السيد الرئيس،

لقد استحسنا من خلال التقرير النهج والخطوات التي ترغب الوزارة في تسيير إدارتها بها بالرغم من النقائص المسجلة بالتقرير وباعتباره يوليه فريقنا لهذا المجال الحيوي ذو الصبغة الاجتماعية وعلاقته بأوسع شريحة في مجتمعنا وباعتبار بلادنا مقبلة في المشاركة في الملتقيات والتظاهرات العالمية والقارية مثل الألعاب الأولمبية بأستراليا والملتقيات الدولية الأخرى. وباعتبار حجم هذا المجال مقارنة مع ما خصص لها من ميزانية التسيير الذي لا تتعدى 0,58 في المائة من الميزانية العامة للدولة. فإن حزبنا سيصوت بالرفض لهذه الميزانية التي لا تسمن ولا تغني من جوع لتحقيق طموحات مواطنينا في هذا القطاع.

وشكراً السيد الرئيس.

وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشارة المحترمة السيدة حياة الدليمي فلتتفضل.

* المستشارة السيدة حياة الدليمي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

أختي إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة حيث نسجل الزيادة التي عرفتها ميزانية هذه الوزارة مقارنة لها مع الميزانيات السابقة. لما تلعبه هذه الوزارة من أدوار في تربية وتكوين الشباب جسمانيا وعقليا. ورغم الزيادة الطفيفة التي عرفتها هذه الوزارة، نلاحظ أنها ستبقى عاجزة عن تلبية طموحات الشباب الراغب في ترجمة مواهبه وفنياته الرياضية نظرا للأهمية القصوى التي بدأت تحتلها الرياضة وطنيا واقليميا وجهويا ودوليا وأثرها على سمعة الدول ونظرا لهزالة الميزانية نلاحظ أن الحكومة لا تتوفر على نظرة واقعية كما تدعي في المجال الاجتماعي لأن الأرقام ناطقة وخاصة في مجال التربية الجسمانية والعقلية.

وهكذا نجد أن المغرب رغم الانجازات التي حققها منذ الاستقلال إلى اليوم والتي تستحق كل تنويه خاصة في النتائج الرياضية التي أهداها لنا شبابنا المغربي المعتمد على الله وعلى امكاناته الجسدية والتقنية خاصة في مجال ألعاب القوى وكرة القدم وبعض الرياضات ففي مجال كرة القدم، نسجل المشاركة المشرفة للمنتخب المغربي في منافسات كأس العالم 1998 بفرنسا، والذي رفع بكل فخر واعتزاز راية المغرب وعرف العالم بمستوى كرتنا الوطنية وهذا التتويج ما كان له أن يكون إلا بفضل العناية والتشجيع لمولانا أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني نصره الله، وللمجهودات التي يبذلها المكتب المؤقت للجامعة المغربية لكرة القدم. والتي نلاحظ عليها اهتمامها بالمنتخب الوطني الذي رصدت له كل الامكانيات المادية والمعنوية في الوقت الذي تتخبط فيه البطولة الوطنية في بحر المشاكل التي أسفرت عن نتائج هزيلة، على مستوى النتائج أو على مستوى اللاعبين لذلك أتساءل في هذا الخصوص عن علاقة وزارة الشبيبة والرياضة بكرة القدم والبطولة الوطنية وما هي مساحات تدخلاتها في هذا الباب؟

وما دمنا في مجال الرياضة، فإن أود أن أتطرق لبعض الرياضات التي غابت أو تغيبت على الحضور كالملاكمة، والدراجات، وبعض الرياضات التي كان لها إلى عهد قريب حضور قوي وفعال، وارتباطا بحديثنا على الرياضات، فإنني ألاحظ وجود تباين في مجال التجهيز وتوفير ودعم البنايات الرياضية ما بين المناطق المغربية، إذا أن هناك جهات تتوفر على مرافق وتجهيزات. ومناطق قاحلة تحلم بالخضرة والقاعات المغطاة والملاعب، في الوقت الذي تطالب الجماعات المحلية بكل شيء وهي نفسها محتاجة للعون والمساعدة.

أما بخصوص دور الشباب، فالملاحظة الأساسية وبعد جولة تفقدية منها، تلمس أن أغلبها يفتقد إلى المواصفات المقبولة، عمرانيا وتقنيا، فتجهيزاتها من حيث الشكل والنوعية ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى طموحات الشباب، فمن حيث العدد نجد 276 دار للشباب منها 71 دار بالعالم القروي وكأن العالم القروي رغم شساعته وكثافته السكانية ليس به إلا عدد قليل من الشباب - ولذا فإننا نطالب بإيلائه العناية الخاصة، خاصة وأن شبابه في أمس الحاجة للتأطير والتكوين، ولفضاءات تمكنه من تفجير وصقل مواهبه المتعددة.

أما عن المخيمات الصيفية، ورغم أهميتها كفضاء وحيد تتمتع بداخله طفولتنا بأوقات سعيدة ومفيدة، إلا أننا نسجل تراجع عددها، والاهمال الذي يطالها، بالاضافة إلى تفويت العديد منها للخواص، كما أن تجهيزاتها وأدواتها ومستوى تأطيرها لم يطرأ عليه أي تحسن، كما أنني ألفت الانتباه إلى الدور المهم الذي تلعبه مراكز الاستقبال خاصة في مجال تنشيط التواصل بين الفعاليات الشبابية، وخلق جسور المحبة والتعاون بينها، ولذا فمن الطبيعي أن ندعو الوزارة لتوسيع

الخريطة بإقامة المزيد منها مع تحسين ظروف الاستقبال والاقامة بها. كما أن برامج أسفار الشباب تتطلب صياغة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العالم الافريقي والعربي وخاصة الدول الخليجية، وغيرها من الدول التي لنا معها علاقات متميزة، كما ندعو الوزارة لتوسيع قاعدة المشاركة وفتح المجال أمام الشباب، وذلك بسن أسعار ملائمة. وهنا سأتطرق لموضوع مهم نوليه كحزب وكفريق سياسي أهمية خاصة وهو موضوع تشغيل الخريجين وخاصة منهم خريجي المعهد الملكي لتكوين الأطر التابع للشبيبة والرياضة، وذلك من خلال تحسيس الفعاليات والجمعيات العاملة في مجال الشباب وخاصة الجماعات المحلية لأهمية توظيف هذه الأطر التربوية حتى نساهم في خلق فضاءات تساهم في امتصاص العطالة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشارة المحترمة.

. الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بورقية.

* المستشار السيد محمد بورقية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يمكن أن أتناول إشكالية الإعلام بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال ضمن منظور التواصل والعلاقة الاستراتيجية للاعلام كما جاء في تصريح الحكومة الحالية، فلا مراء في أن الجميع يتفق على أن دور الاعلام أساسا في الحياة العامة وخطورته في تشكيل الرأي العام وتأطيره وتوجيهه، كما أن بلادنا في واقع تطور... أجهزة الدولة في صياغة مشروع مجتمعي ومن تم الاعلان كحق مواكب معبر عن تلك الرؤيا وبشكل آخر فإننا أمام امتلاك رؤيا امتلاك خيارات وتوجهات إعلامية ووسائل وقنوات ارصاء ترويج ذلك التصور في مقابل رأي عام مخاطب مرجعياته مقصورة وأدواته التحليلية لمدلول الارسالية المادة الاعلامية التقليدية.

إننا بكل شفافية ووضوح أمام علاقة غير متكافئة لا متجانسة تضم علاقة الانتاج الاستهلاك ابداع تلقى فهل تستطيع هذه الحكومة في ظل هذه الميزانية أن تنهض بالدور الاعلامي إلى المستوى المطلوب وبالتالي وضع تصور قادر على تجاوز هذه الوضعية. إننا نعتقد أن أول من ينبغي له التصويت برفض هذه الميزانية هو وزير الاتصال نفسه الذي جاء في عرضه أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية مايلي : إن بقاء ميزانية الاتصال في هذا المستوى لايمثل مفارقة حادة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما للاعلام من دور في الحياة اليومية للمواطنين. وما ينتظره أن ينهض به لبلورة مخططات الدولة وتطلعات المجتمع ويستطرد إلى أن يستنتج على حد تعبيره إننا إذن أمام ميزانية غير قادرة على تلبية الحاجيات الملحة فكيف والحال هذه أن تنتظر ما يمكن أن يفرز صحوة وطنية إعلامية متفتحة وتبلور الحس الاعلامية الوطنية.

وإذا كنا نسجل بكل تقدير الارادة الوطنية الواضحة في السنوات الأخيرة لدعم مجال الصحافة التي تشكل أية مهمة في عمل الاتصال مع المواطنين كما ترجمت هذه الإدارة لمراجعة قوانين الصحافة وإلغاء ظهير 1935، فإن دور الاعلام المرئي في بلادنا لازال يرابط في مكانه هذا مع العلم أنه يشكل الأداة الأساسية المعتمد عليها في الاتصال بالنظر إلى محدودية قراءة الصحف الوطنية ونشرها. من تمة نراهن على التلفزة المغربية لتبليغ الرأي العام الوطني لما يجري داخل الوطن وخارجه. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أين وصلت هذه المؤسسة العمومية في بلورة هذه التوجهات مواكبة لتنامي الوعي المتزايد بأهمية دور الاتصال مثول الرجل الاعلامي في مثل السيد وزير الاتصال على رأس هذه الوزارة كان كفيلا بأن يجعل التلفزة تتحرك لكي ترقى إلى مستوى المنافسة مع القنوات الأخرى في زمن أصبح فيه العالم قرية صغيرة حيث سهولة تدفق وانسياب المعلومات والصور إلى أنه يلاحظ لحد الآن أنه ليس هناك ما يؤشره على امكانية التجديد وتطوير أهداف هذه المؤسسة وإذا كانت جاليتنا في المهجر وبصدد التقدم التكنولوجي تلتقط برامج التلفزة المغربية الفضائية وهذا مكسب مهم لكنه غير كاف بالنظر إلى ضعف المواد الاعلامية التي تقدمها إن المطلوب في هذه القناة هو إنتاج برامج خاصة ومواد إعلامية موجهة أساسا إلى الجيل الثاني والثالث حول إبراز المقومات الحضارية والثقافية والدينية لمجتمعنا بشكل ويجعل هذا الجيل على صلة وثيقة بالوطن روحاً وفكراً من جهة ومن جهة أخرى التقليص من حدة الاستيلاب الممارس على أبناء جاليتنا والتعريف بمقومات البلاد من حيث إمكانية الاستثمار والسياحة وغيرها كما أن القناة الثانية وهي تستفيد من دعم صالح تقدمه الحكومة من خلال الرسم الضريبي المتعلق بالنهوض بالقطاع السمعي البصري، لا زال تعليما مفتقرا على المغرب النافع وبالرغم من إلحاح سكان مناطق الشمال وأخرى في الجنوب لرفع هذا الحيف وتمتيع المغاربة بحقهم لتمكينهم من كافة المشهد المرئي في بلادنا، إلا أن السيد الوزير لم يبت لحد الآن وبشكل ملموس ما يترجم هذه الرغبة الملحة كما نعتقد أن على القناة الثانية أن تركب غمار المنافسة بتبنيها المحافظة والانفتاح لترسيخها لمفهوم الهوية الثقافية والوطنية وتقديم النموذج الاعلامي المغربي بشكل يخدم مشروعنا النهضوي.

السيد الرئيس،

إننا نؤمن في فريق الاتحاد الدستوري بالمبادرة الفردية في جميع المجالات الانتاجية ومنها تشجيع الاستثمار في الفضاء السمعي البصري بهدف تأسيس عمل إعلامي متنوع وحقيقي انسجاما مع التنوع الايجابي الخصب بشكل يفعل معه الدينامية التقاليد وتعدد المرجعيات واللهجات إن اللامركزية وكثقافة وكخيار يلزمها العديد من الآليات والميكانيزمات لتحويلها واقعا ملموسا، ونعتقد أن بعد فكرة خلق قنوات تلفزية جهوية أصبحت ضرورة بالتعريف أكثر ما يمكن من الخصائص الجهوية لكل منطقة على حدة، كما أن تشجيع التشريع المتعلق بالاستثمارات في مجال التلفزيون والاذاعة من شأنه تدعيم ركائز التوجه الجهوي والمحلي تياسا بالدول المتقدمة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن قطاع السينما المغربية عرف مؤخرا انتعاشا مهما وبدأ يستجيب لتطلعات الوطن التواقة إلى فن سابع يستجيب إلى أذواق الجمهور عريض عن عشاق هذا الفن ذلك أن السينما الآن أصبحت أداة من أدوات تفعيل الحضارات والثقافات، لذا فإننا نثمن كل مبادرة في اتجاه خلق مناخ وفضاء وطني يوفر شروط التحقيق طفرة نوعية في مجالنا السنيمائي الذي لا يزال بحاجة ماسة إلى ثقافة سنيمائية إبداعية وحقيقية.

السيد الرئيس،

إننا لا نملك إلا أن نتضامن مع السيد الوزير الاتصال في الحكم على هذه الميزانية بأنها لا تفي بتلبيات الحاجيات الملحة بهذه الوزارة ولذلك سنصوت بالرفض وبالنسبة لمشروع ميزانية وزارة الشؤون الثقافية، يشرفني بأن أتدخل في هذا القطاع الحيوي الهام الذي يعرف اهتماما متزايدا في ظل التحولات التي عرفها العالم والتي تميز على المستوى الفكري وانتحار الماركسية، انتهاء انفصال في الحضارة والثقافة الغربية مما أدى إلى ضرورة الوعي بالمقومات الثقافية والروحية لثقافة الأم وتحصل نفس القناعة الفكرية والوطنية بأهمية الثقافة وضروريتها المطلوبة في تدعيم عملية التنمية الوطنية وتقوي الانسان المغربي باعتباره صانعا للتنمية الوطنية وغايتها لذا فلن نخوض في تقييم هذه الميزانية بعد هذه الملاحظة الجوهرية وانما سينصب تدخلي باسم فريقي فما نعتقده أنه سبب عقلاني في تقييم دور هذه الوزارة ونعني به أهمية... ثقافتنا وانمائها كدليل على مدى إدراكنا لمدلولها في محيطها الحضاري وتوجيهاتها في بناء شخصياتنا ومدى تعاملنا مع الثقافات الأخرى وفق منظور عقلاني وواقعي وايجابي وكذا ادراكنا لحاجات المواطن المغربي على مستوى مكوناتنا الاجتماعية والحضارية لاشباعه ثقافيا.

لذا نتوجه بالسؤال للسيد الوزير على المخططات والبرامج التي قد يكون بصدد صياغتها لتنفيذ وفق الامكانيات المادية المتاحة لوزارة لوضع استراتيجية ثقافية وطنية لمواجهة الواقع الثقافي ببلادنا ومعوقاته والتحديات الخطيرة التي تواجه بناءنا الثقافي وبالتالي هويتنا الحضارية وبقيمنا الروحية والوطنية أمام هيمنة التواصل الثقافي العالمي غير المتكافئ الذي دخل بيوتنا بدون استئذان وفي غمرة استعداد ما يحقق لنا الأمن الثقافي موازاة مع الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الاطار نتساءل إلى أي حد تجاوبت وزارتكم مع توصيات المجلس الأعلى للثقافة في صياغة استراتيجية واضحة ولماذا لم يقع التجاوب بالشكل المطلوب في القطاعات الأخرى المعنية بمشروعنا الثقافي وخاصة المجالس الجهوية التي تم احداثها في سياق بناء الآليات للعمل الثقافي جهويا ووطنيا. وهل ستواصلون بلورة مفهوم الثقافة الاقتصادية للمواطنين خاصة وأننا نعتقد في فريقنا ضرورة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الثقافية وخاصة في مجال المآثر التاريخية والذي أصبح أمراً مطلوبا بالمساندة تدعيم هذا القطاع، نتساءل عن كل ذلك لنطمئن بكل موضوعية علمية ومشاركة اجتماعية في صياغة استراتيجية واضحة نلتزم بتطبيقها والحرص على تحريك قطاعات أخرى المعنية في مشروعنا الثقافي لنؤسس عليه وطنيا مرافق ثقافية فاعلة تتجاوز ردود الفعل نحو إيجاز الفعل ويتيح لبلادنا المغربية العربية الإسلامية أن تتعامل مع الثقافات الأخرى ونسمعها ونعيشها صباح مساء بحكم الطفرة الاعلامية المعاصرة من موقع التطور ما بين قيمنا الأصلية وقيم الآخرين نتساءل السيد الوزير عن الامكانيات المرصودة لدعم المسرح المغربي ورجالاته بما يفعل ديناميته وحركيته ويرسخ التقاليد المسرحية في بلادنا ويكرم رجالاته.

السيد الرئيس،

إن هذه التساؤلات التي وضعناها على هامش مناقشة ميزانية وزارة الاتصال وميزانية وزارة الثقافة اللتان في اعتقادنا أنهما لا تتجاوبان والآماني والنوايا المعبر عنها في التصريح الحكومي لذا فإن فريقي سيصوت برفض هذين الميزانيتين وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد بورقية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشات الميزانيات الفرعية المتعلقة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية المتعلقة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 1998-1999.

لاشك أن الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فهي تشكل مناسبة نغتنمها بالاعتراف بالجميل عن الخدمات الجليلة التي أسدتها هذه الشريحة من المقاومين وجيش التحرير لوطنهم. كلها تمثل وقفة اعتزاز وإجلال أمام جسامة التضحيات التي تقوم بها من أجل تحرير بلادنا وجعلها تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم إننا وإذ ننطلق من مبدأ الدفاع عن الوطن ينبع حتى الشعور الوطني الفياض الذي لا يتوخى من وراء ذلك تحصيل الحوافز أو المكاسب المالية بقدر ما يجب من تلقائية وحسن وطني المرهف الذي نشأ عليه المغاربة عبر تاريخ الطويل المليئ بالأمجاد فإننا في ذات الوقت نرى أنه من الواجب على هذا الوطن أن يلتفت بكل العناية إلى هؤلاء الذين استرخصوا كل غال ونفيس من أجل تكريمهم والاعتراف لهم بما أسدوه من معروف لبلادهم.

وإننا إذ نسجل بكل اعتزاز العناية التي حضو بها من طرف الحكومة السابقة بتعليمات من صاحب الجلالة نصره الله والتي تحلت في التحسين المادية الذي طرأ على التعويض الاجمالي الذي استفادت منه هذه الشريحة.

السيد الرئيس

إن السيد الوزير الأول أبدى عزمه واستعداده للنظر وتصفية كل الملفات المتعلقة برجال المقاومة وجيش التحرير إلا أنه وبالنظر إلى الميزانية المرصودة لهذه المندوبية السامية نجد لا شيء يؤشر على هذه العناية التي يجب أن يحضى بها هؤلاء علما أن منهم من يعيش حالة الفقر المدقع والمرض والتهميش ولهذه الأسباب فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية أما بالنسبة لميزانية الأوقاف، أما فيما يتعلق بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو القطاع الوحيد الذي ظل محتفظا بمقوماته المادية والمعنوية سواء قبل الاستقلال أو أثناءه أو بعده ولم يدخل في إطار الميزانية العامة إلا من حيث الدعم التي تمنحه الدولة لهذا القطاع وفي نظر فريقنا فلقد واجبه قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية تحديات كبيرة تجلت أولا في عهد الاستعمار في ظل سياسته الرامية إلى تنصيح المغاربة ويواجه الآن تحديات بعض الانزلاقات الفكرية في اتجاه التطرف ولهذا نعتبرها وزارة للدفاع عن العقيدة الإسلامية وتأمين الجوانب الروحية لمجتمعنا ولكي تضطلع هذه الوزارة بمهامها من أجل تثبيت دعائم الأمن الروحي موازاة مع الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي كان لزاما التفكير بجدية في هذا الموضوع عن طرف مد هذه الوزارة بكافة الوسائل المادية الضرورية والتي نرى أنها غير كافية لكي تفي بهذا الغرض.

ففي هذا الإطار تقدم فريقنا بسؤال شفوي حول وضعيةالمقيمين على المساجد مثيرا أوضاعهم المزرية والتي هي في حاجة ماسة إلى العناية خاصة من تحسين وضعيتهم والرفع من مستواهم المعيشي، إن إثارة وضعية المقيمين على المساجد تسعنا كثير وضعية المساجد من حيث ضرورة إعادة النظر في ترميم البعض منها وتوسيع البعض الآخر وإحداث مساجد جديدة للتجمعات السكنية الحديثة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نسجل التطور الحاصل في تنظيم الحج وإعداده سواء داخل الوطن أو في الربوع المقدسة فإننا ندعو إلى المزيد من بذل الجهود في اتجاه تعزيز المكتسبات وتطويرها ووعيا منا بأهمية الدروس الدينية وبرامج الارشاد الديني بالتلفزة فإننا نلتمس أيضا تطويرها بما يعزز الصلة بين المواطن والقيمة الدينية والروحية خاصة بالنسبة لجاليتنا في الخارج والذي تتعرض لعملية الاستيلاب عبر التأثير اليومي لمجالات الاعلام أو الاتصال.

السيد الرئيس

وعيا منا بأهمية هذه الوزارة دورها في تدعيم الأمن الروحي ونظرا لكون هذه الميزانية لاتف بتلبية الحاجيات الضرورية المنوطة بهذه الوزارة ولهذه الأسباب سنصوت ضد هذه الميزانية وشكرا السيد الرئيس. السلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد العيدي.

* المستشار السيد محمد العيدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري للتعبير عن وجهة نظر فريقي اتجاه الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 99/98. ونعتبرها مناسبة لتحليل الأهمية الاجتماعية والانسانية التي يلعبها هذا القطاع الذي حضى بالأولوية في برنامج الحكومة.

وإن تحليلاتنا الأولية للغلاف المالي المخصص لهذه الوزارة يدفعنا إلى الاقرار بأنها لا تواكب حجم الاختصاصات الموكولة إلى هذه الوزارة.

فاستقراؤنا لمعطيات الواقع الحالي، يتضح أن 75% من سكان المغرب يعيشون خارج التغطية الصحية، بينما نجد أن المنخرطين في التعاضديات لا تتجاوز نسبتهم 25% وفي شركات التأمين 10%.

لذا يجب أن لا نستغرب أن بلادنا تعتبر من بين الدول القليلة التي تصرف على قطاع الصحة نسبا تقل بكثير عن النسب التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة.

وأن خطابكم السيد الوزير الذي تطرحون فيه برامجكم الصحية قد ينساق له الرأي العام خاصة وأنكم تزعمون أنكم ستقدمون على تحسين الخدمات الصحية والوقائية ومحاربة الأوبئة والأمراض المعدية والاهتمام بصحة الأم والطفل والمعاقين وتدعيم البنية التحتية الصحية في الوقت الذي نؤكد فيه أنكم تبالغون في إضفاء المصداقية على برنامجكم وذلك بالنظر إلى الامكانيات المادية والبشرية والشقيقة التي حددتموها في مشروع ميزانيتكم.

لذا فإننا نبدي تخوفنا من أن يتحول الخطاب المتداول الذي ينحو إلى ترديد الشعار للجميع إلى وسيلة للتضليل والاستهلاك، خاصة وأننا نسجل بكل واقعية أن العالم القروي والتجمعات السكانية بالمدن يفتقران بشكل فضيع إلى الخدمات الصحية.

فبخصوص العالم القروي ونتيجة للطابع العمراني والخريطة السكانية المتميز بشتات الدواوير وتباعدها بشكل ملحوظ مع افتقاد هذا المجال إلى شبكة من المستوصفات والمراكز الصحية التي تستجيب إلى حاجيات السكان القرويين في التطبيب والعلاج الاستعجالي المتعلق بمواجهة حالات التسمم والسموم والحالات الطارئة كالولادة على سبيل المثال لا الحصن مع افتقاد هذه المؤسسة الشبه صحية إلى كل الأدوات والمواد الطبية اللازمة لتقديم الاسعافات الأولية كما نلاحظ نفور الأطر الطبية من العمل داخل هذه المراكز وما تستغرب له في إطار تشجيع المبادرة في هذا الاطار هو عدم تبني برنامج تشجيعي للأطر الشابة قصد إقامة عيادات طبية خصوصية بالدواوير والجماعات القروية لتقديم خدماتها الصحية في ظروف أكثر انسانية.

ومن جهة ثانية، يبقى الرصيد البشري لهذه الوزارة في حاجة إلى اهتمام خاص وذلك لتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، مع الحرص على مدهم بكل المستجدات التي يسفر عنها البحث العلمي في هذا الاطار.

وفيما يتعلق بالمجال الحضري، يلاحظ الرأي العام أن المراكز الصحية والمستشفيات المركزية تعيش فوضى عارمة على جميع المستويات تتمثل في هشاشة وقلة التجهيزات الطبية والتصرف اللا انساني الممارس من قبل الأطر الطبية والمواطنين في المرضى علاوة انعدام ظروف الصحة بالمستشفيات بفعل قلة النظام وشرب الروائح الكريهة التي تسبب في تفاقم الأزمات الصحية بذل علاجها.

لذلك السيد الوزير نعتقد أن وزارتكم في حاجة بنيوية على جميع المستويات وتستحصرون في ذلك كرامة الانسان الذي خصه الله تعالى بكل تشريف وتبجيل.

نأمل السيد الوزير أن تيعدوا النظر في هيكلة مشروع الميزانية على نحو قديفي بجزء من تلك الأغراض التي نرجوها في هذا الصدد.

واعتبارا لغياب رؤيا شمولية للتعامل مع هذا القطاع فاننا سنصوت ضد هذه الميزانية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد عذاب.

* المستشار السيد محمد عذاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن والتكوين المهني.

ما من مواطنين مغاربة تجمعهم لقاء متبادل الحديث، إلا ويستأثر مشكل التشغيل بمعظم اهتمامهم، إذ أصبح هذا المشكل معضلة اجتماعية واقتصادية خطيرة. فإذا راجعنا المعطيات الاحصائية فإننا سنلاحظ للوهلة الأولى الطبيعة الشابة للهرم السكاني المغربي، والمفارقة كامنة في كون أن هذه الفئة النشيطة هي التي تعاني مشكلة البطالة، ولا يجب النظر إلى هذه الفئة باعتبارها فئة غير منتجة فقط، بل إن الصواب هو اعتبارها فئة غير قادرة على الاستهلاك المتواتر. ولا يمكن تصور أي مسار تنموي يضمن رواجا حقيقيا للانتاج الداخلي إلا بوجود مستهلك يمتلك القدرة الشرائية، فتشغيل الشباب لايعني فقط تنشيط الانتاج بل تنشيط الاستهلاك والرفع من القدرة الشرائية لفئة عريضة من الشعب المغربي.

وليست معضلة التشغيل بالمشكلة المنعزلة أو المنفصلة عن مجموعة من القضايا التي يعيشها الاقتصاد الوطن وهي مرتبطة بعدة عوامل متداخلة ومرتبطة بالأداء الاقتصادي وتسارع وتيرة النمو الديمغرافي وعدم ملائمة التكوين لحاجيات سوق الشغل وضعف آليات تدبير سوق العمل. ذلك ما يضعنا أمام دوامة من الأسئلة التي تصعب الاجابة عنها.

1 - كيف يمكن الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والأغلبية من الشباب المغربي يعيشون اعاقة حقيقية لقدراتهم الانتاجية ولا يمتلكون القدرة على الاستهلاك؟

2 - تعتبر مشكلة التشغيل مشكلة المجتمع المغربي بكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فكيف يمكن توحيد الارادات واشراك الجميع في ايجاد الحلول الملائمة لهذه المعضلة؟

ففي هذا الاطار كنا ننتظر حكومة التناوب أن تتقدم إلى البرلمان ببرامج ومخططات ومشاريع تبين لنا من خلالها عزمها على تناول هذا الملف المعقد مما يقتضي من العناية في اتجاه معالجة هذه المعضلة ولو جزئيا وعن مراحل، خصوصا بعد أن طلعت علينا الحكومة بكم هائل من التسويفات وفي تصريحها الحكومي، وبعد تتبعنا للتصريحات الزائدة في التفاؤل لوزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، خصوصا تلك الوعود التي أطلق لها العنان مع فئات المعطلين، والجدير بالاشارة هنا هو أن عرضكم السيد الوزير أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، كان أكثر واقعية من تصريحاتكم التي ملئتموها وعودا خيالية فهل يعني ذلك تراجعكم عن الوعود التي واعدتم بها الشعب المغربي؟ أم أنه نوع من النضج الساسي، أدركتموه بعد اطلاعكم عن الواقع واحتكاكم الميداني بتسيير الشأن العام؟

كما تجدر الاشارة أيضا، إلى كون مشكلة التشغيل ليست جديدة على حكومتكم، فإن أحد زملائكم في الحكومة وفي الخط السياسي، كان ولا زال على رأس مجلس الشباب والمستقبل، وله معرفة دقيقة بالمشكل، وكان يتعذر دائما بأن وظيفة المجلس وظيفة استشارية وليست تقريرية ما دام لا يتمتع بسلطة القرار. فها أنتم تجمعكم حكومة واحدة يرأسها وزير أول من نفس العصبة السياسية وها أنتم تمتلكون سلطة التدخل والقرار، وتتمتعون بأغلبية عددية برلمانية، فماذا أعددتم لهذا الملف الساخن؟ وما هي الاجراءات الاستعجالية التي ما فتئتم تواعدون بها المعطلون؟

وإننا لا ننكر أن حل هذه المعضلة رهين بتحقيق معدل مرتفع ومستديم ينتج عنه توسع اقتصادي قادر على استيعاب هذا الكم الزاخر من الأيدي العاملة وطلبات العمل، إلا أننا كنا ننتظر بعض المؤشرات من حكومة التناوب تماشيا مع ما ورد في التصريح الحكومي للتعامل مع مشكل التشغيل بمنحه الأولوية اللازمة على شكل تدابير واجراءات استعجالية كما كانت تروج ذلك أيام كانت معارضة لكل شيء.

إننا في فريق الاتحاد الدستوري ووعيا منا بأهمية مشكل التشغيل، نرى أن معالجته تتطلب الاحاطة بنوعية المعطلين قصد تصنيفهم إلى فئات تعالج كل فئة على حدة، فهناك ما نسميه بالعطالة المثقفة والتي تخص حاملي الشهادات وثانيا المعطلين الذين لا يتوفرون على شواهد وثالثا هناك عطالة الشباب بالعالم القروي والتي تؤدي إلى الزحف نحو المدينة.

ففيما يتعلق بالصنف الأول، فإننا نعلق آمالا كبيرة على ما ورد في الخطاب السامي لجلالة الملك بمناسبة عيد الشباب المجيد، من تعليمات وتوجيهات لآملين من الحكومة أن تكون في مستوى ذلك الخطاب لكي تتجند وتتعبأ مع كافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين. ذلك أن مشكلة البطالة لا يمكن معالجتها إلا ضمن منظور شمولي يتعبأ له الجميع.

أما فيما يتعلق بتشغيل المعطلين بدون شواهد، فهذا لن يتأتى إلا بفتح مجال التكوين وتوسيعه وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولة عن طريق تحسين مناخ وظروف عملها وإزالة الحواجز التي تعترضها سواء كانت إدارية أو جبائية، أما بخصوص بطالة العالم القروي. يجب الاهتمام بالعالم القروي ولا نعني بذلك توفير التجهيزات الأساسية الضرورية والتي أولتها الحكومات السابقة كامل العناية بل نعني التفكير جديا في انعاش الشبكة الانتاجية بالعالم القروي وإقامة صناعة فلاحية وبرامج للتنمية المندمجة.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية فإن أهم ما أغفلته التدابير المستقبلية لوزارتكم هو تلك المعضلة التي ما زال يعاني منها الصناع التقليديون مع صندوق الضمان الاجتماعي، ذلك أن المرسوم 1-2-93 الذي يمدد بموجبه تطبيق مقتضيات الظهير 72-1-184 على قطاع الصناعة التقليدية، لم يراع الظرفية الاجتماعية والاقتصادية للقطاع. كما أن نصوصه لا تتلاءم وخصوصية القطاع، وذلك نظرا لغياب تحليل دقيق لمختلف أشكال العلاقات المهنية المتواجدة والمتداخلة في القطاع.

فإذا كانت فلسفة التغطية الاجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للعمال، فإن تطبيق مقتضيات المرسوم المشار إليه سابقا تؤدي إلى نتائج عكسية في قطاع الصناعة التقليدية، وعلى الجميع أن يعلم أن هذا القطاع يتوفر على امكانيات كبيرة للتشغيل وبتكلفة يسيرة، ولهذا نثير هذه المشكلة أمامكم حتى يفكر فيها الجميع وتسهم الجميع في البحث عن صيغة تشريعية لملاءمة نصوص قانون الضمان الاجتماعي مع خصوصيات قطاع الصناعة التقليدية، حتى لا يحرم الصناع من الحماية الاجتماعية وكذلك حتى لا يثقل كاهلهم بمستحقات تفوق امكانياتهم ولا يتحملها مستوى دخلهم. ويكفيكم السيد الوزير بأنكم أغفلتم هذا الجانب لتكونوا قد تناسيتم مصالح ما يناهز المليون ونصف من المغاربة.

ونفس ما نقوله عن الصناع التقليديون، نثير حول العملة بالقطاع الفلاحي الذي يخضع هو بدوره إلى الموسمية فأين هو اهتمامكم بالعالم القروي؟ وأين هي الوعود التي استمعنا إليها في التصريح الحكومي بمحاربة الفقر والبطالة وضمان الحماية الاجتماعية.

ولا يفوتنا أن نشكر لكم السيد الوزير تخليكم عن نزعتكم العدمية التي كانت دائما لا تعترف بما أنجزه سابقوكم في تسيير الشأن العام حينما كنتم تشيرون أثناء عرضكم لميزانية وزارتكم أمام لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية إلى كون وزارتكم ستواصل و ستستمر في البرامج التي سطرتها وأنجزتها حكومات سابقة، وذلك لن يشفع لتصوركم غياب سياسة واضحة المعالم في تدبير ملفي الشغل والحماية الاجتماعية وعليه فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية لأسباب عرفتموها ويعرفها الشعب المغربي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد العربي سديد وقبل ذلك أذكر بلائحة المتدخلين المستشار أحمد المنتصر المستشار السيد محمد اليحياوي المستشار ادريس مارون المستشار العوالمي بوسكري.

الكلمة الآن للمتدخل المستشار المحترم السيد العربي سديد.

* المستشار السيد العربي سديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أعرض على مجلسنا الموقر موقف فريقنا : التجمع الوطني للأحرار من الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة 1998-1999.

ولقد ركز فريقنا أثناء مناقشة ميزانية هذه الوزارة أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على الدور الاجتماعي الذي تضطلع به هذه الوزارة وعلى خصوصيات هذا القطاع الحيوي الهام إيمانا منا بأن المجهودات التي بذلت لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب وإيمانا منا أيضا بأن التصريح الذي سبق وأن تقدمت به حكومة التناوب أمام البرلمان يشتمل على عناصر جديدة ومهمة تغني هذا القطاع، وأن الميزانية يجب أن تعكس جملة وتفصيلا هذا التصريح لأن الحالة المزرية التي وصل إليها لم تعد تحتمل الانتظار والتأخير.

السيد الرئيس،

صحيح أن الميزانية الفرعية لهذا القطاع تندرج بطبيعتها في إطار الميزانية العامة التي نقتنع بأنها ميزانية انتقالية. وبالتالي فإنها لن تستجيب لكل مستلزمات هذا القطاع ولن تلبي جميع رغباته خاصة تلك المسطرة في التصريح الحكومي، ولكنها مع ذلك، السيد الرئيس تعتبر في نظر فريقنا ميزانية شجاعة وتتضمن مجموعة من العناصر الايجابية التي تجعلنا نصفق لها ونوافق عليها، فهي إضافة إلى اعتمادها برنامج طموح ومتوازن عرفت كباقي القطاعات الاجتماعية الأخرى زيادة لا بأس بها، نتمنى أن تكون له انعكاسات إيجابية لا محالة، على المستوى الصحي للسكان وبالخصوص في العالم القروي والمناطق النائية، وعلى النظام الصحي في بلادنا بصفة عامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن قطاع الصحة في بلادنا كأحد أهم القطاعات الاجتماعية القريبة جدا من انشغالات المواطن كان في البادية أم في المدينة، لا زال لم يرق بعد إلى تطلعات الفئات العريضة من المجتمع، ولهذا السبب فإننا ننتظر من الحكومة تطبيق التدابير والبرامج التي دعت إليها، وعلى رهانات هذه الحكومة غير مستحيلة.

وسيبقى فريقنا وفيا للدفاع عليها على اعتبار أن حزب التجمع الوطني للأحرار يضع مشكل الصحة في أولى اهتماماته.

وفيما يتعلق بالغلاف المالي المخصص لهذا القطاع فقد تمتع بزيادة ملحوظة في الميزانية المخصصة له وطبعا سيبقى مشكل الامكانيات مطروحا يحول دون أداء الدور الاجتماعي الذي يقوم به هذا قطاع الصحة سواء على مستوى ميزانية التجهيز أو على مستوى ميزانية التسيير، وإننا مقتنعون بأن الرهانات التي تنتظر هذه الحكومة، من بناء مستشفيات. وتطهير المستشفيات الموجودة وصيانتها وإدخال معدات حديثة، واعتماد أطر أكفاء، لتعمل على الاستفادة من هذه الزيادة التي حضي بها القطاع.

وعلى مستوى البرامج الصحية المعتمدة، صحيح أن الحصة التي رصدت لهذا الجانب تشكل نسبة مهمة من اعتمادات الأداء، ولكننا نعتقد أن أهميته تفوق مارصد له. واعتبارا للوضعية الاجتماعية للسكان، تلك الوضعية التي لا تساعدهم على الذهاب إلى المصحات الخصوصية.

ومن هنا فعلى الوزارة أن تنهج سياسة شاملة واستعجالية بغية تحسين خدمات المستشفيات. وبجانب هذا، نهج سياسية أساسها الاهتمام بجانب الوقاية ومحاربة الأمراض عن طريق نشر التوعية الصحية، ومحاربة الأوبئة والأمراض وكذلك وبصفة الأم، وبصحة الطفل. فلا زالت نسبة الوفيات في هذا الاطار ببلادنا جد مرتفعة بل تجعلنا في مصاف البلدان المتخلفة في هذا الجانب.

وعلى مستوى التجهيزات الطبية في الحقيقة رغم أن مشروع الميزانية الفرعية المتعلقة بهذا القطاع يولي أهمية كبرى لهذا الجانب، إلا أن ثمة جملة من الأولويات يجب أن تحضى بحصة السبق منها على الخصوص :

- التغطية الاستشفائية لمجموع التراب الوطني، فلا زالت هناك مناطق تعرف كثافات سكنية في حاجة ماسة إلى أبسط الخدمات الاستشفائية.

- الاهتمام بالعالم القروي الذي لا زال سكانه يعتمدون على الوسائل التقليدية والعتيقة في التداوي والاستشفاء، ولا نطالب في الوقت الراهن بأكثر من مستوصف بكل بادية، خاصة مستشفيات الولادة، للوقاية والحد من عدد الوفيات أثناء الوضع.

- العمل على لا مركزية المستشفيات المتعددة التخصصات، إذ لا زال الكثير من المواطنين يتوافدون من أقصى جنوب المغرب أو من أقصى شماله للعلاج في مستشفى الاختصاصات بالرباط أو بالدار البيضاء، ناهيكم عن تعقد وصعوبة الولوج إلى هذه المؤسسات الصحية.

- تشجيع القطاع الخاص في المجال الصحي وتشجيعه على العمل بالمناطق النائية مع الحرص على ضرورة تخفيض أثمنة التطبيب وفرض مراقبة على ذلك.

- إحداث وحدات الصحة المتنقلة وذلك لتقديم العلاجات الأساسية الضرورية وجعلها قريبة من التجمعات السكنية ورهن إشارة الجماعات المحلية، خاصة في القرى والمدن الصغرى.

- مواكبة التطورات العالمية التي تحدث على مستوى التجهيزات الطبية الحديثة التي يعرفها هذا الميدان والتي تكون لها انعكاسات إيجابية على المرضى، وهذه المواكبة يجب أن تكون أيضا على مستوى التكوين والتأطير المهني المستمر.

وعلى مستوى العاملين بالوزارة :

إن فريقنا لا زال وسيظل يركز على أن أية تنمية لقطاع الصحة سوف لن تتحقق بدون الاهتمام بالعاملين في هذا القطاع من أطر إدارية وأطباء وممرضين وأعوان. وأن السبيل لذلك هو توفير الظروف الملائمة والمناسبة لعمل هؤلاء. من حوافز، ومن شؤون اجتماعية، ومن حقوق وما إلى ذلك.

ومن ناحية أخرى لنا اليقين التام أن قطاع الصحة في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الأطر الطبية الكفأة خريجي كليات الطب والمعاهد المتخصصة عوضا عن تهميشها أو التفريط فيها.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن شروط الإقلاع والنهوض بهذا القطاع من العسير توفيرها ولكنها بحق تتطلب تظافر مجهودات الجميع، دولة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين.

وأملنا أن تعزز الحكومة الجهود المبذولة لتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية، اعتمادا على تقوية العديد من المستشفيات.

ولتحقيق كل هذه الغايات التي أخذت حيزا وافرا في التصريح الحكومي، فإننا سنصوت لصالح هذه الميزانية والتي إن كنا متأكدين أنها لا تستطيع إصلاح ما أفسدته السنين، فإننا واثقون من ترجمة هذه التطلعات إلى أرض الواقع.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة (ناجم أبا عقيل) :

والآن الكلمة للسيد أحمد المنتصر.

* المستشار السيد أحمد المنتصر :

شكرا السيد الرئيس

السيدان الوزيران المحترمان

إخواني المستشارين المحترمين

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وبعد،

يشرفني باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أن أنتهز هذه الفرصة فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية لأبدي بعض الملاحظات المرتبطة بهذا القطاع وحرصنا هنا من أجل تنميتها وتطويرها في في عالم لا يعترف بالأمية وضعف المعرفة، وقبل الدخول في صلب الموضوع نتساءل عن أسباب استمرار عدم ارتياح الجميع لوضعية التعليم ببلادنا وما هو الهاجس الذي يكمن وراء هذا الانشغال هل يتعلق الأمر بحسم ما يرصد لهذا القطاع من اعتمادات والحالة هذه أنه يأتي في الدرجة الثانية بعد الدفاع الوطني بنسبة تتجاوز حاليا 21 في المائة من الميزانية العامة أم أن الأمر يتعلق بكيفية تدبير هذا القطاع وتحديد توجهاته ورفع مردوديته وتعميم فائدته وتكليف توجهاته العلمية والتربوية.

السيد الرئيس،

لقد عرفت بلادنا عدة محاولات إصلاحية تهدف إلى استقطاب إجماع وطني حول اختياراتنا في ميدان التربية والتعليم وذلك عبر مجموعة من المناظرات الوطنية وكانت آخر محاولة لتوضيح الرؤيا هي اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم والتي جمعت فعاليات مختلفة سياسية واجتماعية وتربوية إلا أن النتائج كانت مع الأسف كما يعرفها الجميع وقد تساءلنا أنذاك عن سبب فشل هذه اللجنة التي كانت مقرراتها عامة وشاملة وغنية بالأفكار والتصورات فلم يكن من الممكن التغلب علي نقط الضعف في عملها وتدارك ما حال دون نجاحها. إن مختلف هذه المحاولات الاصلاحية ربما كانت مرتبطة بانشغالات ظرفية للرأي العام الوطني الشيء الذي جعل منها مناسبات لتهدئة الأعصاب وتأجيل فتح ملف التعليم ببلادنا وبالتالي مواصلة السيد بما هو متوفر والانصياغ إلى الواقع وعليه فإن رغبة الجميع اليوم تكمن في تحقيق ميثاق للتعليم بعد نقاش وطني يأخذ بالقواسم المشتركة بين الآراء والأفكار خارج المزايدات السياسية إيمانا من الجميع أن موضوع التربية والتعليم يجب أن يبقى في بعد عن أية مواقع أو حساسيات أو جموع، وإشاراتنا هذه ليست مسنا بالمكتسبات التي حققتها مدارسنا وجامعاتنا والتي جعلت بلادنا متوفرة على مختلف الأطر والكفاءات في مختلف المجالات وهذا ما ينبغي أن نعتز به إلا أن حتمية التغيير والملاءمة مع حرية المعرفة لابد وأن تقرض التأمل وتغيير ما ينبغي تغييره ولابد من التذكير أن ما تعيشه الساحة الوطنية حاليا من فائض في الخريجين وبالتالي ظهور ارتسامات ومطالبة باستثمار الكفاءات لا يجب أن يصرف أنظارنا لأن هناك من لم يجد مقعده في المدرسة خصوصا بالعالم القروي.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا بإمعان عروض السادة الوزراء المسؤولين عن هذا القطاع وحاولنا أن نربط بين ما جاء في التصريح الحكومي وبينما تمت برمجته على مستوى وزارة التربية الوطنية بما فيها الوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني، إلا أننا لم نلمس داخل برنامج الوزارة ما يبلور بداية التغيير إلا ما تعلق ببعض الأفكار التي ترمي إلى إعادة النظر البرامج وتكييف نظام العطل مع الموسم الفلاحي واعتماد توقيت يتلاءم مع الظروف المناخية للعالم القروي إلى غير ذلك من العموميات. هذه الأفكار تبقى لدينا محل تساؤلنا عن كيفية تطبيقها خارج الدراسة وتوسيع النقاش خشية السقوط في الارتجال الذي قد تكون له بعض الانعكاسات السلبية على التعليم وخصوصا بالتعليم وبالعالم القروي.

لقد كان بودنا أن يتبلور التضامن الحكومي وإرادة التغيير في عدم جعل التعليم في البادية يخضع لواقع العالم القروي بل تنمية العالم القروي وجعله يساير متطلبات المؤسسة التربوية الحديثة وذلك بتمكينها من الكهرباء والطرق والسكن لرجال التعليم ووسائل النقل وتقريب المؤسسات التعليمية للتلميذ بما فيها الأساسية والإعدادية والثانوية والتقنية حتى تضمن لأبناء البادية مواصلة دراستهم في ظروف عادية وملائمة وعليه فإننا ننتظر أن تتدخل مختلف القطاعات المعنية لفك العزلة عن المؤسسات التعليمية وتعميم المنح الدراسية خاصة في العالم القروي والرفع من قيمتها لتكون في مستوى الغذاء المتوازن والإقامة الصحية للمستفيدين منها.

هذا في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار إلى نسبة الأمية في العالم القروي وضعف نسبة تمدرس الفتيات والانقطاع المبكر عن الدراسة علما بأن تنمية العالم القروي تبقى مرهونة بتكوين أم المستقبل وكذلك ربط البرامج التعليمية بالمحيط القروي من أجل التفاعل مع هذا المحيط الشيء الذي ينعكس استقبالا على خلق مقاولات ترتكز على هذا التكوين وتستثمر المعطيات الطبيعية المحلية وتؤدي بالتالي إلى تشغيل شباب البادية،

ولابد من الإشارة هنا إلى موضوع تدريس اللغة الأمازيغية الذي أصبح قراراً ساميا بدون تطبيق وكان مطلوبا من السيد الوزير أن يطلعنا ضمن عرضه عن وجهة نظر الحكومة بخصوص هذا الجانب الذي هو محل متابعة من لدن الرأي العام الوطني وقد كان أولى بالحكومة أن تفصح عن هذه النقطة لتزيل كل التباس أما عن جانب التعليم الخاص الذي عرف انتعاشا واستثمارات واعفاءات جبائية وتعاملا مشجعا فإننا نطرح جانب المردودية والتربية الوطنية وفي بعضه جانب الارتباط بالمقومات الوطنية ذلك أن عددا من المدارس النخبوية والأجنبية أصبحت تثير نقاشا في أوساط المواطنين أما عن جانب التعليم الأصيل فعلينا الاعتراف بالدور الهام الذي لعبه ويلعبه في تدعيم الأصالة الوطنية والقيم الأخلاقية والدينية ولذلك ندعو إلى الاعتراف بدوره وفتح آفاق أمام المتعاطين له والعاملين في رحابه وذلك بالعمل على تطوير مناهجه وتحسين وضعية مؤسساته وليكون مسايرا للمستجدات وحتى يضطلع بالدور المكمل لسائر أنواع التعليم ببلادنا.

سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين

إن مردودية التعليم تبقى في نظرنا مرهونة بتوفير عدد من الشروط المرتبطة بالظروف المادية والبشرية للمؤسسات التربوية وهي مجموعة من العوامل المؤثرة في مستوى النتائج ومن ضمن ذلك الجانب التربوي فبخصوص هذه النقطة فإننا نعتبر أن المؤسسة وحدة متكاملة لابد وأن تتحرك داخلها مختلف العوامل المادية والبشرية التأطيرية منها والتعليمية والتربوية وجعلها في مستوى أداء وظيفتها. وبالنسبة للجانب البشري كذلك لابد من استحضار الواقع الذي يعيش فيه رجل التعليم في المجتمع ذلك أن الرصيد البشري التربوي الهام الذي تتوفر عليه بلادنا والذي نعتبره بحق مفخرة لهذه الأمة نظرا للغيرة الذي عودنا عليها رجل التعليم اتجاه مهامه التربوية والتكوينية ويستحق منا جميعا التشجيع المادي والمعنوي من خلال الاستجابة إلى اهتمامه على مستوى الترقية وتلبية رغباته في الحركة الانتقالية ومراعاة ظروفه الاستثنائية والعائلية منها والصحية. وهنا ينبغي التذكير بالعمل حول توفير عدد من أطر التعليمية الاحتياطية بنيابات وزارة التربية الوطنية بتعويض المتغيبين من جراء رخص المرض والولادة. لكي لا يبقى أبناؤنا عرضة للضياع أما عن جانب التكوين فإن هذا العنصر يبقى أساسيا في تطوير هذا القطاع والرفع من مستواه وللإشارة فإن اقتصار هذا الجانب على لقاءات وندوات محدودة فارغا من المحتوى لمن شأنها اللاتخدم بالمعنى الدقيق الجانب التكويني والتأطيري لرجال التعليم وهذا ما يدفع بنا إلى إعادة النظر في الأسلوب المتبع لحد الآن حتى نعمل على تدعيم تكوين رجل التعليم وفتح آفاق الابتكار والتغيير في عمله علما بأن الطرق التربوية والمناهج والبرامج في تغيير وتغيير مستمر تتطلب المواكبة والاستيعاب ليكون المنتوج التربوي والتعليمي في مستوى التحولات التي تعرفها مختلف مظاهر الحياة وأملنا أن تصبح مؤسساتنا التعليمية منارة إشعاع للتربية والتعليم القادر على مواجهة التحديات الاعلامية والتقنية المفروضة.

أما عن الجانب المادي فإننا بعد تسجيل الرصيد العقاري المتوفر لبلادنا من المؤسسات التربوية التي لم تعد مسايرة للحاجيات المتصاعدة نتساءل عن وتيرة الانجاز أمام تأجيل عدة بنايات مدرسية كانت مبرمجة منذ سنوات على مستوى عدة أقاليم، أذكر منها على سبيل المثال إقليم قلعة السراغنة هذا إلى جانب موضوع الصيانة الذي يطرح نفسه بحدة من أجل حماية عدد من المناطق التعليمية المهددة حاليا لانعدام قابليتها للاستغلال.

وبالمنسبة نستحضر أوضاع شريحة عريضة من العاملين داخل هذه المؤسسات من حراس ومنظفين وإداريين الذين لم يتم ترسيم بعضهم رغم توفرهم على الشروط المطلوبة، ولذلك نهيب بالحكومة تسوية وضعية حالاتهم المادية والإدارية.

سيدي الرئيس

وحتى لا تبقى مؤسساتنا جافة من الوسائل المساعدة على المعرفة وتدعيم.... وإبراز الملكات واكتشاف المواهب لناشئتنا فإن الأمر بات يتطلب مدها بالخزانات المدرسية وتجهيز ملاعبها الرياضية وخلق أنشطة تجعل التلاميذ يتفتحون على التكنولوجيا الحديثة من إعلاميات وغيرها، إيمانا منا أن طفل اليوم في حاجة إلى التمكن من منافع إضافية داخل تعليمه على غرار ما يجرى العمل به في بلدان أخرى.

السيد الرئيس

إننا بإبرازنا لهذه الملاحظات المختصرة لا يعني أننا أحطنا بمشاكل التعليم من مختلف جوانبها ذلك أن مشكلته أعمق من أن تناقش في كلمات وكنا نأمل أن تقف حكومة التغيير على الداعم

إعطاء الوصفات الضرورية والاستعجالية للعلاج. إلا أننا ومن خلال الميزانية العادية والجامدة المخولة لهذا القطاع يتضح أن دار لقمان ستبقى على حالها ولذلك فإن فريقي سيصوت بالرفض على هذه الميزانية.

السيد الرئيس

إخواني المستشارين

أتشرف بتقديم مداخلتي الآن حول وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وانتهز مناسبة عرضي الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على أنظار مجلسنا وذلك لتحديد موقف فريقي واضح من هذا القطاع، وفي هذا الإطار أسجل أن الرأي العام الوطني لا ينظر إلى الوزارة من خلال الميزانية المعروضة على مجلسنا الموقر بقدر ما ينظر إليها من زاوية ما تقوم به هذه الوزارة من أنشطة على مستوى إدارة الأملاك وتواجدها الواضح في الوسط العقاري والاستثماري وكذلك عبر مجموع التراب الوطني داخل الفضائين الحضاري والقروي إلى جانب الملاكة والمقاولين النشيطين الشيء الذي يطرح عدة تساؤلات على مردودية ما تصرف فيه وما تجديه من عمليات عقارية ولا سيما بعد إثارة موضوع أوضاع القيمين على المساجد من خلال اقتراح الحكومة داخل مشروع الميزانية في طبيعته الأولى المقدمة إلى مجلس النواب والقاضي بفرض رسم بقيمة 1500 درهم على المتوجهين على أداء العمرة في الديار المقدسة والذي تم التراجع عنه نتيجة توحيد لغة الرفض ما بين المعارضة والأغلبية والصحافة الوطنية التي تعدت بشدة إلى هذا الاقتراح وأبدت استغرابها منه.

السيد الرئيس

لنظرة بسيطة على ميزانيتي التسيير والتجهيز لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتوزيع هذه الميزانية وما يتضمنه كل بند وسطر من اعتمادات مادية نلاحظ أهمية هذه المصاريف للمقارنة مع باقي الوزارات الشيء الذي يحملنا على إعادة التركيز على مختلف أنشطة الوزارة والمقابل الذي يصرف على كل مجال من مجالات تدخلاتها، وفي هذا الاتجاه ونتيجة لذلك وبعد تقييمنا الموضوعي نرى ضرورة إبراز دور هذه الوزارة أكثر من خلال مراجعة أساليب عملها وعصرنة برامجها لتكون قادرة على مواكبة التحولات الشاملة التي يعرفها التفكير والتدبير في الوقت الراهن سواء على مستوى رسالاتها الأساسية المتعلقة بالأمن الروحي والتوجيه الديني أو على مستوى أسلوب ترجمتها هذا الدور في التحرر وضبط الأجهزة العامة في مختلف المرافق المركزية والاقليمية والتأطير الديني داخليا وخارجيا ايمانا منا إنما يتحرك داخل دواليبها من موارد بشرية يجب أن يقاس بانعكاساتها المحسوسة على تعميق نوعية الشعب المغربي والاستجابة إلى اشباع رغباته الدينية التي يستقيها مما يشاهده من أنماط التوجيه وأسلوب التبليغ ومستوى العطاء لدى الغير ذلك أن ثورة الاعلام وسهولة التواصل يسرت إجراء المقارنات وفتحت أبواب المنافسة وجعلتنا نتساءل عن قيمة المنتوج الوطني وكلفته.

السيد الرئيس

إن ما أشرنا إليه لا يندرج في تصنيف المواقع من معارضة أو أغلبية لأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتمتع بمكانة هي فوق التصنيف السياسي وهذا يجسد لدينا الاهتمام البالغ برسالتها النبيلة بالنسبة لشعب مسلم كرمه الاسلام وجعل من المغرب منار إشعاع لهذا الدين الحنيف. وبث تعاليمه وحافظ على أصوله وثوابته ووفر أجواء العبادة وأماكنها في الحواضر والبوادي هذا التوجه الذي يجب أن يتقوى ويتعزز حاليا أكثر من أي وقت مضى لمواجهة المؤامرة الكبرى ضد الاسلام والمساكين من خلال العمل على تنامي مظاهر الانحراف والجحود والاستيلاب وهو غزو منظم ومخطط له من أجل هدم العقيدة الإسلامية وفقد استراتيجية مما انتشار وتنوع وسائل الاعلام المعادية وتقليص الانحرافات بوسائل المتعة والترفيه والاستدراج المنظم لزعزعة عقيدة المسلم لذلك نتساءل في إطار برامج هذه الوزارة عن وسائل التصدي الناجعة لعوامل الاكتساح المناهض لقيمنا الروحية ومبادئنا الاخلاقية وعقيدتنا الإسلامية سيما بالنسبة للجيل الفتي الذي يجهل طريقه أمام التطرف واستغلال الدين والاباحية المباحة الشيء الذي جعل ناشئتنا معرضة إلى مخاطر الانسياق في تياره دون تمييز كما نتساءل عن مفعول الأنشطة الموسمية المحدودة والمعدودة وتدخل المجالس العلمية ومستوى البرامج المسموعة والمرئية التي تتكرر سنة بعد أخرى وبنفس الأسلوب والإخراج ونفس الأشخاص والتي لم تعد تثير الانتباه أمام ما نشاهده بأقطار أخرى ونشير كذلك إلى موضوع تأطير الحجاج المغاربة كل سنة والتي تتكرر معه نفس الانتقادات ونفس التعاليق وضعف الارتياح لدى الحجاج رغم المراسلات والاعلام املوجه والمخدوم وهذا جانب لا يمكن تغطيته بأي حجة أو دفاع فبدل أن يرجع الحاج حاملا ذكريات العناية والاهتمام به والتنويه بمجهودات بلاده يرجع وهو يشعر بأن التعامل معه كان دون ما يراه لدى الغير وخلاصة القول ونحن نقتصر على بعض الاشارات من عمل هذه الوزارة دون التعمق في إثارة المشاكل التي تتمنى أن يطرأ تغيير واضح على نشاطها يتجلى في تغيير أساليب تدبير شؤونها وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين تحت إشرافها وخاصة القيمين الدينيين على المساجد، وبهذا أكون قد أنهيت تدخلي حول وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية وانتقل بكم السيد الرئيس حضرات السادة إلى تدخلي حول المقاومة فأقول إنه لمن دواعي اعتزازي أن أتشرف باسم فريقي الحركة الشعبية في المشاركة في مناقشة موضوع المقاومة وأعضاء جيش التحرير بمناسبة التصويت في الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 98-99.

وفي البداية وباسم فريقي أحيي هؤلاء الأبطال سواد من قضى نحبه أو من لا يزال على قيد الحياة. أغتنم هذه المناسبة مرة أخرى لتأكيد مساندتنا إلى كل من يخدم أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير ويرفع من مستوى عيش أعضائه الحقيقيين الذين لهم دين على وطنهم ولذلك مهما كانت الاعتمادات والمكافآت والامتيازات المشار إليها في عرض المنذوب السامي فإنها لا ترقى إلى ما استرخصه المقاومون من أجل تحرير وطنهم. واسترجاع عزته وكرامة أبنائه فالمقاومون وأعضاء جيش التحرير الذين كانوا في المعركة محفوفين بالمخاطر مخاطر الموت أو التعذيب أو التنكيل وقد استشهد من استشهد وتعذب من تعذب كانوا لا يفكرون إلا في الجهاد والتحرير يختارون ما بين الاستقلال أو الاستشهاد إذ لم تكن لهم نظرة ثالثة لأنهم كانوا في معركة موت أو حياة كريمة.

وهذا السمو وهذا الارتقاء الوطني السليم النبيل يجعل من العار على وطننا أن تمنح هذه الصفة لمن لا علاقة له بالمقاومة وجيش التحرير لا علاقة له بالميدان وبالمخاطر وبالعمليات وبالسجون وبالاعدامات. فمن العقوق أن تمتد بعض الأيادي إلى هذه الفئة النبيلة باخراجها من قدسيتها وشرفها ووطنيتها نعم الكل قاوم بقلبه وبتعدد وتنوع مساهمته ولم يكن أحد يرضى بالاستعمار لكننا نعتبر المقاوم هو ذلك المواطن الوطني الذي واجه الاستعمار وواجه قوانين الاستعمار وكان في موقف يقتل أو يقتل هؤلاء هم الذين نعتبرهم مقاولين أما الذين تسللوا إلى أسرة المقاومة وانتحلوا صفة المقاوم أو أولئك الذين نالوا هذه الصفة من أسس حزبيه وبشهادات حزبية فإننا نعتبر المقاومة في حل منهم وأما أولئك الذين أخذوا المكافآت بأيديهم دون ترك المجال للبحث في شأنهم فإنهم الماسون بسمعة المقاومة والمقاومين. إننا نحيي داخل المقاومين داخل تواريخ محددة وفي معارك محددة وهذا من أجل تصنيف المعارك الوطنية وانصاف المقاومين من أجل الاستقلال، إن أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير داخل قلوب المغاربة وليس هناك من يناقش ما يرصد لأعضائها من مكافآت لكن نلوم أولئك الذين شوهوا ملف المقاومة وأطالوا فتح وشككوا في بعض أوراقه ويعتبروا صفحاته بكونهم اعتبروا المقاومة حكرا عليهم في حين كانت المقاومة الوطنية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب يذكيها ويتزعمها العرش الذي قاد المقاومين وبث الحماس في نفوسهم فكانت مقاومة في الجبال والسهول وفي المدن استمدت قوتها من موقف ووطنية بطل التحرير ورمز الكفاح جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه الذي عاهد المقاومين على الكفاح إلى أن يتحقق النصر المبين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

إننا نشكر السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذي حاول أن يجمع هذا الملف الذي يحمل تركة أثرت في زمن جميع وثائقه وتصفيته فالمقاومة وأعضاء جيش التحرير والمعارك الوطنية لم تكن حكرا على أي أحد دون الآخر والفارق هو توقيت الإحصاء الحقيقي حيث تسابق البعض لأخذ المقابل واغتنام الفرص وحيث كان لهؤلاء الانتظار قبل الحصول على المقابل ليظهر المقاومون فضلوا الأجر والجزاء الإلاهي المقابل مقاومون قالوا كانت مقاومتنا جهاداً في سبيل الله والوطن مقاومون متسترون لا تعرفهم إلا قبائلهم وأبناؤهم ويعرفهم الاستعمار الذي عانى من مقاومتهم هؤلاء الذين كانت نيتهم أن تكون المقاومة ثمنا للمواطنة واليوم السيد المندوب السامي المحترم لا يمكن أن نقصي من هذه الصفة من جاء متأخرا لأنه من رأى من أخذوا المقابل فطالبت بالمقابل فعلينا أن نقبل استمرارية فتح هذا الملف بأن هناك من المقاومين أن يتمتعون بإعلام واسع وتغطية كافية ومساندة دائمة وهناك من المقاومين بالأقاليم والجهات الفقيرة والنائية الذين لم يجدوا من يستمع إلى كلامهم ولا يملك بعضهم الوسائل للانتقال إلى العاصمة أو المندوبيات الجهوية للتعريف بنفسه هؤلاء هم الذين نريد منكم السيد المندوب السامي.

السيد الوزير في حكومة التغيير التنقيب عنهم والأخذ بيدهم فعليكم أن تنبشوا المقابر الجماعية في بعض المناطق من المغرب لتعرفوا من يسكنها وعليكم أن تبحثوا في وضعية أبناء من ألقي بهم فيها لتعرفوا أحوالهم، إن ملف المقاومة عرف جنوحا لولا الارادة الملكية السامية التي جسمت الموقف ووضعت الأمانة على عاتق السيد المندوب السامي.

السيد الرئيس،

ماذا نقول عن المقاومة التي عاشت عدة ملاحم بطولية على أرض هذا الوطن إننا نريد أن تطرح ميزانية المندوبية السامية للمقاومات وأعضاء جيش التحرير استقبالا للحديث عن المفات والاستثنافات

والمشاكل المرتبطة بها نريد استقبالا أن تنفذ الحكومة التزامها خصوصا وأن عرض السيد وزير المالية الذي تقدم به أمام لجنة المالية قد أشار إلى دعم ميزانية المقاومة إلا أننا بعد تفحصنا لميزانية هذه المندوبية لم نلاحظ أي تغيير بالنسبة للسنة الماضية وهذا دليل قاطع على عدم اهتمام الحكومة بوضعية المقاومة كما نهيب بالحكومة إلى ضرورة التعجيل بتصفية الملفات المتراكمة لضمان العدالة والكرامة لشريحة عريضة شريحة عزيزة على المغاربة نعتبرها في قمة المواطنة والتضحية العظمى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم ادريس مارون من بعد المستشار سي الصوالحي بوسكري.

* المستشار السيد ادريس مارون :

بسم الله الرحمان الرحيم

باسم فريقي فريق الحركة الشعبية الاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أتشرف للإشارة إلى بعض النقط التي تم تهم اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والعمل الانساني والرعاية والأسرة والطفولة.

فعلا هذه سأحاول أن أكون مقتصرا جدا لأن هذه الوزارة أعتقد أنها بالنسبة لنا لا تخلف لا شغلا ولا تشغل وإنما هي وسيط مابين المتدخلين جمعاء وبهذا الشيء يمكن أن نقول على أن هذه الوزارة في ما يخص التشغيل الرعاية التضامن يمكن نقيم العمل ديالها من نهار اللي بدات إلى الآن وكيبان لنا فعلا أنها الناس اللي مسؤولين عليها خصوصا الوزير المسؤول الأساسي تكلموا بزاف وهدروا بزاف وأعطوا المغاربة بزاف ديال الهدرا ولكن من حيث العمل ما كنلاحظوش أنها كاين شي حاجة، فالمنتظر في المستقبل ما غديش نبقاو نهدرو على اللي داز في هذه الشهور اللي دازت وإنما غادي نحاولو نشوفوا الرؤيا إلى الأمام حتى لا ندخل في نقاش سياسي يصرف أنظارنا عن ما ينبغي أن تقوم به لمواجهة التحديات الشغل والتشغيل التي تأخذ باهتمام مجموع الشعب المغربي وهي بمثابة نقطة ساخنة داخل مجتمعنا وعليه فإننا نتساءل فقط عن الطموحات الواسعة وعن مستقبل المشاريع التي أتى بها السيد الوزير على مستوى التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية للعمال ومحاربة الأمية هذا إلى جانب الرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة والتضامن والعمل الانساني إن المنتظر من طرف الجميع هو التشغيل هو البحث عن استثمار الكفاءات والسواعد المعطلة وإعادة الأمل إلى العاطلين هذه هي أولوية الأولويات ونظن أن هذا الجانب تمت إحالته إلى المجهود على المقاولات على نجاح الاستثمار على ارتفاع وثيرة النمو الاقتصادي إلى غير ذلك هذا كلام تعودنا أن نسمعه ونعتبره عاديا لكن نريد المفاجأة نريد تجسيد التغيير وتقديم البديل فإلى متى التراكمات تتوالى والأصوات ترتفع فأين أنتم من تجسيد الارادة الملكية السامية للاعداد لادماج 25 ألف عاطل سنويا في الجسم الاقتصادي الوطني. إنما خريجي المعاهد والكليات هم بدورهم ومثقفون ويعرفون كيف يحللون المحاضرات الجامعية ويريدون أن يتخلصوا من ذلك بالدخول إلى معترك الحياة الحقيقي. بالدخول في شغل لكي يشرفهم ويشرف أسرهم عوض أن يحيلهم في إطار ما يسمى بالتضامن إلى داخل أسرهم والعيش على أجر آبائهم أو أمهاتهم لا حاجة إلى إحصاء مرافق الوزارة والعاملين بها لأن الوزارة اشتهرت بالكلام يبقى المحسوب في عملها هو ما توفره من فرص الشغل في القطاعين العام والخاص هذا هو المنتظر من الوزارة لتكون فعلا مخالفة وبديلة.

أما عن جانب التنمية الاجتماعية فإننا نعتبر أن الموضوع واسع وفضفاض وأوقع الوزارة في إشكالية لأن التنمية مفهومها الشامل يتجاوز الوزارة ويرتبط بالتنميات المتعددة والمتكاملة والمتنوعة لذلك فعلينا أن نهتم بالواضح الذي نعتبره هو التشغيل قبل المرموز الذي هو التنمية الاجتماعية وأي تنمية اجتماعية إذا لم تكن فعلا هناك ايجاد عمل للشغل والتفكير في فرص الشغل الذي هو التنمية الحقيقية وأية محاربة للأمية ونحن إما أمام عاطلين مثقفين دكاترة يفقدون يوما عن يوم ثقافتهم ويجالسون الأميون الذين لا ينتظرون منكم شيئا وشكراً.

السيد الرئيس

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً الآن الكلمة للمستشار المحترم الصوالحي بوسكري.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتدخل باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية لمناقشة قطاع الاعلام، مع الأسف الشديد ان السيد الوزير المكلف بالاتصال غائب وهو الوزير الذي أصبح مكلفا بهذا القطاع وتعرف أنه ينتمي إلى أسرة إعلامية وكان محل ثقة جعلته على رأس النقابة الوطنية للصحافة وعليه فهو مؤهل أكثر من غيره للدفاع عن

سياسة الاعلام والاعلاميين ببلادنا وعن وضعية هذه السلطة المجتمعية لذلك ومن هذا المنطلق نتساءل عن بوادر التغيير في هذا القطاع في ظل كومة أرادت أن تكون حكومة التغيير وحكومة البديل فقد تساءلنا عن الجديد لتطلعات هذه الوزارة من خلال برامجها وحجم اعتماداتها ونوعية عملها فلم نعثر على أي عنصر يتميز عما ألفناه في مذكرات تقديم ميزانية هذه الوزارة سابقا بل يمكن تسجيل التراجع النسبي بالمقارنة مع الميزانيات السابقة نظرا لاستقرار الميزانيات وتطور ثقافة النظرة الوطنية إلى الاعلام وتناهي الارادة الوطنية إلى مسايرة ما يفزوا البيوت بالمجان من إعلام متطور ومتنافس ومفاجئ في أسلوبه ومحتواه وفلسفته وإنه لمن الخلل ألا يتم الدفاع عن حق هذا القطاع أمام توزيع كعكعة رصيد الميزانية العامة على مختلف الوزارات وهو أي هذا القطاع الجانب المرتبط بحياة المواطنين بكيفية متواصلة وبدون انقطاع وفي كل الأوقات وفي أية ظروف أو وفي أي مكان وأي فضاء، لقد كان على السيد الوزير إما ترجمة أفكاره وتعزيز مصداقيته أو رفضه لما أملي عليه من اعتمادات لأن المسألة تتعلق برهان سياسي ومسؤولية وطنية اتجاه الشعب المغربي الذي يمتلك حق إعلام متطور ومرتبط بالمعطيات الوطنية وبأسس ومقومات المجتمع المغربي في تفاعلها مع المتغيرات الثقافية والتكنولوجية الراهنة، لقد استمعنا إلى المواضيع والفقرات التي تحدث عنها السيد الوزير والحلول التي يراها وبعد اطلاعنا على ميزانية الوزارة وجدناها ضئيلة وهزيلة وبالتالي محدودة الوسائل وهنا الفرق بين شعار التغيير المرفوع وحقيقة التغيير المنشود.

السيد الرئيس،

إننا نتأسف والعالم يعيش تسابقا إعلاميا أوصل البرامج والثقافات إلى اصقاع العالم في القارات الخمس وداخل أعماق المحيطات هذا في الوقت الذي لا تزال مناطق في المغرب لا تتمتع بمتابعة إعلامها الوطني صورة وصوتا ومن المؤسف أنه أنكم السيد الوزير لم تنحدروا في تصوراتكم إلى الحديث عنه ولم تعكس برامج الوزارة عزيمتكم على تدارك مناطق مغربية تعيش فريسة الاعلام الأجنبي المعادي للمغرب سياسيا ولا سيما هذه المناطق التي لا تزال تطالب بالتغطية الاعلامية للبرامج الوطنية أي فقرات تدارك هذا الواقع في ميزانيتكم.

تحدثتم السيد الوزير عن تعميم نظام الأنترنيت ولم تتحدثوا عن حق بعض المغاربة في تلقي إعلام بلادهم بكل سهولة ويسر وبذلك كانت نظرتكم إلى الأعلى دون الأسفل وربما تأثير الشركات وضغط المحاور الاقتصادية غيبت عن أذهان الحكومة أولئك المقصيين الذين يعيشون على برامج الأقمار الاصطناعية التي تبث السموم والانحرافات وتمس بالقيم والأخلاق بمناطق كان علينا أن نجعلها في غنى عن تعاطي إلى هذا النوع من الإعلام.

أما عن القناة الثانية التي تحدث البعض عن قرب خوصصتها فإننا أمام تساؤل عريض ومؤسف يتعلق بأسلوب انتقاء مستفيدين منها على المستوى الجغرافي علما بأن كل المغاربة تضامنوا من أجل انقادها وأحياءها والكل يؤدي فاتورة خدماتها المقتصرة على مناطق دون أخرى فهل عملتهم على معالجة هذا الجانب.

السيد الرئيس

إن المناظرة الوطنية للاعلام كانت حدثا متميزا داخل الحقل الاعلامي الوطني وفضاء رحبا جلب الأمل إلى القطاع الاعلامي والعاملين به وكانت اهتماماتكم السيد الوزير خارج الحكومة موجهة إلى تطبيق توصياتها واليوم يتم الحديث عن تحيين البعض منها، فهل دافعتم على تفعيل البعض من مقرراتها فتكونون بذلك قد أسديتم إلى الأسرة الاعلامية جزءا من اهتماماتها التي زكاها الجميع داخل المناظرة ومن الرفع من شأن الصحافة والصحافيين تدعيما لمسار الديمقراطية والانفتاح التي تراهن لبلادنا على نجاحه.

وفي الأخير نقترح عليكم أن تعدوا استطلاعا شعبيا لمعرفة ارتسامات الشعب المغربي حول إعلامه لتتطلقوا وأنتم تلامسون شعور الشعب حتى يكف على الاختصار الانكماش والاحالة على المنابر الخارجية لاستكمال التفاصيل المتعلقة بالاخبار المسموعة والمرئية، ولذلك فإننا تحدثنا عنكم السيد الوزير من خلال أرقام ميزانيتكم وتوضيحاتكم التي لم تأتي بأي مجهودا وابتكار يميز عمل الحكومة الحالية من الحكومات السابقة. وبالتالي يتبخر بشعار التغيير وتقديم البديل ولهذه الأسباب فإن فريقي سيصوت بلا عن هذه الميزانية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد عادل المعطي.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس، إذا كان في إمكانكم أن تعطونا أسماء المتدخلين في الصحة، القطاع ككل،

* السيد رئيس الجلسة :

اللائحة طويلة، كاين فرق اللي ما زال ماتدخلوش وكاين فرق اللي ما زال ماكملوش.

نقطة نظام، تفضلوا.

* أحد طالبي نقطة نظام :

اللي بغينا نفهموا هو هذا الترتيب كيفاش عامل، لأن إذا كان فريق بفريق راه كاين فرق اللي غادي تبقى تسنى يمكن يومين ما تجيهاش الدور ديالها. إلى كان قطاع بقطاع جميع الفرق تتدخل في قطاع بقطاع أحسن باش ما يبقى.

* السيد رئيس الجلسة :

راه نفس القطاع، دايرين نفس القطاع.

* أحد طالبي نقطة نظام :

لا الصحة والتعليم هو شي نفس القطاع السيد الرئيس، اسمح لي.

* السيد رئيس الجلسة :

تفضل

* أحد طالبي نقطة نظام :

شكرا السيد الرئيس،

نقطة نظام السيد الرئيس الله يجزيك، ابغينا نفهموا لأنه في البداية وبما ديال الجلسة كان وقع الاتفاق على أن التدخلات ديال الاخوان اللي غادي يتدخوا غادي تكون على مستوى اللجنة بما فيها من قطاعات وبالتالي إذا كان الأمر كذلك فبغينا نعرفوا على أنه اللي أنه في البداية وقعت المناداة على واحد المجموعة ديال الاخوان باش اتدخلوا إلا أنه ما كايتواجدوش في القاعة لا أقصد من هذا الجانب ولا من الجانب الآخر بغينا نقولوا على أنه أمام هذا كنبغي نقول على أنه كيخص اللائحة تواصل يعني بحسب التدخل على مستوى اللجنة قلنا بما فيها من قطاعات وما يوقعش الرجوع لتدارك الاخوان اللي ما كانوش في القاعة، لا بعد تسجيل التدخلات ديال الاخوان الحاضرين في القاعة وإلا فسنبقى، السيد الرئيس، نقطة نظام ديالي باش ما تحرموش الاخوان اللي حاضرين وملتزمين في القاعة ونعفوا اللي ما حضرش في القاعة هذه نقطة. ثم النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها وهو تعطي لنا القائمة ديال المتدخلين اللي بقات الآن حسب قلنا المتابعة ديالهم باش ما يجيش شي واحد من بعد ويتطلب في المكان ديال شي واحد اللي كا هنا منذ مدة. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

أولا نقطة نظام.

* المستشار السيد أحمد العلمي :

شكرا السيد الرئيس

كان من الممكن أن من بعد الرئاسة ما تنادي على المتدخل الأول تنادي على المتدخل الثاني، فلظروف خاصة وقاهرة ألتحقت بالفريق الآن وأنا موجود وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

إلى سمحتوا لأنه غادي يبقاو في نقطة نظام وذلك الوقت اللي بغينا نربحو غدي مشي، أولا، قائمة المتدخلين في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة تفضل نقطة نظام ثانية تفضل.

* المستشار أحمد تويزي :

شكرا السيد الرئيس

غير اللي بغيت نقول أن شخصيا هو أريد أن أزكي ما جاء به السيد المستشار أوشن لأنه لا يعقل أننا وقت ما غادرو الاخوان نعاودوا نرجعوا القائمة عاود ثاني من الأول، فالاخوان كيخصهم دخلنا في القطاع ديال لجنة التعليم بجميع قطاعاتها وسروتم غادية المداخلة والاخوان اللي غابوا ما تدركوا حتى تنسالي اللائحة عاد نستدركوا وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هذه الطريقة اللي تبعنا بحيث أن قائمة المتدخلين في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية نحن في إطارها إذن إلى غادي نخليو واش في الأخير ديال الجلسة أولا في آخر مناقشة ديال الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، لأننا إلى غادي نبقاو أن كل واحد كيمكن يبقى أربعة ساعات جالس ما يمكنش يخرج، إلا غادي يتقصى، غادي اخرج ربع ساعة ويرجع إذن كيخصنا هنا واحد التوافق واحد نسهلوا على الرئاسة تسيير الجلسة إذن غادي انتقلوا غادي نخليو كاين اقتراح أننا غادي نخليو، الله يخليكم غادي نبقاو في القطاع إلى أن ينتهي القطاع وسننادي على المتدخلين اللي كانوا غائبين متفقين، تفضل.

* السيد المستشار أحمد العلمي :

كان الرئيس من قبلكم السي أحمد القادري فأعطانا اسم اللائحة المتدخلين فهذا يسهل المأمورية على الجميع فلما يعرف أن الانسان أن تدخله قد قرب فإذا كانت عنده مسائل شخصية دون أنه كما تعرفون لنا حاجيات شخصية كل واحد له حاجات شخصية فيمكن أن يخرج 5 دقائق ويرجع ويعرف أن مكانه قد اقترب فلهذا نريد أن نعرف الأسماء التي تتعاقب، بعض الأسامي حتى يمكن أن نسهل المأمورية على الجميع وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

غادي نتمشا على الاقتراح ديالكم وجيه الآن، نقطة نظام تفضل.

* أحد طالبي نقطة نظام :

السؤال اللي طرح وهو الترتيب كفاش داير راه كاين الناس اللي جاو من 9 وهما كيتسناو لحد الآن ما عيطوش على أي واحد راه ما يمكنش نمشيو فريق بفريق نمشيو بقطاع بقطاع داخل القطاع يدوز الفريق خلطنا الشبيبة والرياضة مع الصحة مع التعليم ندوز التعليم يدوزوا الفرق كاملين ندوزوا الصحة يدوزو الفرق كاملين وحنا غادين هكذا أما الانسان جاء من 9 ديال الصباح راه دبا كيحتجوا ومشات بحالهم وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن غادي نقراو عليكم قائمة... تفضل.

* المستشار السيد أحمد أحصاني :

السيد الرئيس إلى اسمحت احنا الآن محرومين من حضور الوزارة بسبب هذا النظام اللي وضعتو، لأنه وزارة التعليم بثلاثة كانوا حاضرين ماللي شافوا التدخلات فيها وزارات أخرى غادروا القاعة، الآن كنتكلمو في غياب المعنيين بالأمر وهذا غير صحيح لهذا اخصنا لابد من نرجعوا للوزارة بوزارة باش يحضروا الوزارة هذا عطب كبير ما خصناش نقبلوه نهائيا.

* السيد رئيس الجلسة :

هذه برمجة التي اتفق عليها من جميع الفرق الآن الاخوان اللي، قائمة المتدخلين باسم الفريق الاستقلالي تفضل.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

شكرا السيد الرئيس

قلتم السيد الرئيس بأن هذا البرمجة بهذا الصيغة هذه تمت بموافقة رؤساء الفرق هذا غير صحيح لا يمكن أن نتفق على شيء من هذا، نحن كنا كنسعاو كل التدخلات، كانت تطالب بحضور السادة الوزراء تم رفع الجلسة في الصباح لتمكين السادة الوزراء من الحضور، لكن هاهما حضروا البعض فيهم لكن كنلقاو أن هذا الصيغة الي كنتمشاو بها غير منطقية وما يمكنش الانسان يجي يبقى جالس هنا وزارة أخرى كتناقش والوزارة ديالو هو لا تناقش لذلك نطالب بتصحيح هذه الوضعية السيد الرئيس وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن غادي نتبعو اللائحة كما اتفق عليها وأقول أن المكتب يتحمل مسؤولية في هذه اللائحة. تفضل.

* المستشار السيد أحمد أحصاني :

شوف الله اخليك القانون الداخلي لما كيطرح رئيس الفريق واحد المشكل خصو يتحسم احتراماً له الرؤساء طرحين مشكل ضروري الحسم فيه.

* السيد رئيس الجلسة :

كنظن تسيير الجلسة إلى كان غادي نوقفوا الجلسة حتى يتحسم في الموضوع هداك مطروح، رؤساء الفرق، متفقين الجلسة رفعت لعشر دقائق شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم،

نستأنف الجلسة دائما في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، وسأدلي ببعض الأسماء لبعض السادة المستشارين بأن يكونوا على علم ويهيئوا أنفسهم بمتابعة سأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد عباس حسون وسيتابعه السيد المستشار محمد الخليفة ثم محمد تيتنا علوي الكلمة للسيد المستشار محمد بلعباس حسون.

* أحد طالبي نقطة نظام :

غير بغيت نعرف مصير التدخل ديالي باسم الفريق ديالي لأن ناديته ما كملاش 2 دقايق باش حضرت بغيت نعرف واش أنا مسجل الآن.

* السيد رئيس الجلسة :

الإخوان السادة المستشارين اللي كانوا غائبين غادي يبقاو في الأخير التدخل، الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد بلعباس حسون، تفضل الأخ السيد المستشار محمد حسون.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس

مع الأسف أنا انطلقت من الاتفاق السابق على أنه التدخل غادي يشمل محور يضم أكثر عدد من الوزارات اللي يمكن يدخل فيها أي واحد، ولذلك غادي نكون مضطر، نقتصر على التدخل في التعليم فقط بمكوناته الثلاث وارجاء التدخلات المرتبطة بالاتصال بالشبيبة والرياضة بالمقاومة بالشؤون الاجتماعية كتابة الدولة في المعوقين إلى الفرص الأخرى، وإن كنت في المقدمة في هذا الجانب.

* السيد رئيس الجلسة :

الوزارات في القطاع للتذكير، وزارة التربية الوطنية، وزرة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني وزارة الشبيبة والرياضة وزارة الاتصال وزارة الشؤون الثقافية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

هادو هما اللي داخلين في القطاع، عندكم تدخلين آخرين في وزارة الصحة، الرعاية الاجتماعية الطفولة، الأسرة والمعاقون تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم،

تندرج السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تندرج مساهمتي باسم فريق الاستقلالي لمناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني التعليم العالي والبحث العلمي، الثقافة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الشبيبة والرياضة التنمية الاجتماعية الاتصال على أني سأرجئ بعض القطاعات إلى مناسبات أخرى. وإذا كان أمر النقاش السيد الرئيس حضرات الاخوان لا تستهدف الأرقام ولا يجدد التقيد بها فإنه لا يعزله عن دلالتها ومضامينها ومقاصدها وفلسفتها وضرورة تحسسها من خلال برمجة ذات بعد تخطيطي في أمد متوسطة وقريبة تراعي كل الوطن في التوزيع وتستدرك كل الذي حرم مما سبق من الخدمات والتجهيزات ولا تغفل ولا تسقط من الحساب ماهو ضروري وما لابد ولا تستنى التخلص من المركزة والتمركز وتعفينا استقبالا ومن الآن من نقائص ألعنها التفريط في البادية والتفريق بينها، وبين شقيقتها المدينة، ذلكم التفريق الذي أنشأ تفاوتا شاسع البوف، عميق الهوة، وأفضى إلى انعدام توازن رسخ اختلالات في النهج والبرمجة وكان حصاده ولا يزال هو الفرار من المستقر وموطن الولادة لخلق أحزمة بؤس في عمق وهوامش المدن تسيء وتؤدي أيضا إلى الفرار من الوطن عبر قوارب الموت وفي وسائل وبأساليب تخدش الكرامة وتهبط الانسان إلى أردل حال وأسوئه ولم يؤد إلى الهجرة بمفهومها المحدود الذي يتجاوب مع قول الحق سبحانه أو لم تكن أرض الله شاسعة فتهاجر فيها ومن حسن الحظ نافل القول أن الوزارات التي أناقش مأموريتها من خلال مخصصاتها المالية في المشروع القانون المالي 98-99 ذات قاسمية مشتركة ولا يفصلها عن بعضها أي حاجز وأن جلها لم تقف مشبوهة أمام انتقالية الميزانية ومحدودية مواردها ونال جلها زيادة قد لا تطابق الحاجات الملحاح والبرمجة ولكنها زيادات لها أهميتها إذا أضيفت إلى ترشيد الاتفاق وحسن التدبير المتوفر للامكان. وإذا انطلقنا من نقاش التربية الوطنية واخواتها التي قد يكون فصلها عن بعضها ليس التفريق بينها وخلق مناخ للانفصال والابتعاد بها عن بعضها وإنما هو كما يستنتج بداهة أنه عمل مرحلي ظاهره تقاسم العبء، وعمقه التفرغ الكامل لضبط الممكنات وترشيد الوسائل، والاحاطة بالمشاكل، والتعاون على استقصائها، وتطويقها، ورصد المجهود الوطني لخدمة التنمية، وإعداد العنصر البشري إعداداً يؤهل وطننا لولوج القرن الواحد والعشرون تأهيلا يضمن مواجهة التحديات المطروحة دوليا، وجهويا اقليميا، ويساهم بما عهد في وطننا بنصيبه الأوفر في الحفاظ على بنيان مقومات السلم، والتعاون، والتضامن في مختلف مجالات الحياة البشرية انسجاما مع ايماننا بقوله تعالى : «يا أيها الناس إنا خلقناكم شعوباً، وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

والتفرغ الكامل كذلك لاعداد ميثاق الاصلاح التربوي الذي يعد به التصريح الحكومي طبقاً لأمر صاحب الجلالة الذي سيخرج وطننا من التردد، والمضي في اهدار الوقت سيما بالنسبة لقضية لغة التلقين التي لا ينبغي الاستمرار في الجدل فيها، وبعد مرور ما يزيد على 42 عاما على الاستقلال، والانفتاح على كل ما يفيد بلدنا من حي اللغات أساسا، وبوائم طموحها، وتطلعاتها إلى الاستفادة من محاصيل التطور العلمي، والتكنولوجي أيا كان مصدره.

وعلى أساس الفصل في أمر تقعيد قواعد ترسيخ مقومات الهوية لغة، وعقيدة وفق منهجية تكفل عناصر التمنيع، والتحصين للمواطن المغربي المسلم في نطاق شعارنا الخالد: الله - الوطن - الملك، الذي شكل أداة للاحتراس الدائم من أن يدس علينا أي كان إذ يسرب لنا عبر عنصرنا البشري الذي هو عدتنا لما يخل بوحدة مجتمعنا، ومميزاته القائمة على العقيدة واللغة ووحدة المذهب واللغة ويحاول أن يفخخها.

وأملنا كذلك في أن تركز الوزارات الثلاث : التربية الوطنية - التعليم الثانوي، والتقني - والتعليم العالي، والبحث العلمي، وتكوين الأطر على إعداد ملف الاصلاح المنتظر الذي نعتقد أن جميع عناصره جاهزة، وتكاد أن تكون محددة تنفيذا للأمر الملكي والتوجيهات السامية لجلالة الملك الحسن الثاني، ووفاء بالوعد بتنفيذ الأمر الملكي الذي جاء على لسان السيد الوزير الأول في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

إن عامل الوقت الممدد وظروف العمل التي تميزت بالمارطونية والارهاب وعدم استعمال الوقت أحيانا من طرف البعض بما هو أجدى لتجربتنا ولمستقبل وطننا سواء على مستوى اجتماعات اللجن أو الجلسة العامة عوامل كلها لم تتح الفرصة لنقاش مفصل دقيق لأهم محور وكل الفريق الاستقلالي المساهمة في نقاشه باسمه بما يضطرني إلى الاعتذار مسبقا وإلى الاقتصار على الاشارة المقتطبة.

السيد الرئيس،

إن مما يسجل للحكومة أن ميزانية التربية الوطنية ارتفعت بلغت نسبتها إلى 10,79%، أدى إلى ارتفاع حصتها اجمالا ضمن الميزانية العامة للدولة بـ : 21,82%، عوض 20,91%، وإن عملية ترشيد النفقات، وحسن تدبير المكنات، وترشيد الوسائل المتوفرة قد صح العزم عليها، وتعهد بها التصريح الحكومي، كما تعهد بها السيد وزير التربية الوطنية، الذين نطمئن إلى وعودهم في هذا الباب وصدق واخلاص مساعديهم، وكل العاملين معهم في حقل التربية الوطنية.

ومن الانصاف، والاعتراف بالجميل لمن يسديه سواء من موقع مسؤولية وطنية، أو من موقع وظيفي، أو شخصي عدم تجاهل الجهد الخير لمن يسديه، ويراعي أمانة المسؤولية فيه هو أن الوثائق التي رافقت الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية قد حفلت بمجمل هموم، وقضايا، ومشاكل المنظومة التربوية عموما، وجسدته وأعدت اقتراحات للحلول، واستدراك ما ينبغي تطويقه، وملاحقته.

ولذلك لا يسعني إلا أن أؤكد على إنجاز ما لخصته وثيقة التوجهات الحكومية وفق استراتيجية تعتمد ترسيخ الهوية في برنامج عملي في التكوين، وتضع نصب عينيها أولوية قصوى للدخول في برنامج عملي لمحاربة آفة الأمية، ومحاولة تقليص نسبتها في أفق : 2005، بالنسبة لفئات مابين 7، و55 سنة، وإيلاء أطفال ما بين 8، و14 سنة غير المدرسين مجهودا خاصا، لادماجهم في النظام التربوي على أساس بلورة ذلك في نطاق وكالة وطنية أعد مشروع أولي لقانونها، ومشروع صنو أولي لقانون إحداث صندوق خاص بتمويل أنشطة الوكالة.

وفي مجال تحسين الأداء التربوي، والرفع من المردودية فإننا نؤكد على ضرورة تقييم وإعادة تقييم المناهج، والبرامج والمراجع، والتخفيف من حمولة حقيبة التلميذ، وإعطاء الامتحانات مدلولها المعرفي، وإبعادها عن هاجس الترهيب، وجعلها أداة للمنافسة من أجل التحصيل، وصقل الملكة، والحفاظ لشهادة البكالوريا على قيمتها حتى لا تتعرض للأقدمية ابتداء من نهاية موسم الحصول عليها، وادماج الأكاديميات توّاً في إصلاح العملية التربوية بمختلف عناصرها، لكونها تزخر بكفاءات، وخبرات لاغنى عنها، ولا ينبغي تعطيلها، أو تهميشها.

وفي انتظار الاصلاح المنشود، وبالنظر إلى العمل الدؤوب لملاحقة كل مايستجد في المحيط التربوي لاستثماره لتجويد الأداء التربوي عبر تحسين المناهج، والبرامج، والوسائل وتكثيف المراقبة التربوية والمضي في اصلاح الامتحانات. فإن ربط المدرسة أساسا بالهوية الوطنية، وباعتماد اللغة الوطنية في التلقين موضوع لا ينبغي التراجع عنه، أو فتح نقاش حوله لأن ذلك يمنهج بإرادة أو بدونها لزلزلة مجتمعنا المتماسك في وحدة متينة تصهرها العقيدة، ويجسدها النظام الملكي، ويفسح المجال كذلك لبعض الطروحات التي تجعل من الانفتاح الذي لا يناقش في جدواه إلا مغرض أو غبي -غطاءً- للمزيد من ضياع الوقت، واهداره، واهدار المال العام بالنسبة للفصل من الآن باعتماد برنامج قار للغة التلقين في مختلف مستويات، وجميع مراحل التعليم دون توقف، أو تردد في مرحلة معينة.

ومن المؤسف كذلك أن نشير إلى أنه في نطاق الدس على اللغة العربية، ومناوئتها إبعاد بعض المواد على مستوى بعض الامتحانات في التخرج من مؤسسات تكوين المعلمين، والمعلمات، وعلى مستوى امتحانات بعض الكليات، والمعاهد، ولذلك لابد من التوقف عند هذه العملية، واستدراك الأمر بالنسبة لمن أقدم عليها، وما ذلك على القائمين على الشأن التربوي بعزيز.

الاهتمام بهيئة التدريس، والتأطير التربوي عموما مركزيا، واقليميا، ومحليا :

ليس من باب التكرار السيد الرئيس حضرات السادة أن نعيد التذكير بما دأبنا عليه دائما من ضرورة العناية بالعنصر البشري الذي يؤطر العملية التعليمية وضرورة تتبع متاعبه، ومشاكله، وتحسسها، واستدراكها بالاستقصاء وبما لابد منه من العلاج.

وإذا كنا نسجل بكامل الارتياح الافراج الذي وقع بالنسبة لقضايا الترقية الداخلية التي أغفلت سنة 96، فإننا لا نغفل القضايا العالقة التي لم تشمل بالترقية الداخلية أو خارج الدرجة لأسباب مالية، وأخرى بعدم وجاهتها مثل حراس الداخلية، والخارجية والمعلمين المجازين، وباقي الشرائح المطوقة بنظام الكوطة.

وعلى وزارة التربية الوطنية كذلك أن تقوم بمراجعة قضايا أجور وتعويضات الشغيلة التعليمية عموما وعلى الوزارات الثلاث أن تعطي الأولوية للقضايا العالقة، والتعجيل بعلاجها وتطمئن الذين لم يشملهم الانصاف، ولو بوعد كريم بأن مشاكلهم تأخذ، وستأخذ طريقها إلى العلاج، وإلغاء المراسيم المعوقة والمشترطة مثل مرسوم 1985 الذي واعد السيد الوزير بإلغائه، وعلى الوزارة أن تعتمد التحفيز للعنصر البشري الذي يعمل بالبادية ويستقر بها وعنصر التحفيز بالنسبة لجودة المنتوج التربوي إداريا ومراقبتيا في مختلف الأنشطة التي تكتنفها بعض المخاطر والمشقات.

وفي إطار تمكين هيئة التدريس بالخصوص من الاطمئنان، والاستقرار النفسي، والعائلي لابد من إعادة النظر في معايير الحركة الانتقالية وأساليب فرص التكوين، ولأنها حينما تفتح فرص الولوج إلى

مؤسسات التكوين على مستوى المركز يكون حظ المتعلم من البادية هو الحرمان وتعلمون أن فرص التعليم غير متكافئة بين الحواضر والبوادي ولذلك لا غرابة في أن تبدأ المشاكل بالنسبة لوزارة التربية الوطنية ابتداء من فترة التخرج والتعيين ويوضع المشكل للبادية من شغيلة المدن التي تلج مراكز التكوين بحكم ما تتوفر عليه من معدلات مرتفعة وإمكانية النجاح في المباراة وبمجرد التعيين تطرح مشاكل المعاناة من النقل والسكن ومباشرة يكون الخاسر هو الوسط القروي وبالنسبة لتعميم التعليم في الوسط القوي فإنه لا يمكننا أن نتجاهل أن هناك إرادة لتجاوز الاشكالية ومحاولة التخفيف من حدتها والقيام بجهود غير مواكبة من قطاعات حكومية أخرى عند المقارنة، وأن عملية تعميم التعليم في الوسط القروي تقتضي إعادة النظر فيها بكيفية جدرية على مستوى الخريطة المدرسية في البادية وعدم اخضاعها لبعض المعايير الرقمية التي تعنى بالموجود وتهمل المعدوم انطلاقا من المثل الفلاحي السائر زيادة الشحم من طابگ المعلوف وإعادة النظر كلا في بنية التعليم في الوسط القروي عموما :

- شكل المدرسة وعدد حجراتها.
- مراعاة المحورية فيها.
- التخطيط القبلي لا تمامها في نطاقها المحوري.
- تقريب التعليم الاعدادي والثانوي من بعضه في الوسط القروي، والمراهنة على بناء المؤسسات ذات الحجم الصغير المحدود والتكلفة والنافع والمجدي بالنسبة للمردودية والموفر لمخصصات المنح والمطاعم وربطه بالتكوين المهني المتوسط الذي يساعد على المساهمة المبكرة في التنشيط الاقتصادي، والتعود عليها زراعيا كان، أو غير ذلك من الحاجات، والخدمات اليومية في البناء، في توابعه، في النجارة، في الحدادة، في اللحامة، في النسيج في الخياطة. إلى غير ذلك.

ولعل خلاصة وفرتها وزارة التربية الوطنية في أيام دراسية نظمتها الوزارة في أوائل التسعينات قد تكون مرجعية للانطلاق في البدء في انصاف البادية، وعلاج مشكل عدم تعميم التمدرس بها واستثمار ما توفر لحد الآن في الاتجاه النافع المجدي، ووضع حد للفجوة الكبيرة بين انسان البادية، والقرى.

وفي مضمار التأخير في انجاز البناء، ومن خلال ما قدم لنا على مستوى مجلسي النواب السابقين، ومن خلال ما قرأنا، ومنذ أواخر الثمانينات، وأوائل التسعينات بأن برنامجا للبناء في مجال التعليم الاعدادي، قد تمت برمجته، ووفر تمويله لكنه لم ينجز في ابانه وجله ما يزال يتعثر ولا تخفيكم السيد الوزير السيد الرئيس السادة الوزراء أن آفة الأداء الحكومي السابق تكمن في عدم انجاز كل ما يبرمج ويقرر في أوانه. الشيء الذي يحتم الاقلاع عن هذه العادة المعوقة المخيبة للأمل المفقدة للثقة المنافية للصدق المطلوب من القائمين على الأمور في أجهزة الدولة وتدبير شؤونها قبل غيرهم.

وبالنسبة للتعليم الثانوي، والتقني :

وقد أشرت إلى بعض الجزئيات المرتبطة به، فإننا نسجل بكل اعتزاز، وتقدير المبادرات التي هدفت إلى البدء بعقلنة تدبير موارده، ووضع حد للانقطاع، والتسرب، والهدر به، كمّاً وكيفاً، وتنميط مهامه، ومهام الأكاديميات لتشكيل نواة للامركزية واللاتركيز، والعمل على أن يتمكن 40% من أفواج المتمدرسين به إلى الوصول إلي السنة النهائية بدل 10% حاليا، وإن كنا نستقلها، ونعتبرها ضعيفة إذا قورنت بالزمان الذي ربطت به في أفق 2020.

ورغم أن مخصصات الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي، والتقني لاتواكب المتطلبات الجدرية للاصلاح المراهن عليه، فإننا نسجل بكل تقدير أن الميزانية الفرعية لوزارة التعليم الثانوي، والتقني في مجملها قد حضيت بزيادة مردها إلى الوفاء بجملة من الالتزامات التي يرتبط بعضها بالحوار الاجتماعي وبعضها بتقليص المتأخرات، حيث أن الزيادة يمكن تجسيدها كما يلي :

- الفصل المتعلق بالموظفين نسبة الزيادة : 11,14%.
- فصل النفقات، والمعدات المختلفة : 6,87%.
- فصل التجهيز برسم الأداء : 6,72%.

أما التعليم الأصيل الذي خصي بفقرة هامة فإننا نوجه العناية إلى أن التعليم الأصيل لا يوجد الآن إلا اسما، لأنه صفي في نطاق التصميم الخماسي 63/67.

وننبه أنه لا توجد له روافد بمفهومه الذي كان له عطاؤه، وأداؤه قبل الاستعمار، وطيلة أيامه.

ونؤكد أنه لا توجد بعض بقاياه إلا بفضل العناية الملكية السامية وفي نطاق قمة الهرم القرويين، وبعض فروعها الذي استدركته العناية الملكية وعلى مستوى دار الحديث الحسنية.

ولذلك فإنه لا يمكن التحدث عن تعليم جل رصيده من ضعاف المستوى بالتعليم العادي العام.

فالتعليم الأصيل له خصوصيته، ومميزاته، والدور الذي لعبه على المستوى الوطني السيد الرئيس أمر إلى بعض الفقرات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

ويستخلص من مضمون ما خصص فرعيا في مشروع القانون المالي 99/98، للتعليم العالي، والبحث العلمي، وتكوين الأطر، أن الوزارة تلتزم بالمضي في الاصلاح من خلال توجهات محددة في المديين القريب، والمتوسط، ومواصلة الاصلاح الجامعي على أساس تعميق دراسته، واجراء دراسات تشمل مختلف جوانبه، وستمضي في دعم استقلالية الجامعة، وإعادة النظر في نظم الدراسات، المناهج، والامتحانات والشهادات مع الانفتاح، والحرص على الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال التقنيات البيداغوجية الجديدة، وأدوات تقويم التأطير والتلقين والتدريب.

ونسجل أن البحث العلمي قد خص باعتماد محدد في أحد بنود التسيير إضافة إلى العزم على إحداث صندوق وطني للبحث العلمي ونعتبر ذلك خطوة لها أهميتها على مستقبلنا التنموي، كما تضمنت الميزانية الموافقة عن الافراج على صرف الشطر الثاني من تعويضات هيئة التدريس بالجامعة ابتداء من فاتح يوليوز 1998 بالاضافة إلى الموافقة على النظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان، وفي مضمار تحسين ظروف الطلبة في نطاق السكن الجامعي والمنح نجدد التأكيد على الالحاح على رفع كم حجم المنح الجامعية وتوسيع السكن الجامعي وتبسيط بناياته وتخفيض كلفتها وإعادة النظر في معايير المنح وعدم مواصلة حرمان من حرم وهو محق في مرحلة ما ومواصلة تجهية الجامعة وبناء وحدات لها في الجهات المحرومة وأؤكد كذلك في مضمار لغة التلقين أن العبقرية المغربية، والغيرة الوطنية لدى الأطر الجامعية، والمؤطرة للبحث العلمي، وتكوين الأطر تحتم بأن لا نستمر في عزل لغة التلقين عن الاصلاح التربوي الجامعي، ونمضي في خدمة نهج لغوي أجنبي يبعدنا عن التراكمات التقنية، والعلمية التي لا يضيق عنها صدر اللغة العربية التي أنجبت أمثال ابن زهر، وابن طفيل، وابن رشد، وابن البنا، وادرابهم ممن لا يستوعبهم الحصر، والعد.

وتلافيا للانفصام الذي حصل بين مكونات التعليم الأساسي والثانوي، والضرر الذي لحق الطلبة، والميزانية، والوطن، فإننا نهيب بمسؤولينا، وفي نطاق الاصلاح الجامعي الذي يواصل، وفي انتظار الاصلاح المرتقب الذي أعلن عنه جلالة الملك أنه لا ينبغي أن نغفل في التعليم العالي، والبحث العلمي، وتكوين الأطر - المرجعية المرتبطة بالهوية، وبلغة التلقين، وبتحرير نظامنا التربوي الجامعي من التبعية اللغوية، والانفصام الذي حصل بين التعليم ما قبل الباكالوريا، وبعدها.

السيد الرئيس،

تلكم هي مجمل المساهمة مساهمة فريقي في الوزارات الثلاثة واستأذنكم السادة الوزراء والإخوة والأخوات المستشارين أن أمر إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية تحية للسيد الوزير.

عرفت الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية بشطريها المرصد من الميزانية العامة للدولة، والميزانية الخاصة للأوقاف، بعض التطورات في اتجاه الارتفاع بالنسبة للأولى بنسبة 21,88% لأغراض حددت في الميزانية.

ويتضح أن ما زيد من الميزانية العامة للدولة في التسيير قد خصص لتوظيف بعض مرشدي القوات الملكية المسلحة، ولبعض ذوي الشهادات العليا العاطلين المجموع 30، بينما المخصص للتهجيز رصد أكثر من ثلثيه لبناء مسجد ببوجدور، وقدره : 1.778.000 درهم والباقي سينفق لتتميم بناء مقر المجلس العلمي بتطوان.

* ميزانية الأوقاف الخاصة، والبرمجة فيما هو معتاد :

اما ميزانية الأوقاف الخاصة بشطريها كذلك، فإنها مبرمجة فيما هو معتاد لتغطية الأجور والمكافئات، والاعانات، وبناء بعض المساجد، والمساهمة في بناء وتوسيع أخرى، وصيانة، وإصلاح نسبة من المساجد، بما في ذلك المسجدين الأثريين في كل من فاس، وتازة.

ويمكن أن يسجل للوزارة أنها تقوم بدراسة للجدوى لمشروع سكني على أرض حبسية بسلا، مع بعض الشركات الأجنبية قوامه : 5800 سكن.

شيء واحد ينزعج له البعض، بل يخشى الكثير ممن سمع بالمشروع المذكور الذي يوجد قيد الدراسة، إن تيسر أن يكون ذريعة للوزارة أن تلج باب التعامل بالربا، الذي يجد مجتمعنا المومن نفسه مضطرا للتعامل في نطاقه -عطاءً- في غياب بديل يرفع الحرج.

وإذا كنا نستبعد أن تقدم الوزارة على ذلك، فإننا نتوقع منها أن تجد المخرج إن شاء في مرجعيتنا الفقهية في المجال المعاملاتي التي تزخر بالكثير من القواعد التي ترفع الحرج إن كان هناك حرج وتأكدت من جدوى المشروع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

ليس من الانصاف التغضي عما تبذله الوزارة من جهد في مجال تنمية الرصيد الموقوف، وصيانته، ومحاولة انفاقه في مناطه، وما حبّس

من أجله، ومحاولة القيام ببعض الاستثمار في مجالات الارشاد، والتوعية، والتثقيف، واحياء التراث الثقافي، والسهر على جملة من الأنشطة العلمية المباشرة، والموجهة عن طريق الاعلام السمعي، والبصري، اضافة إلى بعض التشجيع المحدود لعملية تحفيظ القرآن الكريم.

بعد تلك الاشارة أرى أنه من الضروري، ونحن نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية، أن نستحضر مضمون مرتكزات ثلاث في فقرات ثلاث وردت في التصريح الحكومي ركز من خلالها على :

1- ضرورة الانفتاح الشامل على مقومات المجتمع الجديد واستيعاب قيم الحداثة، والمعرفة على أساس الاستمرار في المحافظة على مميزات هويته الثقافية، وتراكماته الحضارية التي صيغت عبر القرون، وتعمقت بالدين الاسلامي، وتشبعت بتعاليمه التي أفرزت إنسية قوامها التسامح، واحترام الغير وعدتها التضامن، والتعاون، والاعتداد بالاجتهاد، والطموح إلى الرقي، والتقدم.

2 - أول تحدّ يواجهه بلدنا في مطلع القرن هو عصرنته سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وذلك في نطاق عدم التنكر لقيمنا الانسانية المتعارف عليها دوليا.

3 - تخليق الحياة العامة بدءا من الادارات، وامتدادا إلى كل بنيات المجتمع، ومرورا إلى تحسين التدبير الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ماذا ينتظر من الوزارة عمله في نطاق مرتكزات التصريح الحكومي؟

لا يمكن للمواطن المغربي المسلم في المملكة المغربية أن يقنع بما تؤديه الوزارة، وهي في بلد يرتبط بإمارة المؤمنين في سياق برامج لها أهميتها، أشرت تقريبا إلى جلها، ولا أبالغ إذا قلت أنها غير مقنعة، وتبقى محدودة إذا قيست بثقل المأمورية، وقورنت بحجم الهجمة الشرسة التي تستهدف وطننا عقيدة، ولغة، وارضا، وانسانا، وبوسائل جهنمية فتاكة يوظف لها الاعلام المكتوب، والمسموع، والمرئي المدعوم بمؤسسات تبشيرية تستهدف شبابنا ذكورا، وإناثا داخل أسرهم، وأماكن تعلمهم - ومدارس ومعاهد بعثاثية يتنوع أداؤها التربوي بكل مفاهيمه النظرية، والعلمية، والعملية التي تمنهج للبعد عن الانسية، والانفصام عن الهوية، والاستدراج لانشاء خلايا تنسلخ عن دينها عقيدة، وسلوكا.

إن الأمل معقود على أن تعد وزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية لتعبئة وطنية تتصدى لكل ما من شأنه أن يخل بتماسك مجتمعنا، وأمنه الروحي، الذي هو قوام وحدته، وتجانسه الذي زاده رسوخا يقضته المبكرة، الذي هو قوام وحدته، وتجانسه الذي زاده رسوخا يقضته المبكرة، وتفاعله المتزن مع كل ما طرأ على المجتمع الاسلامي في حقب ما بعد الخلفاء الراشدين، وركونه إلى السنة، والجماعة، وتمسكه بمذهب مالك ابن أنس إمام دار الهجرة.

وإن إمارة المؤمنين تضع على وزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية كغيرها من الوزارات الأخرى، وتخولها أكثر من غيرها، أن تنهض بما ينبغي على مستوى المنظومة التربوية في مناهجها، ومجموع وسائلها، وأدواتها، واستحضار ما يرتبط بالشعائر في بناء المدرسة، والاهتمام بالصلاة في أوقاتها، والحث عليها، والتنبيه لها، وعدم استبعاد المواد الأساسية في ترسيخ العقيدة، واللسان وتهديب النفس، وتقويم السلوك من الامتحانات، والمحفزات.

وعلى مستوى النهج الاعلامي، والثقافي، والرياضي والتكويني والمهني لتعود مظاهر حياتنا كما كانت مطبوعة بنسق الانسجام، والتكامل، والتلاحم.

وأن لا يغيب الدين عن الصيرورة الحياتية، ويعتبر مجرد طقوس لا تتجاوز الصلاة، والمسجد، ولا تتعداهما إلى ما يرتبط بالشؤون الحياتية بكل مظاهرها، وجوانبها المعاملاتية في : المحكمة، والسوق، والورشة، والمقاولة، والمتجر، والمصنع، والحقل، وتدبير شؤون الأسرة، والمجتمع، وتصريفها وفق مشيئة الحق سبحانه التي لم تستخلف الانسان في الأرض لتتركه يسير على غير هدىً.

على الوزارة أن تعد العنصر البشري القادر على الحوار والجدال، وتبيان حقيقة الاسلام في نصاعته، وصفائه، وأن تعيد النظر في إعداد، وتأهيل الدعاة، والوعاظ، والمرشدين وخطباء الجمع، وفق ما تتطلبه المرحلة، والاشعاع الذي عرف عن وطننا في ماضيه المجيد، حيث كان الانسان المغربي إلى عهد قريب يمثل النموذج في حسن المعاملة، والصدق والوفاء، واتقان العمل، والبعد عن الغش، وبواسطة ذلكم النموذج السويّ القدوة، قام المهاجر، والمسافر المغربي في حقب يضبطها التاريخ بتبليغ رسالة الاسلام والايمان بها واعتناقها.

ولذلك فعلينا أن نعود إلى رصيدنا، وثراتنا، وهو زادنا الأساسي في هذه المرحلة الحاسمة، وهو عدتنا في انطلاق التنمية الشاملة بحول الله، وقوته وشكراً.

ومما يحتم كذلك التذكير به في مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية شكراً أكتفي بهذا القدر فيما يخص.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات الإخوان،

نستأذنكم في التقدم بالمساهمة التي أعددتها بالنسبة لوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.

بسم الله الرحمان الرحيم

تخص الحكومة الجانب الاجتماعي بكامل العناية، والاهتمام عبر جميع المسالك التي يوكل لها العمل في مضماره، يتبلور ذلك بالنسبة لوزارة التنمية الاجتماعية، والتضامن، والتشغيل والتكوين المهني في الزيادة الملحوظة التي تصل نسبتها إلى 38,14، مقارنة مع ميزانية السنة المالية 98/97.

يلاحظ ذلك من خلال إطلالة على ما تعتزم الوزارة القيام به في النصوص المعلن عنه، والبرمجة المعدة، والتي ترتبط بقضايا، ومشاكل يعنون لها الواقع بحروف عليظة ترتبط بالتكوين المهني، ومراميه، وإعادته وتطويره وتطوير مفهومه والتمرس في نطاقه وملاءمته والأمية، والرعاية الاجتماعية في مضمار الاسرة، والطفولة، والتضامن والعمل الانساني.

وضمن التصور وعود بالدراسات، واحداث بعض التشريعات وتحيين بعضها الآخر.

وتثمينا للتوجه الحكومي ولما تضمنته البرمجة من أفكار مفيدة لا يفينا من أن نؤكد أن الحديث عن المقاولة، وبمفهومها المحرك للنشاط الاقتصادي، لم تأخذ بعد مسارها الاقتصادي. والمقاولة كفضاء يحفظ الكرامة الانسانية لايمكن أن تنشأ دون إعداد دهني نسبي للأسرة المغربية.

إن توجهات وتصور كل من الوزارة، وكتابة الدولة على المستوى النظري، ستكون مفيدة، وذات جدوى إذا ترجمت ذلك، وشخصته على المستوى العملي، وحاولت أن لا تعزل نفسها عن محيط باقي القطاعات التربوية، وأن لا تعمل نفس العمل الذي تعمله نفس القطاعات، وهو مغمور بالسلبيات التي لا ينبغي تكرارها.

وبالنسبة للتكوين :

إن سياسة التكوين لن تكون ذات جدوى ان لم تتجاوب مع الآكد من الحاجات، ولم تفد في الخروج من نفق الأمية، ولمت تباشر تعليم الضروري، والبسيط مما هو جدير أن تباشره من الحرف، والتنسيق بشأنه حتى تكون الجهود مثمرة، وتنطلق من قناة رئيسية أمّ، ثم تتوزع توزيعا وظيفيا ذو قابلية للنفاد، والأداء المراد، وبهذا المنهج قد يكون التكوين أداة لها أهميتها، وإذا لم تمض في نسيان البادية، واخراجها من الحساب في التكوين، في التشغيل الداتي الذي يعتمد على تعلم المهن التي ترفع من قيمة الانسان، وتخرجه مما آل إليه الأمر من عادة الانتضارية الكريهة، والاتكال على الغير، وعلينا أن نستحضر مضمون الحكمة السائرة «الحرفة في الكف أمان من الفقر» وأن الاحتراف هو السبيل إلى الشغل، وأن الحرفة إن لم تغن، وفرت العيش الكريم.

وأن حتمية المنافسة تقضي بنهج سياسة تكوينية ذات تخصصات متنوعة تؤهل حقيقة لولوج فضاء المنافسة، وتيسر سبل التشغيل، وتؤسس للورشة، وللمقاولة المؤهلة التي يصح أن يطلق عليها مقاولة، وأن يخرج المقاولة، ونشاطها من دائرة الزبونية، وأن تتاح الفرصة كمعايير الكفاءة، والنزاهة.

وان التحرك الاقتصادي المساهم في التشغيل التلقائي الذي يبغض الاتكالية، ويستقبح الانتظارية، والذي يعتمد العنصر البشري المتوفر على قدر من المعرفة الحائز على جانب مَن التكوين.

ولذلك سنمضي في نسيان البادية من الحظ في التكوين المهني نستدرك بعض مواطن الخلل، ويمكن أن نصل من خلالها إلى التنمية المتوازنة التي تستهدف أيضا إدماج محاربة الأمية في نطاق مهني يغري بتعلم القراءة، والكتابة.

وبالنسبة لكتابة الدولة المكلفة بالمعاقين أؤكد أن السياسة الحكومية الطموحة في المجال الاجتماعي لم تغفل الإعاقة التي تشكل أحد محاورها الرئيسية.

ومن هنا، حينما يحاول المتتبع تحسس نشاط كتابة الدولة يخلص أنها ما زالت تبحث عن نفسها، وتحاول جاهدة الانطلاق من محوري الوقاية، والتقليص من ظاهرة الاعاقة، والادماج كنهج ضروري لتمكين فئة المعاقين من القدرة على المساهمة الفاعلة في الحركة الاقتصادية، والاجتماعية.

ولذلك، فالنوايا المعبر عنها هامة، وطموحة ان تم السهر على تحقيقها، وتفعيلها فإنها ستخرج العمل الحكومي بالنسبة لقضية الاعاقة من الدائرة المغلقة ومن أساسيات تفعيل السياسة الحكومية في مجال الاعاقة تجاوز الفراغ التشريعي القائم، وإعادة النظر في الموجود، وتحيينه.

ومن المؤسف أن يظل قانون صدر عن برلمان 77، تحت رقم : 81-5، بشأن الرعاية الاجتماعية للمكفوفين، وضعاف البصر غير مطبق لأن المرسوم التطبيقي الخاص به لم يصدر بعد، ونفس الشيء ينطبق على القانون رقم : 7/92، المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين الذي يتوقف العمل به على المرسوم التطبيقي الذي لم يصدر بعد كذلك.

ومن المؤسف كذلك أن الجانب الاحصائي لكمّ المعاقين، وأنواع الاعاقة لا يتوفر لحد الآن ولا يعتمد إلا بعض المؤشرات ذات الطابع العمومي التي يرجع فيها إلى المنظمة العالمية للصحة لا يمكن أن تكون ذات جدوى.

وبدون شك فإن مجال الاعاقة، ومواجهة قضاياه عموما، واشكاليته تقتضي التوفر على العنصر البشري المتوفر على أنواع خاصة من الخبرة، والتأهيل المتخصص.

ولا يفوتنا أن نسجل أن جهودا أتت أكلها في نطاق الاتفاقية المبرمة مع وزارة التربية الوطنية كدمج الاطفال المعاقين في المدرسة في كل موسم دراسي، وإن عملية إخراج بطاقة المعاق تمثل بدورها خطوة إيجابية لا يمكن اغفالها، والتنويه بها.

وبخصوص الشبيبة والرياضة استأذنكم السيد الرئيس حضرات الإخوان أنه كذلك بالرجوع إلى مضامين التصريح الحكومي التي تعد بدعم القطاع بغية الرفع من مستوى خدماته، وتطوير آلياته لاعداد استراتيجية وطنية ذات بعد يهدف إلى تأطير الشباب، وحمايته، والعناية بالطفولة، والمرأة، وإلى تعميم الممارسة الرياضية المنظمة، واستكشاف الطاقات والمواهب، وإعدادها، وتأطيرها للظهور بوجه يشرف بلادنا في الملتقيات الدولية.

نجد أن ذلكم الوعد قد ترجمه مشروع القانون المالي الحالي 99/98، في مجهود استثنائي، رفع من حجم الميزانية الفرعية للشبيبة، والرياضة، وخصها في مجال الاستثمار بزيادة تصل نسبتها إلى 47%.

ومن خلال المجهود الاستثنائي الذي حظيت به وزارة الشبيبة والرياضة على مستوى مشروع ميزانيتها، أعطاها نفساً جديداً، انطلقت من خلاله حسب ما تقدم به السيد الوزير أمام اللجنة - إلى تحديد برنامج ذي أربع توجهات يتبلور أهمها في برمجة قصيرة الأمد ترتكز على أربع محاور هي:

1 - تعزيز البنية التحتية الاجتماعية، والتربوية في الوسط القروي، والشبه الحضري.

2 - دعم أنشطة الوزارة بكيفية متميزة بالأقاليم الجنوبية، ومناطق الشمال.

3 - التفكير في إحداث مركبات اجتماعية، وتربوية، ورياضية مندمجة.

4 - إنعاش العمل غير المباشر للوزارة في إطار التعاون والتعامل مع كافة مكونات المجتمع.

إن الكثير مما نادينا، وننادي به من أجل تفعيل قطاع الشبيبة، والرياضة، وتحسين أدائه، وخدماته سواء بالنسبة لجميع قضايا الرياضة، والشباب، والطفولة، وشؤون المرأة لم يغفله عرض السيد الوزير، أتى مجملا، ومفصلا.

ولذلك فالأمل معقود على الانجاز، والمتابعة، وتوفير القواعد التشريعية، وترشيد التدبير، واستغلال الممكنات المتوفرة لدى القطاعات ذات القاسمية المشتركة، والتنسيق معها حتى لا تضيع الجهود، وتهدر الطاقات.

وأهم ما يحقق النفع للوطن من وراء أي جهد يبذل لصالح الشاب، والطفل، والمرأة، هو حمايته خلقيا وعقديا، وشحنه بكل مقومات المناعة التي تربطه بهويته، وإسلامه، وعروبته، وتقيه من شرور الاهتزاز، والاهتزاء التي دفعت، وتدفع بالانسان إلى أتون الإباحية، والتخلص مما يصون البدن، والعرض، والنفس.

هو أنه رغم المجهود الاستثنائي للحكومة في قطاع الشبيبة والرياضة فإن حظ الوسط القروي يكاد يكون لاشيء بالرغم من الوعود وتأكيدها والتشديد عليها من طرفه ومن طرف السيد وزير المالية وجميع السادة الوزراء وتحضرني جملة قالها السيد وزير المالية أثناء رده على بعض التدخلات وقد نزلت بردا وسلاما على قلوب من كان في القاعة حيث قال إن تنمية المدينة تبدأ من البادية ولذلك نتمنى أن نبدأ من البادية لنطوق مشاكل المدينة واكتفي بورقتين في هذا الموضوع وأكتفي بهذا القدر وشكراً السيد الرئيس.

باقي لي 3 أو 4 وزارات تعاود نجيئ في فرصة أخرى راهم عندكم مسجلين شكراً.

التدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الثقافية :

الدور الثقافي الفاعل هو الذي يؤسس لنماء اقتصادي، واجتماعي، ويرسخ قيم الديمقراطية التي لا يكتنفها غش :

إن الدور الذي تلعبه الثقافة عن طريق الكلمة والصورة، والقصيدة، والقصة، والرواية، والمسرحية، والأنشودة، والأداء الموسيقي، والمنسوج، والمنحوت، والمصوغ، والمقروء، والتراث الموروث بكل أشكاله، ومختلف أنماطه، وألوانه، وغير ذلك مما تزخر به العبقرية البشرية بكل تجلياتها وضمن محيطها الذي شاءت العناية الربانية أن تيسره في نطاق عملية التسخير لكل ما في الكون لتفجير تلك العبقرية التي يتفاعل فيها الوجدان، والجوارح، هو الكفيل بوضع مسيرة النماء الاقتصادي، والاجتماعي، وترسيخ قيم الديمقراطية التي لا يكتنفها غش، ولا انحراف عن سبيل القيم.

الثقافة هي البلسم الدائم لخلق جسور الوئام، وهي السبيل لحماية ما وهب الله لكافة خلقه.

وأن الثقافة هي البلسم الدائم لخلق جسور الوئام، والمحبة، وهي السبيل المستقيم لحماية ما وهب الله لكافة خلقه، ولا يمكن أن تصقل المواهب إلا في نطاق ذلك، وعلى هديه.

ولذلك خص التصريح الحكومي الجانب الثقافي بالتزامات ملموسة ظفرت وزارة الشؤون الثقافية من خلالها -خلافا للمعتاد- بالرفع من ميزانيتها بنسبة 45%، لفائدة الاستثمار.

ونعتبر أن هذه بداية لها أهميتها بالنسبة للشأن الثقافي إذا أضيفت لعملية الترشيد، والاستغلال الأمثل لكل ما يتوفر من الوسائل، وهذا ما تترجمه أيضا الزيادات التي عرفتها بنود : الانتاج الثقافي، والتي تصل إلى 61%، والجانب الاجتماعي الذي حظي بدوره بزيادة 61% أيضا إضافة إلى مخصصات هامة للتكوين المستمر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا، ونحن نثمن التوجهات التي اعتمدت وتمت بلورتها بالتحديد في محاور أهمها إحداث مرصد وطني للثقافة، وتنسيق المجهود الثقافي على الصعيد الوطني، وخلق المناخ الملائم للعمل الثقافي، وتحديث وسائل تدخل الوزارة عبر الاهتمام بالعنصر البشري، والمحافظة على التراث الثقافي، ووضع خطة لإنجاز شبكة من دور الثقافة.

مواجهة بواعث الهيمنة، والتنميط الثقافي والتبعية الفكرية، واللغوية.

إذا كنا نصفق، وبحرارة لما أعلن عنه من تحديد دقيق للأولويات، والتحضير لشروط تطور نوعي يضعنا في مسار التحولات.

فإننا نثير الانتباه إلى أن صمام أمتنا هو اعتماد لغتنا، ومقوماتنا الثقافية الغنية، والمتنوعة بمرجعيتنا العقيدية، وخصوصيتها الحضارية، وتقاليدها الراقية العريقة، وإن إعداد أية خريطة تتجاهل التنسيق ضمن نسق تربوي أساسه الدين، وقوامه اللغة وأفقه الانفتاح على قيم الحداثة، وتطوراتها في نطاق أدوات تربوية، وعلمية، وثقافية، وإعلامية لا تنغلق على بعضها، ولا تبتعد عن بعضها، ويرتكز نهجها على التقويم المستمر، والمتابعة الدائمة لكل المستجدات بمختلف مفاهيمها العلمية، والتكنولوجيا هو المخرج، والمخلص من النهج الذي يستهدف تحويل وطننا إلى تبعية عمياء لغويا، وفكريا، وحضاريا بقصد النيل من وحدته، وتفكيك تماسكه.

توفير الاجراءات الحمائية اللازمة لحماية نفائسنا التراثية من النهب، والتهريب المستمر، والتآكل، والعمل على استرجاع ما نهب من طرف مسؤولي الحماية.

السيد الرئيس،

إن أملنا وطيد أن تكرس وزارة الثقافة جهدا استثنائيا خاصا للحيلولة دون المزيد من تهريب مذخراتنا التراثية، ومخطوطاتنا الثمينة، وتحفنا ولطائفنا النادرة، وأن تعمل على رصد آليات، وممكنات والمطارات، وشراء ما يعرض للبيع.

وأن تحرص بإلحاح، وفي إطار التحاور، والتفاهم على استرجاع ما صدر على يد بعض مسؤولي الدولة الحامية إبان حكمها كخارج الوطن.

الممارسة الثقافية تقضي بالرقي إلى ما يهذب الذوق، ويجنب الجهر بالسوء من القول، والمستقبح من المرئي.

وأن الممارسة الثقافية المرئية، والمسموعة تقضي بتحسين تعبيرها، والرقي بالمستمع، والمشاهد، والقارئ إلى الحسن في الأداء، وإلى الجميل في التعبير بمختلف مشاهده، وصيغه اللغوية، التي تهذب الذوق، وتجنب الجهر بالسوء من القول، والإسراع بإنجاز ما أعلن عنه من برمجة شبكة دور الثقافة، والعمل على تسهيل القراءة، والتشجيع على التوثيق، ودعم النشر، وتداول الكتاب، وجعل ثمنه في المتناول، بقصد ترسيخ عادة القراءة، والترويض عليها، واتخاذ الاجراءات الضرورية لاستقصاء، واستدراك رصيدنا التراثي معمارا، ونفائس، ولطائف ومنحوتات، ومخطوطات، والعمل على تسجيل الغير المسجل منه بناء، وطرقا قديمة، ومعالم. شكراً.

التدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال :

توجه جاد، وإعداد لبلورة جملة من الآمال المعلقة على جهاز الإعلام :

كانت دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال على مستوى اللجنة المختصة مناسبة للقيام باطلالة خاصة على ما تنوي الوزارة القيام به على ضوء المستجدات، ومن خلال ما ورد الالتزام به في التصريح الحكومي.

وفي نطاق العرض التقديمي للسيد الوزير المختص، والنقاش الذي ساد اللجنة، على ضوء الوثائق المصاحبة، لمسنا أن هناك توجها جاداً يعدُّ لبلورة جملة من الآمال المعلقة على جهاز الإعلام، بمختلف مكوناته، وما يتوفر عليه من وسائل، وذلك استجابة لتوصيات المناظرة، وارتكازا على أولويات حددت في المجال القانوني، والتنظيمي، والمهني.

لا ينبغي المضي في تقديم منتوج غير مقبول لغة وشكلا، ومحتوى :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يفوتنا، ونحن نستئف أن عملا جاداً صح العزم على نهجه في إطار ديناميكية تناط بمستقبل الإعلام في وطننا.

فإننا نسترعي الانتباه إلى أن ما علق بإعلامنا من شوائب سيما البصري منه، لا يؤهله لأن يأخذ مكانته المناسبة، وأن تلك الشوائب خلقت انطباعا لدى المشاهد لا يليق بمديري أمور الإعلام في وطننا، وأنه لا ينبغي المضي في تقديم منتوج غير مقبول لغة، وشكلا، ومحتوى ليس على مستوى الأخبار، والتعليق على الخبر إن كان فقط، ولكن على مستوى، ونوعية ما يقدم في إطار المسلسل، والشريط، والمسرحية، والإعلان الإشهاري يستهلك، وغير ذلك من البرامج.

الأمل معقود على أن يختفي في الأمد القريب من المشهد الإعلامي سخيف البرامج، ورديء المنتوج :

ولذلك فإننا نعلق كبير الأمل على الأمد القريب، والمتوسط لانطلاقة تخفي عنا الوجه الكريه لمشهدنا الإعلامي البصري في القناتين التلفزتين الذي يقتحم بيوت من لا يجد خيارا في مشاهدة سخيف برامجه، ورديء منتوجه الذي يرتبط في مجمله بألوان الخلاعة، والعنف، والسطو، والسكر والغدر، والفتك، والقتل، وهتك ستار الحياء، والحشمة.

وأنه لا يغطي كامل الخريطة الوطنية، ولا يقوم بدوره في التصدي لأي ممن يسيء إلى الوطن ترابيا، وسياسيا، وأخلاقيا، ولغويا، ولا يساهم في تهديب الفكر، والنفس واللسان، وكأن الحفاظ على الأخلاق لا بهمة منها إلا تقديم نماذج الإباحية، والانحلال.

إن إعلامنا بطيء الابتكار شأنه الدفع بالمشاهد إلى الزهد فيه، والابتعاد عنه، والبحث الجاد عن غيره من الفضائيات التي تملأ سماء كوكبنا، والتمسك بها بدله.

التنويه بالدور الفاعل الذي تقوم به الإذاعة الوطنية، وفروعها في التوعية، والتثقيف :

ومن الانصاف أن نسجل للإذاعة الوطنية، وفروعها الجهد الهام، والقيم الذي تبذله لتحسين وجودة أدائها، برمجة ونهجا، ومسايرة للمستجد، وتَنوه بجنودها المجهولين، والمعلومين، ونثمن، ونثني على الدور الفاعل الذي تقوم به في التوعية، والتثقيف، وتنمية الوئام، والتضامن الاجتماعي وإيلاء المغربي المهاجر عناية خاصة ليس فقط أثناء سفره إيابا، وعودا إلى بلاد الغربة، ولكن أيضا في مستقره ببلاد الغربة.

خير للقناة الثانية أن توقف بثها لتخفف من ثقل تكاليفها، وترحل إلى الوطن الذي تتقمص هويته وتتمسك بلغته، وتنتج وفق طقوسه، ونهجه الحضاري.

أما القناة الثانية فخير لها أن توقف بثها، وتخفف عن الوطن من ثقل تكاليفها، وترحل إلى الوطن الذي تتقمص هويته وتتمسك بلغته، وماضيه الحضاري، وتنتج وفق طقوسه، ونهجه وهي مؤهلة كامل التأهيل للاندماج في بعض قنواته، وبذلك تتيح المجال للاستفادة مما فرض لتحسين الأداء المتوقع من الإعلام البصري، والسمعي الذي أعلن السيد الوزير عن استراتيجيته.

متى ستخرج الوكالة مما تتميز به من قوقعة وبطء في الأداء، وتأخر في الرد، والتعليق؟؟

أما وكالة المغرب العربي للأنباء فإننا نسجل بالنسبة لها أن توجهها يأخذ طريقه لاستدراك ما فات بالبدء وتعزيز إصداراتها في المشهد الإعلامي، ومحاولة تدعيم حضورها الجهوي، وتوسيع شبكتها الداخلية، والخارجية عن طريق الأقمار الصناعية، وتيسير الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنيت، ونهج قدر من التكوين، وإعادته، والسفر من أجله لفائدة العنصر البشري مؤشرات نتمنى أن تخرج الوكالة مما عرف عنها، وما تميزت به من قوقعة، وعدم إشعاع، وبطء في الأداء، وتميز بعدم السبق، وتأخر في الرد، والتعليق سيما في القضايا ذات الصبغة الآنية.

المركز السنمائي :

بغض الطرف عن التدابير، والاجراءات المالية، والتشريعية والتشجيعية التي أعدت، وتعد لفائدة المركز السينمائي المغربي.

فإن حجم منتوج المركز السينمائي، وكيفيه يضل سراً من أسرار المركز، وبذلك يتساءل الجميع عن سبب الإعراض عنه، وعدم الإقبال عليه، وعدم رواجه، وما قيمة، ومرود ما يوظف لفائدته؟!

موقع المغرب على الأنترنيت :

ومما نسجله بكل اعتزاز لوزارة الاتصال أنها عززت حضور المغرب على شبكة الأنترنيت من خلال الموقع الذي ابتدأ العمل به في يوليوز 97، في اتجاه موسوعي يسهل الولوج لكل الاهتمامات سيما في الجانب البحثي، والتوثيقي، والإعلامي والحصول على المبتغى من المعطيات، ومن مختلف المصادر، ويهمنا جدا من خلال هذه المؤسسة

المرجعية الهامة أن يحظى الطلبة، والباحثون ببعض التشجيعات، وأن تحظى المؤسسة بمزيد من الدعم، والاهتمام لتتمكن من متابعة المستجدات، والتطورات، وملاحقتها، وما ذلك على الخلية النشيطة الحركية التي تنتظمها هذه المؤسسة الموسوعية بعزيز.

إعداد إعلامنا، وتأهيله ليستمر وطننا في أداء دوره الإشعاعي، والمساهمة المقنعة في تصويب الأراء، والأفكار الجاهزة التي تستهدف قضايا الإيمان وتتخذ من الإرهاب ذريعة للاعتداء، والاستعداء :

وأخيراً فإننا نتوقع من الإعلام في عهد بداية التغيير أن يحمل شعلة التغيير بمفهومها الشمولي سيما في المدرسة.

وأن يرقى بإعلامنا إلى مشهده المشرف المجدي في نطاق لغة التعبير الوطنية، والرفع من مستواها فيما ينشر، ويكتب ويسمع، ويرى، على أساس التكامل، والتنسيق بين كل آليات الانتاج الإعلامي مسموعا، ومشاهدا، ومقروءا، وفي نطاق الحفاظ للوطن على أخلاقه، وقيمه، وإعداده لمواصلة القيام بدوره الإشعاعي، والمساهمة الرزينة في تصويب الأفكار، والآراء، وتصحيحها، وعدم الانسياق وراء كثير من الأحكام الجاهزة الغير البريئة، ومواجهتها بمنطق الحق خصوصا منها ما يستند إلى السلوكية الثنائية سابقا، وإلى القطبية الأوحادية حاليا، أو إلى الاستشراق قديما، والاستغراب حديثا -سواء بالنسبة لقضايا الإيمان، أو القضايا التي تتخذ ذريعة للاعتداء، والاستدعاء، وإذا أخذنا قضية : الارهاب مثلا، والتصرف الذي وقع بشأنها، وتحريفها عما يصح أن تنطبق عليه، أو توصف به وفق مشيئة عدوانية تتعامى عن الحق، وتتجاهل حتى ما يشاهد من الإرهاب بالعيون في كل لحظة من ألوان الفتك، والتقتيل، والتشريد، وهدم البيوت على ساكنيها، والتصفية العرقية الشاملة، والتطاول على المقدسات، وأماكن العبادة، والدراسة والاستشفاء، وإعداد كل ما هو جهنمي لتعبئته لصالح الإبادة العدوانية، والمضي في تحريف الكم عن مواضيعه، والكذب على حقائق التاريخ، وتزييفها.

وبذلك سنواجه رهانات، وتحديات الحاضر والمستقبل بحول الله. وشكراً.

التدخل فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة :

بالرجوع إلى مضامين التصريح الحكومي التي تعد بدعم القطاع بغية الرفع من مستوى خدماته، وتطوير آلياته لإعداد استراتيجية وطنية ذات بعد يهدف إلى تأطير الشباب، وحمايته، والعناية بالطفولة، والمرأة، وإلى تعميم الممارسة الرياضية المنظمة، واستكشاف الطاقات والمواهب، وإعدادها، وتأطيرها للظهور بوجه يشرف بلادنا في الملتقيات الدولية.

نجد أن ذلك الوعد قد جسده مشروع القانون المالي الحالي 99/98، في مجهود استثنائي، رفع من حجم الميزانية الفرعية للشبيبة والرياضة، وخصها في مجال الاستثمار بزيادة تصل نسبتها إلى 47%.

ومن خلال المجهود الاستثنائي الذي حظيت به وزارة الشبيبة والرياضة على مستوى مشروع ميزانيتها، نجد أنه أعطاها نفسا جديدا، انطلقت من خلاله حسب ما تقدم به السيد الوزير أمام اللجنة إلى تحديد برنامج ذي أربع توجهات يتبلور أهمها في برمجة قصيرة الأمد ترتكز على أربع محاور هي :

1- تعزيز البنية التحتية الاجتماعية، والتربوية في الوسط القروي، والشبه الحضري.

2 - دعم أنشطة الوزارة بكيفية متميزة بالأقاليم الجنوبية ومناطق الشمال.

3 - التفكير في إحداث مركبات اجتماعية، وتربوية، ورياضية مندمجة.

4 - إنعاش العمل غير المباشر للوزارة في إطار التعاون والتعامل مع كافة مكونات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

إن الكثير مما نادينا، وننادي به من أجل تفعيل قطاع الشبيبة والرياضة، وتحسين أدائه، وخدماته سواء بالنسبة لجميع قضايا الرياضة، والشباب، والطفولة، وشؤون المرأة لم تغفله الوثائق المرافقة، ولا العرض التقديمي للسيد الوزير، حيث يوجد مجملا، ومفصلا.

التنسيق مع القطاعات المشابهة يحول دون هدر الطاقات :

ولذلك فالأمل معقود على الإنجاز، والمتابعة، وتوفير القواعد التشريعية، وترشيد التدبير، واستغلال الممكنات المتوفرة لدى القطاعات ذات القاسمية المشتركة، والتنسيق معها حتى لا تضيع الجهود، وتبدر الممكنات، وتهدر الطاقات خصوصا بالنسبة للمرافق الرياضية، وقاعات المحاضرات.

وأهم ما يحقق النفع للوطن من وراء أي جهد يبذل لصالح الشاب، والطفل، والمرأة، هو حمايته خلقيا وعقديا، وشحنه بكل مقومات المناعة التي تربطه بهويته، وإسلامه، وعروبته، وتقيه من شرور الاهتزاز، والاهتراء التي دفعت، وتدفع بالإنسان إلى أتون الإباحية، والتخلص مما يصون البدن، والعرض، والنفس.

لاشيء وفر للوسط القروي حتى يتأتى تعزيز بنيته :

شيء آخر نجدد التأكيد عليه هو أنه رغم المجهود الاستثنائي للحكومة في قطاع الشبيبة، والرياضة، فإن حظ الوسط القروي يكاد يكون لا شيء، بالرغم من الوعود وتأكيدها، والتشديد عليها من طرف

السيد وزير المالية، وجميع السادة الوزراء، وإن كلمة تعزيز التنمية الواردة في المحور الأول من عرض السيد وزير الشبيبة، والرياضة بالنسبة للبادية تقتضي أن هناك شيئا موجودا حينئذ يمكن تعزيزه في حين أنه لاشيء يتأتى تعزيزه، وإنها فعلا تنطبق على الوسط شبه القروي الذي وفرت لبعضه بعض دور الشباب، وبعض الأندية النسوية بينما البادية تغيب عنها الشبيبة والرياضة، ولا تعرفها، وحتى على مستوى بناء ملاعب كرة القدم يبقى الوعد به رهينا بالشراكة مع الجماعات القروية التي لاشك أن أغلبها لا يستطيع أن يبلور مفهوم الشراكة بحكم ضئالة، وانعدام موارده.

السيد الرئيس،

لن أتتبع التوزيع الرقمي الذي قدم بالنسبة للمخصصات المالية للوزارة على المستوى القطاعي بالنقاش والتعليق عليه، لأننا أصبحنا نتيقن أن بوادر الترشيد والتدبير المعقلن للمتوفر لم تعد مجالا للجدال.

وإنما أؤكد بهذه المناسبة الالحاح على أن تقوم وزارة الشبيبة والرياضة، ولو بحد أدنى من العمل بالنسبة للوسط القروي المحتاج، وباستعجال وأولوية بالشروع في إنجاز بعض ملاعب كرة القدم، وبعض دور الشباب وبعض الأندية النسوية، ولو حتى بالمساهمة، وبذلك يمكن أن تعبر عن بعض وجودها، والله الهادي، والموفق إلى سواء السبيل. وشكراً.

التدخل فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير :

حينما يتحدث المرء عن أسرة المقاومة، وجيش التحرير في وطننا، لا يمكنه إلا أن يستحضر أن وطننا لا تخفت فيه شعلة الجهاد، والاستشهاد، كلما دعا داعيها، وأن إنسانه لا يبخل بنفسه عن عقيدته، ووطنه، ورموزه، وأنه يربط ذلك بما يذخره المولى سبحانه لمن يجاهد في سبيله، وابتغاء مرضاته، وأن ماضينا في آماده البعيدة، والقريبة زاخر بأبطال وشهداء، وفوا بما عاهدوا الله عليه، ويزخر بمعارك تشكل النموذج في الدفاع عن الأوطان، والحريات، والرموز، ولنا في الأرك، والزلاقة، ووادي المخازن، وأنوال ولهري، وبوفكران، وسيدي ايفني، والحي المحمدي، ومسجد بريمة بمراكش، وشارع علال بن عبد الله بالرباط، وشهداء لا يستوعبهم العد، ومعارك لا يطاولها الإحصاء، البرهان الناصع على أن جدوة الجهاد لا يمكن أن تنطفى في هذا الوطن.

ولذلك فحينما نتحدث عن المقاومة فإننا نتحدث عن خصلة يأبى الله سبحانه، وتعالى إلا أن يوفر لمن وهب نفسه للشهادة ضمنها، أن يتولى جزاءه، ويعد سبحانه وتعالى من يقاتل، ويقتل في سبيل الله، بأنه حي يرزق عند ربه.

وليس من المستغرب في حق شعبنا الذي لم يهن، ولم يستكن للاستعمار إلا برهة محدودة في الزمان، والمكان أن ينهض بعدها في انفجار أججته ثورة الملك، والشعب سيما غداة امتداديد الغدر، والعدوان لرمز الأمة، ومنتزع حريتها، وأسرته الكريمة المغفور له جلالة محمد الخامس.

ولذلك فإن استحضار المعاني الربانية التي خص بها المجاهدين، والشهداء تقتضي كذلك الحرص من عباده على العناية بالمجاهد الحي، والاهتمام به، وبأسرته، وتكريم الشهداء وأسرهم، والاهتمام بمطالبهم، وتلبية رغباتهم.

الجهود المبذولة، والتدخلات المتنوعة، لا يمكن أن ترقى لما يذخره المولى سبحانه لمن يبذل، أو ينوي بذل مهجته في سبيل ربه، والدفاع عن حوزة مجتمعه وحرية وطنه :

وإذا كان الجهد الهام الذي تكرسه المندوبية السامية لصالح قدماء المقاومين، وأعضاء جيش التحرير في تدخلات متنوعة ومجهود له أهميته على مستوى الميزانية، ومفعوله في الساحة الحكومية، ومختلف مرافق الحياة.

فإنه لا يمكن أن يرقى لما يذخره المولى جل علاه للمومن الذي يبذل، أو ينوي بذل مهجته في سبيل ربه، والدفاع عن حوزة مجتمعه، وحرية وطنه، وكرامة مواطنيه، وفداء رموزه، ولكنه يترجم كمجهود تكريمي له أهميته القصوى في التدبير المعنوي للحفاظ لوطننا على أهم خطة توهب له الحياة الكريمة من خلالها، والتمسك بها، والحفاظ عليها إلى ما شاء الله.

وفي هذا الإطار يندرج المجهود المكثف الذي تبذله المندوبية السامية لقدماء المقاومين، وأعضاء جيش التحرير لتأطير كل أعمال المجلس الوطني، ومختلف لجانه، وترتيب الملفات وتقديمها، وتتبع كل ما يرتبط بالملفات التي وقع البث فيها على مستوى الصفة، والملفات المعدة لمختلف المنافع، وتعويضات الزمانة، والعطب، والتعويض الإجمالي، وغير ذلك من تخويل نسبة من الامتيازات، والتشغيل، والسكن، وتخفيضات في النقل العمومي، براً، وجواً، وبحراً، والاقامات الفندقية، إضافة إلى المساهمة في إحياء الذكريات، وتوثيق تاريخ المقاومة، والإعداد المتحفي.

ومما ينبغي تسجيله أن ميزانية التسيير في نطاق مشروع القانون المالي الحالي 99/98 -عرفت زيادة ترتفع نسبتها إلى 100%، خصصت لتعويضات المجلس الوطني، ومختلف لجانه.

وإذا كان البطء، والتأخر الذي يعتري ملف المقاومة، وعدم البث الملائم، وباستعجال في قضايا ومشاكل المقاومين الملحاح، والتحري اللازم بالنسبة لمن يحاول انتحال الصفة وادعاء المقاومة كذبا يثير نقاشا دائما، كما أن ضياع ملفات بعض المقاومين الحقيقيين يقضي باستدعائهم لانصافهم إن كانوا محقين.

فإن لنا كبير الأمل فيما صرح به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان من أن السيد الوزير الأول وكل إليه أمر إعداد تقرير مفصل يخلص بعده إلى تصفية كل ما يرتبط بملف المقاومة، والتعجيل بطي هذا الملف، واستدراك مؤخراته، وكل تأخير وقع بشأنه حتى الآن، واتاحة الفرصة للمحقين الذين ضاعت ملفاتهم، أو لم يقع البث فيها إلى الآن، مع ضرورة النظر في كيف، ونوعية، وحجم بعض الامتيازات ومبالغ التعويضات التي منحت، أو ستمنح استقبالا للمستحقين، والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

أظن أنه هناك متدخلين في نفس القطاع من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نفس اللجنة بطبيعة الحال وكاين ما عرفش واش باقي فريق إذن الكلمة للسيد الخليفة تفضل.

نقطة نظام.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

أعتقد أنه وقع السهو عندنا واحد التدخل في نفس اللجنة التعليم والشؤون الاجتماعية غادي يلقيه الأستاذ الدكتور اليحياوي لأن الترتيب اللي كان قرأ الأستاذ القادري اللي كان قبلكم نادى على سي المنتصر وسي اليحياوي وسي صوالحي بوسكري وسي ادريس نادتيو عليهم دازو ولكن بقا سي اليحياوي ملقاش المداخلة ديالوا في الترتيب اللي كان قبل ما تبدأ الورقة اللي بين أيديكم.

* السيد رئيس الجلسة :

إنما اللي كنظن السيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

كان حاضرا وكان ينتظر الدور ديالو وكان نادى عليه السيد الرئيس لما قلنا له اشكون الناس اللي كانوا طبعا.

* السيد رئيس الجلسة :

إلي كان ما تنداش عليه هو كاين في اللائحة من بعد السيد المستشار محمد الخليفة.

* المستشار السيد محمد الخليفة :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على آله وصحبه

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والأشخاص المعاقين والطفولة برسم السنة المالية 98-99.

هذه الميزانية التي عرفت زيادة 11 في المائة وذلك لتحقيق نمو يتمثل في 4,78 من ميزانية الدولة و1,17 من الناتج الداخلي الخام خلال السنة المالية للانتقالية، إننا في الفريق الاستقلالي لنا بعدا تنمويا واقتصاديا وسياسيا في ما يخص القطاع الصحي نظرا لأنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم حقيقي بدون مستوى صحي متقدم مواكب التطور العلمي والتقني والاستثنائي انطلاقا من العقل السليم في الجسم السليم.

إننا ننطلق في اهتمامنا ببرامج وزارة الصحة ومن محورين أساسيين ينطلق الأول من المحور الذاتي للوزارة الذي يهم الجانب الإصلاحي لقطاعاتها وتسييرها وترشيد نفقاتها والثاني ينطلق من محور الموضوعي الذي يتجلى في أن وزارة الصحة هي الوزارة المرتبطة عمليا بكل فرد في هذا الوطن وجميع المغاربة نظرا لأن كل فرد معرض للصحة والمرض وإذا كانت الصحة لا تتقدر بثمن فلها قيمة مادية. إن نسبة 11 في المائة كزيادة في الميزانية لا يمكن لطموحاتنا في الفريق الاستقلالي ولا يناسب ما نرجو تحقيقه في هذه الوزارة وإن كان يعطينا شيئا من قناعة بأن الخطوة الأولى نحو السير إلى الأمام قد بدأت وأن أول الغيث دائما قطرة ذلك أن نسبة 11 في المائة يصعب معها تحسين الخدمات الصحية المرجوة وتحفيز الشغيلة العاملة لهذا القطاع من أطباء ومن ممرضين وإداريين ومسيرين وأعوان إلخ قصد القيام بمهامهم خير قيام بروح من التفاني والانسانية التي هي من خصائص هذا القطاع كما أنها لا تستطيع تحقيق انشاءات ولا كفاية في التجهيزات إننا نقدر فداحة الثقل الموروث فالمشاكل الصحية متولدة عن سوء التدبير مما تجد الوزارة نفسها في مواجهته ونرجو الله أن يمدها بالعون حتى تتمكن من مراجعة شاملة للهيكلة بقصد تحسين الجميع بصدق النوايا ومصداقية الأهداف ووضع استراتيجية تعمل على مستوى الوضع الصحي وإشعار المرضى بالرحمة والدفئ والانسانية.

**أولاً** - تحسين أوضاع الشغيلة بهذا القطاع وأبدأ بالشغيلة انطلاقا من تجربتي وممارستي الميدانية، الكائن البشري هو أساس نجاح كل مشروع فالانسان هو الذي يخلق الفرص وهو الذي يحقق الأهداف وإذا حسن الانسان في هذا القطاع باهتمام الوزارة به تسرب ذلك الاهتمام إلى عمله فحقق نتائج أحسن وضبط التسيير والتدبير لأجل ذلك نرجو التعجيل باستصدار القانون الأساسي للأطباء وأقولها وأكررها لأن استصدار القانون الأساسي للأطباء متمسكين بما جاء في خطاب السيد وزير المالية لجميع أفراد هذا القطاع من أطباء وممرضين وإداريين ذلك بمنحهم التعويضات المستحقاة عن خدمات المداومة في المستشفيات والمراكز الصحية وعن التجول وعن التنقل من ممرضين وأطباء والمؤسسات الأخرى تقنين الوضعية الإدارية للأطباء الداخليين بالمستشفيات الجامعية وكذلك الأطباء المقيمين وذلك بمنحهم نظاما رسميا بالوظيفة العمومية على غرار الموظفين الآخرين وكذلك توفير السكن للأطباء المعينين بالعالم القروي حتى تضمن استقرارهم والعمل. وكذلك نهج سياسة التكوين المستمر للجميع قصد مواكبتهم التطور الحاصل في الميدان الصحي وكذلك تعيين الأطر المؤهلة ودوي القدرات والخبرات في مهام المسؤولية وذلك لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

**ثانيا**، إعادة هيكلة التسيير والاصلاح المستعجل للمستشفيات بترشيد النفقات وتدبير محكم لها والمراقبة الفعالة والمستمرة للمؤسسات الصحية قصد تحقيق استقبال لائق وملائم للمرضى، توفير شروط الراحة والعلاج من غطاء وفراش ودواء ناجع ورخيص وكذلك السهر وبجزم لتطبيق المقررات المحددة في البرنامج الوزاري من مكافحة الأمراض والاهتمام بالبرامج الصحية والوقائية الاهتمام بصحة الأم قبل الولادة وبعدها والاهتمام بصحة الطفل وتوفير شروط أحسن استقباله ورعايته، كذلك بالاهتمام بالعالم القروي الاحصائيات التي قدمها عرض السيد الوزير تبرهن على أن التوعية الصحية في المجال القروي تقل كثيرا عنها في المجال الحضري، والصحة الإنجابية 50,7 في المائة مراقبة الحمل 7,20 والولادة تحت الإشراف الطبي 20 في المائة وفيات الأمهات انخفضت في المجال الحضري بنسبة 50 في المائة أما في المجال القروي لم تنقص إلا حتى بـ 15 في المائة. إذا في المجال القروي يعرف تدنيا لهذا أقترح بدل التشجيعات وحوافز تجعل الأطباء يفتحون عياداتهم خارج الدوائر الحضرية.

لا يمكن أن تتم العناية الصحية بدون الاهتمام بمجال الأدوية وصناعتها وأسعارها، فمن الواجب توفير الدواء الفعال والمناسب للقدرة الشرائية للمواطن المغربي المتوسط وذلك بتطبيق سياسة الدواء «الجنريك» وتكسير سياسة الاحتكار والتفضيل في ميدان صناعة وتجارة الأدوية ووسائل ومستلزمات التطبيب، إن مراقبة قطاع الأدوية يجب أن يكون الهدف منه تخفيض بعض الضرائب على المواد الأولية.

إن التأمين الصحي هو مظهر حضاري يجب العمل على زيادته في كل القطاعات وإذا كان الحديث عنه قد كثر في هذه الأيام فإننا نأمل أن يخرج التطبيق لحيز الوجود لأن بواسطته يستطيع تعميق تغطية صحية في إطار الكرامة والعدالة.

**ثالثا**، نأسف لعدم تحقيق مبدأ إلغاء الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المرضى .T.V.A ونأمل أن تزول العوائق التي حالت دون إلغاءها. لأن في هذا الالغاء مصلحة للمريض وتخفيضا من العبئ عليه وبالخصوص ذوي الأمراض المزمنة. كالقصور الكلوي والربو وأعراض السكري وغيرها من الأمراض القلبية إلى آخره.

كما نطالب بتعجيل إصلاح التعرفة التي وضعت منذ سنين طويلة متعلقة بأثمان المصحات والعيادات الخاصة ووضعت أثمنة مضبوطة ومقبولة من لدن الجميع.

**رابعا**، نظرا لأن القطاع التعاضدي التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو قطاع مهيكل فإن القطاع الآخر يتطلب تحديد المعوزين ونسبة العجز لديهم وتخصيص علاج مجاني لهم حسب الامكانيات.

إن البعد التنموي والاقتصادي والانساني لطب الشغل يجعلنا نعطيه أهمية قصوى. إن طب الشغل ولدوره المهم في اتمام التغطية الصحية ونظرا لأهميته ومراعاة لمصلحة العمال، فإننا نطالب بتعميمه وإلزام المؤسسات الصناعية والمشغلة بتوفير مصلحة صحية داخل المؤسسات تتوفر على طبيب وممرض قصد العناية بالعمال لتوفير العلاجات الأولية والعناية بهم وذلك بالوقاية من أمراض الشغل وحوادث الشغل وتوفير امكانات الاسعاف لتنقلهم إلى أقرب المستشفيات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حاولت في هذا العرض أن أوجز جزءاً من تطلعات فريقنا في مجال الصحة وإذا كنا كما قلت أولا، قد قنعنا بزيادة ميزانية الوزارة فإن قناعتنا بأن بالنية الحسنة والرغبة الملحة في الإصلاح ستعوض الكثير من النقص. لأن الله سبحانه وتعالى يقول : إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا صدق الله العظيم وشكراً. السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة (ناجم أبا عقيل) :

والآن الكلمة للمستشار المحترم محمد تيتني علوي نفس القطاع وزارة التعليم لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية من فضلك. (دردشة داخل القاعة).

* أحد السادة المستشارين من فريق الحركة الشعبية :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أولا أعتدر على هذا سوء التفاهم، والأخر أطمئنه بأنه ما غديش يأخذ ربما أكثر من عشرة دقائق التدخل ديالي غادي يكون وجيز لأن مجمل ربما ما سيقال في هذه الكلمة قيل في اللجنة وتناقشنا مع السيد الوزير وهنا يعني جرت العادة أن تكون التدخلات ربما ذات طابع سياسي فاعندي جوج ديال التخدلات السيد الرئيس الأول يهم التعليم العالي والبحث العلمي والثاني في مجال الصحة طبعا.

فيما يخص التعليم العالي. إن التعليم العالي قطاع هام واستراتيجي لا سبيل للتذكير به لذلك فهو الذي يلعب دوراً رياديا في مجال تمكين البلاد من أطر عليا متخصصة وذات كفاءة ونظرا لهذه الأسباب وغيرها فقد اهتم المسؤولون عن التعليم العالي منذ الاستقلال بتطوير وتنمية هذا القطاع حيث تصاعد عدد الطلبة وتكاثرت الكليات التي شملت الآن عدة مدن في وسط البلاد في شماله وجنوبه هذا التكاثر الكمي تزامن مع تطور نوعي في بعض المجالات لكن هذا التطور لم يواكب المتطلبات بوثيرة لائقة وهذا هو أعمق المشكل.

السيد الرئيس،

لقد ساهم فريقي فريق الحركة الشعبية في مناقشة الميزانية الفرعية للتعليم العالي والبحث العلمي برسم سنة 98-99 بكل جدية وموضوعية، فبعد الدراسة والتمحيص تبني لنا أن الاعتمادات المخصصة للوزارة لن تساير الحاجيات الضرورية وبالتالي فإن مشروع الميزانية لا يمكنه أن يوفي بالتوجهات المعلنة. فإذا استفادت ميزانية التسيير من تحسين طفيف فإن ميزانية التجهيز عرفت تقلصا ملحوظا ولا داعي لذكر الأرقام التي توجد في المطبوع.

أما الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كالمنح مع الأسف فإنها تراجعت بشكل لا غبار عليه كما تراجعت كذلك الاعتمادات المخصصة لتسيير الأحياء الجامعية وهذا وذاك يعني في الحقيقة المس بحق التمدرس في التعليم العالي للمعوزين ولا يخفى على ذلك أحد الانعكاسات التي ستترتب عن هذا التراجع ألا وهو تكريس الفوارق أهل هذا هو التغيير يتحدث عنه.

السيد الرئيس،

فإن فريق الحركة الشعبية يومن إيمانا راسخا بأن التعليم العالي لن يؤدي وظيفته إلا إذا اقترن بالبحث العلمي وقد استبشرنا خيرا حين إعلانكم عن تشجيع البحث العلمي لكن البحث العلمي زيادة عن إحداث مرافق وزارية فإنه لن يتطور إلا إذا أرصدت له اعتمادات مالية كافية وسخرت له طاقات بشرية ان الاساتذة الباحثين يتطلعون إلى سياسة واضحة الميدان لقد طال الانتظار حتى استحود عليهم الاحباط الشيء الذي أدى إلى الاستقالة المعنوية في بعض الأحيان والاستقالة المادية إن شئتم كما هو الحال في بعض الكليات ككليتي الطب في الرباط والبيضاء وان أخذت كمثل كلية الرباط فإنه استقال لحد الآن ما يناهز 70 استاذا أما الزيادة الأخيرة في الأجور التي نشكر عليها الوزارة فإنها للأسف لن يكون لها أي تأثير ايجابي وإذا لم تحسن في نفس الظروف وسائل العمل وظروف العمل.

إن التعليم العالي لا يمكنه أن يتطور في غياب نظرة وطنية شاملة أو متكاملة في إطار توافقي، إن الكل يتحدث منذ مدة عن المجلس الوطني للتعليم هذا الاطار التي تطرق إليه أكثر من مسؤول دون الوصول إلى نتيجة تذكر ولماذا؟ الكل يتحمل المسؤولية من قطاعيين أساتذة ومسؤولين وسياسيين وهيآت نقابية إن الوزارة مطلوبة بتوحيد وتهييء أرضية النقاش والمنتظر هو تطوير أساليب التلقين وتكييف المقررات مع متطلبات سوق الشغل أي ربط التعليم بالشغل فالشراكة مع الأنظمة الانتاجية يمكن أن توفر لنا إمكانات هائلة ومتعددة وتمكن من إخراج الجامعة من محيطها الضيق غير أن هذه الشراكة لا يمكن أن توتي ثمارها إلا إذا توفرت للجامعة حرية التسيير والاستقلالية استقلالية التسيير الاداري والبيداغوجي وهذا هو بيت القصيد الاصلاح الجامعي وإعادة تنظيم البحث العلمي يبقيان رهينين بتمتيع المؤسسات الجامعية باستقلال ذاتي واسع في المجالين التنظيمي والوظيفي كما أسلفت وفي مساهمة جميع الأطراف في اتخاذ القرار.

السيد الرئيس،

هذه بعض الملاحظات على الميزانية المقترحة علينا وعلى السياسة التعليمية ببلادنا نتمنى صادقين أن تجد آذانا صاغية ونظرا للنقائص المشار إليه آنفا ونظرا لا يمانيا باستحالة تحقيقها هذه الأهداف المرصودة من جهة ومن جهة أخرى كيفية توزيع الاعتمادات وخصوصا النقص من بعض كالمنح والتسيير الجامعي فإننا مع الأسف سنصوت سلبا على هذا المشروع.

السيد الرئيس،

اتطرق الآن إلى المحور الثاني وهو يتعلق بوزارة الصحة وأريد أن أسجل في البداية باسم فريقي أن نظرتنا إلى هذا القطاع نظرة مستقبلية بطبيعة الحال ومن هذا المنطلق فإن تراكمات الخصاص المسجل في هذا القطاع يبقى محل نظر في إطار الامكانيات والتي وفرها المسؤولون سابقا ومن تم السياسة التي كانت مرسومة له داخل مخططات وميزانيات الدولة، واليوم تتجه الأنظار من جديد إلى المستقبل في ظل حكومة راهنت على البديل ورفعت شعار إشارة التغيير وأعطت لتدابيرها بعداً اجتماعيا كأحد أسس عملها الحكومي وأهدافه، وهذا ما جعلنا نتساءل بعد اطلاعنا على الميزانية الفرعية لوزارة الصحة وإجراء مقارنة مع الميزانيات السابقة نتساءل عما ناله هذا القطاع الاجتماعي والانساني بالدرجة الأولى من امكانيات وبالتالي ما انفرد به من برامج متميزة تصوراً وتمويلا حتى يشعر المواطن الزائر المرافق لاصحية لأسباب صحية والمرافق المتتبع أن هناك فعلا بديل وهناك انقاذ وتغيير على مستوى توفير الوقاية والعلاج ونشر المرافق الصحية العمومية وتجهيزها وتقريبها من المواطن ليبقى التساؤل دائما مطروحا بحثا عن سياسة صحية مخالفة وجريئة تؤدي إلى انعاش الخدمات الصحية العامة وتحفيز ومراقبة المؤسسات الخاصة، وكذلك البحث عن التحكم في كلفة العلاج وجعله في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية.

السيد الرئيس،

أيها الإخوة،

إن البرنامج الذي تحدث عنه السيد الوزير والذي وعد بتطبيقه عن المدى المتوسط يستحق كل تشجيع غير أن ربطه بتحقيق عدد من الشروط يجعلنا أمام احتمالات فشله أكثر من نجاحه وعلى سبيل المثال تم رهن المخططات بنجاح الشراكة والتعاون أولا بتحقيق نظام تمويل الخدمات بنهج سياسة دوائية ناجعة بتوظيف أمثل بالموارد البشرية إلى غير ذلك. وهنا نتساءل عن وجه الخلاف بين ما كنا نسمعه في مثل هذه المناسبات وما نسمعه اليوم حيث يتعلق الأمر بالأماني والآفاق المرهونة بشروط لا نتحكم في جلها. الشيء الذي أدى إلى تأخير القطاع ونتساءل كذلك عن الجديد في ما يخص حل الأزمات الحادة التي تعرفها مختلف المستشفيات والمستوصفات وحتى المراكز الاستشفائية من أجل إحداث انفراج فيما تشعر به الطبقات الشعبية المكتظة أمام هذه المؤسسات في دهاليزها وعلى أرضية مستعجلاتها وعلى بعض الأسرة في انتظار الأدوية والوسائل العلاجية، وبالتالي نتساءل كذلك حول ما إذا كان هناك قرارات جريئة تجعل المريض والزائر إلى المرافق الصحية العمومية يلمس الفرق بين الحكومة الحالية والسابقة هذا الفارق الذي يجعله مهتما بالسياسة والسياسيين ومتدوقا للتغيير، لا نتحدث هنا عن نتائج المسح الوطني حول صحة الأم والطفل لكونه تم سنة 1997 أي خارج حكومة التغيير ولكونه يمول ويراقب من طرف الغير لكن اهتمامنا متجه إلى آفاق القطاع في ظل مسؤولية سياسية لها برنامج ولها التزام اقتصادي واجتماعي ومالي، وهذا ما يدفعنا إلى التمحص والتفكير بأرقام الميزانية التي تبلغ على مستوى التسيير 2 الملايير و900 المليون تقريبا وفي مستوى المعدات 800 مليون درهم وإننا نعتبر ما تبقى عن نفقات الموظفين غير كاف على الاطلاق في إحداث أي تغيير ملموس ينعكس على مستوى الأداء المطلوب داخل المستشفيات والمراكز الصحية وإن ما تم تسجيله من زيادة في ميزانية التسيير بما يقارب 2 في المائة 2,24 بالضبط لا يمكن أن يساير الحاجيات المتصاعدة والعالية التكلفة في ميدان المعدات والتجهيزات.

كما أن ميزانية الاستثمار هي الأخرى غير كافية حيث أن 2 الملايير ديال الدراهم منها 800 مليون درهم كاعتمادات التزام لا تعني أي شيء لتحسين المردود الصحي وتعميم الخدمات ومواصلة تطبيق برنامج الأولوية الصحية علما بأن تجديد المعدات ومواصلة تنفيذ مشاريع البناء وتعويض التجهيزات الطبية والعناية بالمناطق المهمشة يتطلب أكثر من هذه الاعتمادات.

فميزانية الصحة لا تتجاوز 4 في المائة من الناتج الداخلي الخام في حين أن النسبة بدول في مستوانا تصل إلى حوالي 8 في المائة.

السيد الرئيس،

أيها الإخوة المستشارون،

إن نظرتنا المستقبلية إلى عمل هذه الوزارة لم نعتر علي ما يجعلنا نؤمن بتحقيق أي رهان حكومي على مستوى القطاع الصحي ببلادنا وكنا ننتظر من السادة الوزراء الذين لهم انتماء مهني إلى القطاعات التي تشرفون عليها وتدبرون شؤونها أن يدافعوا عنها في إطار

الميزانية العامة للدولة وكان عليهم حتى تنال ما يناسب دورها وهم أعلم بحاجياتها ومشاكلها ولذلك فإن ما ناله القطاع الصحي من اعتمادات لم يكن مترجما للتصريح الحكومي ولم يكن في مستوى ماهو مطلوب في إطار التوجه الاجتماعي ولابد من الاشارة إلى أن الموارد البشرية لوزارة الصحة العمومية المحدثة حاليا لا تتجاوز 756 منصبا منها ما يقارب 300 منصب كمنصب للممرضين هذا الضعف في الامكانيات البشرية يمثل كذلك عرقلة بالنسبة لهذه الوزارة التي تعد للتفتح على العالم القروي ومن جانب آخر فإن ضعف الاعتمادات وقلة المناصب المالية ربما ستجعل الوضع أسوأ عند إتمام المنشآت الجديدة المرتقبة لا على صعيد العالم القروي ولا على صعيد المستشفيات.

وفي هذا الصدد نقول أن المغرب فتح الأبواب أمام مختلف الشركات لتسويق انتاجها. وهنا نبدي بعض التحفظ خشية عجز الوزارة عن تنظيم سوق الأدوية، كما نلح على التعجيل لادخال ما يسمى بالجنريك إلى المغرب كإحدى وسائل التحكم في النفقات الدوائية.

وفي ما يخص تسيير المستشفيات فإننا نرى أن تعميم العمل بالمرافق المسيرة بكيفية مستقلة، قد حول العلاج العمومي من المجان إلى الأداء ونخشى أن يلحق هذا التوجه إضرارا بالطبقات الضعيفة، ولا سيما داخل العالم القروي وخصوصا في غياب التغطية الصحية المعطلة التي اصطدم بها ما لا يقل عن أربعة وزراء، إلى جانب ذلك فإن هذه المرافق تبقى في حاجة إلى مراقبة مالية وإدارية صارمة حتى لا تزيغ عن الطريق وحتى ولا سيما بالنسبة للقطاع الصحي.

أما عن المراكز الاستشفائية الجامعية وهذا ما أريد أن أختم به هذا التدخل وأقف عنده بعض الشيء فإننا قد سجلنا تراجعا في الاعتمادات المخصصة وتقدر بـ 14 في المائة وهذا التقليص تصاحبه انعكاسات تحد من نشاط هذه المراكز التي نعتبرها مفخرة للبلاد، ولم يكن في اعتقادنا أن يتم المس بميزانيتها والذي ينعكس على مستوى الأداء في ما يخص التجهيزات والأدوية والحالة العامة لهذه المراكز.

واسمحوا لي أن أذكر أنه في ما يخص المراكز الاستشفائية الجامعية في الدار البيضاء والرباط، النقص الذي يخص العنصر البشري يقدر تقريبا بـ 2500 شخص.

وفي كلمة مختصرة ندعو الوزارة إلى العناية المادية بالعاملين داخل هذا القطاع، وأنتم السيد الوزير أدرى بثقل مسؤولية الطبيب والممرض والمنظف والإداري والتقني، وفي انتظار توضيح معالم التغيير والتبديل فإن الحركة الشعبية للأسف ترفض هذه الميزانية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة (عبد السلام بروال) :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم السيد تيتنا العلوي ونعتذر له الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، فعلا، وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المستشار محمد تيتنا العلوي والمدة التي اقترحها فريقه هي 20 دقيقة، أظن أنكم في الموضوع، تأجلوا التدخل، لنمر، نبقى دائما في إطار لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية وأعطي الكلمة للبروفسور صوادقة، تفضلوا إذا نحتفظ.

* المستشار السيد عبد الإلاه الصوادقة :

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الوطنية للمساهمة في النقاش القائم حول الميزانيات الفرعية المندرجة في اختصاص لجنة التعليم محاولا إبراز أهم الأفكار والتوجهات الأفقية التي نعتقد في الحركة الوطنية أنها كفيلة لبلورة مضامين التصريح الحكومي في إجراءات عملية من شأنها إخراج البلاد من الانتظارية التي تعيشها في هذه المجالات، هذه الأفكار والترجيهات التي سبق أعضاء فريقي أن بسطوها للنقاش داخل مختلف اللجن وذلك بانسجام تام مع فرقاء الأغلبية ومن موقعنا كمشاركين في حكومة التناوب إننا في الحركة الوطنية نعتبر القطاعات الاجتماعية قطاعات استثمارية بالدرجة الأولى. تهتم أساسا بالاستثمار في العنصر البشري من جوانب مختلفة، إننا نلح على ضرورة ايلاء العناية الكافية لهذه القطاعات انطلاقا من مسؤولياتها الجسيمة في تأهيل العنصر البشري الذي ينبغي أن يكون ويربي ليصبح مواطنا صالحا لنفسه ولمجتمعه، وان تغيير المنظور الذي ساد لعقود مضت سيكون له لا شك بفضل ارادة التغيير الأثر الايجابي في تغيير العقلية المحاسبية والميزاناتية التي تتحكم في الاكراهات المالية التي تشكو منها هذه القطاعات. ذلك أن الأزمة القائمة في مجالات الاستثمار في العنصر البشري لا يختلف حولها اثنان ذلك أن الآليات التي صيغت في بداية الاستقلال لتأهيل الانسان المغربي من تعليم وتربية وصحة وشغل ورياضة وشؤون إسلامية إلى غير ذلك من مجالات تدخل الدولة في التنشئة والادماج أصبحت متجاوزة، فإننا نعتقد أن الكشف الدقيق لتجليات أزمة المنظومة التربوية قد تم حوله الاجماع كل الفرقاء، كما أن الأهداف التي ينبغي

اعتمادها لتجاوز هذه الأزمة قد حسمت على مستويات متعددة آخرها ماورد بشأنها في التصريح الحكومي الذي أيدناه بقناعة واقتناع بقي في نظرنا أن نتفق جميعا ضمن المنهجي التي سطرها صاحب الجلالة نصره الله في النقطتين الأخيرتين بمناسبة عيد العرش وعيد الشباب المجيدين لهذه السنة، وان نتفق إذا في اجماع وطني توافقي على منطلقات وآليات الاصلاح وتفاصيل مكوناته والرزمنة الزمنية التي ستخضع لها خطة التنفيذ التي ستعتمد بشأنه ذلك أن المنظومة التربوية التي لا زالت هي الآلية المثلى في التنشئة الاجتماعية مطالبة بتحقيق 3 أهداف أساسية في نظرنا :

1 - تعميم التعليم الأساسي بطوره.

2 - تحسين مستوى التعليم ومردود إدارة التربية.

3 - ربط التربية والتكوين بآليات الادماج بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

فبالنسبة للهدف الأول نعتقد أن تعميم التعليم الأساسي يتطلب استراتيجية محكمة واضحة المعالم ترتكز على تطوير الأساليب وميكانيزمات تحفيز الأسر القروية وسكان الأرياف على الاقبال على التمدرس وخاصة بالنسبة للفتيات.

وفي هذا الصدد نسجل بارتياح اقتناع السادة الوزراء ومعهم الحكومة برمتها أن باب الاجتهاد مفتوح للجميع لاقتراح أنجع الوسائل وأكثرها ملاءمة للمحيط المحلي وللعقليات المختلفة السائدة. على أن أهم الآليات المؤثرة في تعزيز وتيرة التمدرس بالبادية مرتبطة ارتباطا وطيدا بظروف المعيشة القاسية للسكان في الأرياف والبوادي وحالة التهميش التي لا زالوا يعانون منها وحتمية استقرار رجال التعليم بارتباط مع ظروف عملهم وعيشهم كذلك ونذكر على سبيل المثال المطاعم المدرسية والداخليات بالنسبة للاعداديات القروية ووسائل النقل المدرسي الجماعي والاجراءات تدعيم دخل العائلات الفقيرة عبر المراجعة الجدرية لأداء صندوق الدعم والمقاصات التي تعتزم اقرارها للحكومة الموقرة ضمن استراتيجية محاربة الفقر وكذا ما ستتحمله الأعمال الاجتماعية اتجاه رجال التعليم في الأرياف والقرى، أما من منظور داخلي للمنظومة التربوية فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة الاسراع بوثيرة بناء المؤسسات الانسانية المندمجة مع الحرص على التحكم في كلفتها وضمان تكوين أطر متخصصة في التعليم القروي قادرة على مسايرة هذا التوجه والتأثير عليه ايجابا من منطلق مؤهلاتها ومحفزاتها المادية والمعنوية.

أما بخصوص الهدف الثاني المتمثل في تحسين مستوى التعلم فإننا نعتقد أن الحوار الدائم والمستمر الذي ساد أعمال اللجنة ومساهمة جميع الفرقاء فيه واستعداد السادة الوزراء المعنيين بالتعليم والتربوية لضمان استمراريته كل هذه العوامل ستساهم لا شكل في ضمان مشاركة كل مكونات المجتمع في هذا الحوار باعتبار التربية والتعليم قاطرة فعلية وحدها قادرة على الرقي بالمجتمع نحو الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتغيير العقليات والسلوك بما يضمن تأهيل العنصر البشري لمواجهة تحديات القرن المقبل.

وغني عن البيان أن ظروف العمل ومحتوى البرامج والمعينات الديداكتيكية ووضعية كل العاملين بقطاع التعليم خاصة منهم المدرسين وهيئة التأطير والمراقبة والمتخصصين في إدارة التربية مع ما يقتضيه هذا التوجه من عناية خاصة للبحث التربوي النظري والتطبيقي وما يتطلبه من تحديد الأهداف المحلية والاقليمية والجهوية والوطنية في سبيل تمتين العناصر المكونة للشخصية المغربية والمتمسكة بأصالتها الممنعة بغنى تراثها الحضاري ويتم ديننا الحنيف والمتفتحة على مختلف الثقافات.

قضايا ومرجعيات ستؤثر ايجابا بلاشك على مستوى التعليم، ولن تكتمل الصورة في نظرنا إلا إذا وفرنا سبل النجاح لمتطلبات الانفتاح الداخلي والخارجي للمنظومة التربوية، ونعني بذلك ما زلنا ننتظره من اجراءات عملية من أجل تطبيق مضامين الخطاب الملكي السامي 20 غشت 94 الرامية إلى إدخال اللغة الأمازيغية في المنهاج المدرسي وتشبعه بالثقافة الأمازيغية كرافد أساسي من روافد هويتنا الوطنية. وهنا لابد أن أؤكد أن انتظارنا هذا لا ينبغي أن يطول أكثر ما طال علما أننا واعين الجسامة المسؤولية مستعدين من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية للمساهمة فعلينا ببلورة هذا المطلب الذي أصبح حوله اجماع وطني وبالنسبة للانفتاح الخارجي نرى أن حتمية تكريس اللغة العربية كلغة التدريس، ينبغي أن يقرن بتمتين تدريس اللغات الأجنبية وحدها الكفيلة لمسايرة التكنولوجيا والبحث العلمي لما يخدم توجهات بلادنا نحو الاندماج أكثر في محيطنا الأورومتوسطي وضرورة تفاعل حضارتنا المغاربية الإسلامية مع الحضارات الانسانية باختلاف تنوعها وغنى روافدها أما فيما يهم الهدف الثالث القاضي حتمية ربط التربية والتكوين بآليات الادماج والتفاعل مع المحيطات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والجهوية والوطنية. وإن القرارات المتحكمة في هذا الترابط لا ينبغي أن يفرضها حجم البطالة الخريجين ولا هول الرواسب السلبية للمنظومة التربوية لكون هذه الأخيرة ليس في تقديرنا المسؤول الأساسي فيها أو المسبب الوحيد لتراكمها.

وبهذا المضمار لا يسعنا إلا أن نؤكد مجدداً على أن إقرار هذا الترابط والاندماج يتعين بلورته في بعده الاستراتيجي وهذا يتطلب من ضمن ما يتطلب ابتكار أساليب جديدة من شأنها ضمان إشراك وهذا يتطلب ضمن ما يتطلب ابتكار أساليب جديدة من شأنها ضمان إشراك

الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في كل ما يتصل بحياة المدرسة والاعدادية والثانوية والجامعة ومعاهد البحث كفرقاء أساسيين للعملية التعليمية لبعدها المجتمعي وهذا يجرنا بطبيعة الحال إلى التأهيل الشامل واللازم لإدارة التربية على مختلف المستويات انطلاقا من أهداف لا تمركز.

وعلى ذكر مسلسل لا تمركز الذي سيطال عما قريب إدارة التربية نعتقد صادقين أن أية مقاربة غير تلك التي تنطلق من مستلزمات المدرسة من حيث الاختصاصات الواجب تنظيمها محليا مقاربة فاشلة.

وبمعنى آخر فإن مسلسل لا تمركز ينبغي أن ينطلق من الأسفل إلى الأعلى أي من المؤسسة التعليمية مروراً من النيابات والأكاديميات ووصولا إلى المصالح المركزية هذه المصالح الذي أضحى من الضروري إقرار هيكلتها تمشيا مع ما ينبغي أن تطلع به من مهام توجيهية وابتكارية واختصاصات تتصل بالتأطير والمراقبة لتبتعد تدريجيا عن التسيير المباشر لأوضاع تبعد عنها ليس فقط في مجال الجغرافي بل حتى في المجالات الثقافية وعلى مستويات إدراك الحقائق المحلية والاقليمية.

في الختام لا يسعني الا أن نذكر بموقف فريق الحركة الوطنية كمشارك في الأغلبية الحكومية المتمثل في تدعيم مجهودات الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي وجميع أعضاء فريقه الحكومي لما نعلق عليهم من آمال كبيرة لإخراج (القطاعات الاجتماعية) من الانتظارية والاشكالات البنيوية التي لا زالت تعاني منها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى من التحكم في ظروف الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

هذه السيد الرئيس مداخلة فريقي كمحاولة متواضعة لقراءة أفقية في الميزانيات المندرجة ضمن لجنة التعليم التي سنصوت لفائدتها تاركا المجال للإخوان الآخرين لبعض الاسهامات القطاعية وفقنا الله جميعا لما فيه خير لبلادنا وشكراً على حسن الاصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للمستشار المحترم الحاج عمارة عمارة.

* المستشار السيد عمارة الحاج عمارة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 98-99، لأشكر السيد الوزير المحترم على الصراحة الكاملة التي تعامل بها مع مختلف التدخلات والتساؤلات السادة المستشارين على اختلاف مشاريعهم السياسية في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بمناسبة مناقشة ميزانية الوزارة التي يشرف عليها لذلك لن أعود لتفاصيل أرقام ميزانية التسيير والتجهيز والبرامج الذي ينوي سيادة الوزير تنفيذها ضمن السياسة الجديدة لحكومة التناوب ولكن أريد فقط أن أركز على مسألة واحدة. نعتبرها في الحركة الوطنية الشعبية بالغة الأهمية بل هي مفتاح كل تقدم وتنمية شاملة ومستديمة نطمح إليها جميعا تحت القيادة الرشيدة لعاهلها المفدى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله أنها وبكل بساطة الاستثمار في العنصر البشري وهذا ما أكد عليه جلالته حفظه الله أكثر من مناسبة، فهذا العنصر البشري يجب تحصينه وتمنيعه من رياح الانحراف التي تهب على بلدنا من كل اتجاه، يجب أن نقول بكل صراحة وصدق أننا بدأنا نفتقد كثيرا من قيمنا الأصيلة المتشبعة بتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف وخصوصا في أوساط الشباب بل الأخطر من ذلك أن هذه المظاهر الغريبة عن مجتمعنا وتقاليدنا العريقة كثيرا ما نجدها في جميع الأوساط بل حتى في الديار المقدسة بمناسبة العمرة التي يستغلها البعض للتسول ولممارسة نستحيي من ذكرها هنا.

السيد الرئيس،

ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واعية تمام الوعي لذلك ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على السمعة الطيبة التي يتمتع بها المغرب في كل المحافل الدولية من خلال عزمها على اتخاذ مجموعة من الاجراءات الناجعة لتقويم وتهديب سلوك المواطنين.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

في نفس الاتجاه أن الأولوية يجب أن تعطى للمدارس العتيقة وتشجيع التعليم الديني الأصيل من خلال إعطاء الراغبين في هذا النوع من التعليم ما يستحقون من العناية والاهتمام حتى يلعب دوره ويرفع المجد ويرجع إلى المجد الذي كاف عليه من قبل هذا ليس بعزيز على السيد الوزير لأنه أعرف العارفين بهذه الشريحة الفاضلة.

الاعتناء بالقيمين الدينيين والأئمة لما لهذه الشريحة من مسؤوليات جسام بل هم جنود مجندون يجتهدون في كل وقت وحين ضد التيارات التي تريد أن تعصف بشبابنا وأبنائنا.

السيد الوزير،

ثم نطلب بايجاد معايير جديدة لتحديد العمرة ووضع حد حتى يذهب إليها الذين لهم رغبة في اتمام مناسك الدين، كذلك التلاعب الذي يتلاعبه بعض وكالات الاسفار لأن بعض هذه الوكالات يتلاعب ببعض زبنائها وخصوصا أهل البادية يذهبون لتأدية مناسكهم مناسك العمرة فإذا هم يجدون نفسهم مقيدون برفقة نساء لا يعرفون عنهم أي شيء، فلهذا نطلب من معالي الوزير أن يتدخل وأن يضع حداً لهذه الظاهرة.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد ركزت في مداخلتي على العنصر البشري وعن مدى العناية التي يجب أن يحظى بها صحيح أننا محتاجون لطرق ومدارس وماء صالح للشرب وسكن ومستشفيات واللائحة تطول هنا لكن ما قيمة هذه التجهيزات إن لم تكن في خدمة مواطن صالح متشبع بتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف ونحن كلنا ثقة في المستقبل وفي حكومة صاحب الجلالة أيده الله ونصره لذلك سنصوت في الحركة الوطنية الشعبية بالايجاب لصالح جميع الوزارات من ضمنها طبعا ميزانية وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد عمارة الحاج عمارة :

أما في ما يخص وضعية أسرة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فما كنا لنتدخل فيها بالمرة باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية لولا العناية الفائقة التي تحظى بها هذه الأسرة من طرف صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ولولا نافذة الأمل التي فتحها السيد الوزير الأول من خلال التصريح الحكومي الذي التزم فيه باتخاذ التدابير الناجعة لمعالجة قضايا أسرة المقاومة وجيش التحرير بشكل نهائي في إطار مبادئ الكرامة والانصاف لأنه من العار بعدما يزيد عن أربعين سنة من الاستقلال لازلنا نتحدث عن هذا الملف وستلاحظون أيها السادة أنني أتحدث عن الأسرة وأعي تماما ما أقول لأن المقاومين الحقيقيين وأعضاء جيش التحرير الحقيقيين لم يبق منهم على قيد الحياة إلا القليل. أما الآخرون منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. اننا نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة الاعتبار لأسر المقاومة ومكافأة الحقيقيين منهم بدلا من توزيع الامتيازات على غيرهم ولا يمكن طبعا أن نستحضر بهذه المناسبة تضحيات ونضالات بطل التحرير جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه وأسكنه فسيح جناته. وكذلك رفيقه في الكفاح ووارث سره صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وتلاحم الملك والشعب في ملحمة خالدة ستبقى مفخرة في تاريخ مغربنا الحديث الحافل بالامجاد ومسيرتنا بعد المسيرة الخضراء مستمرة نحو غدا أفضل.

السيد الرئيس،

وتعاملنا ايجابيا مع جميع ميزانيات الوزارة نابع من ثقتنا في المستقبل وبالخصوص بالخطوات السديدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة للدكتور الحسين الجامعي.

* المستشار السيد الحسين الجامعي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة وقبل ذلك أود أن أذكر بمواقف الحركة الوطنية الشعبية الثابتة من قضايا الشباب وضرورة العناية به وتأطيره خاصة في العالم القروي والأحياء الشعبية والهامشية والمناطق النائية، ذلك لأننا داخل الحركة الوطنية الشعبية نعتبر أن الاهتمام بالشباب هو في واقع الأمر اهتمام بمستقبل هذا الوطن وأن أي مجهود يبذل في هذا الاتجاه هو استثمار مستقبلي لابد أن تجني البلاد ثماره في القريب العاجل إن شاء الله. إننا نقف اليوم على مشارف دخول القرن المقبل بكل ما يحمله دخولنا لهذا القرن لتحديات ليس أقلها تحدي العولمة وتحرير الاقتصاد وثورة وسائل الاتصال والمعلوميات وليس هناك أكثر من الشباب على كسب هذه الرهانات وتأهيل بلادنا للوقوف في مصاف الدول القابلة على التعامل مع محيطها القاري والجهوي والدولي. وقد أكد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله دائما على ضرورة الاهتمام بعنصر الشباب باعتباره القاطرة التي ستقود المغرب إلى استشراف المستقبل الواعد،

وقد جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد الشباب المجيد لهذه السنة بمثابة برنامج شامل أبرز فيه حفظه الله الأهمية القصوى التي ينبغي إيلاءها للشباب كما أعلن فيه عن الندوة التي من المنتظر أن تعقد قريبا بين كل الشركاء والفاعلين في الإسهام في رعاية الطفولة وتشغيل الشباب.

لقد حضي قطاع الطفولة والشباب والرياضة دوما باهتمام خاص من طرف الحركة الوطنية الشعبية ترجمته برامج ومواقف حزبنا وأكدت عليه اختياراتنا المبدئية، وإذ كان هذا القطاع قد عانى طويلا من التهميش والاقصاء حيث لم تتجاوز الميزانية المخصصة له سابقا أقل من 1 في المائة من ميزانية الدولة مما انعكس سلبا على الأوضاع العامة للشباب، فإننا نعتقد أنه قد آن الأوان لرد الاعتبار لهذا القطاع وإعطائه الأهمية التي يستحقوها خصوصا ونحن نعيش في عهد حكومة التناوب التي اتخذت من إرادة التغيير إطارا لعملها وجعلت من بين أولويتها الاهتمام بالجانب الاجتماعي التربوي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد استبشرنا خيرا من التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان لغرفتيه والذي أكد فيه عزم الحكومة على إيلاء قضايا الشباب الأهمية التي يستحقها وأن هذه الحكومة عازمة على تحسين ظروف الحياة اليومية للشباب ومحاربة كل أسباب تهميشه، كما أنها سوف تنكب على وضع سياسة وطنية نشيطة للتأطير الاجتماعي والثقافي والرياضي للشباب من شأنها تكوين ثقافة جديدة وتطوير القدرات والطاقات الابداعية لهذه الشريحة المهمة في المجتمع كذلك اعتبرنا أن الزيادة في ميزانية التجهيز للوزارة بنسبة 47 في المائة بالمقارنة مع السنة المنصرمة مؤشرا إيجابيا يدل على نوعية التعامل الذي تنوي الحكومة تكريسه في علاقاتها مع مختلف القطاعات الاجتماعية. إلا أننا مع ذلك نعتبر هذه الزيادة وان كانت تعكس رغبة الحكومة في إعادة الاعتبار لهذا القطاع ضمن اهتماماتها للقطاعات الاجتماعية الأخرى تبقى مع ذلك ضعيفة بالمقارنة مع حجم الرهانات التي تنتظر هذا القطاع خصوصا وأنه كان من بين القطاعات التي استهدفتها سياسة التهميش مما أدى إلى تراجع دوره في تأطير وتربية وتكوين الشباب.

ومع ذلك فإن ثقتنا تبقى كبيرة في أن وزارة الشبيبة والرياضة سوف لن تتدخر جهداً من أجل ترجمة التزاماتها وبرامجها إلى واقع ملموس وأنها سوف تعمل من أجل الارتقاء بأوضاع الشباب والرياضة رغم محدودية الامكانيات وذلك من خلال عقلنة وترشيد النفقات والبحث عن أساليب جديدة لتعامل مع مختلف قضايا الشباب والطفولة وتنمية علاقة الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين والشركاء في الحقل الشبابي والرياضي وبالأخص مع الجماعات المحلية ومنظمات الشباب مع القطاع الخاص وباقي القطاعات الحكومية الأخرى المعنية.

ولقد بدأ أيها السادة تظهر فعلا بوادر ايجابية في تعاون الوزارة مع بعض الملفات الشائكة مما يجعلنا نطمئن على مستقبل هذا القطاع ومن بين الانجازات الايجابية التي نسجلها لهذه الوزارة :

**أولا** : انجاح موسم التخييم الحالي رغم ما كان يعترض هذا النشاط سابقا من اختلالات وقد تعاملت الوزارة مع ملف التخييم بموضوعية وتبصر مما ساهم في تجاوز الصعوبات السابقة وأبدأ بالتالي إلى أن تمر العملية التخييمية في ظروف طبيعية.

**ثانيا** : بالتزام الوزارة بتبني سياسة الحوار والتشاور في علاقاتها مع مختلف التنظيمات الشبابية مما ساهم في تقوية جسور التعاون بينها وبين هذه التنظيمات.

**ثالثا** : التزام الوزارة بالعمل على إعادة المشروعية إلى مختلف الجامعات والاتحادات الرياضية ودمقرطتها بما ينسجم مع روح وفلسفة الديمقراطية التي تعرفها بلادنا في العهد الحسني الزاهر.

**رابعاً** : تعزيز اتفاقية التعاون والشراكة مع مختلف الجماعات المحلية من أجل تنمية وتطوير العمل الشبابي والرياضي بكافة مناطق وربوع المملكة. كذلك ونحن نستعرض بعض الانجازات التي حققها قطاع الشبيبة والرياضة أن نشير إلى النتائج الطيبة التي حققها الفريق الوطني لكرة القدم بمونديال فرنسا وكذا النتائج الايجابية التي حققها الأبطال المغاربة في رياضة ألعاب القوى وبالمناسبة نشيد بجاليتنا بالخارج التي كانت دوما حاضرة رافعة لرايتنا الوطنية وكانت بحق السند الحقيقي لمختلف أبطالنا وأعطت بسلوكها البرهان على القيم والأخلاق المغربية الأصيلة. وقد كانت للكلمة السامية التي ألقاها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عند استقباله لأعضاء الفريق الوطني لكرة القدم بعد عودته من فرنسا أفضل تقييم لهذه الانجازات ورسالة ذات الدلالات العميقة للجميع من أجل العمل على ازدهار الرياضة الوطنية وتطويرها غير أن تنويهنا بهذه الايجابيات لم يعفنا من الوقوف عند بعض السلبيات التي يجب على الوزارة المعنية أن تبذل قصارى جهودها من أجل التغلب عليها وتجاوزها ومن ضمن هذه السلبيات.

1 - إن التهميش الذي عرفه العالم القروي والأحياء الشعبية والمناطق النائية في السياسات الحكومية السابقة في مجالات الشباب والرياضة يجب أن يوضع حد لها في برامج الوزارة ومخططاتها ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم قابلة للتنفيذ تأخذ بعين الاعتبار تنمية هذه المناطق في الميادين السالفة الذكر.

2 - تسوية ملف خريجي المعهد الملكي لتكوين الأطر كذلك بالبحث عن حلول واقعية تسمح بالاستفادة من خدمات هذه الأطر وفي المجالات التي تخصصوا فيها، وفي هذا الإطار نطالب الوزارة بأن تكثف من اتصالاتها سواء مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التربية الوطنية أو مع الجماعات المحلية أو غيرها من القطاعات الحكومية المعنية بهذا الملف من أجل ايجاد حل مشرف وعادل لهذه الوضعية.

وإننا في هذه الحركة الوطنية الشعبية على أتم استعداد لمساندة جهود الوزارة في دعم كل شراكة تهدف إلى فتح المجال أمام الشباب خريجي المعهد الملكي لتكوين الأطر لتشغيلهم داخل الجماعات المحلية التي تعاني من خصاص مهول في تأطير شباب هذه الجماعات تربويا ورياضيا.

كما أننا نؤكد حرصنا على تعزيز اتفاقيات التعاون والشراكة التي تهدف إلى تطوير العمل الشبابي والرياضي والارتقاء به خاصة في العالم القروي والأحياء الشعبية لأننا نعتقد أن هذه المناطق هي التي تحتاج فعلا إلى مضاعفة الجهود من أجل تنميتها والنهوض بها.

وان المناظرة الوطنية للجماعات المحلية التي ستنعقد قريبا ستشكل في نظرنا الإطار الأنسب لدراسة مواضيع الشباب والرياضة وبلورتها في إطار شراكة حقيقية وفاعلة بين الجماعات المحلية وبين الدولة من أجل تحقيق برامج طموحة لتوفير المنشآت الرياضية والشبابية.

وفي الأخير أنتهز هذه الفرصة لأنوه بالجهود التي تبذلها الأطر العاملة بهذا القطاع وادعو الوزارة إلى ضرورة العناية بأوضاعهم المادية والعنوية وإعادة الاعتبار إلى الأطر المشهود لها بالكفاءة والنزاهة.

كما نطالب السيد الوزير بالتفكير في مراجعة الهياكل الادارية للوزارة بما يتناسب مع دورها واختصاصاتها وأؤكد لكم في الختام تعاوننا الايجابي مع ميزانية قطاع الشبيبة والرياضة ودعم جهود الوزارة في كافة المجالات الشبابية والرياضية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة دائما في نفس القطاع للنقيب سي محمد السلامي.

* السيد المستشار (طالب نقطة نظام) :

على أنه بالنسبة للسادة المستشارين اللي محضروش وقت الكلمة غادي تعطاهوم بعد نهاية التدخل في ما يتعلق بالقطاع وخصنا نحترم هذا الاتفاق.

* السيد رئيس الجلسة :

اسمحوا أما ما كنتش على علم عندي القوائم فيهم بعض السادة المستشارين ما حضروش فين ما بالياشي واحد كنحاول نستدرك إذا الأستاذ النقيب المحترم يصعب على الرئاسة أن تقول لنقيب.

* السيد المستشار محمد السلامي :

شكرا للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الزملاء كيطلبوا وقع شي اتفاق مسبق على السادة المستشارين اللي ما كانوش حاضرين عند النداء عليهم يؤجل تدخلهم إلى ما بعد.

* السيد المستشار محمد السلامي :

السيد الرئيس،

أنا لم ينادى علي ولم أكن موجوداً أبداً في حين أن فريقي لحد الساعة لم يأخذ الكلمة، أبدا لم ينادي علي وأرجو الرجوع إلى المحضر.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة في نقطة نظام لسي فضيلي.

* السيد المستشار محمد فضيلي :

شكرا السيد الرئيس

استسمح الأستاذ النقيب كنت حاضرا عندما نودي عليه ثم حصل اتفاق في ندوة الرؤساء على أنه إذا نودي على الإنسان ولم يحضر فسيؤجل تدخله إلى آخر اللائحة شكراً.

* السيد المستشار محمد السلامي :

أقول لزميلي المحترم أنه لم ينادى علي وها المحضر أنا لم ينادى علي، لم ينادى علي أبداً. شوفوا اللائحة اللي عندك أنا ما عنديش موجود.

* السيد رئيس الجلسة :

اللائحة استكملت التدخلات فريق الحركة الوطنية وكان لزاما أن نمر إلى متدخل في اسم الفريق الاشتراكي جبرت القائمة فيها الزملاء اللي مادخلوش هاذ الشي علاش اعتذر. السيد الادريسي.

* المستشار السيد الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس،

نقطة نظام اللي دارها المستشار المحترم السيد الفضيلي صحيحة وأؤكدها لأنها دعت إلى رفع الجلسة عشر دقائق حتى تم الاتفاق فنظن أنه من واجب علينا جميعا أننا نحترم اتفاق تم بين رؤساء الفرق وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد النقيب المحترم إلى قديتوا تساعدو.

* السيد المستشار محمد السلامي :

ما عنديش شي حاجة طويلة ما تدخلناش الفريق ديالنا ما تدخلناش، لم ينادى علينا.

خسم قطاعات.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد النقيب نستسمح، إنا كما قلت يتعدر علي باش نقول لنقيب ارجع محلك ولكن يتعدر علي كذلك عدم تطبيق مسائل اللي اتفق عليها.

* السيد المستشار محمد السلامي :

أرجو من السيد الرئيس نرجعوا إلى اللائحة هل هناك متدخل من فريقي أخذ الكلمة، لحد الساعة حنا خمس بنا لحد الساعة ما خدناش الكلمة.

* السيد رئيس الجلسة :

نطلبوا منك تساعدنا هذا الخطرة الاستاذ النقيب إلى كان في الامكان.

* السيد المستشار محمد السلامي :

نخضع إلى الأغلبية في كل شيء نحن نبتعد،

* السيد رئيس الجلسة :

لا، لا، لا أبدا استاذ، السادة المستشارين المحترمين التدخل الموالي للمستشار المحترم سي عمر بومقص : واعتذر فقط لكوني لم أتمكن من مسايرة الاتفاقات التي تمت.

* السيد المستشار عمر بومقص :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوان المستشارون،

مداخلتي هذه ستركز على ملامح المشروع التعليم العام لحكومة التناوب وفي هذا الإطار يجب أن نستحضر أولا المكانة التي خصصها التصريح الحكومي لاشكالية التعليم ولقضاياه. لا شك أن قضية التعليم ببلادنا شكلت هاجسا كبيرا لكل مكونات المجتمع المغربي من حكومات وأحزاب ونقابات ومنظمات المجتمع المدني وللمواطنين المغاربة بالدرجة الأولى، وقد تمت معالجة أزمة التعليم ببلادنا بطرق وأساليب متعددة أثمرت بعض الإيجابيات لكنها راكمت العديد من السلبيات.

لقد وقع تطور كمي في نسب التمدرس وهو تطور طبيعي وحدثت بعض التغييرات البيداغوجية وتمت إعادة النظر في مظاهر ذات طابع إداري وتنظيمي غير أن الأزمة ظلت قائمة بل تفاقمت واستفحلت ما السبب في هذه الوضعية؟ مجهودات كبيرة من جهة لكن المردودية بالمعنى الكمي والكيفي ضعيفة، كل وزير في الحكومات السابقة يضع مشروع إصلاح للتعليم يعمد الوزير الموالي له للتخلي عنه من أجل مشروع جديد يتوخى فعالية أكثر ثم يأتي وزير ثالث ليمحي ما قام به سابقوه وهكذا أين يكمن المشكل إذن؟ إن المشكل في نظرنا هو في عدم وجود تصور شامل للاشكالية التعليمية لدى الحكومات السابقة رغم وجود برامج وزارية تصور من شأنه أن يفرز استراتيجيات مرحلية واستراتيجيات قطاعية. إن المشكل كان هو هيمنة النظرة الترقيعية التجزيئية والموسمية على السياسات التعليمية وغيرها للحكومات السابقة لقد شكل التصريح الحكومي لحكومة التناوب بداية القطيعة مع النظرة التجزيئية والظرفية لقطاع التعليم لتؤسس نظرة جديدة للإشكالية التعليمية نظرة تطمح إلى التغيير الذي أراده جلالة الملك حفظه الله وينتظره عموم الشعب المغربي لقد أكد التصريح الحكومي عند تناوله لقضية التعليم على مجموعة من المبادئ المتباينة فيما بينها والتي تمحورت حول ربط التعليم بالتنمية من جهة وتفعيل المجتمع المدني واشراكه في تحديد غايات وأهداف التعليم متخذا سبل تعميم التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص ومستعملا منهجية إعادة هيكلة النظام التعليمي ودعم البحث العلمي نحن إذا أمام مشروع سياسة تعليمية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة رفع التحديات التي تواجه البلاد لدخول

القرن 21 ومتطلباته وتأخذ بعين الاعتبار كذلك الامكانات الواقعية والفنية أيضا لنسيجنا الاجتماعي والثقافي كما تأخذ بعين الاعتبار ثالثا طموحات المواطن المغربي نحو تحقيق ذاته والتعبير عن كفاءاته ليسهم بفعالية في المسلسل التنموي للبلاد.

وتحضرني هنا أفكار سامية عميقة تضمنها خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش الماضي في معرض حديث جلالته عن وسائل مواجهة التحديات التي يفرضها العولمة إذ قال جلالته :

**"إن مواجهة هذه التحديات تفرض علينا وضع نظام تعليمي قابل على تكوين مواطن متمكن لسبل المعرفة والحداثة لاستيعاب وتسخير التطورات العلمية والتكنولوجية"**. انتهى كلام صاحب الجلالة لقد أكد التصريح الحكومي عند تناوله لقضية التعليم على حرص حكومة التناوب على تغيير برامج التكوين بهدف تنمية روح التفكير والمبادرة لدى المتعلم وإلمامه الجيد بالمواد العلمية والتكنولوجية وطرق استغلالها واستعمالها والقدرة المستمرة على تجديد معارفه ومداركه. نعم نحن هنا أمام مشروع تصور ولنا أن نطمئن لهذا التصور لأنه حظي بثقة جلالة الملك ولأنه موضوع من طرف الحكومة ككل وليس من طرف وزير بمفرده ولنا أن نطمئن ثالثا لأننا وبعد ستة أشهر من تنصيب حكومة التناوب لمسنا مجموعة من الاجراءات الدالة والعملية على مضي هذه الحكومة وسيرها الحثيث في اتجاه بلورة هذا التصور. إن أولى علامات هذا التصور هو تصريح السيد وزير التربية الوطنية لأن تصورا من هذا المستوى لن يكون جاهزا إلا في أواسط السنة المقبلة الواقعية والصراحة وتقدير المسؤولية هي بداية العمل الجدي والمسؤول والواقعي، ومن أهم الاجراءات التي لمسناها نذكر تصفية ملف الترقية الداخلية اجراء الحركة الانتقالية بناء على مقاييس موضوعية تم الاعلان عنها رسميا في إطار روح الشفافية التي التزمت بها الحكومة.

الاهتمام الجدي بمشكل الموقوفين واتخاذ الاجراءات العملية لغاية طي هذا الملف، كما نسجل بارتياح اجراءات أخرى أعلنها السادة الوزراء ونحن على يقين بأنها ستدخل حيز التنفيذ في الأيام والشهور المقبلة، أذكر على الخصوص الاهتمام برفع نسبة التمدرس عموما وبالعالم القروي على الخصوص، كهربة المؤسسات التعلمية، التكوين المستمر للعاملين بالقطاع في أفق تأهيلهم وإدماجهم الفعال في صيرورة النظام التربوي والتكويني، كما ننوه بالمبادرة التي اتخذها السادة الوزراء المحترمون والمتجلية في عقد لقاءات مع الفاعلين في المجال التعليمي واللجن المختصة بالبرلمان لغاية حوار هادف يتوخى التشخيص الدقيق والموضوعي لمشاكل القطاع التعليمي وتبادل الرأي حول الآفاق المستقبلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن الاجراءات والمبادرات التي اتخذت في مجال القطاع التعليمي لا ينبغي النظر إليها والتعامل معها كإجراءات مجزئة منفصلة عن بعضها البعض إنها تشكل حلقة من سلسلة من المبادرات التي تصب في اتجاه خلق الشروط الذاتية والموضوعية لوضع تصور لاستراتيجية مستقبلية شمولية تعيد النظر في نظامنا التربوي والتكويني بكل أسلاكه ومراحله لغاية تطويره وتحديثه وجعله قادرا على المسايرة الفعالة لتطور المحيط الداخلي والخارجي وما يطرحانه من تحديات أمام تنمية عليها أن تشق طريقها في مناخ قاس تهيمن عليه اكراهات العولمة والمنافسة ومعطيات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي المتواصل. إن هذه القفزة النوعية التي تنتظر نظامنا التربوي والتعليمي والتي أصبحت ضرورة ملحة ليست مسؤولية رجال التعليم والمسؤولين عن هذا القطاع وحدهم بل إنها مهمة يجب أن يشترك فيها كل الفاعلين من المنظمات مهنية وسياسية ومن رجالات الفكر والاقتصاد والآباء ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عموما. فلنتعبأ جميعا من أجل جعل نظامنا التعلمي أداة فعالة لمواجهة رهانات التنمية وتحديات العولمة لمثل هذا فليعمل العاملون صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الفطواكي.

* المستشار السيد محمد الفطواكي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة ميزانيات كل من القطاعات التالية : وزارة الثقافة، وزارة الاتصال ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

إنها قطاعات هامة لما تلعبه من دور متميز في حياة المواطنين، فأبدأ أولا بقطاع الثقافة، هذا القطاع الذي طالما عانى من الغلو نتيجة التهميش الذي عرفه رغم تعاقب الحكومات والمسؤولين عليه نظرا لعدم القناعة على ما يبدو بجدول الفعل الثقافي حيث يعتبره ذوو النظرة الضيقة ملئا للفراغ وتجزئة للوقت ليس إلا.

إننا السيد الوزير مؤمنون ايمانا راسخا بدور الثقافة والمثقفين في تنوير الفكر وتشخيص الوعي عند الفرد والجماعة لتحرير الطاقة الابداعية الكامنة في مجتمعنا وترسيخ روح المواطنة والتشبث بالمبادئ السامية ونهج أسلوب الحوار، فتعايش الرأي والرأي الآخر إثراء وإغناء لتراثنا الذي يعكس هويتنا وحضارتنا وروابطنا لأمتنا العربية والإسلامية مع الانفتاح على مختلف المعارف والثقافات لمواكبة تطورات الحضارية والعلمية المربوطة في حلقات الماضي بالحاضر والمستقبل دون استيلاب ولا محاكات.

السيد الوزير،

إذا كانت الحكومة قد أفصحت عن نيتها في رد الاعتبار إلى المجال الثقافي فإنها قد شرعت فعلا في ترجمة تصريحها إلى واقع ملموس وذلك من خلال الزيادة في ميزانية الثقافة بـ 45 في المائة وإذا كنا نثمن الاجراءات المتخذة لصالح هذا القطاع ونتفاءل خيرا لمستقبل الثقافة ببلادنا فإننا نغتنم هذه الفرصة لبسط اقتراحات فريقنا مساهمة منا في تطوير العمل الثقافي :

1 - إن مهمة الوزارة يجب أن لا تنحصر في ترميم الآثار المتداعية للسقوط أو صيانة ما يسمى بالمتاحف بل يجب أن نقوم ببلورة العمل الثقافي بكل مكوناته، كما أننا نتساءل منذ التي لا تكاد نسمع عنها شيئا، الأمر الذي يدفعنا إلى المطالبة بتوضيح الاختصاصات واحداث النصوص التشريعية اللازمة وإعادة الهيكلة ثانيا ووضع استراتيجية ثقافية محلية ووطنية، وبما أن المسألة الثقافية تهم الجميع فإن الوزارة مطالبة بالتنسيق مع عدة قطاعات كالتعليم والشبيبة والرياضة والسياحة والاتصال والجماعات المحلية وذلك من أجل الوصول إلى التنمية الثقافية المنشودة، نظرا لما يعرفه التراث الشعبي من استغلال فلكلوري مجاني، فإننا نلتمس من الوزارة التدخل لجعل حد لهذا الاستغلال مع إعادة النظر في طرق إحداث بعض المواسم التي تكرس الشعودة والذكر الخرافي بدل ابراز الأوجه المشرقة في حضارتنا وتراثنا إن الثقافة الأمازيغية تشكل جزءا هاما من تراثنا الأصيل لذا يجب الاعتناء بها وإعطاءها ما تستحقها كذلك من العناية والاهتمام.

بما أن دستور 96 جاء بالجهات مؤسسات دستورية، فإن إحداث فرق جهوية في ميدان المسرح والموسيقى مع تحديد الاطار القانوني للعاملين فيها أصبح ضرورة لبلوغ تنمية ثقافية محلية.

على الوزارة أن تعمل على تنفيذ الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الأولى حول المسرح الاحترافي بتاريخ 14 ماي 92 والقاضية بتخصيص 1 في المائة من ميزانية الجماعات المحلية لفائدة العمل المسرحي.

السيد الوزير،

أكيد أن طموحاتنا العديدة والبرامج التي ستسطرونها لا محالة لا تتماشى مع الاعتمادات المخصصة للقطاع الفني.

لهذا نتوجه من خلالكم إلى حكومة التناوب والتغيير لبذل المزيد من المجهودات لدعم الحقل الثقافي بالوسائل المادية والبشرية والسهر على سن القوانين المتعلقة بالقناتين وكافة من المبدعين والانكباب على إصلاح أوضاعهم الاجتماعية ليتفرغوا للمزيد من الابداع والعطاء، السيد الوزير - اننا واثقون من أنكم ستعملون على تحقيق هذه الاقتراحات خدمة للثقافة والمثقفين.

أما عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فإنه لا أحد يجهل ما تقوم به هذه الوزارة من أجل نشر الثقافة الإسلامية وما تسعى إليه من تعميق الحضور الروحي والمعرفي الاسلامي وذلك من خلال بناء المساجد وانشاء الكتاتيب القرآنية والاعتناء بالمدارس الدينية العتيقة وكذا من خلال التوعية الدينية عن طريق وسائل الاعلام السمعي البصري واننا بهذه المناسبة نسجل الطموح الذي تنوي القيام به والوارد في عرض السيد الوزير أمام اللجنة.

إلا أن هذا لا يمنعنا أن ندلي ببعض الملاحظات وبعض الاقتراحات التي نرى أنها وجيهة من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي حتى يقوم بدور أكثر دينامية في الميدان الديني.

- إن أول ما يتبادر إلى الذهن ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هو أن هذه الوزارة تتميز عن غيرها من الوزارات بشيئين اثنين : أولهما أن لهذه الوزارة ميزانيتين.

1 - ميزانية عامة مخصصة لها من مالية الدولة وتخضع لكل ضوابط المحاسبة من قبل أجهزة الدولة الخاصة بالمراقبة كالمجلس الأعلى للحسابات.

2 - ميزانية خاصة تتكون من مداخل الأوقاف وهي ميزانية تتصرف فيها الوزارة دون أن تخضع لأية مراقبة من مؤسسات الدولة الشيء الذي يتنافى والمنطق كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أثناء المناقشة في إطار اللجنة.

أما الشيء الثاني الذي تتميز به هذه الوزارة هو أن لها صنفين من الموظفين - صنف يطبق عليه قانون الوظيفة العمومية من التعيين إلى التقاعد - وصنف آخر لا يخضع لهذا القانون ولا تربطه أية صلة بالوظيفة العمومية الشيء الذي يعد نشازا لأنه لا يعقل أن يتواجد داخل وزارة واحدة صنفان من الموظفين بالشكل الذي عليه الأمر داخل هذه الوزارة الشيء الذي يستدعي إعادة النظر في ذلك.

- إن الرصيد الحالي الغير الرائج لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جد هام حيث وصل إلى مبلغ 10 ملايين من السنتيمات وذلك حسب ما جاء في رد السيد الوزير عن بعض تساؤلات السادة أعضاء اللجنة حول الأحوال المادية لهذا القطاع، وعلى الوزارة أن تفكر في استثمار هذه الأموال في المشاريع التنموية والتي من شأنها أن تعود بالنفع العميم على البلاد وتساهم في تنمية مداخيل وزارة الأوقاف.

- إن البرامج التي تقدم بواسطة الإعلام السمعي - البصري في المجال الديني لا تزال لم ترق أيضا إلى المستوى المطلوب، فالمسلم اليوم محتاج إلى من ينور عقله في كثير من القضايا بما يناسب العصر، فلذا نرى أنه من الضروري تطوير هذه البرامج إلى ما هو أرقى بعيدا عن النهج التقليدي الذي أصبح غير دي جدوى لدى أغلبية المواطنين.

- إلى الجانب الديني يجب أن تهتم الوزارة كذلك بالجانب الاجتماعي وخاصة في مجال محو الأمية بالشراكة مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات ذات الأهداف النبيلة، ونحن لا نرى السيد الوزير أي عيب في إدخال السبورة إلى المسجد لتعليم أبناء المسلمين إذ لا أحد يجهل الدور الخطير الذي لعبه هذا اللوح الأسود في مجال نشر العلم والمعرفة إذ لولاه لما كانت البشرية لتصل في رقيها إلى ما وصلت إليه، فالسبورة والمعلم وجهان لعملة واحدة فكلاهما يبني وينشئ أنفسا وعقولا.

أما بخصوص وزارة الاتصال فلا أحد يجهل الدور الخطير الذي يلعبه هذا القطاع في حياة المواطنين وخاصة في هذا العصر ومن أجل ذلك حظي هذا القطاع بنصيب وافر في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين.

وفعلا فقد أبان السيد وزير الاتصال عن نيته في بلورة البرنامج الحكومي وذلك من خلال عرضه أمام اللجنة.

وبهذه المناسبة فإننا في الفريق الاشتراكي نسجل بكل موضوعية بالايجاب ما يلي :

- تحيين توصيات المناظرة الوطنية للاعلام والاتصال.

- تطوير هيكلة وزارة الاتصال لمواكبة التحولات القائمة.

- إحداث الهيأة العليا للاعلام.

- مراقبة أخلاقيات المهنة.

- تهييئ قانون يعدل القانون الأساسي للصحافة.

- الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر.

اعتماد الحرية والمبادرة كمبدأ أساسي للاعلام.

ان هذا لمن شأنه فعلا أن يدخل بلادنا إلى عالم المعرفة، وبالمقابل فإن لدينا بعض الملاحظات لابد من ذكرها بكل صراحة فنقول :

إن اعلامنا السيد الوزير ما يزال تتحكم فيه بعض العقليات التي لا علاقة لها بالمهنة، مما جعل العاملين في هذا القطاع يخضعون لإكراهات وضغوطات مما أثر سلبا على الانتاج والعطاء، فَسادَ التعتيم وانعدم الوضوح والشفافية وزدادت الأمور بعداً عن الهدف المنشود. لذا يجب تحرير القطاع وإعادة الاعتبار للعاملين فيه وخاصة الطاقات البشرية ذات الكفاءات العالية التي نطالب بأن يفسح المجال أمامها حتى نضع حداً لهجرتها إلى دول أخرى.

إن تحسين الظروف المادية والمعنوية للصحافيين أصبح أمراً ضروريا أكثر من ذي قبل لما يقوم به هؤلاء من المهام الجسام وما يتلقونه من متاعب في سبيل أداء رسالتهم، ولا أظن أن ذلك خافيا على السيد الوزير سيما وأنه ينتمي إلى هذه الأسرة التي تعلق عليه خاصة وعلى حكومة التناوب عامة كل آمالها في إصلاح أوضاعها ونفض الغبار عن مشاكلها ان توزيع الدعم بالتساوي على الجرائد يعد غير عادل ومناف للمنطق الشيء الذي يستوجب إعادة النظر في هذا التوزيع.

السيد الوزير،

إن الميزانية المخصص لوزارة الاتصال والفروع التابعة لها تعد بحق اجحافا في حق هذا القطاع ولم تكن في مستوى طموحاتكم للنهوض بالاعلام ليواكب عصر العولمة والشمولية التي باتت له كل الحضارات التي يتعامل فيها مع مكونات باستحقاق مهدد لوجودها لذا يجب على الحكومة ان تدعم أكثر هذا القطاع حتى يؤدى رسالته على الوجه المطلوب وفي أحسن الظروف.

وأخيرا فإن ايماننا العميق للفريق الاشتراكي ان حكومة التناوب لن تتدخر أي جهد في تطبيق ما جاءت به في التصريح الحكومي في شتى

المجالات فإننا بكل وعي ومسؤولية نساند الحكومة مساندة مطلقة في كل ما تقوم به خدمة لصالح هذا الشعب ذلك فإننا سنصوت في فريقنا لصالح ميزانيات هذه القطاعات الثلاث وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشار المحترم محمد الخضوري.

* المستشار السيد محمد الخضوري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

باسم فريق الاتحاد الاشتراكي لمجلس المستشارين أتقدم لمناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 98-99 هذه الميزانية التي انكب فريقنا على مناقشتها باهتمام وتركيز شديدين اعتبارا :

1 - كون مجال الصحة والتطبيب مجالا حيويا يمس ويهم كل المواطنين والمواطنات وكل الشرائح والفآت الاجتماعية وكل الأجيال والأعمار.

2 - لكونه مع الأسف تعرض كما تعرضت قطاعات اجتماعية أخرى إلى تهميش من طرف الحكومات السابقة بل إلى إقصاء مقصود تحت غطاء مبررات التقويم الهيكلي بدعوى أنه قطاع غير منتج وانطلاقا من اختياراتنا في الاتحاد الاشتراكي التي تنبع من ايماننا العميق لأهمية العنصر البشري التي تقوم على أساسه كل الدعائم التقويمية، التنموية المطلوبة والمنشودة ومن وعينا بالمخاطر الكبيرة التي تهدد الدول والأمم التي تعمل على تهميش هذا العنصر أي الانسان من معادلاتها في البرنامج والتخطيط لعلاجه وتعليمه واعتبارا لمعرفتنا للواقع المتردي التي تعانيه بلادنا في مجال الصحة نتيجة سياسة الحكومات السابقة وإننا نعتبر أن السبيل إلى الانخراط لعالم الغد هو الاهتمام بالانسان لأنه عنصر الابداع والانتاج عنصر تحقيق التنمية المستديمة ولا يمكن أن يكون كذلك الا إذا كان مشمولا بالرعاية الصحية وقاية وعلاجا.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أية سياسة اعتمدت وأية نتائج أفرزت لست في حاجة في اعتقادي إلى تكرار تأكيد كوارث سياسات الحكومات السابقة في مختلف المجالات وخصوصا الاجتماعية منها وفي مقدمتها قطاع الصحة. فمختلف الدراسات والعديد من الأرقام والمعطيات المتوفرة دليلا على الآثار الكارثية التي أوصلتنا إليها تملك السياسات والتوجهات. إلا أننا وباختصار شديد سوف نسوق بعض الأمثلة لا يتجاوز عدد الأسرة 25676 أي بمعدل اجمالي وطني سرير واحد لكل 1064 مواطن عدد الأطباء لا يتجاوز 11377 طبيبا منها 5647 في القطاع العمومي و5730 في القطاع الخاص أي بمعدل اجمالي وطني طبيب واحد لكل 2400 مواطن مع العلم أن هناك تمركز مفرط في تواجده في حين يوجد عدد كبير من العاطلين الأطباء. عدد الممرضين 28771 منهم 25693 في القطاع العمومي و 3098 في القطاع الخاص أي بمعدل ممرض واحد لكل 949 مواطن، عدد كليات الطب لا تتوفر إلا على كليتين. وكليتان مبرمجتان في الميزانية الحالية بينما في تونس وهي أقل منا مساحة وسكانا توجد 5 كليات وفي هذا الصدد نهنئ الحكومة الحالية حكومة التناوب على إخراجها ملفات الكليتين في كل من فاس ومراكش وكذلك نهنئ السيد وزير الصحة على انطلاقة التفكير والتفكير في التمويل والدراسة بالنسبة للمستشفيات الجامعية في كل من فاس ومراكش. عدد الولادات سنويا حسب معطيات 96 الرسمية 523539 لا يتم منها في المؤسسات الصحية إلا 185873 أي 35 في المائة فقط. عدد الوفيات الرضع أقل من سنة بين مزدوجتين 67 وفاة في الألف في تونس 38 في الألف وفي البرتغال 12 في الألف من جانب آخر وبالنظر إلى البنية الهيكلية للمراكز الصحية والمستشفيات فإن الملاحظات الأساسية والمؤلمة التي يلمسها كل مواطن ومواطنة هو النقص الكبير في عددها وفي قدرة استيعابها، اهمال فظيع لصيانتها وتجهيزها البعض بقي على الحالة التي تركها الاستعمار الذي غادر بلادنا رسميا منذ 42 سنة تبني خطير في تقديم الخدمات المطلوبة هذا غيره من الحقائق واقع نلمسه جميعا كمواطنين ومواطنات على اختلاف مواقعنا وقناعاتنا وواقع يجعلنا من الجهد نحس بالمرارة والحسرة والألم لما أفرزته السياسات الصحية ببلادنا إلى حدود الآن كما يجعلنا كذلك نعلق الأمل على الحكومة الحالية لتدخل عهد التصحيح والتغيير.

لقد ثمن فريقنا التصريح الحكومي الذي قدمه السيد عبد الرحمان اليوسفي الوزير الأول لأنه تصريح جاء بتوجيهات وأفكار جديدة قابلة للتحقيق وكفيلة أن تخرج المغرب إلى عهد جديد ولكننا نسجل أن ما جاء به مشروع ميزانية وزارة الصحة لا يعكس طموحاتنا ولا يستجيب لحاجياتنا ولحاجيات مواطنينا وحاجيات بلادنا في الميدان الصحي، وبسبب ذلك انها ميزانية تصطدم بواقع صحي متأزم تراكم على امتداد أكثر من 30 سنة من التهميش وسوء التدبير وعشوائية التسيير الذي مارسته الحكومات السابقة. لهذا فإننا في فريق الاتحاد الاشتراكي ودون أن نتدخل في مناقشة الأرقام التي جاء بها المشروع باعتبارها ميزانية انتقالية كما أكدتها الحكومية سنتعامل معها ايجابيا إلا أننا سنؤكد في نفس الوقت ان هذه الحكومة التي تحظى سند شعبي وطني وينتظر منها المواطنون الكثير عليها أن تتخذ عدداً من الاجراءات العملية والملموسة وتقوم بتدخلات تصحيحية استعجالية في قطاع الصحة في شقيه العمومي والخصوصي كما أن من واجبنا وفي إطار من الشفافية والصرامة تعبئة جميع الموارد والخدمات وترشيدها وتوظيف أمثل لما هو موجود أو مبرمج ويبقى الأمل ويبقى الأهم هو أن تولي كل الاهتمام للتخطيط للمستقبل الصحي ببلادنا على أساس إقرار نظام صحي عصري وشمولي وعادل اجتماعيا وترابيا.

وفي انتظار هذا فإننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على عدد من الاجراءات الاستعجالية التي يجب الشروع في تحقيقها ونجملها في :

1 - إعادة الاعتبار للمناطق التي تعاني تهميشا خطيرا في الميدان الصحي في المدن والبوادي.

2 - رد الاعتبار للجانب الانساني والأخلاقي في مستشفياتنا وتحسين معاملة مرضانا وعائلاتهم.

3 - التعجيل بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للعاملين بقطاع الصحة من أطباء وممرضين وإداريين ومياومين للحوار والتشاور مع ممثليهم والوفاء للالتزامات التي وقعتها الحكومة مع النقابات وخاصة ما يتعلق منها بالترقية الداخلية القوانين الانسانية التعويض على الأخطار المهنية وعن الحراسة والتنقل.

الحركة الانتقالية :

4 - إعادة النظر في الوضعية المهنية والادارية لأطباء الجماعات المحلية. لما يمكن لهذه الفئة من القيام بدورها الكامل.

5 - اخراج مبدأ تعميم التغطية الصحية إلى الواقع والكف عن الاستمرار لعقد ندوات عنه أو إعطاء التصريحات بشأنه علماً بأن إمكانية تحقيقه تدريجيا وذلك لمعالجة مسألة التعاضديات والتأمين الصحي.

6 - إعطاء الاهتمام اللازم لأقسام المستعجلات.

7 - وضع خطة استعجالية لتشغيل الأطباء وخريجي كليات الطب والممرضين العاملين مع التأكيد ما يمثله التأخر في اشتغالهم من انعكاس على تكوينهم ومن هدر لطاقتهم.

8 - تشجيع الاستثمار في الميدان الصحي عبر اجراءات جمركية ضريبية تحفيزية على ما هو متداول في القطاع السياحي وخاصة في المناطق المعزولة والمهمشة وفي هذا الصدد وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة فإن المغرب هو الوحيد هو البلد الوحيد الذي يؤدي فيه المريض على ضريبة على مرضه مع العلم أن الأطباء عبروا دائما على استعدادهم لأداء الضرائب المستحقة في إطار واجبهم الوطني.

9 - الحرص على تطبيق الاجراءات وبنود العقود المبرمة بين المصحات وبين شركات التأمين والتعاضديات والصرامة في تطبيق كل هذه الأطراف للقوانين مع محاربة التجاوزات من الطرفين.

10 - مراجعة أثمنة التطبيب مع منشرها والتعريف بها لقطع الطريق على مظاهر الفوضى التي تهم هذه النقطة بالذات.

وقبل أن تختم تدخلنا، نريد أن نشكر الحكومة ونشكر السيد وزير الصحة على تصريحه بقبول قانون أطباء الصحة العمومية وبرمجته في هذه الميزانية في بند الحصة الغير المبرمجة ونطلب من السيد وزير المالية أن يعمل على التعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود في الشهور المقبلة كما نشكر السيد وزير الصحة على قراره الهام بشأن ميزانية العلاج بالسنة لأطر وموظفي الصحة العمومية وكذلك بالنسبة للسجناء وختاما، فإن أي حديث عن التغيير يبقى بدون مصداقية إذا لم يطالب بإجراءات عملية فإننا في فريق الاتحاد الاشتراكي نولي الأهمية للأعمال وليس فقط للأقوال لذلك فإننا مومنون بأن الحكومة الحالية لا تقبل لنفسها أن تسقط فيما سقطت فيه الحكومات السابقة لكونها حكومة الأمل ولهذا نبدي تأييدنا لها من خلال التصويت الايجابي على ميزانية وزارة الصحة واننا نفعل هذا لأننا نثق في الارادة الملكية والارادة التي عبرت عنها الحكومة من خلال التصريح الحكومي.

أما بالنسبة لميزانية الشبيبة والرياضة، لا يفوتني التذكير في هذه المناسبة أن اهتمام حزبنا «الاتحاد الاشتراكي» بهذا القطاع هو اهتمام خاص، كما هو الشأن في قضايا أخرى حيوية، وينبع من اعتقادنا المبدئي والراسخ في كون قضايا الطفولة والشباب والرياضة ببلادنا يجب أن تعطى لها الأهمية التي تستحقها، لأن طفولة اليوم، وشباب اليوم هو عماد الأمة غدا... هذا من جانب.

ومن جانب آخر فاهتمام حزبنا بهذا الموضوع راجع كذلك لما يتراءى لنا، ويلاحظه الجميع من إهمال وتهميش مارسته الحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام منذ 30 سنة.

إذن فاهتمامنا بهذا القطاع هو اهتمام خاص، مبني على واقع قاتم ومدمر اذا نحن أهملناه، ويهدف إلى التصحيح والتغيير لإنقاذ طفولتنا وشبيبتنا لضمان المستقبل.

ولعله سيكون من قبيل التكرار تشريح هذا الواقع المهين والمزري لقطاع الشبيبة والرياضة الذي تعرض لتهميش مقصود ولم يوليه المسؤولون السابقون الاهتمام اللازم، بل تعاملوا معه بمنطق ومنظور لا تحكمه سياسة التوازنات المالية فقط، بل كذلك اعتبار الشباب -من طرفهم- مصدر ازعاج، واعتبار الجمعيات والأندية الجادة التي تشتغل في هذا القطاع هيآت غير مرغوب فيها ولا يجب التعامل معها فبالأحرى دعمها أو توفير وسائل وفضاءات اشتغالها سواء تعلق الأمر بالأندية والمقرات أو انشاء دور الشباب وتجهيزها، أو دعم التنظيمات الشبيبة المسؤولة والجادة لتطبيق برامجها.

ويكفي أن نشير إلى الوضعية التي قادت إليها هذه السياسة فعلى سبيل المثال :

- فعدد دور الشباب في المغرب، حسب آخر الاحصائيات لم يتجاوز 276 دارا (منها 71 دارا في الوسط القروي) وهو رقم قال عنه السيد الوزير انه ضئيل ونقول من جهتنا أنه مخجل في بلد يتوزع ترابه على 1544 جماعة، ويتوفر على 3750 جمعية، وعنصر الأطفال الشباب يشكل نسبة مهمة جدا من ساكنته.
- كما يكفي أن نذكر ما أقر به السيد الوزير من كون أن أغلب التجهيزات الأساسية ممركزة بين الرباط والبيضاء.
- أما واقع المخيمات، فاما أن بعضها أغلق في وجه أطفالنا وشبابنا، أو أن بعضها في وضعية مهترئة وتفتقر إلى أدنى التجهيزات.
- أما في مجال الرياضة فرغم الانجازات التي يحققها رياضيونا في بعض الأنواع (ككرة القدم) فإن الظاهرة المقلقة هي تراجع هذه الأنواع عما كان عليه مستواها، والتقهقر -نتيجة الاهمال- لبعض الأنواع الأخرى.

وانطلاقا من مبادئنا، وواقع القطاع، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من خلال فريقه في مجلس المستشارين يؤكد على ضرورة وضع حد للأسلوب الذي تم التعامل به مع قطاع الطفولة والشباب والرياضة، كما هو الشأن في القطاعات الاجتماعية الأخرى، وذلك بتعبئة كل الجهود والطاقات والدخول في اجراءات تصحيحية من طرف وزارة الشبيبة والرياضة وكل الوزارات ذات الصلة من أجل إقامة علاقات جديدة وشفافة بين الوزارة المكلفة ومختلف الاطارات الفاعلة في حقل الطفولة والشباب والرياضة من جمعيات وأندية ومنظمات شبيبية وجماعات وتدشين أسلوب حوار وتشاور بينها للنهوض بهذا القطاع بعيدا عن كل أنواع الممارسات الفوقية والتشكيكية في قدرة شبابنا على الابداع والمشاركة الايجابية والهادفة.

ونعتبر أن هذا هو المدخل الأمثل والطبيعي لإصلاح القطاع والذي يجب أن يوجه خطوات الوزارة والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

- وتأسيسا على ذلك فإننا نرى :

أن دخول الوزارة الوصية في شراكة مع الجماعات المحلية والمؤسسات الانتاجية والمعاهد والكليات عبر اتفاقيات تعاون من شأنه دعم القطاع، وتفصيل أنشطته سواء تعلق الأمر بحقل الطفولة أو الشباب أو الرياضة.

- أن تعتمد الوزارة نظرة شمولية للتراب الوطني، وتتغلب على الواقع الذي فرضته سياسات الحكومات السابقة التي أقصت من اهتمامها مناطق شاسعة من تراب المملكة التي لا تتوفر على تجهيزات رياضية ولا دورا للشباب ولا فضاءات للأطفال ولا يسعني هنا إلا أن أثمن قرار السيد وزير الشبيبة باستئناف أشغال بناء المركب الرياضي بفاس ومكناس من خلال ادراجهما في ميزانية هذه السنة). وأؤكد بهذه المناسبة أن المجموعة الحضرية بفاس ستلتزم بالاتفاقية مع الوزارة الوصية.
- أن تعتمد الوزارة نظرة شاملة لمجال الرياضة، ولا تحصر اهتمامها على نوع من الرياضات دون أخرى، ولنا في الكلمة السامية لصاحب الجلالة عند استقباله لفريقنا الوطني لكرة القدم العائد من فرنسا رسالة يجب أن يستوعبها الجميع وزارة وقطاعات منتجة للنهوض برياضتنا الوطنية، وكذلك الأندية الرياضية والجامعات واللجان المؤقتة التي عليها تخليق الحياة الرياضية ودمقرطة تسييرها.
- الاهتمام بأوضاع العاملين في قطاع الشبيبة والرياضة المادية والمعنوية، وتوفير شروط عمل أمثل لهم، والعناية بالتكوين، وإدماج خريجي المعهد الملكي لتكوين الأطر وحمايتهم من البطالة.

لقد سجل فريقنا خلال دراسته لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة لسنة 98-1999 المجهود الذي بذلته الحكومة التي يترأسها الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في هذا القطاع، ووقفنا على الأرقام والميزانية المعتمدة والتي عرفت انتعاشا نسبيا، إلا أنه لا يرقى إلى ما هو مأمول، ودون الدخول في مناقشة الأرقام رغم اهميتها فإننا نعتبر أن البحث عن موارد إضافية عبر شراكة داخلية وتعاون دولي من شأنه دعم الجهود التي تقوم بها الوزارة وكل مكونات الحكومة.

كما تجد الحكومة من طرفنا كفريق داعم لكل الخطوات التصحيحية. وأخيرا نؤكد لكم تعاملنا الايجابي مع هذه الميزانية وهذه الخطوات وشكرا والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن، الكلمة للسيد المستشار المحترم سعيد الوهابي من فريق الاتحاد الاشتراكي وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل الآن دائما في نفس الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، فريق التجديد والتقدم الديمقراطي السيد المستشار المحترم عبد الرحمن أوشن.

* المستشار السيد عبد الرحمان اوشن :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتشرف باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بأن أساهم في مناقشة مشاريع ميزانية كل من وزارة التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من جهة، وبعدها وزارة الشبيبة والرياضة ثم وزارة الصحة المندوبية السامية للمقاومة وسأحاول الاسراع ما أمكن ما دامت المسألة تتعلق بالتسجيل فحسب وليس بالاصغاء والاستماع نظرا لما أخذه العياء من الاخوة المستشارين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

الحقيقة أن موضوع التربية والتعليم والتكوين في جميع المراحل والمستويات موضوع متماسك، متكامل متصل الحلقات، ان تعرضت إحداها للضعف أثرت على أداء باقي الحلقات، داخل هذا المسلسل، وهو من العناصر الضرورية والهامة في قطار النهوض والتقدم الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لأي بلد، وهو بعكس ما قيل فهو قطاع إنتاجي بجميع المقاييس ما دام يتصل بأساليب التنمية والتقدم في العالم المعاصر، وهي الموارد البشرية.

وانطلاقا من هذا يأتي الاستثمار المطلق لهذا القطاع بالرأي العام الوطني وذلك باعتباره كما جاء في الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الموجه إلى مجلس النواب حول التعليم بتاريخ 16 يونيو 1994 حيث قال : «التعليم مسألة تهم جميع المواطنين أفرادا وجماعات، وهي مسؤولية مشتركة تضطلع بها في آن واحد الدولة والآباء والتلاميذ والأساتذة والفاعلون الاقتصاديون» ولأن الأمر بهذه الأهمية واعتبارا من كون قطاع التعليم لا يزال يعتبر من المعضلات الوطنية الكبرى والخطيرة التي تستلزم العلاج الشامل قبل غيره من القطاعات بل إن علاج هذه الأخيرة يكمن بالأساس في علاج قطاع التعليم لكونه القاسم المشترك بينها جميعا، فهو القالب الذي تسكب فيه قدرات الفرد قصد صقلها وتنميتها لإنتاج الطاقات الخلاقة الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بهدف بناء مستقبل البلاد على أسس متينة وراسخة اعتبارا لهذا فإننا نعتبره بالنظر لكل هذا مجالا للتوافق والتراضي بامتياز بين جميع الأطراف والهيئات بعيدا عن كل تنافس سياسي ومزايدات خطابية.

والواقع أن المغرب خص قطاع التربية والتعليم بإمكانات واعتمادات لا يستهان بها عبر عقود، وحقق بها مكتسبات لا يمكن إنكارها في هذا المجال، غير أن نتائجها ظلت محدودة ولم ترق إلى المستوى المطلوب، ويشهد بذلك ما نلاحظه من خلال المؤشرات التالية :

- فالأمية لا تزال تمس أزيد من نصف ساكنة المغرب، وثلث أطفالنا البالغين سن التمدرس لا يجدون لهم مقعدا في المدرسة، وهي أمور لم تعد مقبولة خاصة ونحن على مشارف القرن 21 حيث لا مكان في قطار التنمية والتقدم لمن لم يتمكن من زمام العلم والمعرفة.
- وإعادة النظر في البرامج التعليمية أصبحت مسألة ملحة ومستعجلة أمام الانخفاض المهول الذي أصبح يعرفه مستوى نظامنا التعليمي، وهو بلا شك ما يفسر تصاعد طلب دروس والساعات الاضافية خاصة في مرحلة السلك الثاني من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي من جهة، وتنافس التلاميذ المغاربة لولوج البعثات الأجنبية من جهة ثانية.

- ومراجعة نظام المراقبة المستمرة وطريق الامتحانات تستدعي التدخل باستعجال لما أصبحت تفرزه من مظاهر سلبية كانتشار ظاهرة الغش وما تستتبعه من أوجه العنف والمشادات فيما بين التلاميذ والأساتذة وإدارة المؤسسات خلال فترات الامتحانات، ومن هنا وجبت الدعوة إلى توحيد معايير التقويم لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فيما بين التلاميذ.

وإن من شأن التعجيل بتطبيق نظام اللامركزية الإدارية والتربوية بشكل يراعي خصوصيات كل جهة، يضمن للفرد تكوينا منسجما مع بيئته، وفيه من الثوابت ما يقوي انتماءه إلى الوطن، وأشير هنا إلى ضرورة تخصيص حصص لتدريس الأمازيغية ضمن برامج ومناهج وزارة التربية الوطنية إعمالا لتوجيهات صاحب الجلالة في الموضوع. إن من شأن كل هذا أن يعالج الكثير من مواطن النقص والخلل اللذان يعتريان قطاع التربية والتعليم فيما يتعلق بالتفاوت الملحوظ بين عدد المتمدرسين بالبوادي والمدن وفيما بين الجنسين، كما سيخفف بلا شك من مشاكل التعيينات والانتقالات لرجال التعليم وما يستتبعانه من سلبيات اجتماعية تنعكس على الأسرة التعليمية.

إننا نسجل اهتمام وزارة التربية الوطنية واقتناعها بضرورة النهوض بمستوى التعليم بالبادية، ولكننا على يقين بأن نجاح هذه الاستراتيجية يبقى مرهونا بمدى التنسيق والتضامن بين هذه الوزارة وباقي الوزارات الأخرى، واقتناع الجميع بضرورة فك العزلة عن البادية عن طريق إقامة التجهيزات الأساسية بها، وهذا أمر طبيعي وضروري في اعتقادنا باعتبار قطاع التعليم كما أسلفنا القول هو مسألة الجميع وهو القاسم المشترك بين جميع القطاعات ومصدر كل تقدم ونماء.

وبخصوص التعليم الثانوي والتقني واعتبارا من كونه حلقة في سلسلة قطاع التربية والتعليم بصفة عامة فإنه عرف نفس وثيرة التأرجح والارتجال في سياسته، فقد راكم بدوره عبر عقود جملة من السلبيات التي لا أريد أن تفوتني المناسبة دون التأكيد على بعضها، بهدف العمل على تجاوزها ومنها مسألة غياب التنسيق فيما بين الوزارات الوصية على قطاع التعليم والتكوين على مستوى مختلف أسلاكه التي رافقت سياسة الحكومات المتوالية، وما استتبع ذلك من انعكاسات سلبية على مستوى التحصيل عند التلاميذ والطلبة وضياع للكثير من الجهود، ولعل أكبر قطيعة فيما بين سلك وآخر هي تلك التي تلاحظ فيما بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي بسبب تعريب المواد العلمية الذي أنتج بكالوريا معربة مع العلم أن حملتها مقبلون على الدراسة على مستوى الجامعة باللغة الفرنسية مما يكون سببا في الانقطاع والعزوف عن الدراسة بالشعب العلمية فيضطرون إلى التسجيل في الشعب الأدبية التي لا تتفق وميولاتهم.

ومن بوادر الانفصام أيضا الناتجة عن غياب التنسيق، طريقة التوجيه المعتمدة في الانتقال من القسم التاسع أساسي إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي حيث يطبق نظام النسبية المجحف في حق العديد من التلاميذ مع ما يكتنف هذه المسألة من سلوكات غير لائقة أحيانا بالعملية النبيلة.

بالإضافة إلى أن التوجيه نحو الشعب المهنية لا وجود له في الواقع، حيث يبقى على الراسبين الموقوفين على الدراسة الاتصال بطرقهم الخاصة بمراكز التكوين المهني الشيء الذي يجعل من هذا التكوين درجة دنيا لا يرضاها غير الراسبين مما يركز في نفوس المتعلمين الاستخفاف بكل ما هو مهاري يودي، خاصة أمام غياب يكاد يكون تاما للإعلام بمؤسساتنا التعليمية وعلى مستوى وسائل الإعلام الرسمية المسموعة والمرئية، مما يستدعي إعادة هيكلة التعليم الثانوي على نحو يضمن التكامل بينه وبين التعليم العالي والمهني والتقني هذا الأخير الذي لا يكاد يكون له حضور حقيقي بين الشعب التعليمية فتوزيعه الجغرافي محدود ويرتكز في بعض عواصم الجهات فقط مما يحرم العديد من الراغبين في التسجيل به، ويجعل موقعه هامشيا بحيث لا يتجاوز نسبة 5 في المائة من إجمال تلاميذ التعليم الثانوي إضافة إلى ضيق آفاق المنتسبين إليه والافتقار إلى استراتيجية واضحة أمام تخصصاته ومنافذه مما يستوجب مراجعة أوضاعه وبرامجه وتحفيز التلاميذ على الإقبال عليه بتوسيع خريطة مؤسساته لتشمل جميع النيابات التعليمية مع فتح الآفاق أمام شعبه وإحداث شعب جديدة له.

أما بالنسبة للتعليم الخاص فإنه رغم أهميته في إعادة إدماج نسبة من حالات الهدر فإنه لا يزال في مجمله بعيدا عن أداء الدور المنوط به وبلوغ المستوى المنتظر منه الشيء الذي يستدعي تشجيعه عن طريق اعفاءات ضريبية وتوسيع رقعته ليصل إلى المدن المتوسطة والصغيرة بل وإلى البادية مع تنشيط آليات التدخل في توجيهه ومراقبته وتتبع نشاطه.

أما بخصوص التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي فإننا نعتبر أنه لا يمكن فصله هو الآخر عن معضلة التعليم بصفة عامة في جميع مراحله وأنواعه الأساسي الاعدادي الثانوي التقني والمهني وذلك تبعا للارتباط الوثيق فيما بينها، حيث تبتدأ مهمة ومسؤولية هذا القطاع من حيث تنتهي مسؤولية القطاع الذي يليه وكل منها يؤثر طبعا في الآخر ويتأثر منه.

ولأن الأمر كذلك فإن تعليمنا العالي لا يختلف اثنان في كونه يعيش هو الآخر على مخلفات أزمة عميقة تستدعي ضرورة التشخيص الدقيق والمستعجل والبحث العقلاني عن الحلول الناجعة لها.

ولعل من بين المؤشرات التي تجعل من التعليم العالي مثار الانتباه والاهتمام هو مشكل بطالة خريجي الجامعات والمدارس الوطنية الشيء الذي يستدعي الإصلاح المستعجل لجميع مكونات التعليم الجامعي بهدف تمكين الجامعة من المساهمة بفعالية في الاستجابة للتطلعات الجديدة للمجتمع المغربي وتلبية حاجياته بملائمة البرامج والمناهج والتكوين بها مع متطلبات التنمية المتواصلة والمتغيرات العالمية السريعة في مجال المعرفة والتكنولوجيا.

فواقع التعليم العالي ببلادنا يقتضي الإسراع بمباشرة مجموعة إجراءات منها :

- إعادة صياغة وظائف الجامعة عن طريق ربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- اعتبار الجامعة مؤسسة عمومية مستقلة استقلالا ماليا إداريا علميا وبيداغوجيا حتى تتمكن المجالس الجامعية والشعب بها من القيام برسالتها على أحسن وجه.
- إحداث جامعات جديدة وفروع لها في بعض المناطق خاصة منها تلك التي لا تتطلب اعتمادات مالية ما.
- العناية بالبحث العلمي مع ضرورة التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة فيه لتلافي تبديد الامكانات والجهود، والاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة.

وفي هذا الإطار يجب على المركز الوطني للتوثيق الذي يقوم بجمع البحوث المركز الوطني للبحث أن يقوما بتوحيد الجهود بهدف الوصول إلى إنشاء المجلس الوطني لتنسيق البحث.

- الانفتاح على الجهات بعقد شراكات معها في ميادين البحث العلمي.
- ضرورة التنسيق فيما بين وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الثانوي والتقني لمعالجة القطيعة الحاصلة بين تعريب المواد العلمية بالثانوي وفرنستها بالعالي.
- مراجعة مسطرة تسيير الأحياء الجامعية ومعايير الالتحاق بها بشكل يجعلها أكثر إنصافا وانسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص بين أبنائنا.
- مراجعة مسطرة توزيع المنح التي يحرم على أساسها الكثير من المستحقين.
- إعادة النظر في مسألة التسجيل ببعض المعاهد والكليات كالطب والصيدلة.
- السماح للموظفين بمتابعة دراستهم الجامعية بحرية ودون قيد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد اعتبر التصريح الحكومي إصلاح التعليم بجميع قطاعاته ومراحله من بين أولوياته الأساسية وإذا كان هنالك من ضرورة لتبرير تصويت فريقنا فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بالتصويت لفائدة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة التربية الوطنية وكتابة الدولة في التعليم الثانوي والتقني ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، فإنه لما بدأنا نلمسه بكل صدق من ترجمة لمضمون التصريح الحكومي إلي واقع ملموس من طرف السادة الوزراء القائمين على رأس هذه الوزارات منذ بداية تحمل مسؤولياتهم على رأس هذه القطاعات رغم قصر مدتها بالتأكيد.

فعلى مستوى وزارة التربية الوطنية نسجل الاقتراحات الاجرائية المدققة والمحددة في الزمان التي التزمت بها الوزارة وشرعت في إنجاز بعضها التي خلفت ارتياحا كبيرا لدى الأسرة التعليمية والآباء والتلاميذ. ومنها على سبيل المثال تسوية ملف الترقية الداخلية وضيق مسألة الانتقالات والتعيينات وإلى غير ذلك.

وعلى مستوى كتابة الدولة في التعليم الثانوي والتقني نثمن عاليا الجهود المبذولة من طرف السيد كاتب الدولة وسعيه الجاد لإعادة الاعتبار لمؤسسات التعليم الثانوي وربطها بمحيطها الاجتماعي عن طريق إشراك رجال التعليم وأطره في صياغة مشاريع الإصلاح التي دعا إليها خلال لقاءاته بالمسؤولين الجهويين والوطنيين بهدف التأسيس لعلاقات جديدة مبنية على الحوار والتشاور من أجل النهوض بالتعليم الثانوي والتقني وجعل مؤسساته مركز إشعاع داخل المجتمع.

وعلى مستوى وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي نسجل مبادرات السيد الوزير وخطواته الجادة والثابتة في السعي عن طريق الإصلاح الجامعي وعزمه على مواصلة هذا الاصلاح عن طريق الانفتاح على مختلف الفعاليات الوطنية الجامعية السياسية والثقافية واستعداده بل وشروعه في تطبيق بعض جوانب الإصلاح.

وختاما نتمنى للسادة الوزراء القائمين على هذه القطاعات الحيوية الهام كامل التوفيق والنجاح، ونحن على أتم الاستعداد لمؤازة خطاهم على درب الاصلاح.

شكراً السيد الرئيس.

وأنتقل إلى عرض ومناقشة ميزانية الشبيبة والرياضة، انتقل السيد الرئيس إلى مناقشة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة.

ميزانية هذا القطاع الكبير في حجمه الواسع في اهتماماته العريض في فئاته الاجتماعية، المتنوع في تخصصاته، الخطير في مسؤولياته، الصغير في أرقام ميزانيته.

ومن هنا تأتي صعوبة المهمة المنوطة بالسيد وزير الشبيبة والرياضة للنهوض بكل أعباء هذا القطاع في مختلف مجالاته التربوية التكوينية والرياضية التي تهم مختلف الفئات والأعمار: أطفال -شباب- نساء بالإضافة إلى الرياضيات المتنوعة.

وانطلاقا من هذا نرى بأن مناقشة ميزانية الشبيبة والرياضة وتقييمها تقتضي منا استحضار نوع المشاكل التي تعرفها مختلف القطاعات التي تشملها هذه الميزانية، ووضع تصور لنوع البرامج التي ينبغي اعتمادها تلك المشاكل أو التخفيف من تلك السلبيات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

الحقيقة أن أداء هذا القطاع وخدماته عرفت تراجعا متلاحقا منذ الاستقلال إلى الآن في مختلف تخصصاته وأنشطته بحكم اعتباره دوما بأنه قطاعا غير منتج هو الآخر ولم ينل إلا أقل من واحد في المائة من الميزانيات العامة للدولة.

وإذا كنا نسجل الزيادة التي عرفتها ميزانية الشبيبة والرياضية لهذه السنة مقارنة مع سابقتها بنسبة 47 في المائة في جانب الاستثمار - وذلك بفضل النظرة الجديدة لحكومة التغيير من جهة وبفضل الجهود الشخصية للسيد الوزير مشكورا من جهة أخرى - (لأنه طبعا يعي جيدا العبء الذي ينتظره) فإننا مع ذلك لا نعتقد بأن هذه الميزانية كافية لمراجعة ما تراكم من تهميش وإهمال لهذا القطاع عبر سنوات خاصة على مستوى العالم القروي.

السيد الرئيس،

إننا نشكو خصاصا خطيرا في مجالات الطفولة والشباب وفي مجال شؤون المرأة، كما نعاني من تراجع العناية بالشؤون التربوية والاجتماعية في المدن والقرى، ولا نقوم إلا بإصلاحات محدودة وترميمات متواضعة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ولا تساير بتطلبات عصرنا في هذا المجال.

فبخصوص رياض الأطفال :

فإنه رغم العجز الحاصل في عدده فإنها في أغلبها عبارة عن حجرة واحدة تنقصها المواصفات والشروط الموضوعية السليمة مما يغيب دورها الأساسي المتمثل في ضمان التوازن النفسي للطفل.

وبالنسبة لدور الشباب :

فإنه رغم أهميتها باعتبارها مؤسسات تربوية تعمل على الأخذ بيد الشباب بتوجيهه ومساعدته على تفتح شخصيته وتسهيل اندماجه في الحياة الاجتماعية، فإن قلة عددها الذي لا يتجاوز 276 مؤسسة على الصعيد الوطني يجعل تغطيتها لا يتجاوز 3 في المائة من مجموع المعنيين، كما أن توزيعها الجغرافي غير العادل لا يزال يكرس سياسة تهميش البادية، بحيث لا تمثل نسبة العالم القروي من هذه المؤسسات سوى أقل من سبع هذا العدد، ناهيكم عن الحالة المزرية التي توجد عليها الكثير من الدور التي أنشئت في أغلبها من طرف الجماعات المحلية بشكل عشوائي دون تخطيط ولا توجيه من طرف وزارة الشبيبة والرياضة ولا تستجيب لأبسط الشروط والمقاييس الموضوعية مما يجعل دورها في التربية والتكوين لا يرقى إلى المستوى المطلوب، مما أصبح يستوجب توسيع شبكة هذه الدور وتعميمها على الجماعات المحلية خصوصا في العالم القروي لتدارك النقص وتقليص الفوارق بين البوادي والمدن، مع تمكينها بالأطر التربوية الكفأة بهذه الاستغلال الأمثل وذلك بتنسيق مع الجماعات المحلية.

وفي هذا المجال نرى ضرورة الاهتمام بالجمعيات والمنظمات الوطنية العاملة في هذا الإطار ومدها بالمساعدات اللازمة للحفاظ على دورها الفعال في تأطير الشباب وتوجيهه وحمايته من مخاطر الانحراف مع ربط هذه المساعدات بفعالية هذه الجمعيات والمنظمات وأهمية الأنشطة التي تقوم بها، ولا يفوتني بالمناسبة أن أتقدم بالشكر إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة والأطر العاملة بمديرية الشباب والطفولة على الجهود التي قاموا بها لتوفير الشروط المواتية المادية والمعنوية للمنظمات والجمعيات الشبابية الوطنية قصد المشاركة في المهرجان العالمي للشباب الذي أقيم بالبرتغال فيما بين 1 و10 غشت المنصرم.

وبخصوص مراكز التخييم :

فإن نسبة المستفيدين من خدماتها التي تعرف تقلصا سنة بعد سنة بالنسبة لتزايد السكان - كفيلة بأن ترسم لنا صورة عن وضعية عدد كبير منها الذي أصبح يعرف تلاشيا في تجهيزاته مما يؤدي إلى تقلص طاقاتها الاستيعابية، مما يستدعي توسيع شبكة هذه المخيمات وتجهيزها وترميم المتلاشي منها حتى يتم الرفع من عدد المستفيدين من خدماتها مع تخصيص حصة أوسع لأبناء البوادي وأبناء جاليتنا بالخارج قصد ربطهم بوطنهم.

وإذ نحن انتقلنا إلى مراكز الإنعاش النسوي والتكوين المهني :

فإن العديد منها غير مؤهل من حيث التجهيزات لاستقطاب الأمهات والفتيات من مختلف الأعمار والمستويات خاصة في البوادي، حيث هي عبارة عن قاعة واحدة غالبا ما تكون مبثوثة داخل مقر الجماعة مما يعطل العمل بها تبعا لأعراف المناطق البدوية وتقاليدها.

أما الجانب المتعلق بالرياضة :

فإن الملاعب المخصصة تعرف نقصا خطيرا خصوصا في البادية حيث مآت الجماعات القروية لا تتوفر على ملعب لكرة القدم وإن توفرت في بعض الجماعات الأخرى فإنها تفتقر لأبسط التجهيزات الرياضية وينعدم فيها التأطير، أما ملاعب الرياضات الأخرى فإنها تكاد تكون منعدمة بل ومجهولة عند أبناء البوادي بالخصوص، ولعل من أهم العوائق التي تقف في وجه توفير هذه الملاعب الرياضية هو افتقار هذه الجماعات إلى رصيد عقاري حيث يكون المتوفر منه تابع إما لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو لوزارة الدفاع أو غيرها، الشيء الذي يستدعي تدخل وزارة الشبيبة والرياضة لدى هذه الوزارات والتنسيق معها ومع الجماعات المحلية لتجاوز هذا العائق، كما يستوجب تدخل وزارة الشبيبة والرياضة في لجن وضع تصاميم التهيئة ومنح رخص التجزئات للخواص قصد تخصيص مساحات منها للملاعب الرياضية.

ولا يفوتني هنا أن أسجل مشكل تداخل اهتمامات وزارة الشبيبة والرياضة مع وزارات أخرى كوزارة العدل فيما يتعلق بمراكز إعادة التربية، ومع وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بمراكز الانعاش النسوي والتكوين المهني مما ينعكس سلبا على جميع هذه الوزارات، ويقف حاجزا في وجه كل تخطيط محكم لترشيد النفقات، وإنه لمن شأن إعادة النظر في هذا التداخل وإسناد هذه القطاعات مع نقل اعتماداتها إلى الوزارة الأكثر ملائمة وانسجاما معها - من شأن ذلك أن ينعكس بشكل إيجابي ومفيد على جميع هذه الوزارات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إنه نظرا للاهتمام الخاص الذي ما فتئ يوليه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لمناطق الشمال والذي توج بإنشاء وكالة خاصة لتنمية هذه الأقاليم، وبالنظر لما تضمنه التصريح الحكومي في وجوب إعطائها ما تستحق من العناية فإننا كنا نتوقع أن ينعكس ذلك على الميزانية العامة لهذه السنة وعبرها على برامج الميزانيات القطاعية وفيها قطاع الشبيبة والرياضة بشكل يمكنها من تدارك النقص الحاصل لديها في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات حتى تتمكن من الالتحاق بركب باقي المناطق ولعل ما قد يشفع لهذه الميزانية في إغفالها لما تستحقه هذه المناطق من برامج خاصة واستثنائية هو كونها أعدت في ظروف غير طبيعية زمنيا وسياسيا مما جعلها تكون ميزانية انتقالية، نأمل أن تكون ميزانية السنة المقبلة مستحضرة لهموم هذه المنطقة حتى يتم تدارك ما فاتها نتيجة اكراهات متعددة.

وإلى حين إعداد ميزانية السنة المقبلة إن شاء الله نصوت لصالح ميزانية الشبيبة والرياضة ونراهن معالجة بعض مشاكل هذا القطاع والتخفيف منها في مختلف جوانبها على الاستراتيجية الجديرة للوزارة المتمثلة في تركيز الاهتمام على الشباب، وعلى عزمها على نهج سياسة الترشيد من خلال مضاعفة الجهود والاستثمار الأمثل للوسائل المتاحة من جهة كما نراهن من جهة ثانية على استثمار الرأسمال الشخصي للسيد الوزير المتمثل في ما نعهده فيه من صدق الكلمة وحسن التدبير والتفاني في خدمة الصالح العام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وصلاح البلاد.

أنتقل السيد الرئيس لمناقشة ميزانية وزارة الصحة.

وفي ما يتعلق بميزانية وزارة الصحة، فإننا نعتبر بأن هذه مناسبة لاستقراء واقع هذا القطاع الهام وتشخيص أمراضه عن طريق القيام بفحوص وتحليلات بمختلف جوانبه ووصف العلاجات والأدوية الملائمة له بهدف تقويته وتحسين أحواله ليتمكن بدوره من القيام بمسؤولياته الوطنية الملقاة على عاتقه اتجاه أبناء هذا الوطن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الملاحظ أن السياسة الصحية التي نهجتها الحكومات المتعاقبة ببلادنا اتسمت في غالبيتها بعدم التخطيط المحكم لتحسين أوضاع هذا القطاع مما حال دون تحقيق الطموحات والأهداف المرسومة له ولو في حدودها الدنيا، وذلك تحت تأثير تطبيق برنامج التقويم الهيكلي منذ بداية الثمانينات الذي تم لفائدة التوازنات المالية على حساب القطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها قطاع الصحة العمومية مما جعله يتميز حاليا بعجز مهول وخصاص فادح وأحوال صحية متدهورة دون مستوى متطلبات المغاربة، ورغم ما بذل من مجهودات لا تنكر على مختلف المستويات خاصة في جانب الصحة الانجابية وما تحقق من إنجاز على مستوى تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال والأمهات، وتطبيق البرامج الصحية الوقائية.

رغم ذلك فإن الأرقام والدراسات الميدانية لمختلف جوانب هذا القطاع تبين بأن المغرب لا يزال يحتل مراتب متأخرة عالميا في الميدان الصحي، بحيث لا تزال نسبة الذين يلجؤون إلى الطبيب بانتظام لا تتعدى 3 بالمائة من المواطنين ولا يزال معدل المسافة التي يقطعها المريض لمقابلة الطبيب تفوق 23 كلم خاصة في العالم القروي.

ولا زلنا لا نتوفر إلا على عدد قليل من الأطباء وكذلك على أطباء الأسنان بالخصوص وعلى عدد قليل من الأسرة والممرضين.

ورغم النقص الخطير والمتطلبات الضخمة لهذا القطاع فإن الميزانية التي رصدت له هذه السنة بما زيد فيها اعتبارا للتوجه الجديد لحكومة التناوب نحو العناية بالقطاعات الاجتماعية واعتبارا لجهود السيد وزير الصحة العمومية الذي يعي مشاكل القطاع بحكم المهنة فإن هذه الميزانية لا تزال دون 5 في المائة من الميزانية العامة ومحددة.

3800.000.000 مما يجعل مصاريف التطبيب هزيلة جدا ولا تتعدى 350 درهم في السنة لكل مواطن (مقارنة بمثيلاتها لدى الدول المصنعة التي تفوق 25 ألف درهم) ومع ذلك تبقى بلادنا وحدها في العالم التي تثقل مصاريف العلاج بالضريبة على القيمة المضافة. وبالمناسبة ندعو وبالحاح وزارة الصحة وعبرها الحكومة إلى إعفاء الخدمات الصحية ومصاريف العلاج من نسبة الضريبة على القيمة المضافة.

وبجانب ضعف الميزانية المخصصة لوزارة الصحة العمومية التي تنعكس سلبا على مستوى التغطية الصحية للمواطنين بصفة عامة، ينضاف سوء التسيير وغياب المراقبة في الكثير من مؤسساتنا الصحية، مما يفتح الأبواب على مصراعيها للتدخلات والزبونية والرشوة لتتحكم بدورها في ظروف العلاج والاستفادة من الخدمات الطبية على بساطتها.

- فالمواعيد المضروبة للمرضى بقصد الفحص أو الجراحة تقاس بالشهور (غير أنها تبقى قابلة للتمديد أو الاختزال بحسب قدرة المريض أو ذويه على التفاوض مع بعض القائمين على هذا الشأن وعلى قدرته المادية).

- ناهيكم عن التدهور في الخدمات الطبية المقدمة ونقص في النظافة والتغذية في جل مؤسسات الصحة العمومية.

- وظروف استقبال المرضى وعلى الأخص في أقسام المستعجلات التي يعامل فيها المرضى معاملة المذنبين.

- ولا يفوتني هنا الاشارة إلى الانعكاسات الخطيرة على مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الاقليمية بسبب اشتغال بعض الأطباء والممرضين التابعين لها أيضا القطاع العام، لدرجة أن بعضهم يقتصر دوره في المستشفى على إسداء النصح للمرضى بتوجيههم للعلاج في المصحة التي يمتد عمله إليها على حساب القيام بواجب الوظيفة التي يتقاضى أجره عنها من الضرائب المستخلصة من عرق جبين المواطنين ومنهم هؤلاء المرضى.

- ومتاعب المرضى المزمنين المعوزين كمرضى القلب والسرطان مع مساطر الاستقبال بالمستشفيات الجامعية لا حد لها ولا حصر، خاصة أولئك الذين يفدون على هذه المراكز من مناطق بعيدة، سواء من الجنوب أو الشمال، بجانب عجزهم عن تحمل ثقل التكاليف المادية الباهضة التي يطالبون بها مقابل الفحوصات (وخاصة الفحص بجهاز السكانير) والتحليلات التي لا قبل لهم أي طبعا التكاليف المادية التي لا قبل لهم بها مما يجعلهم بها عرضة للضياع والتشرد في انتظار تحقق الموعد المضروب لهم مع الموت في هذه الظروف القاسية التي لا ذنب لهم فيها إلا كون الفقر قد تحالف معهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إننا ندرك بما لا يدع مجالا للشك بأن وزارة الصحة العمومية وحدها لا يمكنها القيام بكل شيء في هذا المضمار اعتمادا على الميزانية الهزيلة التي وضعت بين يديها، الشيء الذي يستدعي تدخل كافة الأطراف المعنية والتي لها علاقة بالمجال الصحي كوزارة البيئة ووزارة التجهيز ووزارة التضامن والجهات الجماعات المحلية والجمعيات تحت مسؤولية وتنسيق الوزارة الوصية.

ولعل في إيلاء الجهة ما تستحق من عناية وذلك باعتمادها قطبا ومحورا لأنشطة الوزارة ما سيعمل على تقليص الفوارق في ما بين المناطق والأقاليم إن على مستوى المؤسسات الصحية والتجهيزات الطبية أو على مستوى الموارد البشرية كما سيمكن من تقريب الخدمات الصحية المتمركزة في المستشفيات الجامعية في الرباط والدار البيضاء ومن تدارك ما تعرفه البادية المغربية من خصاص مهول ونقص فادح في خدمات هذا القطاع.

وفي هذا الاطار كذلك نرى ضرورة إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمصحات القطاع الخاص، وذلك بالعمل على تشجيع تثبيتها في المناطق النائية عن طريق تحفيزها بامتيازات في الاستثمار وإعفاءات ضريبية.

وفي الختام، واعتبارا لما ورد في التصريح الحكومي من إجراءات تصب في اتجاه تدعيم القطاعات الاجتماعية ومنها قطاع الصحة والذي ترجمته الزيادة في الاعتمادات التي رصدت لهذا الغرض، واعتبارا لما نعهده في شخص السيد الوزير من كفاءة وحنكة وإحاطة بمشاكل القطاع واستعداد للنهوض بمستوى خدماته عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية، لا يسعنا إلا أن نصوت لصالح مشروع الميزانية متمنين للسيد الوزير النجاح في مهامه كما نعرب له عن استعدادنا لمؤازرته بهدف إنجاح مسيرة الاصلاح.

وأخيرا اسمح لي السيد الرئيس السادة المستشارين بالانتقال إلى مناقشة ميزانية المندوبية السامية واعطاء جيش التحرير في بعض الملاحظات المختصر جدا للمقاومة.

أما بخصوص مناقشة مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فإنه بالرغم مما بذل من مجهودات لا تنكر من طرف المندوبية السامية في سبيل تحسين أوضاع هذه الشريحة من المجاهدين فإنني لا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون الاشارة والتذكير لبعض المشاكل والمعاناة التي لا تزال تعاني منها أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير وذلك بهدف العمل على تجاوزها وإيجاد حلول ناجعة لها، ويمكن تلخيصها بايجاز شديد في :

1 - التباطؤ والغموض الذي لا يزال يكتنف دراسة ملفات بعض المقاومين مما يجعل العديد منها يطالها الزمن دون أن تعرف طريقها إلى التسوية، وفي هذا الباب نريد مساءلة السيد المندوب السامي للمقاومة الا فكرتم بتحديد الشروط المطلوبة بكل دقة لمنح صفة مقاوم والتعريف بها والاعلان عنها عن طريق وسائل الاعلام المرئية منها والمسموعة والمكتوبة حتى تكون معروفة وواضحة عند الجميع لكي توفروا الوقت ومتاعب اعداد الملفات على أولئك الذين يرون أنفسهم بأنهم لا تتوفر فيهم هذه الشروط بدل تركهم يعيشون أمل انتظار الحصول على صفة مقاوم عادة ولسنين.

2 - ونفس المناسبة نريد اطلاعكم لذلك على ما يسجله الكثير من المعنيين من غياب مقاييس موضوعية ومضبوطة وواضحة وشفافة في دراسة هذه الملفات الشيء الذي يجعل الكثير منها ترفض في نظرهم وبعد سنين من الانتظار رغم استيفاءها بجميع الشروط المطلوبة مما يولد الاستياء بل والإحباط في نفوس أصحابها الذين غالبا ما تكون صفة مقاوم مطلوبة لخدمتها الوطنية، مطلوبة لديهم لقيمتها الوطنية والمعنوية عرفانا لهم بجميل الوطن بغض النظر عن ما ترتب لهم من معاش أو امتياز.

3 - كما نريد إثارة انتباه المندوبية السامية إلى تدهور الوضعية المادية والمعنوية لأسرة المقاومة التي أصبحت تستدعي المراجعة السريعة وذلك عن طريق الرفع من رواتب المعاشات والامتيازات للمقاومين وأراملهم لحمايتهم من الضياع والتشرد حفاظا على كرامتهم وتقديرا لتضحياتهم.

4 - العمل على تمتيع المقاومين وأبناءهم بالتأمين الصحي لتخفيف تكاليف العلاج والخدمات الصحية عنهم.

5 - العمل على تدوين تاريخ المقاومة المغربية في كتيبات سهلة التداول قصد التعريف بالتضحيات التي قام بها أبناء هذا الوطن.

6 - أخيرا، العمل على التنسيق مع وزارة التربية الوطنية لتضع ضمن برامجها في التاريخ والتربية الوطنية دروسا عن المقاومة ليتعرف التلاميذ على التضحيات التي قدمها آباؤهم وأجدادهم لينعموا هم بنعمة الاستقلال والحرية والديمقراطية.

واستسمحكم وإن أطلت والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم رحو الهيلع لفريق جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

ومجلسنا الموقر يناقش مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 98-99 يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق جهة القوى الديمقراطية لأتدخل في قطاع الشبيبة والرياضة، فمعلوم أن الساكنة المغربية ساكنة شابة 75 في المائة منها لا يتعدون 35 سنة، وهذا ما يزد القطاع الذي نحن بصدد مناقشته أهمية وحيوية، لقد سجل الشعب المغربي اهتمام الحكومة بقطاع الشبيبة والرياضة ومنحه عناية خاصة من خلال برنامجها الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسي البرلمان وها نحن اليوم نقف على ترجمة هذه الاهتمام ولو نسبيا وذلك بالزيادة في ميزانية الاستثمار للوزارة الوصية بنية 47 في المائة وزيادة في ميزانيتها للتسيير بالنسبة 2,5 مقارنة مع السنة الماضية المنصرمة أن هذا لا يعني أن مشاكل هذا الشباب ستحل من هاتين الزيادتين لأنه وضعيتهم متأزمة وتستدعي توفير المزيد الاعتمادات والامكانيات لتلبية متطلبات النهوض به.

السيد الرئيس،

إن الشباب المغربي وبالاضافة إلى معاناته أمام معضلة البطالة يعني من ضعف وسائل مؤسسات التأطير لا سيما بالعالم القروي الذي يعيش فيه الشباب وضعا قاتلا. فليس من المقبول بتاتا أن لا يزيد عدد دور الشباب ببلادنا عن 276 مؤسسة 71 منها فقط توجد بالعالم القروي، وحتى هذه بعددها القليل من المؤسسات تكاد تكون كلها في حاجة إلى التجهيزات الضرورية لعمل الجمعيات والمستفيدين منها، ما يزيد عزوف الشباب عنها وهذا في ظل ضعف الحملات والحلقات التكوينية لفائدة الفعاليات وأطر العمل الجمعوي.

أما مراكز الاستقبال فخصاصها ملحوظ وتمركزها في بعض الجهات يعيق استفادة الشباب المغربي بشكل عادي منها، مما ينبغي معه إنشاء مراكز استقبال بباقي الجهات وتجهيز الموجود منها حتى يطلع بالدور المنوط به، وفي نفس الاطار نشير إلى وضعية التخييم التي عرفت أزمة خطيرة هذا الموسم.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الذي أصبحت تلعبه الرياضة دوليا بحيث أصبح يتجاوز في بعض الأحيان الدور الديبلوماسي مما يستدعي معه توفير من الاعتمادات أكبر للنهوض بهذا القطاع الذي أنجب أبطالا شرفوا مكانة المغرب رغم أن هذا القطاع يحظى باهتمام خاص من قبل الوزارة مقارنة مع المجالات التي تدخل في اختصاصها، فإن المجهودات المبذولة يجب أن تدعم لتمس كافة الشباب المغربي المعروف بتضحياته وتطلعاته، في هذا الإطار فإن إعداد برنامج وطني يقضي بإعادة تهيئة البنيات التحتية أصبح أمرا لا يحتمل التأجيل وذلك لتوسيع الشبكة الوطنمية للمنشآت الرياضية مع حث الجماعات المحلية إشراكها في إنجاز مشاريع رياضية وذلك ضمن البرنامج التنموي التي تقوم بها.

وفي مجال شؤون المرأة، فما ينتظر الوزارة جسيم ويحتاج إلى جهود من نوع خاص وتتماشى والوضعية السوسيو ثقافية للمرأة المغربية، وتستهدف بالدرجة الأولى نحو الفوارق بين وضعية الفتاة المغربية بالوسط القروي ونظيرتها في الحواضر وذلك بتفعيل النوادي النسوية القروية، والقيام بالحملات التوعية والتكوينية، إن شبابنا وعون كل الوعي بدقة المرحلة التي تجتازها البلاد، ورغم المشاكل التي تعترض طريقه فإن إيمانه بالتغيير كبير في ظل عهد التناوب وتطلعاته المشروعة في تحقيق طموحاته لا تثنها قلة الامكانيات أو انعدامها، غير أن هذا لا يشفع في حكومة التناوب اهمالها له ودعم إعطاءه الاهتمام الواجب للأخذ بيده، وإن كانت الزيادة في اعتمادات هذه الوزارة رغم انتقالية الميزانية ورغم كبر الاكراهات المادية التي تعرفها البلاد، خير مؤشر على نية الحكومة في هذا المجال وخير اثبات على عكس ذلك، لذا فنحن في جهة القوى الديمقراطية ورغم ملاحظاتنا بخصوص أوضاع الشعب في شتى مناحي اختصاص الوزارة الوصية نؤيد الاشارات الايجابية التي تضمنها مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة ونصوت ايجابا لصالحها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة (ناجم أبا عقيل) :

الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد بن الأمين محمد.

* السيد المستشار في نقطة نظام :

في إطار نقطة نظام أطلب رفع الجلسة لأن برنامج العمل الذي لزم علينا ونحترمه، في أن الجلسة ستبتدئ في التاسعة وتنتهي في العاشرة، ونحن الآن في العاشرة مساء لذلك أطلب باسم فريقي توقيف الجلسة وشكراً.

* السيد عبد الله الشرقاوي :

يمكن السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة،

هذا ورقة اللي كانت موزعة في الأول في العاشرة من بعد شطب عليها إلى أن ننتهي من العمل ويمكنكم الرجوع إلى المحضر عند السيد الرئيس، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار في نقطة نظام :

جدول الأعمال الذي بين أيدينا من حقنا، الرئاسة ما متوجها لينا أنها غيرت وقت العمل، هذا ما عندناش حنا أرجو السيد الرئيس باش تبتو في هذه النقطة.

* السيد المستشار في نقطة نظام :

كنظن على أنه لا في اجتماع رؤساء الفرق ولا في ندوة الرؤساء ولا القرار اللي خرج عن المكتب والبرنامج اللي توزع على اتفقنا على أنه البرنامج اليومي يجب أن يتم حتى تخرج طبقا لما جاء إلى حدود يوم السبت لذلك السيد الرئيس، نحن هنا من الساعة التاسعة صباحا ولم نغادر المجلس نريد أن نتمم البرنامج اليومي شكرا للسيد الرئيس، احتراما للقرارات التي اتفقنا عليها جميعا مع رؤساء الفرق شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم.

الرئاسة كتطبق البرنامج المقرر وهي جلسة كان مقرراً أن تبتدئ الجلسة حتى إلى الساعة التاسعة، أسبوع كامل وهو كاين تغييرات، تغييرات طارئة وداعت، الآن الجلسة اليوم بدات من الساعة التاسعة وستستمر إلى أن ينتهي برنامجها سواء في الواحدة أو الجوج أو في أي وقت، استمر السيد المستشار.

* أحد السادة المستشارين من فريق جبهة القوى الديمقراطية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

يشرفني في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية الحالية أن أتناول الكلمة باسم جبهة القوى الديمقراطية للإدلاء ببعض التصورات والملاحظات في قطاع التربية والتعليم.

إن التحولات العميقة التي يعرفها العالم أصبحت مرهونة بشكل مباشر بالتحكم في المعرفة. والثورة التكنولوجية في جميع المجالات تعبر فعلا عن أبرز سمات عصرنا الراهن، وهي مفتاح لدخول العالم الألفية الثالثة بكل ثقة. وحتى لا يبقى المغرب في منئ عن هذه التحولات يجب أن يولي إصلاح التعليم أهمية خاصة. إذ أن خطب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش وعيد الشباب تؤكد كلها على ضرورة إصلاح التعليم وتكوين الشباب تكوينا جيدا يتلاءم مع خصوصيات العصرنة.

السيد الرئيس،

لقد سجلنا بارتياح في تدخل السيد وزير التربية الوطنية الاهتمام بمحاربة الأمية وتعميم التمدرس وإجبارية التعليم وهذا شيء أساسي في سياسة حكومية وطنية، من أجل تنمية شاملة، نظرا لما للتعليم من دور فعال في ترسيخ الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في دعم التنمية البشرية، ويجدر بنا الإشارة إلى ضرورة تشجيع وتقوية برامج التربية غير النظامية، حتى تتمكن بلادنا من سلك سياسة حكومية وطنية قادرة على محو الأمية باشراك جميع الفعاليات بما فيها الجمعيات غير الحكومية ومؤسسات التكوين المهني وذلك في مختلف الأوساط بما فيها العمال والمرأة خصوصا في العالم القروي.

إن الاهتمام بالتعليم الأساسي في العالم القروي يبقى من أهم الأولويات. إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نؤمن بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الأساسي في البادية.

إن إصلاح المناهج التربوية شيء أساسي، يترتب عنه تكييف محتوى البرامج مع الخصوصيات والتنوع الثقافي وجعل هذه القطع منسجماً مع محيطه البيئي والاجتماعي في العالم القروي.

فيجب تشجيع التمدرس المبكر للتقليص من أسباب الفصل المدرسي والتنسيق المستمر بين التعليم الأساسي والثانوي.

السيد الرئيس،

إن مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي الذي نحن بصدد مناقشته، رغم انتقالية مشروع ميزانية هذه السنة بسب الإطار الزمني والسياسي الذي يندرج فيه، عرف زيادة 10,56% في الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة، ولقد سجلنا بارتياح وفاء الحكومة بالالتزامات المترتبة عن الحوار الاجتماعي، خصوصا الترقية الداخلية وإدماج المجندين في إطار الخدمة المدنية.

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نتفق مع قرار السيد الوزير بشأن ترشيد الموارد البشرية والمادية من خلال تحسين التسيير وعقلنته وذلك عبر مراجعة المعايير التقنية ومساطير تدبير الصفقات لبناء وتجهيز المؤسسات.

كما أن التفكير في تطوير البحث العلمي والبيداغوجي والتكوين المستمر في المدارس العليا للأساتذة سيرفع من مردودية التعليم الثانوي.

وفي ما يخص التعليم الجامعي فإن الوقت قد حان لإعادة النظر في هيكلة هذه الوزارة والجامعة بصفة خاصة حتى يمكننا أن نواكب التطور المنشود ونساير متطلبات هذا العصر ونتمكن من إدماج بلادنا في حظيرة العالم المعاصر.

فالجامعة هي العمود الفقري لأي تطور منشود وخاصة بعد اتفاقية مراكش «گات»، لقد أصبح التحكم في المعرفة والتكنولوجيا من أهم مصادر التنمية.

السيد الرئيس،

إن قراءتنا لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي تبين أن السيد الوزير عازم على مواصلة الإصلاح الجامعي بما فيه إعادة النظر في هيكلة الوزارة حتى تتكيف مع التصور الجديد لوظائف الجامعة. كما أنه رصد للبحث العلمي ولأول مرة اعتمادا لابأس به. وهو ما يدل على اهتمام حكومة التناوب بهذا القطاع.

السيد الرئيس،

إننا مرتاحون للقرارات المتخذة من طرف السيد وزير التعليم العالي كالموافقة على صرف الشطر الثالث من التعويضات للأساتذة الباحثين ابتداءا من فاتح يوليوز 1998، وللموافقة على النظام الأساسي الجديد الخاص بالأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان، وللتفكير في خلق نظام للضمان الاجتماعي للطلبة وإحداث صندوق وطني للبحث العلمي.

السيد الرئيس،

إن إنجاح المسلسل الإصلاحي لنظامنا التربوي بكل مكوناته، يمر عبر تعبئة الطاقات والموارد البشرية، وذلك عبر سن ميثاق الشرف يعيد الاعتبار للعاملين في القطاع وضبط الحقوق والواجبات كما يجب النهوض بالمصالح الاجتماعية للرجال والنساء التعليم.

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية على الرغم من كل ملاحظاتنا سنتعامل بشكل إيجابي مع مشروع ميزانية هذا القطاع.

وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا الآن الكلمة للمستشار المحترم أبو الفرج.

* المستشار السيد أبو الفرج :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 98-99، يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في قطاع الصحة، بداية نعتقد أنه لا حاجة للتذكير في الحيثيات القانون المالي لهذه السنة وعليه فإننا نؤكد على أن تعاملنا مع الميزانيات الفرعية ومن بينها ميزانية وزارة الصحة، هو تعامل شمولي لا ينطلق من أرقام المطلقة رغم بعض الايجابيات التي يتخللها فالوضعية الصحية السكنية المؤرخة تؤشر بضرورة بذل الحكومة مجهودات استثنائية لتحسينها وهو ما يستوجب اتخاذ التدابير من شأنها ضمان استفادة أوسع الشرائح الاجتماعية من التغطية الصحية وذلك في ظل الاكراهات المالية التي تعرفها البلاد في حدود الامكانيات المتاحة. ورغم التحسن النسبي عرفه الوضع الصحي ببلادنا فإن ضرورة العمل على تقليص الفوارق بين العالم القروي ونظيره الحضري، أصبح التطرق بإلحاح أكثر من أي وقت مضى، فنتائج المسرح الوطني المتعلق بصحة الأم والطفل تؤكد وجود فوارق صارخة بينها حيث سجلت الفوارق في كل من التغطية الحمل وتنظيم الأسرة وغيرها على سبيل المثال سجلت نتائج الفوارق في مراقبة الحمل بدل 69 في المائة في الوسط الحضري بمقابل 20 في الوسط القروي، ونعتقد أن الوزارة على بنية بهذا الوضع، حينما اعتمدت نسبة 28,7 في المائة من مجموع اعتمادات السنة المالية المقبلة بتدعيم الخدمات الصحية بالعالم القروي وذلك بالقيام بعدة اجراءات في هذا الاتجاه.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

إن ما يعانيه مرضى القصور الكلوي والذي يتجاوز عددهم 9000 مريض خصوصا أولئك الذين يقطنون بالعالم القروي والذين ضرورة النقل 3 مرات في الأسبوع إلى مراكز تصفية الدم التي تقرب إليها البوادي أو المنطقة ونفس الشيء بالنسبة لبعض المدن الصغرى والمتوسطة... حي عقا ينتظر الوزارة من استيعاب المهام وللإشارة تخص المهابين ببعض الأمراض الأخرى كالسكري وداء فقدان المناعة والذي تسجيل حالات منهم ببلادنا ليكون المغرب مطالب بالقيام بحملات وقائية تحسيسية واسعة النطاق.

إن الوزارة مدعوة لاعادة النظر في ظروف الاستقبال في المراكز الاستشفائية التي تشوبها ممارسات داخلية بل والاستثنائية في بعض الأحيان كماهي مدعوة للنظر في الطرق المستعملة أحيانا لإقامة داخل المستشفيات.

السيد الرئيس،

إن ميزانية التسيير في قطاع الصحة المشروع الذي نحن بصدد مناقشته باعتبارها قد عرفت زيادة نسبة 2,24 في المائة.

وتجدر الإشارة لإرادة الحكومة بخصوص هذا القطاع في باب نفقات الموظفين فإن نسبة 3,1 في المائة كزيادة تتماشى والتوجه الحكومي الذي تتبناه في المجال الاجتماعي حيث اتخذت هذه النسبة في حدود المتاحة لإدماج المجندين في الخدمة المدنية واتخاذ عدة اجراءات اجتماعية أخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن المراكز الصحية تعاني من نقص في الموارد البشرية بحيث غالبا ما لا يتم تعويض المناصب الشاغرة الناتجة عن التقاعد إما في باب المعدات والنفقات المختلفة فإن اقدام الوزارة على تخصيص غلاف مالي للتجهيز المركزين الجامعيين ابن سينا وابن رشد تعد مبادرة تستحق التقدير غير أننا في جبهة القوى الديمقراطية نرى أنه لا محيل عن إحداث مراكز جامعية أخرى في باقي جهات المملكة حتى يتأتى تحسين الخدمات العلاجية بها، وبخصوص الغلاف المالي المخصص في دعم المراكز الاستشفائية الجهوية والمراكز الإقليمية فإنه جد مهم أما الاعتماد المخصص لمركز التحاقن الدم والمعهد الوطني للوقاية من الأشعة فإنه دون أهمية هذه المراكز.

السيد الرئيس،

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية انطلاقا من واقع الوضعية الصحية التي تدل المؤشرات المتوفرة وفي مجالها على كونها غير كافية على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، في مجالات محدودة كالتلقيح فمعدل ما يصرف المغاربة على الصحة قليل جدا ومعدل التغطية الصحي غير كافي، كما أن الخريطة الصحية تعاني من لا توازنات جهوية مهمة أما الطب الخصوصي فهو جد مكلف وليس في تناول الشرائح العريضة من السكان وذلك بذلك بسبب الطابع المحدود لنظام التغطية الاجتماعية، وأيضا بسبب مظاهر الخلل المتعددة في سير التعاضديات، وعليه وانسجاما مع تصورات برنامجنا السياسي والاقتصادي والسوسيوثقافي نقترح ما يلي : إعادة المركز لدور الدولة في المجال الصحي والذي يجب أن يمر عبر متابعة التقوية السياسية التلقيح لبلوغ نسبة التغطية 100%، وكذا عبر إعادة اعتبار لهياكل استشفائية المستقبلة مع مرارات توازنات الجهوية والمحلية.

نهج سياسة في مجال تثبيث رجال الصحة في المناطق النائية بالعالم القروي وتمتيعهم بحوافز مادية مع تحسين ظروف العيش في هذه المناطق قصد تشجيعهم على البقاء بها.

تحفيز الطب الخاص على الاطلاع بالدور المنهوض به وتشجيع الأطباء الخواص على استرار في المستوصفات الجماعية بالوسط القروي، تطوير الصناعة الصيدلية الوطنية للتركيز على انتاج الأدوية الأساسية والعمل على تحسين الإنتاجية والتخفيف من ثمن الكلفة، إصلاح نظام تدبير التعاضديات في اتجاه ضمان شفافية مادية وإدارية، توسيع نظام التغطية الاجتماعية الذي يستفيد منه سوى 15% من السكان لكي يشمل باقي الشرائح الاجتماعية بما فيها الطلبة.

تشجيع البحث العلمي في مجال الصحة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية وبالرغم من ما أبديناه من ملاحظات حول مكامن الضعف بالقطاع الصحي فإن رأينا إيجابي بخصوص الميزانية الفرعية لهذا القطاع وعي منا بحيثيات القانون المالي لهذه السنة واعتبارا لما تخلله من إشارات إيجابية والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشار فراحي حسن.

* المستشار السيد فراحي حسن :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني أتدخل في مناقشة ميزانية المخصصة لقطاع التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، برسم السنة المالي 98-99 للإدلاء برأي فريق جبهة القوى الديمقراطية فلا يجادل أحد في كون المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع المغربي جسيمة وتحتاج تعبئة شاملة لكامل العناصر الحية لمواجهتها كما يتطلب تضحيات كبيرة وتضامنا فعليا بين كل أفراده وشركائه ومعلوم أن ما نعانيه الآن هو نتيجة سياسة الأمس التي كانت تغيب كل ما هو اجتماعي في مقابل الحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية، لدى

فالحكومة الحالية بتوجهاتها الاجتماعية التي عبرت عنها من خلال البرنامج الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسي البرلمان، مطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة بالرغم من الاكراهات المادية الموروثة.

السيد الرئيس،

إن مجال التشغيل الذي يشكل أكبر معضلة اجتماعية، في بلادنا لابد وأن يرفع كتحدي في السياسة التنموية بالمغرب، فالبطالة التي تمس نسبة مهمة من الساكنة المغربية والتي أغلبها من الشباب الحامل للشواهد، أصبحت تفرض إيجاد حلول مستعجلة وملموسة وتستدعي بالاضافة إلى ذلك السند استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.

أنا في جبهة القوى الديمقراطية على يقين بأن حل هذه المعضلة لن يتم بعصى سحرية بل بتظافر كل الجهود وبإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إن الحل يستدعي تنظيم مسيرة للتشغيل بكل ما تحمل كلمات مسيرة من دلالة سامية في أذهان المغاربة قاطبة، مسيرة تستنفر وتعبأ لها كل القوات الكاملة في الأمة المغربية، إن الحل لهذه المعضلة لابد وأن يربط بتحقيق نسبة نمو اقتصادية كفيلة بتحسين وتطوير سوق الشغل، دون إغفال واجب تأمين المقاولات وتفعيل دورها في التنمية الاجتماعية، إن المجهودات التي يجب أن تبذل لمواجهة البطالة ببلادنا يجب وأن تدرج في إطار برنامج وطني واسع للتضامن الوطني من أجل محاربة البطالة الذي يسعى إلى إدماج العاطلين وخصوصا الشباب منهم في الحياة العملية، مع التركيز على العالم القروي الذي يعيش تفاقماً ملحوظاً في مجال البطالة والذي يعول على المشاريع ذات النفع العام كثيرا للتخفيف من حدتها به.

سيدي الرئيس،

إن تنمية الموارد البشرية عنصر أساسي من عناصر التنمية الشاملة، لذا يجب أن يتدارك المغرب القصور الذي يعرفه في هذا المجال، وبالخصوص في مجال التكوين المهني وذلك من أجل تحسين الأداء فيه، وجعله يواكب متطلبات سوق العمل التي أصبحت تفرض وجود يد عاملة مؤهلة ومدربة على التقنيات الجديدة سيما والمغرب مقبل على رفع رهان الجودة والتنافسية التي يفرضها تحرير التجارة.

إن إصلاح نظامي التربية والتكوين هو السبيل الوحيد لتدارك قصور التنمية البشرية ببلادنا، وإعدادها لمواجهة التحديات المستقبل فالأمية التي تنخر جسم الأمة المغربية تحتاج لتكثيف الجهود لمواجهتها، إن الأرقام تدل على وضع مقلق من المجال ففي السنة 96 بلغت نسبة الأمية بالعالم القروي 74%.

السيد الرئيس،

إن دور الأسرة محوري في الميدان الرعاية الاجتماعية والطفولة فكثرت حالات الطلاق التي يشهدها المغرب وعدم تقدير دور الزوجات في البناء الأسري ينعكس سلبا على الطفولة بشكل خاص ويدمر الروابط الأسروية، ومن هنا تنطلق أغلب المشاكل والآفات الاجتماعية.

إن الضرورة تحتم تقوية دور المرأة وتوفير ضمانات إضافية للحياة الطبيعية للأبناء في حالات طلاق الآباء حتى لا تنضاف أعداد جديدة للأطفال المتشردين الذين تغدي أعدادهم مشاكل الهجرة القروية، وانتشار الفقر.

إن مشاكل الطفولة عديدة حيث أصبحت تعرف تطورات خطيرة ناجمة عن بعض الممارسات مثل تعليمهم التسول، وتسخيرهم في عدة أمور غير مشروعة، وفي مجال الاهتمام بالمعاقين فإنه لا هروب من ضرورة إدماجهم في الحياة العامة، وذلك بالوقوف إلى جانبهم مباشرة أو على الأقل إلى جانب أسرهم التي تتكفل بذلك.

إن مجهود الحكومة في هذا المجال لابد وأن يتضاعف مع تعبئة وإشراك كل المهتمين والفاعلين الاجتماعيين.

السيد الرئيس،

إن قيم التضامن الاجتماعي ومبادئ حقوق الانسان تقتضي اتخاذ اجراءات عاجلة لمحاربة الفقر الذي يسبب في انتشار العديد من الانحرافات، سيما وأن بلدنا يشهد معاناة حوالي 20% من السكان من هذه الآفات، ومع علينا في هذا الباب سوى أن نحيي إحداث صندوق التنمية الاجتماعية واتخاذ آليات شفافة للتجنيد لموارد الزكاة لهذه الأغراض.

السيد الرئيس،

إن الحكومة الحالية بتوجهاتها الاجتماعية ووعيا منها بكبر حجم الإكراهات المالية التي تعترض قيامها بتنفيذ توجهاتها بسهولة، تكون قد خطت ايجابيا بقيامها ببعض الاشارات إلى حسن نيتها، وعليه فإننا في جبهة القوى الديمقراطية، ورغم ملاحظتنا حول الأوضاع الاجتماعية فإننا نصادق على الميزانية الفرعية بقطاع التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الآن الكلمة للمستشار المحترم مولاي المهدي الدرقاوي من الفريق الكنفدرالي.

* المستشار السيد مولاي المهدي الدرقاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الكنفدرالي لنعبر عن موقفنا ونعبر عن ملاحظاتنا واقتراحاتنا فيما يخص التعليم بأسلاكه بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع داخل هذا المجلس الموقر.

وبهذه المناسبة فإنه لا يخفى على أحد الأهمية التي توليها الكونفدالية الديمقراطية للشغل للتعليم وشغيلته باعتباره قطاعا أساسيا مؤثرا في الحياة العامة لشعبنا الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، كما لا يفوتنا أن نشير ونذكر بمختلف النضالات التي خضناها بجانب حلفائنا النقابيين والسياسيين من أجل النهوض بمستوى التعليم وقضاياه وبمستوى شغيلته بمختلف فئاتها، وما أديناه من ثمن وما تعرضنا له من قمع وجبروت من جراء ذلك وما أبديناه من صمود وصبر، تكسرت عليه كل الدسائس والمناورات، وتحققت بفضله العديد من المكاسب والمطالب، وإذ نقف اليوم لنذكر بذلك فإننا لا نزال نؤكد على أننا كلنا عزم واصرار على الاستمرار على درب النضال حتى نرى تعليمنا في المستوى المطلوب، وحتى نرى شعبنا راضيا كل الرضى عليه، ومطمئنا على مستقبل أبنائه، ولا بد من الإشارة أيضا إلى الجو العام الذي تم فيه تحضير هذه الميزانية، وهو الجو الذي تم فيه تنصيب حكومة التناوب والتغيير، التي يعلق عليها الكثير من الآمال، والظروف التي جعلت من هذه الميزانية ميزانية ذات طابع انتقالي لا يمكن أن ننتظر منها تحقيق لكل الطموحات التي أشار إليها التصريح الحكومي، ذلك التصريح الذي حددنا منه موقفنا الواضح مع استحضار المصلحة العليا للوطن والصعوبات التي تحفل بها الساحة الوطنية نتيجة تراكمات سلبيات السياسات التي تعاقبت على بلادنا منذ الاستقلال.

السيد الرئيس،

أيها السادة،

إن قطاع التعليم يعيش أزمة هيكلية حادة تستدعي إصلاحا شاملا بمنظور وطني يرقى إلى مستوى التحديات الكبرى التي يفرضها القرن 21، وهو قرن الانتاج المعرفي والتكنولوجي والعلمي، هذا الاصلاح الذي يفرض :

أولا : تحسين الأوضاع المادية للعاملين بقطاع التعليم ورد الاعتبار لهم وصيانة مكانتهم داخل المجتمع، لكي يقوموا بالمهام والوظائف المنوطة بهم في هذا المجال درءا لحالات القلق والتذمر وأجواء التوتر السائدة في صفوفهم نتيجة انهيار القدرة الشرائية بفعل تدني الأجور والتعويضات إضافة إلى ظروف العمل في العالم القروي رغم التضحيات الجسام التي يبذلها هؤلاء العاملون في هذا القطاع.

ثانيا : إضافة إلى ذلك فإننا نسجل استمرار عواقب السياسة التعليمية المتبعة منذ عدة عقود، والمتجلية أساسا في الفشل في تطبيق تعميم التعليم واجباريته ودعم المدرسة العمومية في غياب انسجام المدرسة والمؤسسة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، في عدم مواكبة البرامج للتطور العلمي والتكنولوجي في ضعف بنيات الاستقبال المادية والفكرية، وفي استمرار تدخل العناصر الأجنبية عن التعليم بسبب تغليب الهاجس الأمني، وأخيرا في النقص في الوسائل والتأطير والضعف في التقيد بدمقرطة التسيير الإداري.

بالطبع هناك إيجابيات وهناك سلبيات تشكل السمات العامة المؤطرة لهذه الميزانية، ومن ضمن هذه الايجابيات التي سجلناها أهمية الغلاف المالي المخصص لقطاع التعليم بجميع أسلاكه، مقارنة مع الميزانيات الفرعية الأخرى ولو أن هذا الغلاف لا يكفي لتلبية كل الطموحات والبرامج المسطرة حيث وصلت إلى ما يفوق 22% من الميزانية العامة للدولة، أي ما يقارب ربع الميزانية العامة، إضافة إلى الزيادة التي تمت بالنسبة لميزانية هذا القطاع، الاهتمام الذي خصص للتعليم بالمناطق القروية مع تسجيل لارتفاع نسبي للتمدرس والاستقبال بالابتدائي بسلكيه وكذلك الثانوي، الجرأة المتمثلة في الاعتراف بالصعوبات وقلة الامكانيات والخلل في التنسيق والتسيير والتنظيم لحسن الاستفادة من الاعتمادات المرصودة، تحضير بعد البرامج والمخططات ونذكر على سبيل المثال دعم العلاقات العامة في أفق تفتح المؤسسات التعليمية والجامعية على محيطها وعلى المجتمع المدني، وبرنامج محو الأمية ودعم اللامركزية وتعميم الاعلاميات وغيرها.

الطريقة التي تم نهجها للتحكم في عملية تسيير هذا القطاع باتباع أسلوب تقسيم العمل داخله، ووضع وزراء على رأس كل سلك على حدة معترف لهم بالنزاهة وبالكفاءة والاخلاص، بجانب ذلك لابد أن نشير إلى وجود مجموعة من السلبيات.

أولا : عدم التوازن بين الأبواب داخل هذه الميزانية.

ثانيا : تحكم الميزانية المتوفرة في السياسة التعليمية وتكبيرها للعديد من الطموحات.

ثالثا : التفاوت في الهيكلة بين الحواضر والبوادي.

رابعا : استمرار ثقل الأعباء بالعالم القروي على مستوى التمدرس والتأطير والتجهيز.

خامسا : استمرار تكبيل طاقات الجامعة المغربية إما بتجميد الفعاليات داخلها، أو بزرع أجسام غريبة عنها بسبب الهاجس الأمني كالحرس الجامعي، ووضع أطر الداخلة على رأس إدارة الأحياء الجامعية، وغياب الحوار في العديد من الجامعات.

انعدام سياسة واضحة في ميدان البحث العلمي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أيها السادة،

على مستوى الهيكلة والاستقبال، في هذا الاطار لابد أن نسجل ما يلي :

أولا : ضعف وثيرة التمدرس وعدم تحقيق هذا المبدأ رغم كل المجهودات المبذولة، بسبب غياب تصور واضح وبحث حقيقي عن أسباب ذلك.

ثانيا : استمرار استقرار نسبة الأمية خصوصا بالعالم القروي ما بين 55 و70%.

ثالثا : ضعف الاقبال على الشعب الرياضية 4%، والتقنية 5%، مع ضعف الحاصلين على الباكالوريا في هذا التخصص، والذي لا يتجاوز 7%.

أهمية الدبلوم التقني رغم محدودية الحاصلين عليه.

تشجيع وثيرة فتح الأقسام التحضرية مع فتح أكاديميات جديدة.

الحالة المزرية للتعليم الأصيل وضعف الاهتمام به.

النقص في تعميم الاعلاميات وتدريسها بالثانوي.

إن تخصيص 4% من الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم يبقى دون تحقيق المستوى المطلوب والطموح المنتظر، إلا أننا نسجل بكل اعتزاز مطالبة السيد الوزير التربية الوطنية برفع هذه النسبة إلى 6% إذا أردنا أن ننهض بقطاع التعليم.

إن التوازنات المالية لا زالت تشكل عرقلة أساسية في وجه كل طموح، ولا يجب أن يبقى هذا المبدأ متحكم في كل التوقعات والبرامج، بل يجب أن يوظف في دعم النهوض بالقطاع.

لا يمكن إذن أن نترك هذه الفرصة تمر دون أن نشير إلى الانعكاسات العامة لهذه الميزانية وهي المتجلية في النقط التالية :

استمرار ضعف الامكانيات وقلة التجهيزات وركود عملية التأطير والتكوين المستمر وخاصة في العالم القروي.

وقوف ضعف الميزانية في وجه المراهنة على التعليم التكنولوجي والعلمي نظرا لمتطلباته وتكاليفه.

النقص في التوظيفات وعرقلة المشاريع والبرامج وعدم الاستجابة لمطالب العاملين.

إن الخروج من أزمة التعليم ومعالجة الاختلالات الحاصلة في حسن التربية رهين بضرورة الاصلاح الشامل لقطاع التعليم وذلك بإشراك كل المعنيين من أحزاب سياسية ومنظمات نقابية ومهنية وحقوقية وثقافية وفكرية.

العمل على تعميم التعليم وإجباريته ودعم المدرسة العمومية.

دمقرطة التسيير الاداري مما يضمن استعادة المؤسسة المدرسة الثانوية والجامعة لمكانتها المعرفية والتربوية وإشعاع هدف المجتمع.

اعتماد الحوار والتفاوض والتشاور كأساس لحل المشاكل المطروحة، وذلك بـ:

أولا : عقد المجلس الأعلى للتعليم. تلبية الملف المطلبي للشغيلة التعليمية والمتمثل في الاجراءات الآتية :

احترام الحريات النقابية،

الرفع من الأجور بما يلائم ارتفاع الأسعار، أي تحريك السلم المتحرك لأسعار الأجور،

الرفع من تعويضات أصحاب السلالم الدنيا،

خلق تعويضات تحفيزية بالعالم القروي،

مراجعة الاقتطاع الضريبي بالرفع من الحد الأدنى المعفى والتخفيف الحد الأدنى للشبكة بـ3 نقط،

معالجة الحيف الذي شاب عملية الترقية الداخلية، كالسنة التي التي انتقصت سنة 96،

الترقية الادارية القطاع المشترك،

دمقرطة المؤسسات الاجتماعية كالتعاضديات والمقتصديات،

مراجعة النظام الأساسي لأكتوبر 85 بمعالجة الثغرات به وإنصاف حاملي الشهادات ومراجعة مسطرة المناصب الادارية بالسلك الأول من التعليم الأساسي، وإنصاف أساتذة السلك الثاني من التعليم الأساسي العاملين بأقسام الثانوي،

التراجع عن المذكرة 504 المقننة للدراسة بالجامعة،

تحسين وضعية الأعوان بترسيمهم وترقيتهم والسماح لهم بالمشاركة في الحركة الانتقالية،

البث في الترقية الداخلية للسنتين 97-98،

إعادة النظر في تسيير الجامعة، ودعم مؤسساتها كمجالس الكليات، ومجالس الجامعات وجعل الجامعة كفضاء للحرية ومنار لاستقطاب المعرفة، وبناء الحوار الفكري النزيه، وإبعاد كل ماهو غريب عنها، والتقرير في مصيرها باعتماد الحوار مع المعنيين بشؤونها من أساتذة وباحثين وعلماء وطلبة،

تحسين الوضعية المادية لإداريي الجامعة وترسيم الأعوان بها، وتمتيع الاداريين بحقهم في الترقية الداخلية والحركة الانتقالية،

دعم المجهود البحث العلمي بتخصيص الميزانية الكافية له، وتوفير وسائله من بنايات وآليات وأدوات معرفية،

السيدات والسادة،

هذه المواقف لها اقتراحاتنا عرضناها عليكم منطلقين من قناعتنا ومستحضرين لتضحياتنا ومجهودتانا كنقابة مسؤولة تشجع كل ماهو إيجابي وتتصدى لكل ماهو سلبي معبرين على استعدادنا للمزيد من التضحيات والتعاون مع ذوي النيات الحسنة الصادقة واضعين كل امكانياتنا من أجل أن نرى بلادنا وشعبنا وتلامذتنا وطلبتنا والعاملين بهذا القطاع راضين عنه وعاملين من أجل نهوضه والاستمرار في أداء رسالته النبيلة.

وفي الأخير فإننا نعيد التأكيد أن تقديرنا للمسؤولية وواقعيتنا وفهمنا للواقع المعيش ستجعلنا نقف بجانب ماهو إيجابي ومناهضين لكل ماهو سلبي والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم أحمد الزنيدي.

* المستشار السيد أحمد الزنيدي :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

باسم الفريق الكونفدرالي أتشرف بالوقوف أمامكم لنساهم في إبداء رأينا بخصوص ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية برسم السنة المالية 98-99.

هذه الوزارة التي تعتبر من أهم الوزارات نظرا لدورها الاجتماعي والروحي وباعتبارها مسؤولة عن التوجيه الديني وعن حماية العقيدة الاسلامية من الترصبات والشبهات، لاشك أن من حسن حظ هذه الوزارة أنها تتوفر على مداخل لا بأس بها، إضافة إلى ما تخصصه لها الميزانية العامة للدولة الشيء الذي جعلها توصف بالغنى واليسر وهذه الخصوصيات تجعل المتتبع يشعر بمفارقة مؤداها أن هذا الغنى لا يوازي للتحسن المطلوب بالنسبة للمرافق والعاملين بها وخاصة القيمون الدينيون يمكن أن نشير إلى أن دينامية ملحوظة قد تم تسجيلها على مستوى ربط العلاقات الخارجية وتنمية المداخل خصوصا على المستوى النشاط العقاري، والعناية ببعض المرافق كالمساجد ووضع اليد على الخلل المسجل في بعض الجهات والسماح لبعض الجمعيات ذات الطابع الديني بممارسة نشاطها ومع ذلك فإننا لا نعتقد أن كل الامكانيات المالية التي تتوفر عليها هذه الوزارة توظف كما يجب ودليلنا على ذلك أن وضعية الكثير من المساجد في حاجة إلى مراجعة وتحديث، الحاجات الماسة إلى تشجيع فتح المكتبات العمومية ذات الأبعاد والتوجيهات الدينية غلبت التقليل والجمود على نشاط العديد من المجالس العلمية ضغط الميزانية المخصصة كل سنة لتنظيم سفر الحجاج للديار المقدسة من حيث التأطير والتوعية وغيرها.

الوضعية المزرية التي يوجد عليها القيمون الدينيون حيث تتراوح أجورهم ما بين 20درهم و1000درهم شهريا، وهو لعمري شيء لا يشرف بلدنا بتاتاً، ولا نعتقد أن هذه الوزارة ستكون عاجزة على حل هذه المعضلة. إن العمل على النهوض بدور هذه الوزارة، داخل المجتمع يحتاج إلى أعمال التفكير في مراجعة العديد من المتطلبات والتوجيهات التي سارت عليها سياسة تدبير شؤونها وهذه المراجع تقتضي إخراج نشاط الوزارة من العزلة وذلك بالتفتح على المجتمع المدني وربط العلاقات العامة مع الجمعيات والمجالس والوزارات الأخرى وخاصة المهتمة منها بقطاع التعليم، الاهتمام بالمؤسسات الدينية من مساجد وكتاتيب ومدارس عتيقة تحسين أوضاع العاملين بهذه الوزارة من موظفين وأعوان، وقيمين دينيين على الخصوص مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية، تكثيف الأنشطة الاشعاعية الدينية والفكرية والثقافية ونشر التراث الاسلامي والاهتمام به، دعم مشاريع العمل الاجتماعي ليستفيد منه العاملون بهذا القطاع من سكن اجتماعي وتغطية صحية وتعاضدية وغيرها، المزيد من التفتح على وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة وتلفزة، ودعم ركن المفتي وإعادة النظر في طريقة تنشيطه، إعطاء المزيد من الأهمية لتنظيم موسم الحج بأعمال المراقبة الصارمة على عملية التسجيل حتى تكون في منأى عن الزبونية والرشوة والوساطة واستغلال النفوذ مع ضبط مقاييس تعيين البعثات المرافقة للحجاج.

إن وزارة الأوقاف لها دورها داخل الحكومة والمجتمع والدولة، وإنما يتم داخلها من استثمارات يجب أن توظف في أعمال تجعل منها وزارة فاعلة داخل المجتمع، ومستقطبة الاهتمام من طرف الشعب المغربي حتى لا تبقى تعاني من التهميش وحتى تلعب دورها كمؤطر فاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية للبلاد والسلام عليكم.

السيد الرئيس إن سمحتم ميزانية المقاومة وجيش التحرير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بمجلسنا هذا باسم الفريق الكونفدرالي بمناسبة مناقشة ميزانية المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 98-99.

بادئ دي بدأ تجدر الإشارة إلى أن ما خصص لهذا القطاع من مبالغ يعتبر هزيل وغير مشرف بالنسبة لإدارة ومؤسسة أنيط بها رعاية وتتبع أحوال ومصالح فئات استرخصت حياتها وضحت بوقتها من أجل أن يعيش المغرب حرا ومستقلا، إننا نعتقد أن التضحية من أجل الوطن واجب لا يحتاج إلى شكر ولا جزاء مادي، ولكن ما خص به المقاومون وأعضاء جيش التحرير من تعويض هو بمثابة التفاتة معنوية على الخصوص واعتراف بما قدمه أولئك من تضحيات حتى يحتدى للجيل الصاعد حدوهم ويجعل منهم مثلا يقتدى بهم في مجال الدفاع عن الوطن وحمايته عن كل خطر محدق، إننا نرى وقد مرت على استقلال بلادنا أكثر من 40 سنة، إن أوضاع هذه الفئة ليست على أحسن ما يرام، والمشاكل المسجلة بالمندوبية السامية والعديد من الملفات والطلبات التي لا زالت متراكمة، كما أن العديد من المستفدين لم ينصفوا على الوجه المطلوب أثناء تسوية أوضاعهم، إضافة إلى أن العديد من الأرامل والأيتام لا زالوا ينتظرون حل مشاكلهم، صحيح إن الامكانيات المتوفرة للمندوبية جد ضعيفة، ولكن هناك غياب الارادة الحقيقية للبحث عن الحلول، ومساهمة منا بهذه المناسبة في تشكيل البديل فإننا نقترح :

حصر العدد الحقيقي للمقاومين وأعضاء جيش التحرير بصفة نهائية، مع ضرورة لالتفاتة إلى أولئك الذين أبت عليهم كرامتهم وعفتهم أن يمدوا أيديهم في وقت استفاد فيهم من تسربوا إلى صفوفهم وليسوا محسوبين على المقاومة وجيش التحرير.

النظر في 27000 ملف التي لا زالت لم تحظى بالدراسة والتحليل.

تحديث مرافق المندوبية وتعزيزها بالمزيد من الأطر الكفأة.

إعطاء الأهمية للجانب المعرفي بالاهتمام بكتابة تاريخ المقاومة المغربية وكفاح جيش التحرير.

الاهتمام بأسر وعائلات المقاومين الذين فقدوا معيليهم أو الذين هم في وضعية عائلية غير مريحة.

إعطاء الأهمية في الميزانية المقبلة لهذه المؤسسة بالرفع من قيمتها فتح متحف وطني خاص بالمقاومة المغربية ونشاطها.

إننا نعتقد أن المزيد من الاهتمام بهذه الفئة من المواطنين هو اهتمام بتاريخ بلدنا ورد الاعتبار لشريحة من مجتمعنا كان لها الفضل في انقاذ بلدنا وتخليصه من العبودية والاستغلال فتحية لها بهذه المناسبة ودعائنا في هذه المناسبة لشهدائنا بالرحمة والمغفرة والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، والآن الكلمة للمستشار المحترم علي لطفي.

* المستشار السيد علي لطفي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة العمومية.

إن مناقشتنا ومواقفنا من مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة تنبني على منطلقين أساسيين :

أولهما قناعتنا الراسخة بأن الصحة ظلت وستبقى أحد المؤشرات الكبرى لقياس مستوى النمو والتقدم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للأمم، وإن تصنيف بلادنا في مرتبة سفلى 125 من بين 150 دولة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية راجع بالأساس إلى تدهور المؤشرات الصحية وهو برهان صادق على تحليلاتنا ومواقفنا حول أهمية هذا القطاع الحيوي الذي غالبا ما تم تصنيفه ضمن القطاعات الغير المنتجة بناءاً على مفاهيم محاسبتية ميركانتينية.

فعلاوة على أن ميدان الصحة يقوم على مبادئ القيم الانسانية والعدل والمساواة والتضامن والتكافل الاجتماعي والأخلاق المهنية فهو امتداد طبيعي لكل مجالات الحياة الشغل والتربية والتغذية والسكن والبيئة والدخل الفردي والعدالة الاجتماعية والحقوق والحريات، فهو بالتالي يشكل عنصرا أساسيا وعاملا ضروريا لتحقيق التنمية المستديمة المنشودة.

ثاني هذه المنطلقات إن العنصر البشري يشكل حجر الزاوية لكل إصلاح أو تغيير، فهو الرأسمال الوطني لكل مشروع مجتمعي يسعى إلى تنمية مستديمة ونهضة حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تضع الانسان في صلب اهتماماتها، فبناء على هذه المفاهيم والمنطلقات الموضوعية نعتبر أن السياسات الحكومية في هذا المجال غيبت المنظور الاستراتيجي المتكامل لتنمية صحية تتفاعل مع صحة التنمية Santé de dévelopement بل غالبا ما تم اللجوء إلى أساليب ومناهج متضاربة طابعها وسماتها الارتجال والتدبدب بين أولويات الوقاية أو العلاج اعتمادا على توصيات المؤسسات الممولة من جهة وبناء على مزاج وأطروحات المسؤولين المتعاقدين على القطاع من جهة ثانية، بعيدا عن أية مراقبة شمولية للاشكالية الصحية تسعى إلى بناء سياسة صحية مندمجة واضحة الأهداف والوسائل والأولويات تكون محط توافق وتراضي من طرف مكونات المجتمع المغربي، والنتيجة الحتمية لهذا الواقع هو جر القطاع إلى منزلقات خطيرة وإدخاله في أزمة بنيوية وهيكلية مركبة يستعصي علينا وفي هذه العجالة ولن نفلح في ذلك طبعا تشخيص وتحليل كل ظواهرها وتجلياتها الكارثية على عموم الجماهير الشعبية وعلى الشغيلة الصحية العاملة بالقطاع على حد سواء.

فيكفي أن مشكلات ومعضلات النظام الصحي ببلادنا أضحت حديث كل مواطن، وعنوان بارزا لكل صحيفة وهدفا سهل المنال لكل الانتقادات وهو ما يفيد حكم المجتمع برمته عن فشل السياسات المتبعة في هذا المجال لأزيد من 30 سنة، أجل إن الأسباب الحقيقية والعميقة لهذه الوضعية المتأزمة تعود بالأساس إلى اختيارات مفلسة عمت كل جوانب ومناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لم ينتج عنها إلا تعميق الفوارق الطبقية وتعميق الهوة بين الأقاليم والجهات وبين الحواضر والبوادي سواء على مستوى البنيات التحتية أو التجهيزات الأساسية والموارد البشرية أو على مستوى توزيع الخدمات وجودتها، فأصبحنا أمام واقع طبي بسرعتين، طب للأغنياء وطب للفقراء، ويتمثل هذا الأخير في استمرار اللجوء إلى ما يسمى بالطب التقليدي شعبي نظرا لحالة الاقصاء والحرمان التي تعاني الطبقات المسحوقة في البوادي وهوامش الحواضر لولوج العلاج وبفعل غياب تغطية صحية حقيقية بل الحرمان من حق أساسي وهو الحق في الصحة الذي يضمن الحق في الحياة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لم يكن نصيب أفراد الأسرة الصحية من أطباء وممرضين وإداريين وأعوان من هذه الوضعية المتردية أحسن حظا من ما يعانيه المواطنون، بل يمكن القول أنها تعتبر أكثر الشرائح الاجتماعية التي طالها النسيان، وجثم على صدورها آثار الاهمال والاحتقار، وخنقت أنفاسها أساليب البيروقراطية وكل أشكال التعسف والفساد الاداري، والملاحظ اليوم أن الوضعية الاجتماعية والمادية والمعنوية والمهنية للشغيلة الصحية تعرف تردي خطير بفعل هزالة الأجور وغياب تعويضات وخصوصا منها ما يدخل في حكم المكتسبات بالنسبة للشرائح الأخرى من موظفي الادارة العمومية، وحتى نضع الجميع أمام مسؤولياته سنكتفي بطرح بعض التساؤلات آملين الاجابة عنها بشكل موضوعي ومنصف أليس من العار أن يظل طبيب الصحة العمومية تحت رحمة أجرة هزيلة بفعل قانون أساسي جامد دون مراجعة لمدة 18 سنة؟ هل من المنطق أن يحصل طبيب الصحة العمومية على أجرة شهرية أقل 10 مرات ما يحصل عليه بعض زملائهم في القطاع الخاص في عملية جراحية واحدة؟ وأسوق هنا استئصال ما يسمى بالعامية الدودة الزائدة باللغة العربية La pain du site أو المصرانة الزائدة تقدر بـ 4500درهم وهي أجرة طبيب في الصحة العمومية؟ هل من العدل والمساواة أن تستفيذ في أن أطر الصحة من تعويضات الأخطار المهنية، ويحرم منها الممرضون والأعوان والاداريون؟ هل تعلم الحكومة أن الفضاء الصحي حابل بشتى أنواع الأمراض الفتاكة والڤيروسات القاتلة التي لا زال الطب عاجز عن مداوات بعضها كڤيروس السيدا وڤيروس الكبد، وهي ظواهر مرضية خطيرة تهدد صحة العاملين بالقطاع في كل لحظة وحين؟ ومنهم من فارق الحياة نتيجة الاصابة بالعدوى أثناء مزاولة عملهم؟ هل من العدل والمساوات أن يعوض أعوان وموظفي الدولة عن الحراسة والمداومة والساعات الإضافية وعن المسؤولية والتجول وتحرم منها الشغيلة الصحية ضدا على كل القوانين والأعراف؟ أين تكمن مصداقية الخطاب ووعود الحكومة في حل هذه المعضلات وفي معالجة مشاكل الترقية الداخلية وإدماج خريجي مدرسة الأطر وحاملي الشهادات الجامعية وملف المساعدين الطبيين ومسألة الشؤون الاجتماعية وتسوية وضعية المطرودين والموقوفين لأسباب نقابية طبقا لمقتضيات الحوار الاجتماعي واتفاقية فاتح غشت 1996؟

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد راكمت الوزارة عدة ممارسات سلبية لا داعي لتعدادها، فما يهمنا بالأساس هو أن يتجسد شعار الاصلاح والتخليق وميثاق حسن التدبير ليجد مدلوله على أرض الواقع وذلك بنبذ أساليب الماضي والخلاص من الموروث، ولذلك يتعين مراجعة مسطرة ومواصفة انتقاء الأطر عملا بمبدأ الاطار المناسب في المهمة المناسبة، بعيدا عن الزبونية والمحسوبية والرفاقية إلى آخر القائمة، واختيار الأطر ذات الكفاءة والنزاهة والاستقامة التي غالبا ما نجدها مهمشة في ظلمات المكاتب، فلا بد من بذل مجهودات في تحديث وعصرنة الادارة وتحسين مردوديتها وعقلنة تسييرها، وتفعيل أجهزتها من خلال إعادة هيكلة القطاع مركزيا وجهويا وتحديد صلاحيات ومجالات الاختصاص لكل جهة، مع تكثيف المراقبة حول الاستعمال العقلاني للمال العام وتوجيهه للحاجيات الأساسية للمواطنين، وفي هذا الاطار تقدمت النقابة الوطنية للصحة العمومية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بتصور متكامل للخروج من هذه الأزمة المركبة، انطلاقا من منظور استراتيجي يقوم أساسا على توسيع دائرة الحوار والانفتاح على كل الطاقات والفعاليات لأجل خلق فضاء فضاء الشراكة الحقيقية بين كل الفاعلين والفرقاء السياسيين والنقابيين والجمعيات المهنية، قصد المساهمة في بلورة ميثاق وطني للصحة يضمن الأمن الصحي لكافة المواطنين ومنظورنا في هذا الصدد يتمحور حول المبادئ الأساسية التالية :

1 - اعتماد رؤية شمولية في صياغة نظام صحي وطني يقوم على مبادئ الحق في الوقاية والعلاج، الحق في التأمين الصحي،

2 - تصميم نظام للتأمين الاجباري عن المرض والعجز والشيخوخة، يكون هدفه خلق توازن وتكافؤ وتضامن اجتماعي بين كل الشرائح الاجتماعية،

3 - البحث عن الصيغ العملية لإشراك وتفعيل موقع الجماعة والمواطنين في صنع القرارات المتعلقة بصحتهم،

4 - توسيع التغطية الصحية لتشمل جميع المناطق والجهات وتضمن تكافؤ الفرص في ولوج العلاج واستهلاك الخدمات الصحية،

5 - الرفع من مستوى التكوين وتوسيع مجالات الاستفادة من التكوين المستمر وتشجيع البحث العلمي في مجال الطب والصيدلة والتمريض والتدبير الاداري والمالي، وكذا تطوير عملية البحوث في النظم الصحية ووضع استراتيجية التدريب الملائمة والتأطير المباشر من أجل تقوية القدرة البحثية لأجل تشخيص حقيقي وواقعي للمشاكل الصحية وسبل معالجتها.

كما يجب دعم القطاع الخاص وتشجيعه ليلعب دوره في العملية الصحية وفق منظور متطور يأخذ بعين الاعتبار روح وفلسفة الطب، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تقتضي الضرورة التفكير في فلسفة جديدة لإنعاش الاستثمار في مجال الصحة، ووضع تشريعات ملائمة للقطاع الخاص مع إعفاء الأدوية والتجهيزات الطبية والعلاجات الصحية من الضرائب والرسوم الجمركية وخصوصا منها الضريبة على القيمة المضافة.

وختاما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم باسم الفريق الكونفدرالي بالتحية والتقدير لأفراد الأسرة الصحية على عملها الدؤوب ومجهوداتها المتواصلة في أداء رسالتها الانسانية النبيلة، بكل إخلاص ونكران الذات مهما تعددت المشاكل والنواقص، فأملنا كبير في أن تنكب حكومة التغيير بجدية واستعجال على معالجة الملفات المطلبية المطروحة كمدخل طبيعي وضروري لكل إصلاح، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد القادر أزريع.

* المستشار السيد عبد القادر أزريع :

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة ميزانية وزارة الثقافة وكذا قطاع التنمية الاجتماعية والتكوين، فبكل تأكيد السيد الوزير المحترم أن الثقافة وخاصة في اللحظة لي كنجتازوا التاريخية، وكما كان فالسابق وربما وزنها أصبح أكبر بكثير هي من أهم الثروات التي يعتمد عليها، وبكل تأكيد السيد الوزير أن الموروث في هذا المجال نظرا للسياسات الحكومية المتعاقبة السابقة واللي للأسف الشديد غيبت الفعل الثقافي سواءاً على مستوى التأطير أو على الميزانيات المخصصة أو على مستوى الاشعاع أو على مستوى هيكلة الوزارة، أو على مستوى الحفاظ كذلك على الثرات الثقافي لبلادنا، فنسجل أن الموروث الثقافي كان كتابا أو كان آثارا ثقافية فلم يتم الاهتمام به بل أنه تعرض للأسف الشديد للاستنزاف، والتهريب، وكثير هي الآثار التي تعرضت للهدم بالرغم من دورها وأهميتها وموقعها في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، وفي الحفاظ على إشعاع الانسان المغربي في الأزمنة السابقة، كذلك لم يقع الاهتمام في التجربة السابقة بالمثقف بذاته، كان رجل مسرح، أو كان كاتبا، أو مفكرا أو كان فنانا، وهذا معناه أن الثقافة أو الفعل الثقافي بصفة عامة كان يعتبر فعلا هامشيا، أما على مستوى هيكلة الوزارة فنجد للأسف الشديد أن

مندوبيات الوزارة في التجربة السابقة ليست أكثر من دور للسكن بالنسبة لهؤلاء المندوبين اللي كايتعينوا في المندوبيات الثقافية، بحيث لا إشعاع ولا فعل ولا حضور أكثر من هذا أن الاسناد لمندوبين لا علاقة لهم بالفعل الثقافي.

ختاما نستنتج خلاصة كبرى هي غياب سياسة ثقافية، هذا الواقع السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين يفرض في ظل حكومة التناوب صياغة برنامج متكامل مؤسس على تصور شامل، وبالرجوع لمشروع الميزانية الذي سبق مناقشته في اللجنة يتبين بالرغم من الزيادة اللي عرفتها هاذ الميزانية أنه ما زال مطالبين بالكثير، من جهة لتمويل الكتاب المغربي، فالثقافة منتوج ويجب تطويرها، ويجب إيصال الكتاب للقارئ المغربي، يجب التعريف بالشاعر وبالقاص المغربي، يجب كذلك أن يعرف أبنائنا المسرح المغربي وأن يتفرجوا ويتعلموا من المسرح المغربي كذلك السيد الوزير وهذه مسألة أساسية هو حضور المثقف المغربي في الكتاب المدرسي، فنسجل بالأسف صحيح أننا من دعاة الانفتاح ولكن الانفتاح ليعطي للهوية الوطنية للحضور الوطني حقه، فمن غير المقبول أن يكون غياب شبه كامل للمثقف المغربي في الكتاب المدرسي، هذا غير سليم وغير مقبول نهائيا، فلذلك السيد الوزير مطالب أنه بشراكة مع وزارة التربية الوطنية، ومع وزارة التعليم الثانوي والتقني، ومع وزارة التعليم العالي، أن يكون المثقف المغربي حاضرا في النصوص التي تدرس لأبنائنا من أجل أولا أن يعرف أبنائنا الكثير من شعرائنا ومثقفينا لكي يعرفوا ثقافتنا الوطنية، لكي يعرفوا إشعاعنا، لابد كذلك السيد الوزير ومن موقع المسؤولية في حكومة التغيير أنه نشيع الثقافة الديمقراطية القائمة على الحوار وإسهامات المغاربة مثقفين ومفكرين في هذا المجال واسع لذلك لابد وأن نفكر في صيغ للتواصل مع المواطن المغربي لإيصال هذا المنتوج الثقافي المتقدم اللي ربما عندوا إشعاع في عواصم وفي دول أخرى كفرنسا وغير فرنسا ولكن لابد أن يكون حاضرا على الأقل في المراكز الجهوية اللي كايخصها تستقطب هذا الفعل الثقافي، كذلك لكي نساهم ونتحمل وتتحمل الحكومة جزءا من أعباء المثقف، فإشكالية الطبع وإنتاج الكتاب إشكالية هي أكبر من ثقافية ولكن نلتمس السيد الوزير أن الوزارة تبذل مجهود في دعم الكتاب المغربي حتى يتسنى للمثقفين ونحن نعرف أوضاعهم، وجلهم كنعرفوهم فمكتسمحش ليهم في غالب الأحيان أنه يحطوا الكتب ديالهم في المطابع نظرا للمصاريف ديال الطبع، كذلك السيد الوزير المحترم لابد وأن تعود مجلة وزارة الثقافة، لأنه لابد أن تكون أداة للتعبير وحصيلة للفعل لي كاتقوم به الوزارة ديال الثقافة باعتبارها المشرف على تصريف السياسة الثقافية في بلادنا، كذلك السيد الوزير لابد من إعادة النظر أعتقد في الهيكلة ديال وزارة الثقافة، فالفعل محدود بل منعدم ديال المندوبيات الجهوية المندوبيات الاقلمية لي كاينة الآن لما لا المندوبيات الجهوية 16 مندوبية جهوية وتكون شراكة مع الجهات لي تعطيها امكانيات فعل ثقافي حقيقي، إذا أضفنا إلى هذا كانت شراكة مع وزارة التربية الوطنية مع وزارة التعليم الثانوي والتقني وحتى العالي في المدن الجامعية وكذلك سيكون مفيد للإشعاع الثقافي، كذلك لابد من التفكير في استثمار المدن الجامعية لي فيها أحياء جامعية ولي كاتعطينا فضاء لي نقيموا في ندوات ومحاضرات وعروض سواء كانت مسرحية أو فنية أو ثقافية، كذلك السيد الوزير نطمح هنا أنه في إطار إنعاش الصناعة السياحية في بلادنا لابد من التفكير في شراكة مع هذه الوزارة ولنا في التجربة التونسية نموذج متكامل في هذا الباب هذا.

كذلك ختاما السيد الوزير أنه لابد أن يكون للمثقف المغربي حضور من خلال جمعياته وهنا كاين جمعيات لي تحملات المسؤولية ديال إشاعة الثقافة الديمقراطية في بلادنا فالفترة الصعبة السابقة، واليوم لابد وأن يعطى لها حقها من حيث التمويل من حيث التأطير من حيث التكوين التكوين المستمر للأطر ديالها حتى يتسنى لها أن تتقدم لأنه كما تعرفون السيد الوزير الثقافة اليوم الفعل الثقافي مع الوسائل ديال الاتصال والتواصل تطور فكنتمناو أن جمعياتنا الثقافية في إطار تطوير الأداء ديال المجتمع المدني أنها توضع رهن إشارتها الامكانيات لي كايمكن تساعدها في فعلها الثقافي.

إذن هذه السيد الوزير المحترم السيد الرئيس إخواني المستشارين أهم القضايا اللي لابد نفكروا فيها جميع من أجل تطوير فعلنا الثقافي والسلام عليكم ورحمة الله.

فبطبيعة الحال في إطار الوقت المحدد للتدخل ديال الفريق الكونفدرالي لابد أنه كاين قطاع من أهم القطاعات لي هو قطاع التكوين وقطاع كذلك التنمية الاجتماعية، فباختصار شديد لأنه على كل الحال لا الوضع ولا الظروف كتسمح بالإطالة، ولكن بالنسبة لنا في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن هذا القطاع قطاع التكوين الأصيل لابد من تحريره من التسلط لي مفروض عليه من طرف الجهاز لي استفاد من الخيرات ومن الميزانية ومن الصناديق الداعمة لبرنامج التكوين فبلادنا دون مردودية بحيث أن الرأي العام الوطني يعرف المستوى ديال التكوين المهني، والوضع لي كيعرفوا التكوين المهني تعلق الأمر بالموظفين أو بالخريجين من هذا القطاع، فكم هي الدراسات لي دارت على هذا المستوى؟ دون أن يستفيد هذا القطاع منها وأن يتطور، وكم هي الأطر اللي تعرضات للتسلط اللي تعرضت للطرد فقط لأنها تنتمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا القطاع، كذلك وهذا هو الأساس بالنسبة لنا هو أن التكوين المهني

اليوم هو أداة ديال الارتقاء هو أداة ديال التطور خاصة أنه مع التحول اللي كتعرفوا الصناعة واللي كتعرفوا التقنية لابد من سند سياسة ديال التكوين المستمر، فالقطاع ديال التكوين المهني الآن للأسف ما خضعش لأدنى مقياس من هذه المقاييس لي كنتحدثوا عليها، لا علاقة له بالحداثة، لا علاقة له بالعصرنة، لا علاقة له بالحاجيات لي مطروحة على البلاد في المجال الصناعي وفي المجال التقني، فبكل تأكيد أن الميزانية المطروحة الحالية هي ميزانية لا تكفي لتطوير هذا القطاع، ولكن اللي مطلوب في إطار أنه نتوصلوا تكون عندنا ميزانية في مستوى ديال الطموحات ديال شعبنا في هذا القطاع أنه نرشدوا هذا الميزانية هذه، وما يمكن أن نرشد هذه الميزانية إلا إلى ادارت مراقبة على الميزانيات السابقة اللي تصرفات في هذا القطاع، كذلك أن هذا القطاع وأعتقد بأن المستفيد الأساسي منه هو القطاع الخاص، لابد كذلك أن يساهم القطاع الخاص بدوره في تطوير التكوين المهني، المطلوب التنوع على مستوى التكوين المهني، داخل لا فقط خارج المقاولة ولكن كذلك داخل المقاولة، كذلك لابد واسبانيا حدانا أن التكوين المهني كاتساهم فيه مؤسسات المجتمع المدني وليس حكرا على الدولة لوحدها، فلذلك كانطالبوا أن هذا القطاع أولا يعرف إصلاح حقيقي من الشوائب لي فيه، ومن التصربات المالية لي كاتمشي، ومن الهدر ديال الوقت، وديال الامكانيات، وديال الآليات كذلك كانطالبوا بتطويروا وكانطالبوا بترشيد الميزانية ديالوا، كانطالبوا كذلك بتكوين مهني متفتح على التحولات التقنية والصناعية ويراعي الحاجيات ديال بلادنا، وأعتقد إلى وصلنا نهيكلوا قطاع بهذا المستوى غايكون في مستوى استيعاب الكل، أو على الأقل واحد النسبة كبيرة من المهندسين المعطلين من الأطر المعطلة لذلك نتمنى أن الوزارة المسؤولة على هذا القطاع تعمل في اتجاه مراجعة جدرية للسياسة ديال التكوين المهني لي كانت تنهجات في بلادنا للأسف منذ الاستقلال إلى اليوم، أما بخصوص قطاع التنمية الاجتماعية فبكل تأكيد أنه عمل تنمية اجتماعية كان عمل هامشي في السياسات السابقة، اليوم وأعتقد هذه الحكمة بالنسبة للحكومة الحالية أن تسمى وزارة التنمية الاجتماعية والتكوين المهني والتشغيل، معنى هذا أن هذا القطاع يجب أن تعطى له فرصة جديدة لكي يكون حاضرا لا بمعنى الخيري لي كان فالسابق، ولكن بالمعنى ديال مسؤولية المجتمع ديال المهمشين ديال المعوقين ديال الناس لي ما تعطاتهم لا الطبيعة ولا المجتمع إمكانية ديال الاندماج، فعلى سبيل المثال الناس الآن لي محصلين على دبلومات لي فاقدين للبصر فحتى حق الشغل محرومين منوا، كذلك إمكانية ديال استيعاب الناس المعوقين في مختلف المجالات، فحتى على الصعود ديالوا لمكان عملوا كيوجد صعوبة جدا باش يوصل للمقر العمل ديالوا، إذن لا على مستوى البناية ديال المؤسسة، لا على مستوى موقع العمل والحق فالعمل لابد أن نراجع كل هذه الأشياء، أكثر من هذا مثلا المعوق ماعندوش الآن إمكانية الحصول على سيارة المغرب بالمواصفات ديال المواطن المعوق لي كايتمتع بها المواطن الفرنسي أو الأوربي، فحتى الترخيص ما عندوش الحق بحيث كيضطر إما فهاذ السيارات لي كاتخدع للتدوين، لذلك فأعتقد أنه فالمنطلق بالنسبة لقطاع التنمية الاجتماعية حنا فالمنطلق خصنا نظروا ليه بفلسفة جديدة، وبنظرة جديدة، ولما لا وهذا أساسي من أجل صياغة ميثاق اجتماعي جديد لحماية المعوق، لحماية المهمش، كثيرون هم المهمشون، حتى على الأقل نسهم كل من موقعه في إعادة توزيع التروة الوطنية، فلما لا مناظرة حول لصياغة منظور جديد للتنمية الاجتماعية وشكراً السيد الرئيس، شكرا السادة الوزراء، إخواني المستشارين، والسلام عليكم ورحمة الله.

* <u>تدخل المستشار السيد عبد القادر أزريع (سلم إلى رئاسة الجلسة مكتوباً)</u> :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن برنامج وزارتكم رغم وقوفه على الإختلالات والنواقص في مجال التهيئة والتعمير ورغم طرحه لعدة مقترحات لتجاوز الواقع الحالي للقطاع، يبقى مجرد نوايا غير مقرونة بمخطط ملموس ومحدد في الزمان لإتجاره.

فالبرنامج لا يتضمن أية خطة ملموسة، واضحة المعالم للحد من الإختلالات على مستوى إعداد التراب الوطني بين الجهات، تلك الإختلالات التي تعد من مخلفات التخطيط الإستعماري المستند إلى التمييز بين المغرب النافع والمغرب الغير النافع.

والبرنامج لم يتضمن أيضا خطة ملموسة لجعل تدخل قطاع التعمير قبليا وليس بعديا كما هو الشأن في التجارب السابقة مما يجعل التدخل يقتصر على معاينة الواقع ومحاولة إصلاحه وإستدراك بعض الإختلالات بدل دور التنبؤ.

كما أن البرنامج لم يركز على إعطاء الوثائق التعميرية قوة القانون بعد إنجازها بشكل تشاوري حتى تساهم في تنظيم المجال بدل تركها في الرفوف ليخلو المجال للسماسرة والمضاربين للعبث بمجالنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن البرنامج لم يضع برمجة محددة لإنجاز مخططات التنمية والتهيئة الجهوية المعتمدة منذ 1984 والتي لا زالت في طور الإنجاز باستثناء المنطقة الشرقية، وكذا المخطط الوطني لإعداد التراب الذي انطلق هو أيضا سنة 1991 والذي لا زال كذلك في طور الإنجاز.

وإذا كانت أهداف إعداد التراب الوطني المقترحة من طرف البرنامج تعتمد ثلاث أهداف كبرى التنمية المتواصلة - التنمية الفاعلة - التنمية العادلة، فإن البرنامج لم يضع مخططا ملموسا لتحقيق تلك الأهداف باستثناء بعض الإجراءات العامة :

- تفعيل اللجنة الوزارية المختلطة لإعداد التراب الوطني،
- تنظيم حوار وطني حول إعداد التراب الوطني،
- إصدار ميثاق وطني لتنمية التراب الوطني.

أما على مستوى التنظيمي، فلم يتعرض البرنامج لإعادة تنظيم الوزارة وهل سيكون لها جهويا تمثيلة موحدة للتنمية والبيئة والتعمير والإسكان، كما لم يتعرض لمصير بعض الوكالات المضربة التي لازالت تابعة لوزارة الداخلية كوكالة الدار البيضاء وفاس، ولم يتعرض لمصير مفتشي التعمير وتداخل الإختصاص مع كل من الجماعات المحلية والوكالات الحضرية.

أما في مجال الإسكان، فالملاحظ أن الرؤية الشمولية المندرجة في إطار التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستديمة التي يتحدث عنها البرنامج تراهن على الخواص والجماعات المحلية في المساهمة لسد العجز في ميدان السكن، فدور كتابة الدولة في الإسكان لم يعد المتدخل المباشر لإنتاج السكن بل سيرتكز أكثر فأكثر على وضع قواعد للإنتاج وإعداد الأرضية الصالحة للتدخل والتنسيق بين الفاعلين في مجال السكن.

إن مثل هذا الرهان لا يستقيم في الوضع الحالي للجماعات المحلية في غياب تمكينها من الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاز مشاريع الإسكان كما أن المراهنة على الخواص هي أيضا محفوفة بالمخاطر في ظل المضاربة العقارية ودون تنظيم السوق العقاري.

فتدخل الدولة عبر كتابة الدولة في الإسكان والمؤسسات التابعة لها لازال أساسيا لمحاولة سد العجز المهول في مجال السكن والذي يتطلب بناء 180 ألف وحدة سكنية سنويا لمدة 15 سنة فضلا عن المساكن المخصصة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح والسكن العشوائي المقدرة بـ 580.000 ألف وحدة سكنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن التوجهات الإستراتيجية التي تعتزم كتابة الدولة في الإسكان نهجها تطرح عدة ملاحظات :

1 - تهييء لإستقالة الدولة من قطاع اجتماعي لا يخلو من أهمية توكيله للخواص مما يجعل المواطنين عرضة لكل أشكال المضاربة، في غياب تدخل الدولة عبر مؤسساتها لضبط السوق.

2 - إن الرفع من حجم تدخل القطاع الخاص في مجال السكن الإجتماعي محفوف بالمخاطر في غياب المراقبة الصارمة سواء للتعمير أو الدراسات أو طرق الإنجاز.

3 - إن اشتراك الجماعات المحلية في غياب الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاز مشاريع الإسكان يبقى رهانا غير واقعي.

لذلك يجب أن تلعب الدولة عبر كتابة الدولة في الإسكان دورها الكامل في إنتاج السكن الإجتماعي :

1 - من خلال وضع استراتيجية مرقمة لإمتصاص الخصاص.

2 - فتح أراضي جديدة للتعمير وتنشيط فكرة المدن الفلكية مع توفير طرق الربط السريع مع المدن الأخرى.

3 - إتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف كل أنواع التبذير وسوء التسيير في المؤسسات التابعة وتنظيم تدخلها حتى تكون فعالة كل واحدة في مجال اختصاصها وإعادة تنظيمها وفقا للتقييم الجهوي الحالي.

4 - وضع مخطط فعلي وواقعي لإنتاج السكن للأجراء بارتباط مع نقابات العمال الأكثر تمثيله ونقابة أرباب العمل.

5 - مراجعة برنامج 200.000 سكن وتركيزه على المدن الرئيسية التي يوجد بها خصاص كبير.

6 - مراجعة أسلوب الشراكة المعمول به حاليا والذي يعني في الواقع تفويت الأراضي للخواص وتعويضه بشراكة أكثر توازنا وأكثر فعالية.

7 - الإستفادة من تجارب الشراكة فيما يخص سكن الصفيح لوضع أسس شراكة متوازنة تضمن مراقبة الوزارة لعمل أولئك الشركاء ولضمان تنفيذ التزاماتهم فيما يخص السكن لصالح قاطني أحياء الصفيح.

والسلام.

* تدخل المستشار السيد اعمر اجمالي (سلم إلى رئاسة الجلسة مكتوباً) :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

كان لنا موقف في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص مسار الخوصصة عند إعلانه تنفيذا لتوجهات المؤسسات المالية الخارجية، فبدل تفويت القطاع العام طالبنا وقتها بالعمل على ترشيده وتطهيره من اللوبيات المسيطرة عليه منذ عقود والتي ساهمت في تدهوره وتحملت مسؤولية إفلاسه في غياب المراقبة إداريا وماليا من طرف الحكومات التي تعاقبت على تسير الشأن العام ببلادنا.

إننا اليوم وأمام حكومة شعار التغيير نجد التأكيد واضحا في القانون المالي المعروض على أنظار المجلس وعلى الأمة بأن مسلسل الخوصصة سيستمر.. رغم ثقل الأسئلة التي أنتجها هذا المسلسل من جراء المحن الآخذة في الاتساع والتي تطال العمال وأسرهم وتمتد إلى حقهم في العمل وفي استمراره وفي الأجر الضامن للعيش والاستمرار في الحياة..

إن تمادي المستفيدين من الخوصصة في السطو على حقوق العمال ومكتسباتهم دون احترام للتعهدات في دفاتر التحملات يضع من جديد مسار الخوصصة برمته موضع السؤال، لأنه تدمير ممنهج للثروة الوطنية تحت إسم التقويم الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي يدعم الرأسمال ويمنحه حرية المبادرة.

السيد الوزير،

بخصوص الدعوى القضائية التي قدمها السيد الوزير الأول ضد شركة «سميف» بفاس نسأل :

- هل يمكن اعتبار هذه الدعوى بداية أو مدخلا لمراجعة أسلوب التعاطي مع هذا الملف الخطير والطريقة التي أدارته بها الحكومات السابقة؟

هناك مؤسسات تم تفويتها بأثمنة بخسة لا تعكس أحيانا حتى قيمة عقارها وبالأحرى تجهيزاتها وبناياتها. كمثال على ذلك -مع تجنب فكرة الحصر- تم تفويت معملي إيكوز للقطن بكل من وادي زم وقصبة تادلة بدرهم رمزي ليجد المحظوظ بهذه الصفقة الملايير من احتياط الخيط تنتظره. فماذا كان مصير العمال ومصير رواج اقتصادي بالمدينتين؟ إن اعتصام العمال بهذه الوحدة الإنتاجية أوشك على نهاية سنة ولا من يحرك ساكنا. ونفس الشيء يعيشه عالم الشغل في العديد من المؤسسات المخوصصة والتي تشكل ملفات تفاوض معروض على الحكومة منذ زمن..

وهناك مع الأسف لائحة أخرى مستهدفة رغم أهميتها الاستراتيجية ورغم كونها لم تكن مدرجة في اللائحة 112 التي صادق عليها البرلمان السابق...

إننا نؤكد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على موقفنا من مسار الخوصصة الذي انطلق من جديد على نفس نهج محدد سلفا. رغم أن برامج الأحزاب المشكلة للحكومة كانت في أغلبيتها ضد الخوصصة. فهل هذا التراجع كان بفعل تقييم جدي علمي واجتماعي ومالي لهذا الموقف؟ وأين هي خلاصات هذا التقييم إن كانت؟

وبالجملة فإن مسار الخوصصة إعفاء للمتملصين من الضرائب والدعائر ومدخل للمرونة في علاقات الشغل، وهذا يساوي بيع ممتلكات الشعب وتشريد لأبناءه.

لكل هذه العوامل والاعتبارات ومن أجل إقاف النزيف الذي تعرفه الثروة الوطنية وحماية لحقوق العمال فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نغتنم فرصة مناقشة ميزانية وزارة الخوصصة والقطاع العام للمطالبة بـ :

1 - التدخل العاجل والسريع لمعالجة ملفات العمال ضحايا الخوصصة.

2 - إيقاف مسلسل الخوصصة.

3 - تنظيم حوار وطني لتقييم الحصيلة وترشيد القطاع العام.

وإلا ستجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين للدفاع عن حقوق العمال والثروة الوطنية.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز.

في عرضكم السيد الوزير لمشروع الميزانية الفرعية لوزارتكم، قدمتم خلاصة لما أنجز في الميزانية السابقة، وهذا معناه أنكم تنطلقون من ميزانية الحكومة السابقة وموقفكم هذا مخالف في الشكل والمضمون لما جاء في التصريح الحكومي وما سينجز في الميزانية

المقبلة التي نعتبرها امتدادا للميزانية السابقة، وخير دليل على ذلك ما تنوي وزارتكم انجازه في ميدان الطرق وصيانتها والمحافظة عليها، هذا بالاضافة إلى أن مشروع ميزانيتكم لا يحدد أماكن تدخل وزارتكم مما يجعلنا نتخوف أن تكرس السنة التي دأب عليها سالفوكم بالاعتناء بجهة من المغرب دون غيرها من الجهات وكأن الانتماء للقبيلة أو المدينة أسبق من الانتماء للوطن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن حرب الطرق لا زالت تحصد العديد من الأرواح، مما جعل المغرب يحتل الصدارة في حوادث السير وعدد ضحاياها رغم المجهودات التي تقوم بها اللجن المختصة ورجال الأمن والدرك ومستعملي الطرق. لكن عدد الحوادث يتزايد، إن السبب الحقيقي لهذه الحوادث هو الحالة المزرية التي عليها طرقنا بما في ذلك شبكة الطرق السيارة، ونورد هنا الإحصائية التي أعطتها وزارة النقل، وهي شريكتكم في الحكومة والتي تحمل حالة الطرق 65% من الحوادث التي ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم ما للطرق من أهمية في توطيد العلاقة بين المواطنين ونشر الوعي وتقريب التواصل ووسائل الصحة والسلامة بين المواطنين إلى جانب تنشيط السياحة والتجارة وتنمية المناطق التي تصلها هذه الطرق. وفي هذا الباب نذكر سيادتكم بالمشروع الممول من قبل المجموعة الأوربية وبعض الجهات العربية والقاضي بربط طنجة بالسعيدية بواسطة طريق ساحلي لا شك أنه سيساهم في تنمية أقاليم الشمال وتطوير السيحة والتجارة في تلك الجهة. ما نتمناه هو أن يحترم انجاز هذا المشروع في الوقت المحدد له.

إننا نود أن نطرح عليكم سؤالا هل هذا جزء من 420 كلم التي تنوي وزارتكم تكسيتها؟ وفي هذه الحالة ماذا سيكون مصير الجهات الأخرى التي ما تزال تنتظر منذ عشرات السنين، أن نذكر وزارتكم أنها لازالت معزولة عن العالم؟

كان في الإمكان أن نعذركم لو أن ما تقوم به وزارتكم في مجالات أخرى أحسن حالا، فالجزء الجنوبي من المغرب مهدد بالجفاف، ومن المنتظر في عام 2001 إذا لم تتدارك وزارتكم الوضعية ببناء سد أولاد حمو بأكادير، أن تصبح المنطقة تفتقر ليس فقط إلى مياه الري بل أيضا إلى الماء الشروب. فمن أين ستنقلون المياه إلى أكادير إذا وقع المحضور؟ وهل تقدرون مأساة طنجة في بداية التسعينات؟

السيد الوزير،

نعرف أنكم تعرضتم خلال اشتغالكم بهذه الوزارة لمضايقات ونعتقد أن من كان ضحية للمضايقات أوصى بأن يحمي المشتغلين في قطاعه من الظلم والشطط في استعمال السلطة، لكن وزارتكم لم تتردد في انزال العقاب على عمالها وموظفيها وتنقيلهم تسعفا أو لأتفه الأسباب.

لقد أنعم الله على المغرب بالعديد من الأنهار التي لا يشاطر مياهها أحد وهذه خاصية لا تتوفر للكثير من الدول ولكن مياهنا تضيع في البحر أو في الصحراء. لقد كان لمشروع بناء سد كل سنة أثره على بيئتنا وزارعتنا وماشيتنا ومواطنينا. فلماذا توقف هذا المشروع؟ هذا بالإضافة إلى أن العديد من المناطق القروية تعيش باستمرار الحاجة إلى الماء كما هو الحال بالنسبة لقبائل الرحامنة رغم توفر فرشة هائلة من المياه الجوفية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن تحرير التجارة سيفرض على بلدنا نوعا جديدا من المنافسة، هو أن تكون طرقها وموانئها الجوية والبحرية جاهزة لاستقبال كل البضائع والطائرات والبواخر، غير أننا نلاحظ أن عناية وزارتكم بالموانئ ظل مقصورا على ميناءين أو ثلاثة في المغرب رغم أن شواطئ المغرب تمتد على بحرين، وأن 98% من الحركة التجارية تتم عبر البحر مما يتطلب مزيدا من العناية والصيانة لموانئنا وتوسيعها وتشجيع العاملين فيها ليؤدوا رسالتهم على الوجه الأكمل.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتشبث ونتمسك بحق الشغيلة في الاستقرار والمعاملة اللائقة ونطلب منكم أن تعملوا على احترام كرامة العاملين في وزارتكم سواء كانوا ينتمون لنقابتنا أولا.

السيد الوزير،

إن موظفي وزارتكم وخاصة منهم أولئك المرتبين في السلاليم الدنيا أو الذين لم يدخلوها بعد يتقاضون أزهد الأجور مع أنهم يؤدون أشق الأعمال وأخطرها على سلامة مستعملي طرقنا وموانئنا وبحارنا ومطاراتنا وأجوائنا. ولذلك نطلب منكم مراجعة وضعية الموظفين وتقنيي الأرصاد الجوية بما يتلاءم وحاجياتهم الحيوية وذلك عن طريق فتح حوار جدي ومسؤول مع النقابات الأكثر تمثيلية في القطاع وستسهم مركزيتنا حينئذ باقتراحاتها وبملفها المطلبي لصالح قطاع التجهيز والعاملين به.

السيد الوزير،

جاء في رد وزير الاقتصاد والمالي «أنه يصفق لمبادرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنظيم أوراش التطوع والتضامن»، لذلك السيد الوزير نساءلكم بهذه المناسبة حول مساهمة وزارتكم في هذه الأوراش خاصة أن جلها يدخل في اختصاص وزارتكم.

لقد سبق أن قدمتم الجواب الذي نعرفه جيداً فهل ما زلتم على نفس الرأي؟

والسلام.

* تدخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في قطاع النقل (سلم إلى رئاسة الجلسة مكتوباً) :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

إن مجرد ذكر قطاع النقل بمختلف أصنافه البري والجوي والسككي والبحري يوحي لنا بأهميته القصوى اعتبارا لكونه يشكل قطب الرحى في النشاط الاقتصادي للبلاد، ناهيك عن أبعاده الاجتماعية والسياسية الحيوية في الحياة اليومية للمواطنين.

وإذا كان بمثابة الشريان الفعال الذي يمد الجسم المجتمعي بوسائل الحركية والنمو فإننا نستطيع الجزم بأن العلاقة بين تطور قطاع النقل وتسارع وثيرة النماء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هي علاقة جدلية مما يبين وبالملموس، أن كل مجتمع ينشد النهوض والإقلاع الاقتصادي بل والحضاري، لا يستطيع الوصول إلى هذه الغاية ما لم يعمل على تطوير وتحديث وعصرنة قطاع النقل.

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فما هي الحالة التي يوجد عليها قطاع النقل ببلادنا؟

وكيف هي وضعيته بالمقارنة مع جيراننا بالغرب؟ وما الذي قدمناه لهذا القطاع منذ فترة الاستقلال إلى اليوم؟ وهل بالإمكان أن نكون راضين فعلا على وضعية هذا القطاع ببلادنا؟

وحتى نلامس مشاكل القطاعات التي تحت وصاية وزارتكم ندرج أبرزها على الشكل التالي :

فبالنسبة للمكتب الوطني للنقل لا يخفى عليكم السيد الوزير، دور المكتب الوطني للنقل بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولا يخفى عليكم كذلك الدور التاريخي الذي لعبه أثناء المسيرة الخضراء المظفرة والذي لا زال يلعبه لحد الآن في مواسم نقل السكر، ونقل الحوامض، والنقل للمناسباتي.

والمكتب الوطني للنقل يدخل الآن في مسلسل التحرير، وبهذا الصدد قام بدراسات عديدة أفضت إلى وضع برنامج لهيكلة هذا القطاع وتمكينه بالأدوات الضرورية ليلعب دوره كاملا بالنسبة للنقل الوطني والدولي.

كما نسجل بهذه المناسبة السيد الوزير تعهدكم بتمكين المكتب الوطني للنقل بالجوانب القانونية الكاملة حتى ينطلق ابتداء من هذه السنة برنامجه الانتقالي.

ونطالب كذلك السيد الوزير بأن تعملوا على الإسراع بالمصادقة على هذا القانون الأساسي لموظفي المكتب الوطني للنقل حتى تتم الاستجابة لمطالبهم العادلة ومن ضمنها ترسيم المؤقتين والمياومين.

وكذا السماح للشاحنات التي لا تتعدى حمولتها الإجمالية 8 طن بالزيادة في عدد الأطنان المرخصة شريطة أن تخضع للمراقبة.

أما بالنسبة لقطاع السكك الحديدية الذي رغم تمكنه من الخروج من الضائقة المالية فإن هذا النجاح لا نملك إلا أن نرتاب منه لكونه ثمرة معالجة مالية تقنية تمت على حساب السككيين وعرقهم وجهدهم، وكذا على حساب نفقات الصيانة الخاصة بالقاطرات والتجهيزات التحتية للسكك الحديدية، وكذلك إلغاء 300 نقطة توقف بالبوادي مما يعني أن المعالجة المالية الضيقة هي في جوهرها إخفاق وتأزيم للقطاع شغيلة وخدمات. كما نتج عن هذه السياسة الممنهجة تصاعد حوادث الشغل من حيث العدد والخطورة على شغيلة القطاع.

وإضافة إلى ما سبق فإن مؤسسة (برايس واثر هاوس) Price Wather Housse، وقعت في مطلع التسعينات دراسة تقنية شاملة مع الادارة العامة كان من المتوقع لو طبقتها هاته الأخيرة أن تتدارك العجز المالي، بل إن خبراء هذه المؤسسة توقعوا أن القطاع يستطيع بناء على تنفيذه للخطة المقترحة خلق 13.000 منصب شغل والسماح لما لا يقل عن 1000 مقاولة بالإستمرار في نشاطها المرتبط بالنقل السككي.

لكن الملاحظ أن العكس هو الذي طبق حيث تم الاستغناء عن 6689 عون بين رسمي ومؤقت، زد على ذلك أن التوازن المالي كانت فاتورته باهظة على شغيلة القطاع (تنويع وتكثيف التعسفات ضد المسؤولين النقابيين، التنقيلات الجماعية والفردية التي تسبب في تشريد عائلات بكاملها، حرمان الأطر النقابية من حقهم في التنقيط بسبب مشاركتهم في الإضراب العام الذي دعت إليه المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

ويقدر ما نلاحظ من تراجعات على مستوى الخدمات والحقوق والمكتسبات في قطاع السكك، فإننا لا نملك إلا أن نسجل تحسنا نسبيا في علاقات الشغل في أصناف أخرى من النقل على مستوى الخدمات وعلى مستوى المكتسبات الاجتماعية، وهو من ثمار الحوار الجاد والفعلي وذلك بالرغم من بعض المشاكل والعراقيل القائمة ونذكر على سبيل المثال في هذا الباب :

* كوماناف : La comanav التي نطالب بحمايتها وتطوير وتعزيز أسطولها البحري الذي لا يتجاوز 14 سفينة من أصل 35 هي مجموع أسطول الملاحة التجارية المغربية وهو الرقم الذي يبقى ضعيفا بالنسبة إلى بلدنا ذو الواجهتين البحريتين، ومما يثير التساؤل هو أن «لا كوماناف» لا تتوفر إلا على 14سفينة تشغل 680 بين ضابط وبحار وعامل في حين أن 21 سفينة المتبقية لا تشغل أكثر من 250 فرد على أبعد تقدير وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن القطاع العمومي والشبه العمومي يوفر مناصب شغل عديدة وقارة وهو ما يدعو إلى تعزيزهما والاستمرار في تطويرهما. ولا يفوتنا التذكير بأن هذه المؤسسة ما زالت شغيلتها البحرية تشتغل حسب قانون تجاوزته الأحداث وأكل عليه الظهر وشرب، الشيء الذي ينعكس سلبا على أجور العاملين على ظهر السفن ضباطاً وبحارة. وإنصافا لهم نطالب بتحسين أوضاعهم المادية خاصة ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية.

وبالنسبة للأرصاد الجوية فإننا نطالب بتحسين وضعية العاملين ماديا ومعنويا بهذه المؤسسة مع تمكينهم من الآليات والتقنيات الجديدة والمتطورة للقيام بمهامهم على أحسن وجه.

أما في المكتب الوطني للمطارات فإننا لا نخفي ارتياحنا لما تم تحقيقه من منجزات في هذه المؤسسة إن على المستوى الوطني أو القومي، لكن نلاحظ مع كامل الأسف اهتماما أقل درجة من طرف المسؤولين بالنسبة لمشاكل ومطالب العاملين بهذا القطاع لذلك نرجو أن تتغلب روح المصلحة الوطنية ويتم فتح حوار جدي مع ممثلي المستخدمين ونقابتهم للوصول إلى استقرار فعلي داخل هذه المؤسسة الوطنية. كما نطالب بتحسين أوضاعهم المادية نظرا للخدمات التي يقدمونها.

وفيما يتعلق بالخطوط الملكية الجوية فإننا نؤكد هنا كذلك على ما قلناه بالنسبة للمكتب الوطني للمطارات مع التأكيد على المكانة المحترمة التي تحظى بها خطوطنا الملكية المغربية بالداخل والخارج، وبالمناسبة نطالب بحل سريع ونهائي لمشكل تقني الطيران خدمة لمصلحة المؤسسة والعاملين بها ومن خلالهم خدمة الوطن.

السيد الوزير،

إننا لا نبالغ كذلك إذا قلنا أن إدارة شركة النقل المغربية - الخطوط الوطنية (الساتيام) أن ما يميزها هو الخرق الفظيع للحقوق النقابية ويتجلى ذلك في الطرد والتعسف بسبب الانتماء النقابي.

كما أن النقل البري في شموليته يعيش فوضى عارمة فيما يتعلق بمنح الرخص (الكريمات) المطبوعة غالبا بالزبونية والمحسوبية وكذا من خلال العلاقات المهنية بين أرباب الحافلات والشاحنات من جهة والسائقين ومساعديهم من جهة أخرى حيث تنعدم كل الضمانات القانونية من ذلك الغياب التام لكل تعاقدات النقل، الأمر الذي يستوجب تنظيم هذا القطاع وتقنين العلاقة المهنية بين المشغل والمشتغلين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشار المحترم عبد الحميد الحمديوي.

* المستشار السيد عبد الحميد الحمديوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أتشرف باسم فرقي الكونفدرالي أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة في إطار مناقشة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة، بدءاً قبل أن أستعرض عليكم رأي مركزيتنا في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الحيوي في التسيير والتجهيز والاستثمار، أثير ملاحظة أساسية تتعلق بالاختصاصات التي حددت لوزارتكم، وتداخلها مع اختصاصات وزارات أخرى الشيء الذي يعاكس تصريحكم بعصرنة الأجهزة الادارية، وتطوير أساليب التسيير والتدبير، ويناقض ما جاء به التصريح الحكومي، الذي يضع ضمن أولويات اهتماماته القطاع الاجتماعي، ويعود استمرارا للأوضاع السابقة وتشتيتا للجهود والطاقات في مجال حماية الطفولة والمرأة والأسرة، نتساءل كيف غاب عن الحكومة معالجة هذه الحالة رغم تأثيرها البالغ على تدهور الخدمات القطاع، والتدني الفضيع لنتائجه طيلة السنوات الفارطة.

أولا قطاع الشباب والطفولة : إن الرقم 276 داراً للشباب على المستوى الوطني 71 فقط منها في العالم القروي ليبين الخصاص الذي يجب تداركه في هذا الميدان، ناهيك عن الشروط التي توجد عليها هذه الدور، كافتقارها لأبسط الوسائل وضعف التأطير بها بسبب إقصاء الأطر الكفأة، مما حل دون تحقيق للأهداف المتوخاة منها، خاصة مع غياب اعتمادات التنشيط وتحديث أدواته، مما يحل معظم دور الشباب إلى المؤسسات المتكالية، وغير منتجة وتجاوز هذا الوضع يتطلب :

أولا : إعادة النظر في طرق تسيير والبرامج المسطرة.

ثانيا : رفع من الدعم المخصص للصيانة والتنشيط التربوي.

ثالثا : إصدار قانون موحد لمجالس دور الشباب باتفاق مع المنظمات والجمعيات المعنية.

رابعا : حماية أنشطة الشباب ومقرات نشاطه من تدخل العناصر وجهات لا صلة لها بمجال التربوي والتنشيط التربوي.

كما أن مراكز حماية الطفولة وتتميز بانعدام التجهيزات الأساسية، وبغياب برامج تربوية هادفة تساعد على تأهيل وإدماج الطفولة مما يجعلها تكرس انحراف إما إخراج هذا القطاع يقتضي مراجعة جذرية لدور وإيلاء التجديد لبناياته بما تستحقه من عنايات وإعطاء للعاملين به والمستفدين من كامل الاهتمام.

ثانيا قطاع شؤون المرأة إن مؤسسات الانعاش النسوي هي الأخرى تشك من مشاكل حقيقية في مجال التكوين والتأطير والبنايات التحتية ووسائل العمل والبرامج التربوية، إضافة إلى معاناة المرشدات المادية والمعنوية، من جراء غياب اهتمام حقيقي بأوضاعهن.

ثالثا المخيمات الصيفية إن انتقال الأطفال من محيط إلى محيط خلال فترة التخييم يهدف إلى آية متعددة فيها النهاية التعليمية والمعرفية التي تعرف الطفل بجغرافية بلاده، وتضاريسها وتاريخها بالاضافة إلى استجمامه وتمتيعه بطقسها الجميل ومناظرها الخلابة، التي لا يستطيع الوصول إليها إذا كان من أسرة ذات الدخل المحدود، كما أن التخييم يساهم في تثقيف أطفالنا وإغناء رصيدهم التربوي والجسمي وتعويدهم على الاندماج في بيئة ومجموعة بشرية غير أسرتهم مما يقوي فيهم روح المنافسة والاعتماد على النفس.

إن تحقيق هذه الأهداف يقتضي توفير بناية تحتية مناسبة وأطر تربوية كفأة، تساهم في إنجاح المخيمات وتشجيع أطفالنا على ارتيادها، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالشراكة الفعلية بين وزارة الشبيبة والرياضة والجمعيات المهنية، بتربية الطفولة والشباب من جهة وبين هذه الوزارة والوزارات المعنية وذات الصلة بالتربية والشباب والطفولة، إلا أن عدم العناية بمخيمات وعدم تحفيز الأطر الكفأة على الاستمرار في أنشطة التربية والتخييم، خلق واقعا جعلنا نشأة لا تعي أهميات المخيمات ولا تستفيد منها.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نرى أن بلوغ الأهداف المتوخاة من تنظيم المخيمات الصيفية يستدعي :

إعادة النظر في التشريع الخاص بمقتضيات التخييم، تحسين الشروط الاستقبال بمراكز التخييم، تزويد المخيمات بالتجهيزات الأساسية، الرفع من الدعم المادي للمخيمات، تقديم الدعم من الجمعيات الجادة والنشيطة في مجال التربية والشباب، الاهتمام بأبناء جاليتنا في الخارج وتمكينهم من مشاركة جانب إخوانهم الأطفال المقيمين بالوطن قصد تعميق التواصل وتأكيد الهواية المغربية والحفاظ عليها، تكوين الأطر وتحفيزها على العمل.

إن قطاع الطفولة والشباب والرياضة حضي دوما باهتمام بالغ وعناية خاصة من طرف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلا أن الميزانيات الحالية المرصودة لقطاع الشبيبة والرياضة برغم من الزيادة التي عرفتها سواء بالنسبة لنفقة التسيير 35 مليون درهم و915 ألف درهم بزيادة نسبتها 2,5% بمقارنة مع السنة المالية 97-98، أو بالنسبة لنفقة الاستثمار والتجهيز 170 مليون درهم أي بزيادة 47% بالمقارنة مع السنة المالية 97-98، فإن هذه الزيادة نعتبرها كفريق كونفدرالي هزيلة ولا ترقى إلى مستوى اهتماماتنا بهذا القطاع، أما فيما يخص التأطير البشري للقطاع فيلاحظ التهميش منهجي متصاعد من كفاءات والأطر ذات التجربة المشهودة بها في هذا القطاع، وهذا النهج ينعكس سلبا على المهام التربوي والاجتماعي الموكولة لوزارة الشبيبة والرياضة ويتعارض مع توجيهات التصريح الحكومي لفائدة الشباب والطفولة.

السيد الوزير المحترم،

إن لاهتمامنا في كونفدرالية الديمقراطية للشغل ليس ناجما فقط عن كون معظم نشأتنا من أبناء العمال بل لأنهم بنات مغرب الغد وعماله وأطره ونريد أن يكون مغاربة الغد أن يكونوا أقوية النفوس سليمي العقول أقوية الأبدان فهل ستساهم وزارتكم في هذه الرسالة أم أنها ستترك الحبل على الغالب، كما فعلت سالفتها التي نهبت الأرزاق وملئت البطون.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنتظر من وزارتكم ترشيد النفقات وتحفيز الطاقات لصالح الأجيال التي يجب أن تلج القرن المقبل وهي أكثر نضجا وقدرة على البناء، والسلام ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم حميد البرقوقي.

* المستشار السيد حميد البرقوقي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتدخل في مناقشة وزارة الاتصال لإبداء بعض الملاحظات وإلقاء بعض التساؤلات، السيد الوزير، إذا كنا ومعنا الرأي العام الوطني ننتظر بأمل ترجمة شعار التغيير الذي عبر عنه التصريح الحكومي في مختلف مجالات ومناحي الحياة اليومية لعموم شعبنا فإن الحديث عن التغيير في مجال إعلامنا الوطني السمعي والسمعي البصري والمكتوب، من موقع مسؤولية وزارة الاتصال لا يستلزم بالضرورة كل هذه المدة من عمر الحكومة، لنلمس ما تغير من ممارسات العهد السابق الذي كنا نأمل أن يطوى، لأن أي تغيير في هذا القطاع سيصل بأكبر سرعة ممكنة إلى الجميع، الأمر الذي لا زال غير محقق حتى الآن للأسف الشديد، فهل طوي العهد السابق فعلا.

السيد الوزير،

نفهم بالإشارة، والذي بها يفهم دواعي انصرافكم إلى المستقبل الاعلامي لبلدنا في عرضكم بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الاتصال، لكننا لا نملك من موقع مسؤوليتنا كمركزية نقابية تحمل على عاتقها رسالة نبيلة مجاراتكم في منهجية عرض أفكاركم المتوجهة إلى المستقبل من دون التعرض لواقع إعلامنا الوطني كسلطة رابعة وقناة للتربية وصنع الربط، ومن دون وضع النقط على الحروف بخصوص الفترة الفاصلة بين التصريح الحكومي ووعوده إلى اليوم، بماذا يتسم إعلامنا الوطني؟ بماذا تتسم وضعية العاملين بهذا القطاع؟ ما حظنا كمكونين من مكونات الأمة في هذا الاعلام؟ كيف نفهم الاستعداد لنواجه تحديات العولمة لربح رهان الاعلام بجانب الرهانات الأخرى في الوقت الذي أصبح فيه سلاحا يهزم النفوس قبل الجيوش لما له من قدرة على توظيف المعرفة والتقنيات وصناعة وتكثيف الرأي العام؟

السيد الوزير،

أهم سمة خطيرة تميز إعلامنا الوطني هي الانفصال بين مكوناته التي تشتغل بدون تواصل فيما بينها وبدون تواصل مع وزارتكم، إن الاذاعة والتلفزة المغربية، والقناة الثانية، ووكالة المغرب العربي للأنباء، وجريدة الأنباء، وميدي آن، والمركز السينمائي المغربي، والمعهد العالي للإعلام والاتصال، مكونات في شكل محميات لكل محمية قانونها الخاص الذي يحكمها والمدراء العامون هناك لهم كامل الصلاحيات إلا صلاحية التنسيق مع وزارة الاتصال، نسألكم بهذا الخصوص هل أنتم متأكدون من أن تعليماتكم للمسؤولين بهذا المحميات ستنفذ؟

السيد الوزير،

إن الإذاعة والتلفزة المغربية خلال المدة التي تقلدتم فيها مسؤولية وزارة الاتصال التي لها صلاحية الاشراف الفعلي على هذه المحمية ما تزال تعمل بمنطق الخطوط الحمراء، رغم شعار الشفافية في التصريح الحكومي، ومن الأمثلة الحية التي أكدت لدينا هذه الملاحظة نسوق إليكم ما يلي :

1 - خلال شهر يونيو المنصرم ويجنيف التي احتضنت الدورة 86 لمنظمة العمل الدولية، كانت مركزيتنا على رأس الوفد المغربي وكان أدائها متميزا، وهناك أساء لبلادنا أحد المساندين لأنشطة المرأة الارتزاق، مما حمل كاتبنا العام على مواجهته، وإرغامه على سحب كلامه والاعتذار، كان ذلك إيمانا منا بأن المس بالمقدسات وبأي مغربي من رجالات الدولة أو من المواطنين هو مس بجميع المغاربة، مع الأسف لم يشكل هذا الحدث مادة إعلامية في وسائل إعلامنا، نريد منكم أن تضعونا في صورة الدواعي التي غيبت هذا الحدث إن كنتم تعلمون؟

2 - يعلم الجميع أن مركزيتنا النقابية خلال هذا الصيف قد أبدعت فكرة الأوراش وانخرطت في تنفيذها لترسيخ قيم التضامن والتطوع في خدمة قضايا الوطن والمواطنين، بخصوص ذلك اتفقنا مع وزارة الاتصال على أساس برنامج للتغطية الاعلامية حتى تتحقق الأهداف الوطنية النبيلة لهذه المبادرة، وضم البرنامج تخصيص 5 دقائق للحدث في النشرات الرسمية يتدخل فيها ممثلوا للكونفدرالية الديمقراطية للشغل شارحا وموضحا، وتنظيم مائدتين مستديرتين تستضيفان كل من يرغب في مناقشتنا، إن هذا الاتفاق لم ينجز كما لو أن الأوراش ليست حدثا وطنيا يستحق المعالجة الاعلامية، ربما نختلف مع البعض في التقدير، وربما في الدواعي والمرامي، لكن الحدث كان حدثا وطنيا بامتياز، والاعلام لا يكتسب بعده الديمقراطي إلا في عكس الاختلاف إن كان هناك اختلاف، نريدكم مرة أخرى أن تضعونا في صورة الدواعي التي غيبت هذا الحدث إن كنتم تعلمون؟

3 – ويتغثالوت المحتضنة لبئر الوطن، أحيت منظمتنا ذكرى 20 غشت الغالية لاستحضار أطيب الشهداء واستحضار أبعاد ودلالات هذه الثورة الرائدة، فكان حظ مهرجاننا في التلفزة منحصرا في دقيقتين، باجتهاد موجه من طرف مقص الرقابة الذي يتكاسل أمام الميوعة وما يفسد الأخلاق.

4 – لا يخفى على أي مغربي حجم المعاناة التي يعيشها عمالنا المغاربة في المهجر، خاصة المعاناة التي لها صلة بالهوية والعلاقة مع الوطن لذا الجيل الثاني والثالث ولا يخفى على أي مغربي طبيعة اجتهادات التلفزة في طمس الهوية لذا هؤلاء الأبناء. نعم السيد الوزير المحترم، لفكرة الشراكة بين القناتين الأولى والثانية لخلق قناة ثالثة توجه برامجها لعمالنا في الخارج لكن أمام ضعف الميزانية وواقع الاعلام في بلدنا نخاف أن تكون الشراكة بين كارثتين لإنتاج كارثة، ربما كان من الأفضل أن تصرف الأموال المخصصة لذلك في تحسين برامج القناتين وأوضاع العاملين بقطاع الاعلام.

السيد الوزير،

لدينا الكثير من ما يقال في باقي المحميات، لكن لضيق الوقت وحتى لا يضيق صدر البعض نسأل هذه الأسئلة الانكارية، فحسن صياغة السؤال أصعب من الاجابة.

أي دور لمكاتب وكالة المغرب العربي للأنباء في مقابل حجز الأموال المرصودة لها؟

هل مهام المركز السينمائي المغربي هي معاداة السينما الوطنية الحقيقية؟

أي دور لجريدة الأنباء في مقابل حجم الأموال التي تستهلكها؟

ماذا بقي من مدي أن مغربيا رغم مقاومة الغزو المتعدد الاتجاهات من طرف بعض الأطر الصحفية والفنية الذين نشد بالمناسبة على أيديهم بحرارة؟

السيد الوزير المحترم،

تهمنا وأكيد أنها تهمكم أوضاع الصحفيين الذين نشهد لهم بالكفاءة، ونقدر حجم الخناق المضروب على إبداعهم وأدائهم، هذا الخناق الذي حول أغلبه من وضع الصحفي المصادر إلى وضع الصحفي المحرر بالمعنى الاداري للكلمة، وعن أوضاعهم المادية نلفت انتباهكم إلى أن قانون الصحفيين المهنيين الذي صوت عليه البرلمان سابقا ترفض بعض المحميات الاعلامية تطبيقه، منها الشهر 13، حق التنظيم النقابي، الترقية الداخلية. إن هذه الوضعية المأسفة لا يمكن إلا أن تعمق ظاهرة الهجرة نحو مؤسسات الاعلام الدولية وغيرها.

السيد الوزير،

على الرغم من ما ذكرنا لا نخفيكم أن أملنا ما يزال حاضرا للنهوض بقطاع الاعلام في بلدنا في اتجاه فسد رهانات العولمة التي تطرح تحديات المنافسة واستمرار الوجود ككيان وطني ورهان الاعلام واحد من هذه الرهانات الواجب كسبها، لأن هذه السلطة الرابعة أداة فاعلة من أدوات التغيير والتربية والتعبئة وتعميق الروح الوطنية لدى كل المغاربة على السواء داخليا وخارجيا.

أملنا فيكم السيد الوزير لأنكم ابن الميدان الذي تمرس في غمرة الكفاح الوطني وساهم في النضال الصحافي والسياسي والنقابي لنصرة الشفافية في ظل دولة الحق والقانون، ومعكم بالمآزرة والسند السيد الوزير الأول المحترم الوطني المناضل والصحفي والسلام عليكم ورحمة الله.

شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم جامع معتصم، باسم الاتحاد الوطني للشغل.

* المستشار السيد جامع معتصم :

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارون،

يسعدني أن أشارك في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية، باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ولأنوه في البداية باللجنة التي أتشرف بالانتماء إليها أي لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية على الجو الأخوي والديمقراطي الذي ساد أعمالها وذلك لحكمة كافة أعضائها.

السيد الرئيس،

إن الشعب المغربي يتطلع إلى أن تحقق حكومة التناوب إصلاحا اجتماعيا حقيقيا يحقق كرامة المواطن، وبداية نسجل الزيادة في الاعتمادات المخصصة لأغلب القطاعات الاجتماعية مع أنها تبقى دون طموحنا جميعا، وأستسمحكم إن قمت بجولة عبر أهم القطاعات أو بعض القطاعات من اهتمامات هذه اللجنة، وأبدأ أولا بقطاع التعليم بمختلف أسلاكه.

إننا ننتظر كنقابات وآباء ومربين، انعقاد المجلس الأعلى للتعليم الذي نرجو أن ينكب على إعداد ميثاق وطني للتعليم يرسخ مبادئ الهوية الاسلامية لبلادنا، ويؤسس عليها ضوابط الانفتاح الايجابي على عالم الاعلام والمعرفة، وينسق السياسات بين مختلف أسلاك التعليم، وإننا في هذا الباب في انتظار أن يتحقق هذا نطالب السادة الوزراء المكلفين بملفات التعليم، أن يعملوا على إعادة الاعتبار لرجل التعليم بإشراكه في رسم اختيارات التعليم ببلادنا، من أجل أن يتحمل مسؤوليته في بناء المستقبل.

ثانيا العمل المستمر على تسوية الأوضاع الاجتماعية لرجال التعليم خاصة منهم المرابطون، المرابطون في الجبال، والمرابطون أيضا في السهول، والأودية والمحاصرون بمختلف أصناف مشاكل العالم القروي.

ثالثا التسوية الادارية والمالية للأعوان والعرضيين والمياومين، وهنا أنبه إلى أن في أغلب ميزانيات الوزارات يوجد فصلا خاص بالعرضيين والمياومين يتم اللجوء إليهم دائما، ومنهم من يتم اللجوء إليه أكثر من عشر سنوات ولم تسوى وضعيتهم، وأقول أن الحكومة أمام هؤلاء يعني أمام موقفين يمكن أن يكونوا خاطئين، الموقف الأول إذا كان هؤلاء العرضيين لا يصلحون لهذه المهام ويلجأ إليهم، فإن في ذلك مثلا في التعليم إذا كان يلجأ إلى العرضيون وهم ليسوا في مستوى هذه المهمة فذلك فيه خطر وخطأ جسيم يرتكب ضد الناشئة، أما إذا كانوا هؤلاء في مستوى مهمتهم فإن الحكومة سترتكب خطأ في حق هؤلاء إذ لم تعمل على إدماجهم، ولذلك ندعوا الحكومة إلى أن تعمل على الادماج إدماج هؤلاء العرضيين في الوظيفة العمومية بشكل طبيعي حتى تسوى وضعيتهم وحتى يؤدوا دورهم كاملا.

رابعا الاسراع بصياغة النظام الأساسي لرجال التعليم يمكن من حل المعضلات القانونية والادارية لفئات عريضة من رجال التعليم وكنا نتساءل باستمرار عن آفاق معلمي الدرجة الأولى، الآفاق المسدودة أمام معلمي الدرجة الأولى، الآفاق المسدودة أمام حراس الداخلية والخارجية، والآفاق المسدودة أيضا أمام محضري المختبرات، إذن فالأمر يتطلب الاسراع بصياغة هذا النظام الأساسي، الذي يضبط الوضعية الادارية والقانونية لرجال التعليم لكي يتفرغوا لأداء مهمتهم التربوية على أحسن وجه دون أن يشتغلوا باستمرار وأن يتساءلوا باستمرار عن تحسين الوضعية المادية والمالية.

خامسا تقوية التكوين المستمر والتأهيل لكافة أطر التعريب من رجال أقسام ورجال مراقبة التربوية وإداريين، وأركز على الادارة وعلى ضرورة الرفع من كفاءة التسيير الاداري للمؤسسات التعليمية.

سادسا إصلاح المناهج والبرامج وتطويرها مع التمسك بتوابث الهوية الحضرية للبلاد، وبالدرجة الأولى نؤكد على تقوية اللغة العربية وضمان استمراريتها في كافة أسلاك التعليم وفتح الآفاق أمامها، وإننا نتصور في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن خلق الامتياز أو إعطاء الامتياز للغات الأجنبية سواء في المسالك المزدوجة أو في غيرها يعتبر يعني إهانة للغة العربية التي نرى أن بمقدورها أن تستوعب كافة أنواع العلوم.

ثم الاهتمام السليم بالتعليم الأصيل الذي نعتبره الوريث الشرعي للتعليم الحر أي إبان فترة الاستعمار، والذي كان له دور كبير في قيادة سبيل الحركة الوطنية من أجل الاستقلال.

سابعا لا مركزية توزيع المؤسسات التعليمية لتغطية حاجيات العالم القروي من المؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، وتغطية أيضا حاجيات المدن خاصة من المؤسسات التقنية التعليم الثانوي التقني والجامعات، وتجاوز هذه المحورية المركزية التي يعرفها توزيع هذه المؤسسات.

ثامنا ضمان حق تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب من مختلف المناطق لولوج المؤسسات الجامعية، وتجاوز يعني الطريقة التي يتم بها الآن ولوج المؤسسات الجامعية ككلية الطب وغيرها، التي لا يضمن فيها حق تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن على مستوى جميع الجهات والمناطق.

تاسعا دمقرطة الجامعة المغربية وجعلها فضاءا مناسبا للتحصيل العلمي، وتجاوز كل أشكال المقاربة الأمنية، أو المقاربة التنويعية والتي أثبتث فشلها إذ أنها لم توفر الجو الديمقراطي الحر الذي يتربى فيه الطلبة على تحمل المسؤولية والشعور بضرورة تحمل المسؤولية، وإننا نرى في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن الحرية الديمقراطية التي يأطرها القانون كفيلان بإشعار الجميع بمسؤولياتهم في بناء مستقبل الغد.

إذن هذا ما يتعلق بقطاعات التعليم، أما في قطاع الاقتصاد فإننا السيد الرئيس، السيدان الوزيران، إخواني المستشارون، إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نتأسف ويتأسف معنا قطاع عريض من الشعب المغربي لعدم ظهور ملامح التغيير الذي وعدت به حكومة التناوب في قطاع الاتصال، وقد كان الأجدر أن يظهر هذا التغيير أو ملامحه الأولى أن تظهر في أول ما تظهر في قطاع الاعلام، ولذلك فإننا في حاجة إلى رسم استراتيجية شاملة لإصلاح الاعلام ببلادنا، هذه الاستراتيجية ينبغي أن ترتكز أولا أن تعمل على حفظ الهوية الاسلامية للأمة المغربية، وألا يتحمل الشعب تكاليف وأعباء ونفقات هذا الاعلام وفي نفس الوقت يرتد هذا الاعلام إلى نحر أبنائنا وإلى المس بهويتنا الاسلامية.

ثانيا هذه الاستراتيجية ينبغي أن تعمل على حفظ اللغة العربية وتقويتها في إعلامنا.

ثالثا هذه الاستراتيجية ينبغي أن تؤسس للثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال الانفتاح على كل الآراء، وتجاوز عقلية الاقصاء، وتجاوز عقلية التعتيم الاعلامي، بحيث أننا نعيش في مجتمع يعتم فيه علينا حتى على الحقائق التي نعيش معها باستمرار ونكتوي منها.

رابعا المساهمة في تنمية المواطن من خلال إدماجه، برامج محاربة الأمية والتوعية الدينية والقانونية والبيئية.

خامسا استثمار الطاقات البشرية للقطاع، وادماجها الحقيقي لما لها من قدرات يعني في قطاع الاعلام لنا قدرات وطاقات بشرية ينبغي استثمارها وادماجها بشكل حقيقي حتى تعطي ما تتوفر عليه من إمكانيات.

سادسا المنافسة الحقيقية من خلال الاعتماد، لاشك أننا في مجال الاعلام نتعرض لمنافسة ضارية، وهذه المنافسة يمكن أن ننجح فيها إذا اعتمدنا على الخصوصيات الثقافية لبلادنا وتجاوز حالة التقليد التي تنم عن حالة انهزامية، ولذلك فنرجوا أن يتم الاهتمام بالخصوصيات الثقافية التي لا يمكن لأحد أن يزايد علينا فيها.

أنتقل بعد ذلك إلى قطاع الصحة لكي أؤكد مطلبنا ومطلب جميع المواطنين على ضرورة تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في العالمين الحضري والقروي، ومقاومة كل أشكال الفساد التي تسيء إلى المؤسسة الصحية، ونحن نعلم أن المؤسسة الصحية يعني يعمل فيها أطر أكفاء وأطر لهم مصداقية، ولكن قد يسيء إليهم بعض من ليس لديهم وازع أخلاقي يمنعهم من الإساءة إلى المواطنين.

ثم نقطتان في قطاع الصحة اعتماد لا مركزية المؤسسات الصحية أيضا، لضمان عدالة توزيع الخدمات الصحية على كافة الجهات والمواطنين.

ثالثا تسوية الأوضاع المادية لكافة العاملين بالقطاع الصحي، من أعوان وإداريين وممرضين وأطباء وفاء بحقهم وتحفيزا لهم بالقيام بواجبهم، ثم إصلاح القطاع الخاص، حتى يتمكن من أداء دوره بالشكل الذي يتجاوز العقلية التجارية لكي يقوم بدوره في خدمة المواطنين ولكي يضمن أيضا من خلاله حقوق الأطباء الجدد بالخصوص.

أما فيما يتعلق بقطاع الأوقاف، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نرى أن الاهتمام بالشؤون الاسلامية مسؤولية الحكومة بأكملها، لأن الاسلام هو مرجع الأمة في كل شؤونها، ومع ذلك نتوقع من الوزارة أن تعمل على :

أولا امتداد إشعاعها إلى كافة القطاعات الأخرى على شكل خبرة شرعية تمدها لبقية القطاعات يمكن من خلالها أن تقاوم كافة الانحرافات التي يمكن أن تصيبنا، انحرافات عقبية فكرية أو سلوكية.

ثانيا انفتاح مؤسسة المسجد على المحيط واستثمارها استثمار هذه المؤسسة لتنمية الانسان بتوعيته دينيا وصحيا وبيئيا ومحاربة أميته وغيرها.

ثالثا تجديد المدارس العلمية، وفتح آفاق أمام خريجيها لإدماجهم في تنمية البلاد.

رابعا التواصل مع الجمعيات العاملة في حقل الدعوة الاسلامية وفتح حوار جدي يعمل على الرفع من مستوى العمل الرسمي الدعوي وترشيد العمل الشعبي.

خامسا تحسين الوضعية المادية للأئمة والقيمين على المساجد تقديرا للدور الذي يقومون به في حفظ الأمن الديني للأمة.

وأخيرا قطاع التنمية الاجتماعية، إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نأمن أن التنمية الاجتماعية ضرورة حيوية، ومسؤولية جماعية تتأسس على مبادئ الاخاء والتعاون والتراحم التي تنبع من الالتزام بدين الاسلام دين الرحمة والإخاء البشري، إذ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وهكذا فإن الاعتمادات المالية لهذا القطاع رغم الزيادة التي عرفتها فإنها وحدها غير كافية إذا لم يتم بعث الوازع الديني الدافع إلى المصارعة في الخيرات، كما أن هذا الوازع من شأنه أن يجنبنا من مصدر مستمر للآفات الاجتماعية، يمكننا هذا الوازع الديني من مقاومة الانحرافات الممثلة في انتشار الخمور والمخدرات والبغاء وغيرها، التي ينتج عنها أشكال جديدة من الاعاقة، والتي يصعب معها إدماج هذا النوع خاصة إذا صار عندنا مدمن فمن الصعب إدماج هذا النوع من الناس في الحياة العامة، نطالب الوزارة بالشراكة الحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني التي تنوب عن الدولة في القيام بواجب الرعاية الاجتماعية، شراكة تمكن هذه المؤسسات من الدعم المادي، والإطار القانوني المرن الذي يمكنها من توسيع خدماتها.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعلن عن أسفنا الشديد للوضع المأساوي للمرأة المغربية، والتي تعيش بين خطر الأمية ومختلف أشكال الابتزاز والاستغلال في المعامل والضيعات الفلاحية

والفنادق والمقاهي بل وفي الشارع أيضا بشكل لم يعد مشرفا للمرأة التي أكرمها الله سبحانه وتعالى، ولا يشرف مجتمعنا برمته، ونرى أن تهتم الحكومة بملف المرأة من أجل تحقيق كرامتها لأن لا كرامة للأمة إذا أهينت كرامة المرأة، وإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب قد قررنا بشكل مجمل أن نصوت لفائدة هذه الميزانيات، غير أننا طالبنا وسنطالب الحكومة باستمرار أن تملأ فصول هذه الميزانيات أثناء صرفها بالنزاهات الكاملة اللازمة والمصداقية العالية حتى تؤدى الحقوق لأهلها ويشهد المواطنون شعار تخليق الحياة العامة سلوكا حيا في واقعهم يلمسونه حينما يزورون مكاتب الادارات حينما يدخلون إلى المستشفيات حينما يقفون أمام القضاء لكي يأخذوا حقوقهم، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع خدمة للصالح العام، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الآن آخر متكلم في هذا القطاع القطاعات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية المستشار المحترم محمد السلامي.

* المستشار السيد محمد السلامي :

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

يتشرف الفريق الديمقراطي والعمل أن يدلو بدوله في مناقشة ميزانية وزارة الصحة وقطاع آخر، ذلك أن قطاع الصحة يعد من أهم القطاعات الاجتماعية التي يجب أن تحظى بالأولوية المطلقة على اعتبار أنها تهتم بجسم الانسان وكيانه الذي من شأنه أن يحيى حياة طبيعية وفي أحسن الظروف.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

في الوقت الذي كان ينتظر الشعب المغربي من الحكومة أن تطرح برنامجها في هذا الباب، لتطوير القطاع وتعميمه على مختلف أنحاء التراب الوطني خاصة في البوادي والقرى نجد أن الحكومة اتجهت عكس ذلك، حيث بدأت بحذف إسم العمومية، واكتفت فقط بوزارة الصحة، الشيء الذي طرح العديد من التساؤلات أبرزها هل تعتزم الحكومة خوصصة قطاع الصحة؟ سؤال.

إن الجواب عن هذا السؤال نجده في الحملة التي تقوم بها الوزارة الآن والتي يستشف منها أنها تذهب تدريجيا إلى جعل المستشفيات والمراكز الصحية تحقق اكتفاءها الذاتي وذلك بجعل جميع الاستشارات والفحوصات الطبية الأخرى مؤداة عنها، الشيء الذي يتنافى والبرنامج المسطر سابقا والذي مفاده تحقيق الصحة للجميع، ذلك أن الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشه المواطن البسيط تجعله لا يقوى على تأدية ذلك القدر من المال، هذا إذا أضفنا إشكالية التغطية الصحية الضعيفة، والتي للأسف لم نلاحظ في ميزانية القطاع ما يشجع على توسيع تلك التغطية خاصة في العالم القروي وتوفير طبيب لكل 500 مواطن على الأقل.

سيدي الرئيس،

إن أية عملية إصلاحية لقطاع الصحة لا تبدأ إلى بعد العناية برجل الصحة، الذي يشتغل في ظروف قاسية سواء في المدن أو في البوادي، فكل مكونات العملية الصحية بفئاتها وهياكلها المتعددة تعاني من انعدام الامكانيات المادية والمعنوية، وهي الشريحة التي أكثر احتكاكا بالمواطنين البسطاء، فالطبيب يشكو من غياب الأجهزة والمعدات والمستشفيات اللائقة والمراكز الصحية اللائقة كذلك، ذلك أن جلها يعتريه الاهمال والقدم الشيء الذي يجعلها غير صالحة تماما لكل عملية صحية من شأنها أن ترفع الآلام عن المواطن الذي يتيه دائما بين غياب التنسيق بين المستشفيات والمراكز الصحية سواء في المدن أو في القرى.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

أما بخصوص وضعية الممرضين والأعوان الدائمين والمستخدمين والمياومين وعمال الانعاش الوطني الملحقين بمصالح وزارة الصحة يعيشون وضعية جد مزرية حيث نجد من بعض هؤلاء العمال من اشتغل أكثر من 30 سنة يتقاضى أجورا زهيدة بدون أية وضعية إدارية بل ولا تعطى لهم حتى كل حقوقهم التي يخولها لهم قانون الوظيفة العمومية، لهذا أصبح من الضروري التفكير في استراتيجية لتسيير عقلاني للموارد البشرية وإعطاء العناية اللازمة لرجل الصحة في إطار المساواة والحقوق بين كفاءة مكونات القضاء الصحي تحت قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى نتمكن من القضاء على عدم التنسيق والتعاون والسير العشوائي الذي تعاني منه المصالح الصحية، وبخصوص البرنامج الشمولي الذي عرضتموه داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمجلس المستشارين بمناسبة تقديم مشروع ميزانيتكم برسم السنة المالية عام 1999-1998.

أما تدخلي الثاني هو في قطاع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي والعمل في مناقشة ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

إن الحديث عن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير هو الحديث عن حقبة تاريخية من نضال العرش والشعب ضد المستعمر الغاشم، ومناقشة ميزانية قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لا يمكن أن تستند إلى الألقاب، لأن التضحية في سبيل الحرية أكثر من أية ميزانية ومن أي غلاف مالي، أجل السيد الرئيس، لقد تأسست هذه المندوبية السامية حفاظا على كرامة وشخصية المنضوين تحتها، والبحث عن حقوق المواطنين الذين لا زالوا لم يحصلوا حتى على بطائقهم المخولة لهم قانونا، والنظر بجدية في مسألة تصفية الملفات العالقة وتسليم تعويضات العطب وغيرها إلى مستحقيها، والدفاع عن حقوق أرامل المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كل هذا يجعلنا نجزم بأن هذه الميزانية جد ضعيفة ولا يمكنها أبدا أن تفي بمقتضيات والتزامات المندوبية السامية، وفي هذه النقطة بالذات نطرح سؤالا عريضا على الحكومة.

أبهذه الميزانية تريدون تغيير الحالة الاجتماعية لقدماء وأعضاء جيش التحرير؟ ثم لماذا لم نتلمس في ميزانية المندوبية السامية أية التفاتة إلى أبناء وأرامل المجاهدين والمناضلين الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل كرامة الانسان المغربي وحريته؟ حتى أعطى المثل الأسمى في الكفاح والجهاد صحبة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، والعائلة الملكية الشريفة وعلى رأسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

إن الفريق الديمقراطي والعمل نطالب من أعلى هذا المنبر بضرورة تسوية ملفات وإعطاء كل ذي حق حقه وتكوين لجنة وطنية للبحث عن ما تعانيه بعد أسر المقاومين وأعضاء جيش التحرير من معاناة اجتماعية، مع التفكير في خلق صندوق وطني يعكس التكافل الاجتماعي والتضامن مع عائلات الذين دافعوا عن وجودنا والشعب وكافة مع مراجعة بعد الملفات الممنوحة عن طريق المراقبة البعدية، والعمل على رفع من قيمة التعويضات الممنوحة والعناية بأبناء الشهداء، فيما يتعلق بالمنح الدراسية على المستوى الاعدادي والثانوي والجامعي، وفي مجال النقل، وحينما يتم التفكير بجدية لتحقيق رغباتنا فيما يخص هذه الامتيازات سيكون فريقي مع هذه الميزانية، أما الآن وحيث إن الوضع بالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المحاربين وجيش التحرير لا زال كما هو فإننا في الفريق الديمقراطي والعمل نصوت ضدها.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

أشكركم على حسن التتبع، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم، أمامي طلب من السيد المستشار المحترم محمد بلعباس حسون طلب ليتدخل في قطاع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، هنا أذكر السيد المستشار المحترم أنه تدخل لمدة 55 دقيقة، وكانت حصة هذا الفريق في تدخله 35 دقيقة وفي اجتماع رؤساء الفرق كان واحد التنبيه من الجميع باش ما نبقاوش لي تدخل باش ما يعيد المرة الثانية، وإلا غادي نبقاو في نفس اللجنة، وما غاديش يمكن لينا ننهيو البرامج ديالنا يوم السبت ان شاء الله. ولهذا كانطلب من السيد المستشار أن يتنازل.. نقطة نظام تفضل.

* المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

السيد الرئيس أولا وقبل كل شيء أنا وكل إلي التدخل في مجموعة قطاعات وأعلنت من المنصة أنه بقي لي التدخل لمدة محدودة في ثلاث قطاعات الثقافة الاتصال والمندوبية السامية، أولا كيفما كان رأيكم في الموضوع رفقا بالنفس وبالإخوان والأخوات أنني أكتفي بدفعها للرئاسة لتسجل ضمن التدخلات ضمن النقاش السائد بدون أن أتي إلى المنصة لأتلوها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. بقي لينا أن ننتقل إلى القطاعات المرتبطة بلجنة المالية، كنقترح رفع الجلسة لمدة 5 دقائق.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة، السادة المستشارين المحترمين،

سنستأنف جلستنا هاته أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة لتقديم التقرير الذي أعدته اللجنة لميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة المالية.

* السيد مقرر اللجنة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أرفع إلى المجلس الموقر التقارير التي أعدتها لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول دراستها المستفيضة بمشاريع الميزانيات الفرعية برسم سنة 1998-1999، والتي تدخل في اختصاصاتها وهي :

البلاط الملكي - الوزارة الأولى - مجلس النواب - مجلس المستشارين - الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان - وزارة الاقتصاد والمالية - المجلس الأعلى للحسابات - وزارة التجهيز - وزارة النقل والملاحة التجارية - وزارة القطاع العام والخوصصة - الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون العامة للحكومة - الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط، وأخيرا كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الاعلامية.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر إلى كافة السادة الوزراء وإلى السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات وإلى كافة أطر هذه الوزارات على ما قدموه للجنة من معلومات وإيضاحات، كما أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين على حضورهم المكثف وعلى مساهمتهم القيمة في مناقشة المواضيع التي دار حولها الحوار في جو من الجدية والمسؤولية.

فبالنسبة لمشروع ميزانية البلاط الملكي والسيادة، فقبل أن يشرع السيد الوزير في عرض الاعتمادات المرصودة لأبوابها أعرب السادة أعضاء اللجنة عن موافقتهم عليها بالاجماع، وبعد ذلك اغتنم المستشارون من مختلف الفرق والأحزاب السياسية المتمثلة في اللجنة فأعربوا جميعا عن مدى اعتزازهم وافتخارهم بالدور الريادي الذي يضطلع به جلالة الملك إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أكدوا بأنهم معتزون بالمؤسسة الملكية وفخورون بجلالة الحسن الثاني نصره الله، ضامن وحدة البلاد وقائد نهضتها والساهر على تحقيق عزها ومجدها.

أما بالنسبة لمشاريع الميزانيات الفرعية الأخرى، التي تدخل في اختصاصات اللجنة فقد دارت المناقشات حولها انطلاقا من العروض القيمة التي قدموها السادة الوزراء والسيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات كل في مجاله، وهكذا أبدى السادة المستشارون عدة ملاحظات وطرحوا عدة تساؤلات كلها كانت منصبة حول هذه القطاعات التي تدخل في اختصاصات اللجنة وحول مشاريع ميزانياتها، كما جاءت أجوبة السادة الوزراء والسيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات لإعطاء شروحات والإيضاحات حول تساؤلات السادة المستشارين، هكذا وتجدون أيها السادة المستشارين الأفاضل ملخص المناقشة العامة، وأجوبة السادة الوزراء عليها، بالإضافة إلى نص عروض السادة الوزراء ونص عرض السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات ضمن التقارير التي وزعت عليكم، أما بالنسبة لنتائج التصويت من طرف اللجنة على مشاريع هذه الميزانيات الفرعية فكانت كالتالي :

الوزارة الأولى :

الموافقون : 21.

المعارضون : 9.

مجلس النواب التصويت بالاجماع.

مجلس المستشارين كذلك بالاجماع.

الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان.

المعارضون : 11.

الموافقون : 22.

بالنسبة لوزارة الاقتصاد والمالية.

الموافقون : 23.

المعارضون : 10.

بالنسبة لمجلس الأعلى للحسابات.

الموافقون : 21.

المعارضون : 9.

بالنسبة لوزارة التجهيز.

الموافقون : 22.

المعارضون : 11.

بالنسبة لوزارة النقل والملاحة التجارية.

الموافقون : 22.

المعارضون : 11.

بالنسبة لوزارة القطاع العام والخوصصة.

الموافقون : 22.

المعارضون : 11.

بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون العامة للحكومة.

الموافقون : 22.

المعارضون : 11.

بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط.

كان نتائج التصويت لصالحها كالتالي :

الموافقون : 22.

المعارضون : 12.

بالنسبة لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الاعلامية.

كان نتائج التصويت لصالحها كالتالي :

الموافقون : 22.

المعارضون : 11.

أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن فلنبدأ بالمناقشة وبالترتيب الكلمة للسيد المستشار المحترم الرحيم الطور، من فريق التجمع الوطني للأحرار.

* المستشار السيد الرحيم الطور :

شكراً.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة ميزانيات القطاعات التابعة للجنة المالية ولإغناء النقاش وإبداء بعض الملاحظات التي نرى أن الواجب يفرضها علينا رغم أننا مشاركين في هذه الحكومة ومساندين لها لأن المساندة في رأينا، لا تكمن في التصويت فحسب، وإنما تكمن أيضا في إغناء التصورات التي يتطلع إليها الشعب المغربي من رخاء ورفاهية.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في الدور الاستراتيجي والهام الذي تلعبه وزارة الاقتصاد والمالية في الاقتصاد الوطني، فبالاضافة إلى كونها تقوم بتنشيط الاقتصاد وتوفير الموارد الضرورية لتمويل المصاريف العمومية، وتدبير المالية العامة فإنها أيضا تسهر على توفير الأمن المالي للدولة والحفاظ عليه، ومن هذا المنطلق ركز فريقنا على مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الوزارة، بغية المساهمة الفعالة في الدفع إلى الأمام بمسلسل الاقلاع المالي والاقتصادي وكذا الاجتماعي الذي تعرفه البلاد، وهكذا نرى أن هناك مستويات متعددة مرتبطة بهذه الوزارة كما ما زالت في حاجة ماسة إلى إعادة التأهيل والمراجعة، فعلى مستوى الهيكلة نرى أن الظروف الحالية تستدعي إعادة النظر في هيكلة وزارة الاقتصاد والمالية بقصد ملائمتها مع التحولات السوسيو اقتصادية وانسجامها مع سياسة اللامركزية واللاتمركز، بغية تقريب الادارة من المواطن وكذا من أجل تحسين أدائها لدورها المالي والاقتصادي، وفي هذا الصدد لاحظنا أن بعض المديريات المشكلة لهذه الوزارة لا زالت تعتمد على أسلوب المركزية والتمركز، نذكر منها على سبيل المثال : الوكالة القضائية وبعض المصالح التابعة لمديريتي الضرائب والخزينة العامة للمملكة، التي لا تغطي كل التراب الوطني، كما أنه لم يعد كافيا إحداث مصالح خارجية فقط بل أصبح ضروريا لا مركزية سلطة اتخاذ القرار عن طريق تفويض المزيد من الصلاحيات إلى هذه المصالح الخارجية لتفادي الانتظارية وطول وتعقيد المساطر الادارية، أما على مستوى العاملين بالوزارة، فإننا نركز على العامل البشري باعتباره أحد الوسائل الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الوزارة من أجل قيامها بدورها بالاقتصاد الوطني، ونلح على ضرورة الاعتناء بهذا العنصر وتخويله جميع الوسائل المادية التي من شأنها تمكينه وتشجيعه على أداء وظيفته، وفي نفس الوقت نؤكد على خصوصية العمل بوزارة المالية والاقتصاد وخاصة ببعض مديرياتها التي تتطلب التقنية الدقيقة الأمر الذي يستدعي الاعتناء بالتكوين والتكوين المستمر بقصد تأهيل العاملين بالوزارة تأهيلا علميا يتماشى

ومنطق العصر من أجل تحسين جودة العمل وتحسين العلاقة بين الادارة والمواطنين، أما من حيث أدوات العمل بالوزارة، فلا شك أن قلتها لمن الأمور التي تكاد تعرقل الدور التنموي الذي تلعبه هذه الوزارة، ومن هذا المنطلق نركز على ضرورة توفير الوسائل الحديثة والعصرية لعمل الوزارة، وتزويد المصالح الخارجية على وجه الخصوص بأدوات العمل علما بأن ضعف المردودية لذا هذه المصالح مرده في أغلب الحالات قلة وضعف وسائل العمل، ومن ناحية أخرى نلح على ضرورة تحسين العلاقة بين مصالح هذه الوزارة وبين المواطنين عن طريق تحسين مراكز الاستقبال والارشادات والالتزام بالضمانات التي يمنحها القانون للمتعاملين مع هذه الوزارة.

إننا في فريقنا نتفهم وضع الوزارة في الوقت الراهن إذ أن تشكيل الحكومة لم يمضي عليه سوى بضعة أشهر، وأن التغيير الايجابي والمثمر لن يتأتى إلا بالتدريج.

أما بالنسبة للوزارات الأخرى فإن دورها في الاقتصاد الوطني لا يقل في شيء عن أهمية وزارة الاقتصاد والمالية، إذ أن الحكومة كلها مطالبة بالالتزام بما جاء في التصريح الحكومي، ومن هذا المنطلق نثمن كل سياسة تهدف إلى تقليص هشاشة الاقتصاد الوطني، وإعداد هذا الأخير للدخول في سياق التبادل الحر والعولمة وذلك لضمان نمو مرتفع ودائم من شأنه المساهمة في خلق مناصب الشغل وفي تحسين ظروف عيش جميع المواطنين سواء في البادية أو في المدينة، إلا أنه في اعتقادنا هذا النمو لن يتأتى إلا عن طريق التحكم في تسيير القطاع العام وعقلنة مؤسساته وخلق الظروف المناسبة لتحفيز القطاع الخاص، لإعادة الثقة له، وإخراجه من انتظاريته وكذا تعميق الاصلاحات البنيوية وترسيخ التوازنات الاقتصادية والمالية بالاضافة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية الموجودة وتعميم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

سيدي الرئيس،

أيها السادة الأفاضل،

إن إصلاح الادارة وعصرنتها من شأنه أن يجعل من هذه الأخيرة أداة فعالة تقدم خدمات ذات جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة، وفي هذا الاطار نأكد على وضع خطط جديدة لتدبير عصري للموارد البشرية وعلى الاستمرار في عصرنة الجهاز القانوني لجعله متلائما مع التحولات السوسيو اقتصادية وعلى الحد من طول وتعقيد المساطر الادارية، وذلك بخلق المخاطب الوحيد الذي طال الحديث عنه، وهنا ننبه على أن لا يكون هذا المخاطب الوحيد بمثابة إدارة موازية حتى لا يفرز نتائج عكسية، كما نؤكد على إصلاح التعليم ليكون مسايرا لروح العصر، ويتماشى ومتطلبات المقاولة من كفاءات وقدرات مهنية، وحتى يصبح أيضا محفزا على التشغيل، كما نثمن كل استراتيجية تهدف إلى العمل على تخفيض التكاليف الاجمالية للاستثمار، وتكاليف عوامل الانتاج، كتوفير الأراضي من المناطق الصناعية بأثمنة مناسبة، وذلك عن طريق خلق وكالة عقارية تابعة للدولة، وكتوفير البنيات التحتية، والتجهيزات الأساسية الضرورية لحسن سير استغلال المقاولة وأيضا تقديم الكهرباء والمحروقات وكل المواد الأولية خصوصا المستوردة منها بأثمنة معقولة، وفي نفس الصدد نؤكد على تفعيل وإصلاح النظام البنكي والمالي بهدف تحقيق تعبئة أفضل للإدخار، ومن تم توفير الموارد المالية للمقاولة، وتسهيل الحصول على هذه الموارد بالنسبة للمقاولة الصغيرة والمتوسطة بشروط ملائمة لا من حيث معدل الفائدة ولا من حيث الضمانات المطلوبة.

كما نؤكد على تبسيط النظام الجبائي، وترسيخ الضمانات الممنوحة للملزمين، والتخفيف من الضغط الضريبي عن طريق الاستمرار في التخفيضات الضريبية، وتوسيع الوعاء الجبائي، ومحاربة الغش والتملص الضريبيين، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المنظم.

السيد الرئيس،

أيها السادة الأفاضل،

لا يخفى عليكم الدور الهام الذي تلعبه المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في القيام بدراسة السوق "Etudes du marché" التي بدورها تساعد المقاولة على اتخاذ القرار، وعلى تخفيض نسبة الفشل لذا نؤكد على ضرورة وضع بنك معلومات تكون مهمتها تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية لمشاريعهم، حقيقة حكومة صاحب الجلالة خصصت وزارةً بكاملها للتوقعات الاقتصادية والتخطيط، وعيا منها بأهمية ضبط المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتسخيرها لفائدة التخطيط من أجل تحقيق التنمية الشاملة، إلا أنه نلاحظ أن طبيعة الجهاز الاحصائي ونظام المحاسبة القومية ببلادنا أصبحا متجاوزين، لذا وجب إعادة النظر في الوسائل والمناهج المعتمدة في الاحصاء والتوقع وجعلها تساير القرن الواحد والعشرين.

ومن جهة أخرى نثمن كل سياسة تهدف إلى فك العزلة عن العالم القروي، وذلك عن طريق تعميم التجهيزات الأساسية من كهرباء، وهاتف، وطرق، وماء شروب، وكل ما من شأنه تحسين ظروف العيش بالبادية وتشجيع الاستثمارات بها خصوصا الفلاحية منها، كما نرى ضرورة تعميم الشبكة الطرقية وتقوية خطوط السكك الحديدية لربط شمال المملكة بجنوبها وهنا نلح على ضرورة بناء طريق سيار يربط بين مراكش والعيون وهنا أيضا نشير إلى أن أكثر من نصف مساحة المغرب لا تعرف ولو خط سككي واحد، أعني من مدينة مراكش إلى مدينة الگويرة.

السيد الرئيس،

حضرات السادة،

إيمانا منا بأن التغيير الاجابي لا يتأتى إلا بطريقة تدرجية، وأن تحقيق كل المنجزات لا تأتي دفعة واحدة، ووعيا منا بأن مشروع القانون المالي هو قانون انتقالي أعني القانون المالي الحالي فإننا واثقين من أن حكومة التناوب ستسعى على تحقيق مراد كل الفئات الشعبية، حقيقة بلادنا لا تتوفر لا على بترول ولا على غاز ولا على تراث طبيعية خارقة للعادة، لكن لتحقيق كل هذه الطموحات التي يتطلع لها الشعب المغربي فإن حكومة التغيير هاته تتوفر على أكثر من ذلك، تتوفر على ثقة ودعم صاحب الجلالة الحسن الثاني أيده الله ونصره، تتوفر على عزيمتها وإرادتها كما تتوفر على دعم المجتمع المدني المغربي.

هكذا وفي الختام نعلن تأييدنا وتصويتنا لصالح هذه الميزانيات الفرعية لتمكين حكومة صاحب الجلالة من ترجمة تصوراتها على أرض الواقع، والله ولي التوفيق أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للسيد المستشار المحترم، عبد الإلاه المكينسي.

* المستشار السيد عبد الإلاه المكينسي :

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة قطاع من القطاعات الهامة في الدولة، ألا وهو قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان والبيئة.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه باختيار تجميع قطاعات إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان في وزارة واحدة، وذلك بهدف تحقيق النظرة الشمولية الضرورية لإعداد التراب الوطني، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعمير والتنمية المستديمة والاسكان.

فهذا الاختيار الصائب من شأنه أن يبعدنا عن اختيارات القطاعية في هذا المجال، المرتبط بالحياة اليومية للمواطنين وباختيارات التنمية، فإعداد التراب الوطني ليس قطاع من القطاعات، بل يتعلق بكل القطاعات سواء الحكومية منها أو المرتبطة بالقطاع الخاص، فالنظرة الأفقية هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة لإعطاء إعداد التراب الوطني البعد الذي من شأنه أن يعمل على تحقيق التوازن بين السكان والأنشطة، هذا التوازن الذي أصبح اليوم ضرورة ملحة من شأنها تصحيح الفوارق بين البادية والمدينة بين المدينة وضواحيها، بين المناطق الخضراء والمناطق المشيدة، بين الصناعة التقليدية والعصرية، بين الجهات المغربية، بين المناطق الشاطئية والمناطق الداخلية، بين الغنى والفقر، بين الأمية والتعليم.

إن إعداد التراب الوطني التقنية السياسية، من أجل المرور إلى مغرب الغد، في إطار تنسيق تام بين كل مكونات الحكومة، لإدخال عنصر المجال في إطار كل مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يهدف إلى تحقيق نمو شمولي متكامل ومتوازن، وفي هذا الاطار فإن مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان تترجم بوضوح الارادة السياسية في العبور نحو سياسة فعلية وفعالة لإعداد التراب الوطني، ملموسة النتائج، واضحة المعالم، على أسس ثابتة وعلمية، تقف على اختيارات سياسية نابعة من قناعة ضرورة تحقيق التوازن بين جهات المملكة، التوجهات الحالية التي نلاحظ بصماتها من خلال مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان تأكد على ضرورة اعتبار إعداد التراب الوطني انشغالا يربط بين أنشطة كل الوزارات بتنسيق فعال بين التخطيط والمخطط الوطني لإعداد التراب الوطني، فالمغرب هو بحاجة اليوم إلى وسائل واضحة وقانونية، لتنظيم المجال بشكل يضمن توازن توزيع موارده البشرية والاقتصادية، وبطريقة تعمل على إتاحة نفس فرص التنمية لكل التراب الوطني.

فالهيئة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني، يجب أن تلعب دورا فعالا في التنسيق والتأطير، والتوجيه والتنشيط بين كل المتدخلين سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو المحلي، فإرادة الحكومة واضحة في جعل وثائق إعداد التراب الوطني فعالة، وذات أثر بين وواضح على الحياة اليومية للمواطنين، مع اعتبار الجهة الركيزة الأساسية لكل سياسة إرادية لإعداد التراب الوطني.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

إن أية سياسة لإعداد التراب الوطني تتطلب حوارا وطنيا تساهم فيه كل القطاعات المعنية، سواء منها الحكومية أو الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إشراك المجتمع المدني وذلك

على كل الأصعدة المركزية والجهوية والاقليمية والمحلية، وذلك للوصول إلى إجماع وطني حول دور اللجنة الوزارية لإعداد التراب الوطني التي من الضروري أن تلعب الدور الذي من أجله خلقت، والذي يتجلى في خلق فضاء للتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية في توجيه تموضع الاستثمارات العمومية والخاصة، وإعادة النظر في الوثائق المرجعية لإعداد التراب الوطني، وذلك لكي تصبح أكثر ملائمة للتطورات التي عرفتها البلاد، وخصوصا منها التقسيم الجهوي الجديد، وإعطائها الصبغة والصفة والإطار القانونين الضروريين لكي تصبح نافذة المفعول وذات أثر في مواجهة الادارة والعموم، فالمخطط الوطني لإعداد التراب الوطني أصبح اليوم ضرورة ملحة، ولكن بتنسيق مع كل الفعاليات الحكومية، منها والخاصة وفي تكامل يدخل عنصر المجال في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المخططات الجهوية يجب أن تعرف إعادة نظر جذرية سواء منها تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية أوتصاميم الهيكلة القروية، وذلك لتقريبها من الواقع سواء من الناحية المنهجية أو الموضوعية، فإعداد التراب الوطني تقنية وسياسة أبانت عن مدى قدراتها على المساهمة في التنمية، لذلك علينا أن نجند كل امكانياتها لتحقيق نمو متوازن عقلاني وانساني لترابنا الوطني.

إننا نمر اليوم بالمغرب بمرحلة هامة من حياة وطننا، إنها مرحلة العبور نحو القرن المقبل، فعلينا جميعا أن نكون في مستوى هذا الموعد، وذلك حتى نحقق التحول المنشود نحو مدن متناسقة عقلانية وانسانية، فمدننا عرفت نموا أكثر في كل مكوناتها، الشيء الذي جعل إطار العيش فيها يعرف تراجعا مس حياة المواطنين اليومية، فما الوجه الذي تقدمه مدننا إلا دليل على ضرورة إعادة النظر في مساطر وجوهر أدوات التخطيط العمراني، سواء منها التقديرية كالتصاميم المديرية، وتصاميم التهيئة، وتصاميم التنمية في التجمعات العمرانية القروية، أو وسائل المراقبة كرخص التجزئة ورخص البناء، لذا فإننا نتمن إرادة الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير في بذل مجهود من أجل مراجعة هذه الأدوات وتحيينها، وذلك لكي تصبح ناجعة وفعالة، فإشراف الجماعات المحلية في مختلف مراحل إنجاز وثائق التعمير بطريقة فعالة أصبح ضرورة لا يمكن الحياد عنها، كما أن التجهية أو جهوية الموافقة والمصادقة على هذه الوثائق أصبح ضروريا لتقريبها من ميدان تنفيذها من جهة، وللتخفيف على الادارة المركزية من جهة ثانية، فالتحول الذي ينتظره المواطنون يجب أن يكون واضحا، وذلك من خلال تحويل على مستوى الممارسة من جهة، وإشراك كل الفعاليات من جهة ثانية، وذلك من خلال تبني تقنيات جديدة كالتعمير بالتشاور أو التعمير التشاركي، وعن طريق خلق مناطق خاصة بالتشاور، تعطى فيه الكلمة للملاكين والمنعشين للمساهمة في تهييئ أحياء كاملة بتنسيق مع الادارة المعنية، وفي إطار قانوني يوضح واجبات وحقوق كل الأطراف في عدل وشفافية تامين.

إن الانتقال من النمو الحضري عبر تجزئات تفقد النسيج الحضري استمراريته وانسجامه وتناسقه أصبح أمر استعجاليا، يتطلب النظر إلى المدينة ككل على أساس نمو يتعدى حدود التجزئة، وذلك إما بالرجوع إلى مساطر الضمن الحضري أو إلى مسطرة أخرى تمكن من بلوغ نفس الهدف، وذلك بتقسيم الارتفاقات بين الملاكين بعدالة تامة.

إن مشكل السكن في المغرب يرتبط أولا بالتخطيط الحضري، ولكن يبقى معلقا بالمشكل الأساسي الذي يقف حجر عترة أمام كل سياسة سكنية ألا وهو المشكل العقاري، فالمشكل العقاري يتطلب الآن وقفة خاصة لايجاد حل لعدة قضايا نذكر منها :

تعدد نظم العقارية للأملاك التابعة للدولة، أملاك الخاصة، أملاك الجماعية، أملاك الجيب، الگيش، الحبوس إلى آخره... تعدد نظم العقارية الخاصة من عقار محفظ إلى عقار غير محفظ.

دور الدولة في التأثير على أثمان العقار حسب اختيارات استعمال السطح، الشيء الذي يتطلب تفكيرا معمقا لتحقيق التوازن بين الارتفاقات العقارية وتأثيرها على ثمن العقار، فالوكالة العقارية يجب أن تلعب دورا فعالا في التحكم في آليات السوق العقاري، لأنه بدون ذلك فإن أية سياسة سكنية لن يكتمل النجاح فالقضية العقارية تتطلب استعجالاً في دراسة آلياتها للتحكم في تأطيرها، وذلك بتنسيق مع كل المتدخلين من قطاع عام وخاص.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن البيئة ليست قطاع من القطاعات، فهي انشغال يجب أن يميز كل القطاعات، فهي حق من حقوق الانسان أساسية بل بدونها لا يمكن ممارسة حقوق أخرى لأنها تتعلق بحق أساسي هو حق البقاء، فالعيش في بيئة سليمة ليس اختيار فحسب بل هو ضرورة حتمية تفرضها سرعة تراكم أنواع التلوثات والأذايات، ومدا تأثيرها على صحة المواطنين الجسمية والنفسية، فالدور التنسيقي للهيئة الحكومية المكلفة بالبيئة، يجب تعزيزه لكي تقول كلماتها في كل المبادرات لتأطيرها

وتوجيهها نحو محافظة حقيقية على بيئتنا الطبيعية والمشيدة، وهذا يجب أن يبتدأ في إشراك فعال في إعداد وثائق إعداد التراب الوطني والتعمير لينتهي إلى إبداء النظر في كل التجهيزات التي تقوم بها الادارة والجماعات المحلية، والنظام الايكولوجي الحضاري أصبح في حاجة إلى تدخل سريع وناجع لتأطير نموه بشكل يكفل الحفاظ على مستوى بيئي يكفل صحة المواطنين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل خلق مراصد على الصعيد المحلي والجهوي، لتتبع مدى ملائمة النمو الحضري للمعطيات البيئية، ومدى جودة الهواء والماء والأرض من الناحية البيئية.

إن صلاحية الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان صلاحيات هامة يجب ممارستها بطريقة أفقية، تشرك كل الهيئات الحكومية بتنسيق يومي ومستمر بتعاون وإشراك لكل الفعاليات بما فيها المجتمع المدني، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشار المحترم أحمد الشرقاوي. المتدخلين باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، المكي فزيزي. الحاج الطاهري. الفريق الديمقراطي والعمل مولاي مسعود الگناوي، المستشار عادل المعطي، المستشار السنيتي أحمد.

* المستشار السيد السنيتي أحمد :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز، ولا يخفى على أحد أهمية هذا القطاع الاستراتيجي نظرا لارتباطه بمجالات متعددة، لا تنفصل بالأساس عن التصور الشمولي لسياسة هادفة إلى تنمية البلاد باعتبار أن التجهيزات الأساسية هي الأرضية الأولى لأي خطوة تنموية.

وبهذه المناسبة يمكن القول على أن بلادنا نهجت سياسة رائدة في مجال بناء السدود والفلسفة من هذه السياسة تندرج في إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي من أجل استغلال الامكانات الطبيعية المتوفرة، وهكذا أصبح المغرب مضرب الأمثال في سياسة السدود بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وبعد نظره، لذلك نلاحظ أن قطاع التجهيز في إطار الميزانية المخصصة له لا تفي بمتطلبات التجهيزات الأساسية بحيث تراجعت هذه الميزانية بشكل ملفت للنظر، خصوصا بالنسبة للعالم القروي، هذا العالم الفسيح الأرجائي يفتقر لأبسط الحاجيات من أجل استقرار السكان وتوفير وسائل الاتصال، خاصة من المناطق التي تحتضن ثروات معدنية وفلاحية من أهم المدن والموانئ الرئيسية.

السيد الرئيس،

إن ما تم عرضه من خلال الميزانية المرصد لقطاع التجهيز يظهر بجلاء بأن الحكومة تتعامل مع هذا القطاع بشكل محتشم في الوقت الذي كنا ننتظر من هذه الحكومة أن تعرض علينا خطة شمولية لفك العزلة عن العالم القروي، واقتصرت على الاتيان بما تم انجازه في عهد الحكومات السابقة بل الأكثر من ذلك فإن البرنامج الطرقي يندرج في إطار استصلاح بعض المنشآت الطرقية، مع العلم أن الصندوق الطرقي لم يخلق بالأساس لترميم الطرق وإنما الهدف منه هو شق طرق جديدة وتمكين سكان العالم القروي من التنقل بكل سهولة، فعلى أية تنمية تتحدث الحكومة حين نشاهد جل البوادي والقرى المغربية لا زالت معزولة عن باقي المناطق، كيف يمكن نهج السياسة التنموية في وقت نلاحظ فيه أن الدواوير والمداشر مغيبة عن أي اهتمام حكومي في المجال الطرقي؟

إن الواقع الذي يعيشه العالم القروي لا يشرف بلادنا لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، ومن جانب آخر نلاحظ بأن شبكة السكك الحديدية لا زالت مقتصرة عن محاور محدودة مع العلم أن بلادنا عرفت ضغطا ديموغرافيا كبيرا فأين هو مشروع إيصال القطار إلى كل من بني ملال وأكادير وورزازات والراشيدية والناظور وتطوان والعرائش، فإذا نظرنا إلى أهمية هذه المحاور نجد أنها تشكل فضاءا واسعا لإنعاش السياحة ببلادنا وما نقوله عن الشبكة الطرقية والسكك الحديدية ينطبق على الموانئ التي لا زالت دون مستوى طموحات المغرب فهناك موانئ تعرضت للإهمال كموانئ الرباط والعرائش أصيلة الجديدة والصويرة.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن تنمية مناطق الشمال لا ينسينا التجهيزات الأساسية باعتبار أن هذه المناطق غالية بمواردها الطبيعية والجغرافية، ويمكن أن تصبح منافسة لأوربا الجنوبية من حيث استقطاب السياح، وهذا يتطلب من الحكومة توفير كل الوسائل الداعمة لأية خطة تنموية بشمال المملكة التي لا زالت معزولة عن جنوبها رغم أن هناك مشروع إتمام الطريق السيار الرابط بين الرباط

طنجة فهناك تأخير في البرمجة الطرقية الساحلية، بحيث هناك مدن بالشمال تعاني من صعوبات في الاتصال مع المناطق الأخرى كمدينة الحسيمة مثلا وفي جميع الأحوال فإن السياسة الطرقية تحتاج إلى الدعم والتقوية والتعميم رغم أن هناك مجهودات لا يمكن إنكارها في هذا المجال، وهناك يمكن التأكيد على أن الحالة الطرقية بمناطق الشمال لا تبعث على ارتياح، نظرا للعزلة التي تطبع جسور التواصل في المناطق وهذه الوضعية تشكل عائقا في مجال التنمية لأنه لا تنمية بدون بنيات تحتية.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع المياه فإن بلادنا رغم أنها تحكمت نسبيا في هذا القطاع الحيوي إلا أن هناك بعض الملاحظات لابد من إبدائها :

أولا إن العالم القروي لا زال يعيش خصاصا في الماء الصالح للشرب، بحيث أن بلادنا تتوفر على فراشات مائية مهمة في عدة مناطق، إلا أن الافتقار إلى وسائل استغلال يجعلها غير مستغلة، وهذا راجع بالأساس لقلة الاستثمارات، بحيث أن 1,3 مليار درهم غير كافية لمتابعة سياسة البحث والتنقيب عن الماء الصالح للشرب خاصة بالعالم القروي، باعتبار أن هناك دواوير ومداشر تعيش أزمة من جراء ندرة الماء بحيث هناك بعض الدواوير تقطع مسافات طويلة قصد الحصول على كمية قليلة من الماء لا تلبي حتى حاجيات المواطنين.

إن ملامسة الواقع المعيشي بالنسبة للعالم القروي من جراء الحصول على الماء الصالح للشرب يجعل الحكومة أمام واقع متردي.

السيد الرئيس،

هناك مجال آخر لا يمكن إغفاله وهو قطاع الأرصاد الجوية، فهذا القطاع يحتاج إلى الدعم وتطوير آليات العمل من أجل ضبط أدوات البحث، وهذا يتطلب أساس الاهتمام بالتقنيين والمهندسين المختصين في هذا المجال خصوصا وأن الحياة اليومية تتأثر بالتنبؤات الجوية، لذلك لابد من الاحتكاك مع دول أخرى متقدمة في هذا الميدان، وتنظيم دورات تكوينية لصالح العاملين بالأرصاد الجوية.

السيد الرئيس،

إننا ونحن نناقش قطاع مهما وأساسيا نؤكد من هذا المنبر على أن التصريح الحكومي الذي رسم الخطوط العريضة خاصة في مجال التجهيز سوف نتابع العمل الحكومي في هذا الميدان لأنه لا مجال للحديث من تنمية شمولية بدون الاعتناء بالعالم القروي، الذي لا زال سكانه يفتقرون إلى أبسط الحاجيات ومن جهة أخرى نلاحظ بأن الميزانية المرصدة لهذا القطاع لا تتناسب مع حجم الحاجيات.

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل والملاحة التجارية، وفي البداية لا يسعني إلا أن أبدي ببعض الملاحظات الأساسية حول هذا القطاع الذي يعد ذو أهمية اقتصادية واجتماعية، باعتبار أن النقل أداة أساسية في بناء جسور التواصل بين المواطنين في البوادي والحواضر، وكذا العالم الخارجي، وانطلاقا من الالتزام الحكومي فإن النقل يندرج ضمن الأولويات لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن تطور السياسة الطرقية، ومذا استيعاب المسؤولين للأهمية التي يكتسيها النقل بكل أصنافه، إلا أن تحيين القوانين المتعلقة بالطرق تطرح بعض الاشكاليات التي تحتاج إلى مجموعات من المضاربات يمكن تناولها بشكل تراثي :

1 – النقل الطرقي والسلامة الطرقية.

2 – النقل الجوي.

3 – النقل السككي.

4 – النقل البحري.

السيد الرئيس،

إن ما يشغل الرأي العام الوطني يوميا هو ما يقرأه المواطن وما يشاهده عبر الوسائل الاعلامية المرئية والمكتوبة عن حوادث السير المفجعة، حيث تحصد هذه الحوادث الآلاف من الأرواح ناهيك عن العاهات المستديمة، وهنا يكمن السؤال عن الأسباب الحقيقية.

هل هذا راجع لحالة السيارات والشاحنات والحافلات؟ أم يعود لمستعملي الطرق؟ ونعني بذلك السواق.

الواقع أننا أمام مشكل يحتاج إلى معالجة بواسطة اجراءات عملية منها بالأساس تشديد المراقبة على مستعملي الطرق مع اجراء استطلاعات حول الأسباب التي تؤدي إلى حوادث السير، لأن هذه الأسباب متعددة لا تعود فقط للسيارة أو الشاحنة، وإنما هناك أسباب أخرى منها حالة السائق أثناء استعماله الطريق، هل هو في حالة عادية؟ أم مصاب بمرض مزمن لا يسمح له بالسياقة؟ أم أن الطريق مصابة بالهراء غير صالحة للاستعمال؟ إذ أن هذه التساؤلات ضرورية قبل الاقدام على تحديد المسؤولية ومن جانب آخر فإن كل إصلاح للحد من حوادث السير لا يمكن أن يغفل مستعمل الطرق لأن هؤلاء طرف أساسي في أية مراجعة لأساليب المراقبة الطرقية لأن الوزارة الوصية على هذا القطاع، أصبحت مطالبة بفتح المجال لمستعمل الطرق، بإحداث نقابة لمستعملي الطرق للدفاع عن حقوقهم كسائر القطاعات الأخرى، كما أن السيد الوزير سبق في الجواب عن سؤال يتعلق بالنقل المزدوج أن وعد بإعداد مشروع قانون حول العقوبات الزجرية التي

يمكن تطبيقها على كل سائق ضبط في حالة سكر أثناء السياقة، لأن أغلب حوادث السير وحسب الاحصائيات كلها تعود لحالات السكر لهذا نطلب من الحكومة إحالة هذا القانون على البرلمان في أقرب وقت ممكن.

إذ أن هذه الأمور لابد من أخذها بعين الاعتبار فإن الطموح المشترك هو التقليص من حوادث السير التي أصبحت تحصد الأرواح البريئة إلى جانب ما يترتب عنها من تعويضات قد تثقل كاهن شركات التأمين وصندوق الضمان، وانطلاقا من هذه الملاحظات نتمنى من هذه الحكومة أن تطبق بما ألتزمت به في ميدان النقل، وأول عمل هو استصلاح الطرق وإن كان هذا الموضوع يدخل في إطار اختصاصات عدة أطراف إلا أن هناك علاقة بين النقل كقطاع، والطرق التي تعد أداة التواصل، وكثيرا ما تؤثر على النقل البري بصفة عامة والعمل أيضا على ضرورة تقوية النقل المزدوج ومنح الرخص لمن يستحقها، مع إحداث مراكز تسجيل السيارات في مجموع المدن المغربية، مع ترشيد المؤسسات العمومية التي لها ارتباط بقطاع النقل، وتقييم التجارب السابقة في إطار النهج اللبرالي وتشجيع المستثمرين في مجال النقل والقضاء على الرشوة والمحسوبية التي كثيرا ما أدت إلى إفلاس هذا القطاع من الناحية الادارية، مع العمل على فك العزلة عن العالم القروي، لأن هناك مناطق لا زالت معزولة فالأداة الوحيدة للنقل هي الدواب وهذه وصمة العار في مغرب القرن الواحد والعشرين.

السيد الرئيس،

أما على مستوى النقل الجوي، فهناك المجهودات مبذولة في هذا المجال تحتاج إلى التنويه حيث أن الانجازات تشهد على ذلك، إلا أننا نطمح إلى إعداد مشاريع أكثر فعالية، خاصة على المستوى الداخلي، فالنقل الجوي لازال ضعيفا، إلى جانب غلاء التذكرة بحيث يمكن للمواطن أن يسافر إلى باريس بدل السفر إلى أكادير أو العيون أو مدينة وجدة، وهذا عامل من عوامل ضعف النقل الجوي الداخلي، وهذا ينعكس أيضا على مستوى السياحة الداخلية، ومن جهة أخرى قد نلاحظ غياب الخطوط الجوية مع الأقطار العربية، إذ كيف يمكن للمواطن العربي أن يزور بلدنا أو يقوم بعملية استثمارية في وقت لا يجد فيه المواصلات الجوية، ووصولا إلى هذا المبتغى لابد من تقوية الخطوط الرابطة بين المغرب والدول العربية، حتى يتمكن الانسان العربي من استكشاف المخزون الحضاري والاطلاع على المعالم السياسية والعكس كذلك يمكن تشجيع المواطن المغربي بزيارة للأقطار العربية الأخرى، وهذا يتطلب تخفيض ثمن التذكرة عند السفر.

السيد الرئيس،

أما على مستوى النقل السككي، فهناك ملاحظات لابد من إبدائها ويتعلق الأمر أساسا بتجديد القاطرات والبحث عن الأساليب اللوجيستيكية ليصبح النقل السككي ببلادنا أكثر تقدما.

ونعبر في نفس الوقت عن طموحنا الهادف إلى تطوير آلياته المتقادمة التي لم تعد تساير الوضع الراهن مع العمل على مد خطوط السكك الحديدية للمناطق النائية خاصة بالمناطق الصحراوية، كما يجب العمل على تحسين وضعية العاملين بالسكك الحديدية، وتحفيزهم على الانتاجية والصيانة لأنه لا تقدم في أي مجال دون الاهتمام بالعنصر البشري.

السيد الرئيس،

وفيما يخص النقل البري نلاحظ بأن هذا القطاع لا زال دون مستوى المواطنين المغاربة الذين كثيرا ما يفضلون السفر عبر البحر خاصة العائدين إلى أرض الوطن، فالخطوط البحرية الحالية تتميز بالخصاص فكثيرا ما يضيع المواطن العائد إلى أرض الوطن وقتا ثمينا في انتظار الباخرة، وهذا ما حدث هذه السنة في بعض الموانئ.

إن هذه المجموعة من الملاحظات والاقتراحات نطرحها على أنظاركم السيد الوزير ونتمنى من العلي القدير أن يوفقكم في عملكم، وكما يقول تعالى وهو أصدق القائلين «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم يونس العراقي.

* المستشار السيد يونس العراقي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي والعمل في مناقشة الميزانية الفرعية المتعلقة بالقطاع العام والخوصصة، وهي فرصة سانحة لإبراز وجهة نظر فريقنا بشأن هذا القطاع الذي يعتبر حيويا واستراتيجيا في التنمية الشمولية.

يعتبر القطاع الخاص من القطاعات الأساسية للدفع بالاقتصاد الوطني إلى العصرنة والارتقاء به نحو الانفتاح بشكل أوسع على اقتصاد التكتلات العالمية حتى يساهم بنفس القوة في المبادلات الدولية.

وانطلاقا من الأهمية القصوى التي أصبح يلعبها القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام لتوفير شروط الاقلاع، يستوجب من حكومة التناوب دراسة هذا الملف بمنظور يجعله عنصرا فاعلا من خلال اتخاذ التدابير اللازمة المتمثلة في تجنب تعزيز التمركز الرأسمالي والاحتكار وإقامة الظروف الملائمة لفئة جديدة من المواطنين مع زرع روح تحمل المسؤولية، وإن ضمان الاستمرار في إنجاح تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، يسترعي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والرفع من مردوديتها وترشيدها وتحديث آلية عملها، وإخضاعها لقواعد التدبير العصري من خلال تغيير وضبط العلاقة بين الدولة والمنشآت العامة.

السيد الرئيس،

إن دفتر التحملات يشكل الأساس القانوني في عملية التفويت وضمانة أساسية لحقوق المستخدمين، إلا أن عملية التصريح التي يتعرض لها العاملون بالمنشآت المفوتة إلى القطاع الخاص، تحتاج إلى ضبط أكثر صرامة ضماناً للحقوق المكتسبة، ولتجنب المشاكل التي يمكن أن تترتب عن عمليات ما بعد الخوصصة، يجب فرض المراقبة القبلية من خلال تدقيق الحسابات بالنسبة للمؤسسات وتسوية وضعيتها، وإدماجها في النشاط الاقتصادي الوطني، حتى تسهل عملية التفويت وتكون مردوديتها ناجعة وفي خدمة التنمية الشاملة.

إن وضعية شركة «إيكوز» و «سينيف» لنموذج عن تجاوز المقتضيات المتفق عليها، وهو نفس موضوع سؤالنا الذي توجهنا به إلى السيد الوزير الأول، من أجل إيجاد حلول سريعة ومستعجلة لانقاذ القطاع والعاملين به، ولكي تلعب الوزارة الدور الأساسي الذي أحدثت من أجله.

واحتراما للأهداف الكبرى لقانون الخوصصة يجب نهج سياسة تقويمية واضحة والاسراع في إتمام خوصصة باقي المنشآت طبقا لمقتضيات قانون الخوصصة، وهنا نسجل الملاحظات التالية :

ضرورة التنسيق بين وزارة المالية ووزارة القطاع العام للخوصصة، باعتبار وزارة المالية تشرف على عملية مراقبة حسابات المؤسسات العمومية، وهنا لابد من توجيه مداخيل الخوصصة للاستثمار خصوصا في العالم القروي الذي يفتقر إلى أهمية التجهيزات الضرورية، من ماء صالح للشرب، وتجهيز الأراضي الفلاحية بقنوات الري، وضم الأراضي والسدود وتعزيز الاعتمادات المخصصة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

ضرورة منح الوزارة اختصاصات واسعة وصريحة لا يجب أن يقتصر على تتبع اجتماعات وأعمال المجالس الادارية لبعض المؤسسات والمنشآت، بل نرى من الضروري القيام بعمليات تدقيق للحسابات للحفاظ على المال العام.

إخضاع مجموعة من المؤسسات العامة إلى التقويم والترشيد لتحسين المردودية من خلال خلق ضوابط وآليات قصد تأهيلها وجعلها قادرة على مسايرة المتغيرات، والمؤشرات الماكرواقتصادية، والاستجابة للمتغيرات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

التقييم الحقيقي لمسلسل الخوصصة، وتدعيمه للرفع من مردودية المؤسسات التجارية والصناعية، لكي تساهم في حل مشكلة التشغيل، وتخفيف العبء عن مالية الدولة، ونهج سياسة واضحة في خوصصة المؤسسات العامة تنبني على مبادئ الشفافية والمساواة وحماية حقوق العاملين، وفوق كل ذلك المصلحة العامة للوطن.

استعمال واستثمار عائدات الخوصصة في المشاريع الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية الواضحة لتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة التي يريدها الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

بعد اطلاعنا على الميزانية الفرعية لوزارة القطاع العام والخوصصة، ودراستنا لها فإن الفريق الديمقراطي والعمل، يعتبر أن الميزانية الموضوعة الدراسة لا ترقى إلى مستوى تحقيق الطموحات والأهداف التي نعتبرها آنية وضرورية لتحديث وترشيد القطاع العام، وكذا لتدعيم عقلاني لمسلسل الخوصصة، والحالة هاته نعلن رفضنا لهذه الميزانية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن أعطي الكلمة لقائمة المتدخلين باسم الفريق الاتحاد الدستوري وهم : المستشار المحترم ادريس الراضي.

* المستشار السيد ادريس الراضي :

السيد الرئيس،

لابد أن نسجل وبكل أسف تغيب العديد من الوزراء في الوقت الذي يقوم مجلس المستشارين بمناقشة الميزانيات الفرعية التي تخصهم، ونخشى أن تكون هذه الممارسة التي نحتج عليها رغبة في تحجيم دور مجلس المستشارين.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية المخصصة للوزارة الأولى، والوزارة المكلفة بالشؤون العامة للحكومة المنتدبة لدى الوزير الأول.

لا أخفيكم القول السيد الوزير الأول إن قلت أننا في فريقنا ومع حلفائنا اهتممنا وبشكل خاص بالميزانية المرصدة لكم باعتبار الدور الذي تطلعون به داخل هذه الحكومة، وبحكم وزنكم السياسي، وما صاحب تعيينكم من اهتمام ومن ترقب لما ستقدمونه للشعب المغربي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الوعود المقدمة من طرف حزبكم، وأحزاب فرقاءكم في الحكومة إبان الحملة الانتخابية، وما كنتم تعدون به باعتبار توفركم على الحلول البديلة والسريعة والتي لا تتطلب إلا تقلدكم زمام الأمور لتتمكنوا من تطبيقها على أرض الواقع.

إلا أنه وقبل أن أتطرق لذلك، اسمحوا لي السيد الرئيس في البداية بالإشارة إلى ظاهرة جديدة في تعامل السيد الوزير الأول مع هذه المؤسسة التشريعية الجديدة، والتي كان الواقع ومنطق الأمور يفرض إنجاح هذه التجربة وإغنائها، لأن طبيعة اهتماماتها تحتم على الطرف الآخر التعامل معها بجدية لأنها قريبة من مشاكل المواطنين، ولأنها كذلك قريبة في كل ما يرتبط به المواطن المغربي في حياته اليومية، وإن كنا السيد الرئيس، نسجل للسيد الوزير الأول سفرياته الكثيرة، سواء داخل الوطن أو خارجه، فإننا كذلك نسجل وبكل أسف منذ شروعه في تسييره للشأن العام أن حضوره أمامنا اقتصر فقط على تقديم التصريح الحكومي، وهو ما يطرح عدة أسئلة حول الفرق الشاسع بين الخطاب والممارسة، وفي هذا الباب بالذات فإننا لا نجد للسيد الوزير الأول عذرا مقبولا، يبعده عن المساهمة مع السادة المستشارين في البحث عن سبل تطوير الاقتصاد الوطني، وعن الاهتمام بكل القضايا التي ترتبط بالحياة اليومية للمواطن المغربي، ربما يعتقد السيد الوزير الأول بأن دوره ينحصر في التنسيق بين عناصر التشكلة الحكومية المتنوعة والمتعددة والتي لا شك أنها تخلق مشاكل ومتاعب في التنسيق هذا ما أصبح واضحا للعيان.

السيد الوزير الأول، لا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أشير إلى ظاهرة جديدة والكل يعرفها.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

هذه الظاهرة التي هي ظاهرة جديدة وهي عزوف السادة الوزراء عن استقبال السادة المستشارين بمكاتبهم، وغياب عنصر اللياقة في تعاملهم، مما يفتح الباب أمام سلوكات تكرس الزبونية والحزبية الضيقة، وكل هذا في اللحظة التي ما فتئ جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وأطال عمره، يدعو إلى أن يفتح أعضاء الحكومة أبواب مكاتبهم في وجه السادة البرلمانيين معتبرا دورهم أساسي موازيا في أهميته لدور الحكومة، وإذا كان هذا من طبيعة مهامكم بالدرجة الأولى كل ما يهمنا نحن في هذه المؤسسة التشريعية هو أن تتعاملوا معنا بمنطق وعقلية أخرى مبنية على احترام الرأي الآخر والأخذ من ملاحظاته.

إننا نتساءل وكما سبق لإخواننا في الغرفة الأولى أن تساءلوا عن هذه الميزانية، هل بالفعل تختزن بين طياتها ما يستجيب لطموحاتنا ويلبي القضايا والمطالب التي ينتظرها المواطن المغربي؟ وهل تتوفر على الامكانيات اللازمة للشروع في دراسات الملفات الكبرى والضخمة؟ والتي سبق للسيد الوزير الأول أن سطرها في برنامج الحكومة إبان تقديمه للتصريح الحكومي، ونخص بالذكر على سبيل المثال ملفات التعليم، والتكوين والاصلاح الاداري، وتنشيط ومتابعة الاستثمار، وإصلاح ونظام الأجور ومراجعة أنظمة التقاعد، وملفات التشغيل، وتصفية ملف المقاومة وجيش التحرير، والفلاحة والصيد البحري والجماعات المحلية بكل مكوناتها.

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، أن عبرنا على موقفنا بكل صراحة وقلنا بأن هذا البرنامج هو برنامج نوايا ليس إلا.

السيد الرئيس،

لقد عيب عنا في ذلك الوقت وقيل لنا بأن هذا البرنامج سيبلور على أرض الواقع بمناسبة تقديم مشروع الميزانية، إلا أنه عند تقديم هذه الأخيرة قيل كذلك بأنها انتقالية، ويتعين علينا الانتظار إلى السنة المقبلة، وكأن التحديات المطروحة اليوم على المغاربة بإمكانهم انتظار سنة أخرى، ولهذا سنقول للمعطلين ولحاملي الشهادات ولكل الآباء والأمهات ولمن ينتظر قوت يومه بأن ينتظر سنة أخرى، ومن جهتنا لقد شكل تقديم هذه الميزانية فرصة مواتية لطرح تصوراتنا ومواقفنا إزاء العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية على نحو موضوعي وواقعي، فرضتهما معاينتنا اليومية لمشاكل المواطنين وتطلعاتهم في العديد من القطاعات.

السيد الرئيس،

لقد تحلينا دائما بمنهج الواقعية في التفكير، ونعتبر بصدق أن المشاكل التي تعاني منها بلادنا وهي مشاكل معقدة ومتداخلة تتطلب المزيد من تظافر المجهودات، كما تتطلب أيضا ابتكارا في أساليب التفكير، ولذلك تجنبنا على الدوام المزيدات الكلامية ودغدغة العواطف، فما أحوجنا إلى مراجعة قواميس الخطاب، ومراجعة أحكام مسبقة نحو أحكام تعطي للرأي الآخر أهميته ومكانته فيما يتضمن الكرامة للمواطن المغربي، بنوع من الصدق في الخطاب والرزانة في الأحكام والتريث في إطلاق الشعارات، وأشير هنا أن الأمر يتطلب تفرغ الجميع للمستقبل في مناخ سليم، كما يتطلب من الحكومة من موقعها كمسؤولة عن تسيير الشأن العام رحابة الصدر، وقبولها للنقد تدعيما للنهج الديمقراطي الذي يمثل الوسط الصحي والمنتج الضروري لكل عملية تنموية اقتصادية واجتماعية، كما ندعو إلى ضرورة تخليق الحياة السياسية بما يجعلها حافزا على ترسيخ مبدأ التضامن، ودافعا نحو التفاؤل بغد أفضل، والتعبئة وراء قائد البلاد ضامن وحدتها واستقرارها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وأطال عمره.

السيد الرئيس،

من الواضح أن الأرقام المالية المتضمنة في مشروع الميزانية لا تساير ولا تتطابق وحجم الاختصاصات المسندة لمؤسسة الوزير الأول لذا فإننا في حزب الاتحاد الدستوري سنصوت ضد هذه الميزانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فيما يخص مناقشة ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون العامة.

السيد الرئيس،

فإن أول ما يتبادر في ذهننا في شأن هذه الوزارة هو أن نتساءل عن طبيعة هذه الوزارة ودورها وهيكلتها، ذلك أن هذه الوزارة عرفت تضخما في اختصاصاتها، لدرجة نخشى أن تتطاول على اختصاصات الوزارات الأولى، وبالنظر إلى طبيعة المجالات التي تدخل في اختصاصاتها كنا ننتظر صدور قرارات تتسم بنوع من الجرأة في إنعاش الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص والحفاظ على استقرار الأسعار لضمان توفير المواد الأساسية، كمواد الدقيق، والسكر، والزيت والضرب على أيدي كل المتلاعبين والمتضاربين.

السيد الرئيس،

كنا نترقب خطوات عملية واستعجالية إلا أنه لحد الآن لم نسمع إلا كلاما عن الدراسات وعن خلق أجهزة إدارية جديدة كالوكالة الخاصة بالاستثمارات ولجن وزارية للتتبع بما سينتج عنه تأجيل البث في المشاكل الحقيقية اليومية، وفي انتظار خروج هذه القرارات إلى حيز الوجود، وفي انتظار كذلك أن يتحول التصريح الحكومي إلى إجراءات واقعية ملموسة سنصوت ضد هذه الميزانية لأنها لا تكرس إلا حالة الانتظار وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

بما أن وزارة النقل من ضمن الوزارات التابعة للجنة المالية والاقتصادية فسوف ألقي تدخل فريق الاتحاد الدستوري في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بالمساهمة باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل، وتأتي أهمية هذه المناقشة من كون قطاع النقل هام وحيوي، هام لأنه يمس عن قرب حياة المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فهو الوسيلة للاتصال والتقارب بين الناس بل هو القاعدة التي تنبني عليها المبادلات البشرية والصناعية بين مختلف المناطق والجهات، حيوي لأنه الشريان المغذي لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، كما أنه أداة رئيسية في تعزيز وتدعيم التواصل والتكامل بين الأقاليم والجهات التجارية والنهوض به إلى أرقى المستويات لمسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق بات من الضروري تكثيف عمل كافة المتدخلين في هذا الميدان، وتعبئة طاقاتهم وتنسيقها لدعم المجهود الاستثماري للدولة بتدخلات أوسع وبمبادرات أعمق للقطاع الخاص، وذلك ما ينسجم مع توجهاتنا العامة في حزب الاتحاد الدستوري الذي دعا إلى تحرير قطاع النقل وفق نهج ليبرالي يعتمد على المبادرة الخاصة، وذلك لإرساء التوابث التي تمكن من وضع نظام نقلي متكامل ومتجانس قادر على تأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة المنافسة الخارجية في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر مع حلول سنة 2010، وعليه فإننا نرى من الواجب دعم القطاع الخاص وتكريس مبدأ المهنية لدى المقاولات النقلية ونهج سياسة تحررية في ميدان النقل، وكذا مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الوزارة.

السيد الرئيس،

نسجل بكل أسف الأرقام المرتفعة لضحايا حرب الطرق، مما يهدد السلامة الطرقية ببلادنا، ولذلك نرى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للحد من حوادث السير التي تذهب ضحيتها سنويا ألوف الأرواح البريئة، وتخلف أعداد هائلة من المعطوبين والأيتام فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة، وأعطي هناك مثل الطريق الرابط بين الناظور والمنطقة الصناعية سلوان مئات الحوادث خلفت مئات الضحايا، وذلك بالرغم من الاعتمادات الباهضة المخصصة للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، مما يعني أن مردوديتها جد ضعيفة فلابد من التفكير في تفعيل دور هذه اللجنة، وإعادة هيكلتها بطريقة ترفع من مستوى أدائها لمهامها، كما يجب التعاون مع وزارة التجهيز وذلك لتطوير الشبكة الطرقية بالمغرب وإصلاحها، وهيكلتها بالشكل الذي يجعلها في مستوى التقدم التكنولوجي الذي عرفه قطاع النقل، كما يجب على وزارة النقل إعادة النظر في نظام منح رخص السياقة والنقل حفاظا على مصلحة المواطنين.

السيد الرئيس،

ومن أجل تحسين مردودية النقل الطرقي فإننا نطالب بفك العزلة على العالم القروي، وتوفير وسائل النقل الكافية والاهتمام بالطرق الموجودة فيه، وتعزيز شبكته الطرقية وإصلاحها حتى نتمكن من تنمية قطاع النقل بالعالم القروي وتفكيك حالة العزلة به.

كما أننا نأمن في فريق الاتحاد الدستوري بضرورة الرفع من مردودية النقل الطرقي للبضائع بمنح الرخص وفق مخططات جهوية، ووفق مساطر تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية لتأمين التوازن بين مختلف الجهات وتدارك الخصاص الحاصل في بعض المناطق.

أما في مجال النقل السككي، لا يخفى على أحد الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من النقل بالنسبة للمغرب.

السيد الرئيس،

فإننا نرى من اللازم تحديث عصرنة القطارات المخصصة لنقل المسافرين وتطوير المعدات السككية، كما أننا نلح على ضرورة تعميم السكك الحديدية على جميع تراب المملكة خاصة بالنسبة لأقاليمنا الجنوبية من مراكش عبر أكادير إلى العيون.

وإذا كان النقل الجوي أحد الركائز الأساسية للانفتاح والاتصال بالعالم الخارجي فإنه ينبغي إعادة النظر في توزيع شبكة المطارات حتى تعم أغلب الجهات، وتعزيز العناية بالمطارات الموجودة وفتحها أمام المسافرين، وكذا بناء مطارات جديدة، كما ينبغي إحداث تخفيضات مناسبة لفائدة قطاع السياحة، في اتجاه انعاش هذا القطاع ببلادنا، أما الملاحة التجارية التي تساهم في الربط بين الموانئ المغربية والأجنبية، فيجب تطوير أسطولها البحري وتحديث أساليب عملها لتحسين قدراتها التنافسية مع الأساطير الأجنبية.

ولن يتأتى النهوض بهذا المجال إلا بتقوية وتدعيم المصالح الخارجية التابعة للوزارة، مع إدخال الوسائل المعلوماتية في تدبير عملها الاداري للرفع من القدرات التنافسية لمقاولاتنا في أفق العولمة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.

..... الاقتصادية والاجتماعية في تصاميم تهيئة المدن، وتخصيص بقع أرضية للحرفيين والصناع بل أحياء صناعية صغيرة للصناعة التقليدية.

خامسا يجب مراعاة النشاط الرياضي والاجتماعي للسكان عند تهييء الأحياء الجديدة، ذلك أن ظاهرة البناء قد قلصت من المساحات في بعض المدن مما تعذر معه إنشاء الملاعب الرياضية والمرافق الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن امتلاك السكن اللائق يعتبر من أهم طموحات كل مواطن ففي السكن تكتمل كرامة الانسان واستقراره، ورغم ما بذل من المجهودات فإننا نعتقد جازمين أن بلادنا في حاجة إلى بناء المزيد من الوحدات السكنية لامتصاص الخصاص الذي نجم عنه السنوات الماضية من جهة، وتهييء شروط استقبال الأجيال الجديدة من جهة ثانية، كما نرى أن تحسين مناخ الاسكان وإقامة المدن المتوسطة النموذجية، من شأنه المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية مرتبطة بغياب السكن المناسب وفي بيئة مناسبة، وكذلك نطالب من الوزارة العمل على إزالة الضريبة على القيمة المضافة، بالنسبة للسكن الاقتصادي والاجتماعي، بالنسبة للشخص الذي يسلم لنفسه، أو يبني لنفسه وإن فريقنا تقدم بتعديل في هذا الصدد ولكنه رفض، وأخيرا نطالب من الوزارة الاسراع في تسليم القطع الأرضية لأصحابها، الذين استفادوا في إطار إعادة هيكلة مدن الصفيح، وأمام ضعف الامكانيات المرصودة لهذه الوزارة، والتي لا ترقى إلى الطموحات التي نطلع إليها فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية وشكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي إخواني المستشارين،

أما فيما يتعلق بوزارة القطاع العام للخوصصة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

لقد كان حزب الاتحاد الدستوري من السباقين إلى الدعوة إلى الخوصصة، حيث انبثقت دعوتنا تلك من اعتقاد الراسخ في تحرير آليات وأدوات الاقتصاد المغربي، ورفع القيود والعراقيل أمام المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار، والانتاج والابداع، وهي الطريق الأسلم والخيار الأمثل لتلبية حاجيات اقتصادنا الوطني وضمان النمو والتطور ومسايرة العصر، إلا أنه في اللحظة التي كنا ننتظر من الحكومة تسريع وثيرة الخوصصة قصد خلق المناخ المناسب، لتدفق رؤوس الأموال الخاصة باعتبار أهمية عنصر الزمن في إنجاح سياسة الخوصصة، نجدها تتباطئ غير مبالية بعامل الزمن هذا مع العلم أن مسلسل الخوصصة وإن كان حسب منظورنا يقتضي إعادة النظر في مفهومه ليصبح ليس مجرد نقل للملكية، بل نقل لوظيفة ومهمة ونشاط أو هيئة عمومية للقطاع الخاص، قد حقق الكثير.....

.... الطرقات والنتائج السلبية والمترتبة عن انعدام هذه الطرقات تتمثل في عدم استطاعة الفلاح بيع منتوجه الفلاحي بثمن حقيقي الذي تباع به المنتوجات الفلاحية المجاورة للطرقات، وبطبيعة الحال فإن هذه الوضعية تدفع السكان القرويين إلى الهجرة نحو المدن المجاورة بحثا عن العمل وعن المدرسة وعن البريد والصحة وغيرها، وهذه الهجرة تتسبب بما لا شك في خلق مشاكل عديدة ومتنوعة للمدن التي يهاجرون إليها وإفراغ البادية المغربية من سكانها.

أما آن الأوان لكي تقوم هذه الحكومة برفع المعاناة عن هؤلاء السكان من خلال إعطائهم المزيد من العناية ومن الاهتمام ضمان لعيشهم، استقرارهم انسجاما مع التصريح الحكومي الذي وعد به هذه العناية استمرار على ما دأبت عليه الحكومات السابقة، لكن والأسف الشديد فإن الميزانية التي رصدت لوزارة التجهيز عرفت تقلصا ملحوظا ستؤثر بلا شك على تحقيق ولو قسط بسيط من الوعود التي أتى بها التصريح الحكومي.

فإننا داخل الاتحاد الدستوري نعتبر تقليص الميزانية التجهيز هي ضربة قاسية بالنسبة لتنمية العالم القروي، وسيؤثر سلبا على البرامج التي سطرتها الحكومات السابقة للنهوض بهذا الجزء الهام من سكان هذا البلد الحبيب، ففي الوقت الذي كنا ننتظر من هذه الحكومة أن ترفع من الميزانية التجهيز إلى حد الذي يتجاوب مع طموحات المواطنين بصفة عامة وسكان العالم القروي بصفة خاصة، نجد بأنها قلصت من هذه الميزانية بنسبة كبيرة.

وهكذا فإن هذه الميزانية سوف لن تلبي حاجيات العالم القروي في إطار البرنامج الوطني لبناء الطرق سوى بنسبة 18 كلم في كل إقليم، فكيف ستتعامل وزارة التجهيز مع البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي في ظل ميزانية هزيلة، فكثير من الجهات التي لازالت في حاجة إلى بنيات الطرقية، وعلى سبيل المثال أذكر جهة تادلة أزيلال، والتي لازالت تعاني من قلة التجهيزات الأساسية كالطرق، سواء معبدة منها أو مسالك لفك العزلة عن العالم القروي وربطه بالحركة الاقتصادية والتجارية، وتزويده بالماء الشروب كضرورة حياتية لدعم عنصر واستقرار بهذه الجهة، ولا شك أن جميع الآليات والمعدات هذه الوزارة تآكلت وتقادمت وأصبحت في حالة يرثى لها فضلا عن الخصاص الكبير الذي تعرفه في هذا المجال، وكيف ستتعامل مع إصلاح وصيانة وترميم الطرقات والنقط السوداء خصوصا في المحاور الرئيسية التي تكون السبب المباشر في وقوع حوادث السير في بلادنا؟ لذلك فإن المطلوب من هذه الحكومة أن تنكب على البحث عن مصادر تمويلية من القبيل اللجوء إلى وسيلة التمويل المشترك مع الجماعات المحلية، وبواسطة الصندوق التجهيز الجماعي، أو عن طريق مؤسسات مالية أخرى تملك في الامكانيات ما يجعلها أهلا للقيام بهذا الدور، يضاف إلى ذلك التحول الذي يمكن أن يطرأ على مختلف النواحي، الحياة التجارية والاقتصادية من خلال السياسة البناء الطرق السيار التي من شأنها أن تخفف من اكتظاظ الذي تعاني منه الطرقات الوطنية، والذي يكون سببا في وقوع حوادث السير بوثيرة متزايدة في مجال السياسة التي تنهجها الوزارة في قطاع المياه، نأمل أن تواصل الوزارة المعنية بهذا القطاع سياستها الرامية إلى توفير المياه وترسيب عقلنة استعمالها، ومد سكان العالم القروي بها، بما يكفل له حاجياته، منها خصوصا وأن هناك عدد هام من الأقاليم لا تتوفر على المياه الجوفية، لذا وجب التنقيب عنها، ووضع خرائط ايدرولوجية بجميع الجهات.

وإذا نقر من جهة أخرى بأهمية السدود، والأثقاب والآبار التي يتوفر عليها المغرب، فإن المطلوب هو بدل مجهودات جبارة لتكريس استراتيجية تتوخى الأهداف المرسومة لها، تماشيا مع الفلسفة الحسنية الرشيدة القاضية بتشييد سد كل سنة إلى مطلع القرن المقبل.

أما فيما يخص الميدان الموانئ فإنه ينبغي أن تتجه إلى صيانة وتحديث منشآتنا المينائية قصد الرفع من مردوديتها الخاصة، وأن بلادنا مقبلة على تحديات كبيرة على مستويات عديدة، لذا يجب الاسراع في عمليات تدعيم المنشآت الصيد الجنوبية، والأشغال بميناء العرائش، والحسيمة وبوجدور في الأقاليم الجنوبية المسترجعة، وجميع

هذه العمليات يجب تفعيلها بالاسراع مع تنفيذها في أقرب الآجال، لما لهذه المنشآت من دور فعال في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني، ومتابعة إنجاز برنامج التنمية الجهوية وتحسين جودة المنتوج وفي هذا الصدد نتساءل حول المشروع المبارك الخاص بتطوير التنبؤات المطرية الفصلية بالمغرب وحول إمكانيته ونتائجه، مادام قد تم الاعلان في عرض السيد الوزير التجهيز عن البدء مرحلة تجريبية به، وهل هناك جهود ترمي إلى مزيد من تأهيل وتكوين العاملين في مجال الأرصاد الجوية وبالتالي إلى تقوية تجهيزات التي تتوفر عليها بلادنا، في عملية الرصد المناخية الاستفادة منها في نواحي شتى ومتعددة.

السيد الرئيس،

نظرا لهزالة الميزانية المرصودة لهذه الوزارة، والتي لها ارتباط وثيق بمستوى حياة المواطنين بشكل عام، وبالبنية التحتية الأساسية لكل عملية تنموية، وهي ميزانية لم تحضى بقبول حتى السيد الوزير التجهيز نفسه، والذي ناضل من أجل دعم هذه الميزانية داخل الحكومة، فإننا سنصوت برفض هذه الميزانية وندعوا السيد الوزير أن يحدوا حدونا، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم أحمد المالكي.

* المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

في إطار مناقشة ميزانية البريد والمواصلات باسم فريق الاتحاد الدستوري، أتناول الكلمة لأدلي ببعض الملاحظات التي نعتبرها داخل الاتحاد الدستوري أساسية.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا باهتمام كبير داخل اللجنة المختصة دراسة الميزانية الفرعية لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، برسم السنة التشريعية 99-98.

واتضح لنا من خلال هذه الدراسة، أن الاعتمادات المخصصة ضئيلة وهي في الحقيقة لا تستجيب إلى جميع الطموحات التي ننتظرها جميعا من هذه الوزارة، خاصة أن قطاع البريد قطاعا حيويا، ويحظى بأهمية بالغة لدى الجميع لما له من ارتباط بالمصالح اليومية للمواطن، وسأنطلق في تدخلي هذا من تصريح السيد الوزير الأول، عند تقديمه للبرنامج الحكومي، حينما أشار إلى أن الحكومة تستعد على التعبئة المتزايدة لإمكانيات في الاستثمار العام والخاص والوطني أو الدولي، وعلى تنمية القدرات التنافسية على الصعيد الانتاج، وبالفعل فإن باب المناقشة في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، أصبح في تزايد مستمر، بل وأن وثيرته ترتفع من يوم إلى آخر.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الدستوري انسجاما مع مبادئنا وثوابثنا الهادفة إلى ترسيخ الفكرة الجهوية، وتنمية العالم القروي، والنهوض به على جميع المستويات والأصعدة، ندعوا إلى انكباب جهود القطاع والمواصلات السلكية واللاسلكية، على إحداث التجهيزات الضرورية بالبوادي والمناطق الجبلية النائية، ذلك بتنويع وتحسين مستوى ونوعية الخدمات التي يتسنى بذلك فك طوق العزلة المفروضة على سكان هذه المناطق والجهات، وهنا لا يسعنا إلا أن نسجل النقص الحاصل في الوكالات البريدية ببعض المراكز القروية، الأمر الذي سيؤثر حتما على تعميق الهوة بين العالم القروي والمدن، على الرغم من أن التصريح الحكومي قد أمطرنا وعودا وتسويفات للنهوض بالعالم القروي، الذي كان حاضيا فيما مضى، ونأمل أن يكون السعي متواصلا في العمل على تحقيق توازن بين العالمين الحضري والقروي، وفي المجال البريد وتقنيات الاتصال.

وتمشيا مع منظورنا الليبرالي الهادف إلى تشجيع المبادرات الحرة فإن فريق الاتحاد الدستوري يبارك ويزكي مبادرات الحكومة السابقة التي أسندت تسيير المخادع الهاتفية للخواص، إذا ساهمت هذه العملية في توفير وضمان وسائل الاتصال من أن التليفون وفاكس وتيليكس، ووضعها رهن إشارة المواطنين في أحسن الظروف من جهة، ومن جهة أخرى أنها شكلت إحدى القنوات التي مكنت من إحداث مقاولات صغيرة، من طرف الشباب، ونأمل في أن نستمر حكومة التناوب كما يحلو للبعض تسميتها حكومة التغيير في إتمام خصوصية القطاع حتى يتمكن القطاع الخاص من المساهمة في تطوير تقنيات الاتصال بالمغرب، وتعميم شبكات الاتصال بمختلف مناطق المملكة، وتجدر الاشارة هنا أن لا زالت بعض المناطق بالمغرب لا تشملها تغطية الهاتف المتنقل.

السيد الرئيس،

إن القطاع الذي نحن بصدد مناقشته بميزانية اليوم يكتسي أهمية حيوية قصوى، نظرا لارتباطه اليومي بحياة المواطنين في عصر يتميز بالدقة والضبط وبعصرنة أدوات الاتصال ليس بين مدينة وأخرى فحسب بل بين قارة وأخرى، وهذا يستدعي من المسؤولين عن قطاع المواصلات السلكية واللاسكية، أن يعملوا على تحسين نوع الخدمات البريدية سواء تتعلق الأمر بالمراسلات أو المعاملات البنكية البريدية، ولعل إدخال تعميم المعلومات في جميع المكاتب البريدية سيسمح ولاشك بانجاز كل العمليات في ظروف مناسبة، وبسرعة ودقة وفعالية، وفيما يتعلق بالشبكة الهاتفية فإننا في الفريق الاتحاد الدستوري نثمن ما قامت به الوزارة السابقة في مجال إيصال بعض القرى بالربط الأوتوماتيكي وهذا انجاز إيجابي، نتمنى أن يتم العمل على تعميمه، على كل القرى والبوادي في إطار سياسة جهوية متكاملة كفيلة بفك العزلة عن سكان العالم القروي، ومن جهة أخرى نأمل في توسيع شبكة الهاتف المتنقل وضبط استعماله حتى يصبح من جهة في المتناول، ومن جهة أخرى أداة مساعدة ومساهمة في تسيير التواصل، والمواصلات مع مراجعة تكلفته التي لا زالت مرتفعة، وليس في متناول الجميع وقد وقفنا بالفعل على التطور الملموس الذي عرفه القطاع والمواصلات سواء أثناء مؤتمر مراكش، حين التوقع على اتفاقيات الكاط، أو بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الشمال الافريقي والشرق الأوسط، أو خلال انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي، إذا لمسنا في كل هذه المناسبات الامكانيات التي وفر بها قطاع والمواصلات السلكية والمواصلات قصد نقل وقائع وجلسات هذه المؤتمرات إلى مختلف دول العالم.

السيد الرئيس،

أختتم تدخلي هذا بالتطرق إلى الجانب المتعلق بالموارد البشرية، باعتبارها المحرك الأساسي لكل عمل تنموي، وفيما يخص قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، فإننا في الفريق الاتحاد الدستوري ندعو إلى ضرورة دعم هذه الموارد، والاعتناء بالعنصر البشري ماديا ومعنويا، والسهر على تكوين الأطر التقنية، حتى يتسنى لهذا القطاع مواكبة التطور التكنولوجيا التي يعرفها حقل الاتصالات يوم بعد يوم، كما نلح على ضرورة الاعتناء بأحوال العاملين بالقطاع، خاصة العاملين بالمناطق القروية والجبلية النائية، ليؤدي مهمتهم في أحسن الظروف، وفي الأخير نأمل من الوزارة أن تواصل الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة، من أجل تحقيق كل الأهداف التي سطرها مخطط المسار، حتى يبلغ هذا القطاع المستوى والغايات المنشودة، وانطلاقا من غياب تصور واضح وشفاف ولهذا الوزارة وعدم استجابة ميزانيتها لطموحات المغاربة، والوعود التي جاء بها التصريح الحكومي، فإننا نصوت ضد هذه الميزانية، والسلام عليكم ورحمة الله، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

نقطة نظام.

* أحد السادة المستشارين في إطار نقطة نظام :

إذا سمحت، ترفع هذا الجلسة إلى يوم الغد نظرا راها الثالثة صباحا.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، الجلسة مستمرة.

الآن الكلمة... حنا غادي نستمروا الجلسة إلى أن يكون العجز.

* أحد السادة المستشارين في إطار نقطة نظام :

السيد الرئيس، راه ما يمكن ليناش نكملوا والحكومة ما كايناش تجي الحكومة واحنا هنا نبقاوا حتى 6 صباحا.

* أحد السادة المستشارين في إطار نقطة نظام :

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع نشكر الرئاسة على الاهتمام ديالها وعلى ضبط ديال جو الأعمال، حيث أنه في البداية قلنا أن الجلسة ستستمر إلى آخر المطاف هذا ما كانقشوشاي فرق الأغلبية في هذا الموضوع هذا، ولكن الاشكالية المطروحة الآن هو أننا داخل مجلس المستشارين لا وجود للحكومة، إذن احنا انتمناو الحكومة إلى كان شي واحد فيهم كايتصنط لينا حنا انتسناوه حتى يجي باش يمكن يتسنط للآراء والمشاكل لي كيطرحوها السادة المستشارين، وهذه راه ظاهرة جديدة، لم نألف هذه الظاهرة في جميع التجارب التي مرت في المغرب، باش يمكننا نتناقشوا في غياب الحكومة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة لفريق الحركة الشعبية، الكلمة للمستشار المحترم عبد المجيد المعاشي.

* المستشار السيد عبد المجيد المعاشي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أسجل موقف فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من ميزانية وزارة المالية والاقتصاد برسم السنة المالية 99-98.

وقبل أن أعبر عن رأي فريقنا حول هذه الميزانية وبرنامجها، أجدني مضطرا لتكرار ما قيل حول عدم ملائمة التصريح الحكومي مع القانون المالي لهذه السنة، حيث لما عبرنا عن موقفنا من هذا التصريح كونه عبارة عن أماني وطموحات غير محددة، أجابتنا الحكومة بأن القوانين المالية هي التي تحدد وترقم هذه الطموحات.

إلا أنه مع الأسف الشديد قد وقفنا اليوم على حقيقة ما كنا عبرنا عنه آنذاك، وهاهي آمال الشعب المغربي قد خابت فيما كان ينتظر من حكومة التناوب وحكومة التغيير بالنسبة لبرنامج سنتها الأولى، وكي ألخص هذا الموضوع أقول لكم السيد الوزير أن جميع مكونات الشعب المغربي تنتظر من الحكومة تغييرا حقيقيا وملموسا، لا قانونا ماليا انتقاليا بعد سنة من الانتظار كما جاء على لسانكم السيد الوزير، فبرنامجكم وضعتموه بدون شك على مدى خمس سنوات، فالسنة الأولى جعلتموها انتقالية، وبدون شك كذلك أنه ستكون السنة الخامسة انتظارية سنة التحضير للاستحقاقات، وبالتالي نساءلكم السيد الوزير هل ثلاثة سنوات كافية للتغيير المنشود؟

السيد الوزير،

سجلنا طموحاتكم الرامية إلى تحسين أداء هذه الوزارة والسير بها إلى مستوى مواكبة متطلبات التدبير المالي في الوقت الراهن، سيما أن تطلعات المغرب وطموحاته في الاندماج والتفاعل الايجابي مع المحيط الاقتصادي الدولي السائر نحو المنافسة المطلقة تتطلب امتلاك آليات فاعلة، وقادرة على التحكم في مسايرة الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا، التي تعرف تحت تأثيرات متعددة داخلية وخارجية، وتحولات وإكراهات لابد من معايشتها بكل يقظة وانتباه.

إننا في المعارضة، نأمن أن برنامج هذه السنة المالية للوزارة، لا زال لم يصل بعد إلى مرحلة نشعر فيها بالفارق الواضح وبالتالي يبقى الأمر عاديا، وما يمكن أن نذكره هو الطموح والوعود التي أتى بها السيد الوزير الاقتصاد والمالية في خطاباته وعروضه، ونتمنى في فريقنا أن يكون هناك جديد يضعنا أمام بديل يميز مرحلة عن أخرى، ويجعلنا حقيقة أمام فارق ليس في الطموحات فحسب، لكن فيما يهم المنجزات ويرفع من مردودية هذه الوزارة التي تتمتع بموارد بشرية وإدارية يعكسها تبويب نفقات الموظفين، والمعدات والتداريب والتوظيفات، ونتمنى أن يوضع اهتمامنا في إطار أهمية هذه الوزارة التي تبقى المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية والمالية، وحتى يكون استثمارها في مجالات تفتح وتعزز أدائها، وتعمل على تحسين علاقة المواطن بالخزينة العامة للمملكة، والانصات إلى مشاكل الملزمين، والبث الفوري في المنازعات، وهنا أسطر على البث الفوري في المنازعات والخلافات، حتى لا يبقى جدار التنافر وانعدام الثقة والغموض سائدا بين الادارة المالية ومصادر تمويلها وهم الملزمون، ولذلك عليها أن تكثف التعريف بمهامها وقوانينها، وتوعية المواطن لأجل الدفع به إلى العمل لفائدة نفسه وبلاده.

وعلى هذه الوزارة المتوفرة على أطر عالية، وتفكير مسؤول وتكوين متواصل أن تكون محل إشعاع على المستويات المحلية والاقليمية والجهوية، وأن تولي وجهها عن الصفة السلطوية إلى الصفة التربوية والصفة الوطنية لاستقطاب حقوقها في أجواء من الدفع بالقطاعات والأشخاص إلى الاقتناع إلى أن كل ما يفرض ويستخلص هو لخدمة أولئك الملزمين.

وهذا المناخ يأتي في ظل الوضوح والشفافية في العمل، وفتح أبواب المكاتب، والحوار الهادئ والتعريف بالحقوق والواجبات والاستقرار في التشريعات لتكريس الثقة وتقوية الانضباط.

السيد الرئيس،

إن وزارة المالية والاقتصاد مطالبة بحركية مستمرة على مستوى الاجتهاد والابتكار، والاستفادة مما يجري على مستوى التجارب الدولية الناجحة في الميدان المالي والاقتصادي، حتى لا نجد أنفسنا في بعض الأحيان خارج الواقع، ونلتجئ إلى الحلول الاستعجالية والانتقالية.

إن المرافق التابعة للوزارة، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأقاليم والجهات، مطالبة بالتحرر عليها أن تتحرر من القيود الادارية، والدخول في إطار المسؤولية الذاتية، وفي مجال اتخاذ القرارات الحسم في القضايا المطروحة محليا، التي يكون لها انعكاس مؤثر على سير الوزارة ككل.

ونتمنى أن تتابع الوزارة ما تم الشروع فيه سابقا، وهو خطة التوفر على بنوك للمعلومات والدراسات، وتنميط الميزانية العامة للدولة، وربط مختلف الدوائر الادارية المتدخلة بدورة النفقات العمومية والتدبير المندمج لموظفي الدولة، وهذه الاصلاحات إذا ما تمت لابد وأن يكون لها تأثيرها في الرفع من أداء هذه الوزارة.

كما نتمنى إعادة النظر في تعامل الخزينة العامة للمملكة مع المقاولات، ومن خلال تسوية العلاقة بين الجانبين والقضاء على التماطل، وأنتم السيد الوزير أدرى بما يترتب على هذا الجانب من مشاكل سيما خلال الشهر الأخير من السنة، وأنتم كذلك في مقدمة من أظهروا اهتمامهم بهذا الموضوع سابقا.

ونتمنى كذلك وأنتم في موقع مراقبة مستوى عجز الخزينة، وتطور أوضاعها ألا تنصرف عنايتكم الكاملة إلى العجز، ومؤشرات الاستجابة إلى التزاماتها، في حين يتكرر مشكل المقاولات التي حاولنا عند

مناقشة القانون التنظيمي لقانون المالية خلق حل مناسب في إمكانية المقاصة بين الطرفين تداركا منا للنتائج السلبية التي تنعكس على نشاط وحياة عدد من المقاولات، التي تعرضت إلى الإفلاس من جراء تراكم الديون من لدن الأبناك والمتابعات الجبائية، كما أن فريقنا مع تقريب الادارة المالية من المواطنين، وكان بودنا أن تعرف مختلف الادارات المغربية نفس البرمجة حتى لا يبقى المواطن في بعض المناطق وجها لوجه مع بناية الضرائب وحدها.

أما عن إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة فإن توسيع المرافق وإضافة أخرى بعدد من نقط حدود المغرب شيء إيجابي، والمأمول أن تكون هذه الادارة في المستوى التحملات الجمركية الراهنة على ضوء الاتفاقيات الدولية، وفي مستوى انفتاح المغرب وتطلعاته المستقبلية، وهو على مشارف القرن 21، وكذلك في المستوى الرواج الذي تعرفه حدودنا وعبر نقط المرور نحو الخارج، وإذا كنا قد شعرنا بتحولات في التعامل والانضباط، والضبط بعد رجات كبيرة في هذا القطاع، فإننا ننتظر مدونة الجمارك حديثة، واستعداداً كاملا من هذه الادارة لاستيعاب التطورات الوطنية والاقليمية والدولية، وما فرضته الاتفاقيات حتى يكون الأداء الجمركي مناسبا.

إن إدارة الجمارك التي تكتنف كفاءات عالية كذلك، يبقى عليها أن تساهم من جانبها في بناء الاقتصاد الوطني من منطلق تفكير وطني متفتح يدعم مكانة هذه الادارة في نظر المتعاملين معها.

أما عن مديرية الضرائب ومراقبة التزامات الدولة، فإن هذا الجانب يعتبر المهمة المحورية لوزارة المالية والاقتصاد، حيث يتعلق الأمر بمداخيل الدولة ومراقبة مصاريفها، وعلى هذه المديرية أن تكون على جانب كبير من الضبط والشفافية وسرعة البث في القضايا، وهنا كذلك أركز على سرعة البث في القضايا.

لذلك فإن الأنظار تتجه إلى أكثر من غيرها لارتباطها بمختلف مصادر تمويل الخزينة العامة، وهذا يفرض عليها أن تواصل عملها في إطار من الحكمة مع الملزمين حتى لا يؤدي الأمر إلى المس بالقدرة التمويلية للمتعاملين معها، ومن تم خلق تراكمات من التأخيرات التي كشفت عنها التدابير الموسمية الواردة في مشروع القانون المالي الحالي.

إننا نريد أن تكون إدارة الضرائب مدرسة لتعزيز الوعي الضريبي لدى المواطن قبل تحريك مسطرة الاكراه، ومقتضيات التجريب، كما أن إدارة الضرائب مدعوة من جانب آخر إلى تحقيق العدالة الجبائية بين كافة المواطنين، دون القفز على بعض الحالات أو الملفات أو الأوضاع الخاصة، وعليها أن تكرس مفهوم دولة الحق والقانون حتى لا تبقى الضريبة مفروضة على البعض دون الآخر، حيث استمعنا إلى تصريحات رسمية تبعث على كثير من التساؤل، وتجعل المنضبطين لقوانين الضريبة يشعرون بالاحباط وخيبة الأمل، وهنا نتساءل كذلك عن فعالية متابعة الأوضاع وبرامج المؤسسات العمومية وشركاتها، ومرافق الدولة ذات التسيير الذاتي وشركات التأمين، وصندوق الضمان المركزي، وكذلك الشأن بالنسبة للمصالح المكلفة بتدبير الدين العمومي التي عليها أن تتابع ملف المديونية، وتستغل جميع فرص والآليات الحديثة للتعامل مع المديونية الخارجية والداخلية بروح من الابتكار والابداع، والاستفادة من جميع الامكانيات والتجارب الناجحة حتى لا يستمر ثقل المديونية على حساب تنمية بلادنا ورهن مستقبل الأجيال القادمة، وعلينا أن نبحث عن ما يروج حاليا من أساليب التخفيف والاستثمار لهذه الديون والتخلص من ماهو أكثر فائدة.

السيد الرئيس،

إن الفريق الحركي للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية لمجلس المستشارين، مع متابعة كل إصلاح وتحديث وتخليق وهذا من شأنه أن يجعل هذا القطاع المالي في مستوى الدور المحوري والأساسي الذي يقوم به، حتى تتمكن بلادنا من تعامل سليم مع المستقبل.

كما أننا قد سجلنا انكباب الحكومة على إعداد مدونة، وتشريع بهم صفقات الأشغال والأدوات والخدمات لحساب الدولة، ونتمنى أن يأتي هذا العمل بما يناسب التطورات التي عرفها هذا الميدان، علما بأن المرسوم أصبح معرضا للانتقادات وغير مواكب للمستجدات.

وندعو في الأخير إلى ضرورة التنسيق بين مختلف مديريات الوزارة من أجل الاسراع بتنفيذ القرارات والاصلاحات، والعناية كذلك بمختلف الكفاءات العاملة بهذه الوزارة علما بأن هناك تساوي في السلاليم وتباين في الامتيازات والتعويضات، وهذا ما يجعل البعض يشعر بالحيف الشيء الذي يؤثر على المردودية.

السيد الرئيس المحترم،

درسنا ميزانية وزارة الاقتصاد بكل عناية ولم نجد التغيير الذي أشار إليه السيد الوزير في عرضه، لتحسين أداء الموظفين وأعوان هذه الوزارة وأخص بالذكر هنا وسائل العمل والمعدات اللازمة، والسادة المستشارين هنا يعلمون جميعا معاناة هذه الفئة في هذا الصدد وخاصة أعوان تحصيل الضرائب.

وكنا نتمنى أن تأيتنا الوزارة في هذه السنة بإجراءات التخفيف من معاناة المقاولين الشباب في هذه الظروف الصعبة التي يعيشونها، وخاصة منذ السنة الماضية وهذه السنة، وأخبركم أن في بعض

الجهات 70% من المقاولين الشباب لم يتمكنوا من تسديد الديون، نظرا للركود الاقتصادي الحاصل، وهم ماثلون اليوم أمام المحاكم، وتعلمون السيد الرئيس العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة حفظه الله للشباب لذا، نطالب السيد الرئيس من هذه الوزارة بأن تتدخل لذا البنوك على وجه السرعة لإنقاذ هؤلاء الشباب، وكذلك أن تنكب على دراسة خطة من أجل تمكين هذه الفئة من المقاولين من الحصول على العمل من أجل تحريك نشاطهم الاقتصادي، وبالتالي تسديد ديونهم، وإقلاعهم نحو مستقبل يتماشى وطموحاتهم.

ولكل ما سبق ذكره فإننا في الحركة الشعبية نرفض ميزانية هذه الوزارة وبرنامجها لهذه السنة والسلام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

سأمر إلى قطاع النقل، ففيما يخص قطاع النقل فإن هذا القطاع لا تخفى أهميته الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مشاكل تتشعب حسب الأنواع البرية والبحرية والجوية، ولنا في فريقنا نظرة مستقبلية أملتها التحولات الدولية والوطنية، ووجودنا على مشارف القرن 21، وكذلك على موعد تطبيق الشراكة مع محيطنا الاقليمي والدولي، ولذلك فإننا نطالب بما يلي بخصوص النقل البري :

التحرير الشامل لقطاع النقل وتحويله إلى استثمارات بدل امتيازات، التي أخلت بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات.

التوجه إلى العالم القروي بكيفية خاصة لتمكينه من حاجياته المنظمة والمنتظمة من أجل فك العزلة عنه، وربطه بكل سهولة بالوسط الحضري لتطوير إنتاجه ووصول التمويل والحاجيات الأساسية إليه بكلفة مناسبة وتنقل السكان في وسائل مأمونة.

تطبيق مسطرة الأولوية في الاستفادة من استثمارات النقل إلى أبناء المناطق التي تعاني من حاجيات في هذا المجال سيما المتعاطين للنقل الغير المنظم.

التذكير بمضاعفة الجهود للتقليص من حوادث السير مع تسجيل المجهودات المبذولة حاليا، والتي ينبغي أن تتم في تنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية حفاظا على حياة المواطنين، والطاقة المادية التي تهدر من جراء الحوادث التي أصبحت ظاهرة مؤثرة على تنمية المغرب.

أما بخصوص النقل الجوي، نسجل التحسن الحاصل في وضعية الشركة، غير أننا نطالب بالعمل على تحسين الخدمات والأثمنة، وتغيير أسلوب التسويق، من أجل المحافظة على الوجود في ظل منافسة دولية شرسة تلتهم الضعيف وتقضي على الشركات التي لم تحسن تدبير شؤونها.

إعادة تكريس الثقة في الخطوط الملكية المغربية، وترشيد إدارتها والدفع بها إلى غزو مناطق ومحاور جديدة تمكنها من التعريف بنفسها على مستوى قارات المعمور، وخصوصا افريقيا وأمريكا اللاتنية.

أما عن النقل البحري، ندعو إلى الاستثمار الواسع والأمثل للإمكانيات البحرية المتوفرة لبلادنا، والمدعمة بالموقع الاستراتيجي للنقل البحري عبر العالم، وخدمة هذا الجانب يبقى مرهونا بتوجيه استثمارات إلى هذا القطاع وموازاة ذلك بتهييء بنية تحتية على مستوى الموانئ تكون عامل مساعدا على نجاح هذا التوجه.

وأخيرا في إطار نظرتنا المستقبلية لهذا القطاع نتمنى أن تتواصل جهود الحكومة من أجل تدعيم دوره الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير تدخلاته نحو الأفضل، وتحريره من نظام الرخص الذي كان عامل تراجع واضطراب، والسلام السيد الرئيس.

سأمر السيد الرئيس إلى قطاع السكنى والبيئة والتعمير.

فباسم الفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، أتشرف بإثارة مجموعة من الملاحظات المختصرة حول هذا القطاع الهام والأساسي، وفي هذا الإطار أشير إلى أن أهمية الاسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني والبيئة، تملي على بلادنا تعبئة الجهود وتكثيف الطاقات واستقرار القرارات لبلورة هذا القطاع وما يرتبط به من مجالات، لذلك فإننا نتمنى في فريقنا أن تخرج الوزارة بالجديد المنتظر في إطار تحدي لمواجهة المشاكل التي يعرفها إعداد التراب الوطني والاسكان والبيئة، وهي القضايا الأولى المرتبطة بكيفية مباشرة بحياة المواطنين، ولها تأثير محسوس على حياتهم، ونتمنى أن تتمكن الحكومة التي عبرت عن تأخر بلادنا في هذا الجانب من تدارك هذا التأخير، الشيء الذي سينعكس على تقليص الفوارق بين مكونات التراب الوطني، وتدارك التفاوت الحاصل في توزيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار نظرتنا المستقبلية للعمل الحكومي، وانطلاقا من التزام الحكومة في تصريحها بتطوير نظرة لهذا القطاع، فإن الكل يتابع الجديد بالخروج من دور الملاحظ والمتفرج، إلى دور الفاعل الذي يجمع بين التخطيط والتنفيذ، من أجل ترجمة هذا التصور الحكومي على أرض الواقع، وهذا ما سيرحب به الجميع، وقد سجلنا بكل حرص واهتمام ما تضمنه برنامج الاصلاح الذي اطلعنا عليه أمام اللجنة المختصة والرامي إلى :

فتح حوار وطني حول إعداد التراب الوطني، وإحياء اللجنة الوزارية، وإعادة هيكلة الوزارة، ومراجعة أساليب وضع وثائق إعداد التراب الوطني، وكذلك إعادة النظر في نظام التعاون.

وهذه الطموحات نعتبرها التزاما لابد وأن تتجه إليها الأنظار، إلا أن ما نخشاه هو أن يؤدي تشعب التدابير وتفتيتها وطغيان الجانب الاداري، وكثرة العناصر المتداخلة التي أتى بها السيد الوزير إلى تأجيل الشروع الفعلي في الاصلاحات التي تقترحها الحكومة، وتمديد أجلها، وبالتالي إلى تعطيل آليات العمل المتوفرة حاليا إن لم نقل نشر نوع من التشكك والتردد والاضطراب في الأنشطة المختلفة التي سيتم نصها.

أما عن جانب الاسكان فلابد من التأكيد هنا على أهمية هذا الموضوع الذي وردت في شأنه عدة ملاحظات، ويوجد في صدارة تطلعات شريحة عريضة من المواطنين، ويبقى الهدف الأساسي من كل سياسة أو تدبير هو تأمين السكن اللائق للأسر التي تعاني من مشكل السكن، أو التي لا زالت بمدن الصفيح أو أقل من مدن الصفيح.

بالنسبة للمحافظة على البيئة فإن الحالة التي أصبح عليها المغرب الآن، والتي تزداد تدهورا فإنها تتنافى واستعداده لدخول رهانات المستقبل، هذه الحالة أصبحت تفرض على بلادنا التعامل مع هذا القطاع، من منطلق خطورته، ولنا إيمان راسخ أن موضوع المحافظة على البيئة هو موضوع تشارك بين الجميع، انطلاقا من الأسرة إلى الجماعات المحلية إلى الدولة.

وفي فريقنا كنا نأمل أن تقترح علينا الحكومة برنامجا مستعجلا يكون في مستوى المسؤولية الجسيمة الملقاة عليها، إلا أنه مع الأسف الشديد استغربنا لما جاءت به الوزارة المعنية من اجراءات نعتبرها مسكنة وتجعل المغرب في مرتبة غير مشرفة مقارنة مع دول في مستوى نموه.

وخلاصة القول وفي انتظار تحقيق التصور الحكومي في مواضيع التعمير والإسكان والبيئة، داخل الاستراتيجية المعلنة عنها، ندعوا إلى حل المشاكل الآنية ومنها :

أولا : ملفات التجزئات التي بقيت بدون ترخيص.

ثانيا : تسريع مساطر المصادقة على تصاميم المدن والقرى.

ثالثا : التخفيف من مسطرة طلب رخص البناء.

رابعا : وضعية المؤسسات العمومية المكلفة بالتعمير والاسكان التي أصبحت مضاربا عقاريا وزاغت عن مهمتها الأساسية.

خامسا : التفكير في تدابير استعجالية تؤدي إلى إنتاج السكن بتكلفة تلائم الدخل المحدود والمتوسط للمواطنين.

سادسا : الالتفاتة إلى وضعية المقاولات والمهندسين التي نتمنى أن تتمتع بعناية خاصة.

سابعا : متابعة إنجاز برنامج 200 ألف سكن، التي يجب أن يكون في صالح الطبقات التي لا زالت لا تتوفر على سكن.

ولهذا نعتقد أن الميزانية المرصودة لهذه السنة، تبقى دون التغيير الذي جاء في خطاب الحكومة، رغم الزيادة المتواضعة التي حضيت بها، لذا سنصوت ضد هذه الميزانية، والسلام السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

الآن سأتدخل في قطاع الوزارة المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط.

فبخصوص الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط، فإن فريق الحركة الشعبية يغتنم فرصة عرض ميزانيتها على المجلس ليؤكد من جديد على دور هذه الوزارة الهام والأساسي في فتح نافذة واسعة على آفاق الاقتصاد الوطني، ومتابعة مؤشرات وتحسين توقعاتها، والعوامل المؤثرة فيه، وأوضاع الهياكل التي تشكله، وهذا ما يجعلنا ننتظر استكمال آليات عمل الوزارة المتمكن في إعداد المخطط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، يجعل اقتصادنا موجها نحو تحقيق الأهداف المرسومة على امتداد سنوات المخطط، والتي وعد السيد الوزير بعرضها على الحكومة في مايو المقبل، ثم المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط ومن تم البرلمان، ونتمنى أن يكون مشروع المخطط شاملا لجميع الأبعاد، ومرتبطا بالمخططات الجهوية، وأملنا أن تتم مراجعة القانون المنظم للمجلس الأعلى والإنعاش الوطني والتخطيط في أقرب وقت، وفي انتظار استكمال بلورة عمل هذه الوزارة الهام بعد ارجاع العمل بالتخطيط، ونتمنى أن تتمكن هذه الوزارة من إنجاز العمليات والبرامج المدرجة في المرحلة الأولى كأساس لإعداد محتويات المخطط على توقعات صحيحة وثابتة تحدد الأولويات.

وأملنا أن يكون المخطط المقبل آخذا بعين الاعتبار كل المعطيات الوطنية والمؤثرات الاقتصادية.

السيد الرئيس،

أخيرا إذا كان السيد الوزير قد أعطى تشخيصا واقعيا لحاجيات هذه الوزارة، ومهامها الجسيمة في مراقبة التطورات وتوقعات الاقتصاد الوطني فإن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تحول دون

تحقيق الأهداف وهذا ربما يؤدي إلى تهميش الوزارة أمام سيطرة وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال وجود مديرية تتولى نفس المهام، وعلى الحكومة أن تحكم التنسيق وتفك الارتباط، وفي انتظار ذلك فإن فريقنا يرفض هذه الميزانية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

سوف أتطرق إلى قطاع وزارة القطاع العام والخوصصة.

ففي إطار هذه المناقشة الجارية حول الميزانية الفرعية لوزارة القطاع العام والخوصصة، أتشرف باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بطرح مجموعة من النقط المرتبطة بعمل الوزارة المستقبلي، إيمانا منا أن الموضوعية تفرض علينا الحديث عن المستقبل لتحديد المسؤوليات، تاركين ما تعلق بالماضي على ذمة من تحملوه.

وفي هذا الإطار فقد سجلنا بكل تفاؤل عدد من الخطوات الايجابية في العمل التمهيدي والأولي للوزارة، والذي مكن من مسك ملفات القطاع العام والخوصصة، وعليه فإننا نتطلع إلى مرحلة الانجاز ليظهر التغيير، ولتتضح معالم البديل الذي ينتظره الجميع في إطار منافسة سياسية تجعل بلادنا على سكة تناوب مبني على العمل الجاد والواضح والشفاف يمكن المواطن من إصدار حكمه بناءا على قناعته، وتقييمه لكل عمل أو سياسة قام بها هذا أو ذاك.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بالقطاع العام وباعتبار مكانته الاستراتيجية الاقتصادية منها والاجتماعية، وإلى جانب هذه الأهمية تظهر الوضعية الادارية والمالية، وكيفية تسييره، ومردودية مختلف مكوناته، وأمام ظهور التحولات الاقتصادية التي ركزت على القطاع الخاص كموقع للمبادرة الحرة المبنية على الابتكار والاجتهاد، بدأ التساؤل عن وضعية القطاع العام ببلادنا، ومقارنة حجمه بانتاجيته، وما يعرفه من اختلالات وتجاوزات أدت بالرأي العام إلى المطالبة بمراقبته وتتبع نشاطه، وقد تعالت أصوات وأصوات على مختلف التوجهات السياسية والمواقع مطالبة بوضع المؤسسات العمومية وشركات الدولة ومساهماتها ومقاولاتها تحت المراقبة، بعد أن تحولت إلى أوكار لخدمة أشخاص وعائلات وابتعدت عن الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي وجدت من أجلها، ولذلك فإننا مع كل تدبير يهدف إلى تكريس الشفافية، وتشخيص أوضاع مختلف المؤسسات والمنشآت العمومية، وتحسين مردوديتها، وإبراز الخلل المحتمل في تسيير بعضها، وهذا هو القاسم المشترك بيننا كمعارضة والحكومة، التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الباب، ونحن مع كل أنواع التدقيقات ويبقى من حق البرلمان معرفة نتائجها لإصدار حكمه، في هذا الاتجاه سنبقى إلى جانب مراقبة جميع الوحدات الاقتصادية بمختلف أشكالها القانونية رقم 98-7 المتعلق بقوانين المالية مقتضيات تحتم على هذه المؤسسات عرض أوضاعها وسياستها ومشاريعها سنويا على البرلمان في تزامن مشروع القانون المالي.

وكنا نتوخى خلق مناسبات لاستحضار حالة القطاع العام، والدفع به إلى التفتح والحوار مع المؤسسات التنفيذية.

أما عن جانب الخوصصة فإن نظرتنا إلى هذا الموضوع تبقى مستقبلية حتى تتحدد المسؤوليات الايجابية والسلبية لأن الأمر يتعلق بتطبيق اختيار اقتصادي وطني على مجموعة من المنشآت والمؤسسات والمقاولات العمومية مولها الشاب وتحمل ديونا ثقيلة لأجلها، وسيبقى البعض من الديون على كاهل الأجيال المقبلة، ولذلك فإن الأمر يكتسي أهمية بالغة وحساسية متميزة، سيما إذا لم يتم احترام الظروف والأهداف المرسومة لها والواردة في الخطاب السامي بتاريخ 8 إبريل 1988.

وفي انتظار عرض مشروع القانون تمديد الإذن بالخوصصة من طرف البرلمان بعد انصرام الآجال في 1998/12/31 المنصوص عليه في قانون 39-89، فإننا نتمنى أن تواصل الحكومة تحقيق التزاماتها بتنفيذ عدد من العمليات، ولابد من الإشارة إلى وجوب انكباب الحكومة على معالجة بعض المخلفات الناجمة عن تحويل مؤسسات إنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والمتعلقة بالجانب الاجتماعي.

وهذا يبقى من عمل الحكومة وفي أي بعد عن ربط ذلك بضغط من نقابة معينة أو غيرها، وللإشارة فإن فريقنا بعد دراسة لبرنامج هذا القطاع وميزانيته لهذه السنة استخلصنا ما يلي :

إنه انطلاقا من التصريح الحكومي الذي تعهد بتسريع عملية الخوصصة، وبالنظر إلى ما برمج هذه السنة، فإن ذلك كان اختبارا سياسيا لحكومة التناوب، حيث ظهر أن ما ورد بالتصريح يبقى مجرد خطاب استهلاكي، ولم يترجم على أرض الواقع.

ومن خلال ميزانية هذه الوزارة وتوقعاتها وبرنامجها وأرقامها، يبدو لنا جليا أن هناك تراجعا من طرف الحكومة على سياسة الخوصصة، وعليه فإن نرفض هذه الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

الآن سوف أمر إلى قطاع التجهيز وسأتطرق بالخصوص لموضوع الطرق والماء الشروب بالعالم القروي، حيث بعد دراسة فريق الحركة الشعبية لهذه الميزانية دراسة وافية مستفيضة وتحليلية وبالإضافة لما جاء في تدخلات فريقنا في اللجنة المختصة، نلخص ملاحظتنا في ما يلي :

أولا : الشبكة الطرقية بالعالم القروي.

إننا نستغرب كل الاستغراب كون أن خطاب الحكومة شيء وما جاء في الميزانية شيء آخر، إن حكومة التناوب وكما جاء في عرض السيد الوزير وتقديمه لهذه الميزانية يبين أن الحكومة الحالية لا زالت تتباهى بما أنجز وحقق في عهد الحكومات والسياسات وصفت بأنها إدارية، ولا ترقى إلى المسؤوليات التي كانت منوطة بها، في حين أن الميزانية المقترحة لهذه السنة قلصت وبالتالي بترت يد هذه الوزارة مما جعلها لا تتطلع لرهانات المستقبل، بل احتفظت بإتمام بعض المشاريع التي قد بدأ في إنجازها سابقا، عكس ما جاء في تصريح الحكومة حول انشغالها بالشبكة الطرقية في العالم القروي وتنميته.

ثانيا : الماء الصالح للشرب.

هنا كذلك السيد الرئيس، نتأسف لكون الوزارة لم تبذل أي مجهود لتسريع وثيرة إدخال الماء الصالح للشرب، وخاصة بالعالم القروي، بل اكتفت ببرنامج الحكومة السابقة، ونحن نتساءل أين هو التغيير الذي ينتظره شعبنا ولو تغييرا تدريجيا؟ كما جاء في كلمة السيد الوزير المالية والاقتصاد.

السيد الرئيس،

إن هذه الوزارة تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في بلادنا، ولا داعي لاستعراض انجازاتها ودورها في الاقتصاد الوطني، وأكتفي بطرح السؤال التالي على الحكومة : أين هو البعد التنموي كما جاء في مذكرة تقديم القانون المالي وبالضبط فيما يخص هذا القطاع؟

وشكرا السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم، ادريس مرون.

* المستشار السيد ادريس مرون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

سأحاول أن أختزل عرضي حول وزارة التجهيز نظرا للساعة المتأخرة من الليل التي تفوق الساعة الثالثة صباحا ورفقا بإخواني وبالسيد الوزير.

فتكملة لما جاء في عرض السي عبد المجيد اللي جا قبلي، فوزارة التجهيز عدنا فيما يخص هذا الوزارة، قلنا فيما يخص هذه الوزارة مجموعة من الملاحظات تصب أساسا أولا بشكل خاص فيما يتعلق تقليص ميزانية هذه الوزارة بشكل واضح أثر على برامجها حيث لم يقرر مستقبلا أي مشروع جديد، بحيث أن الوزارة ستكتفي فقط إما بأشغال الصيانة أو بأشغال تتميم المشاريع التي كانت قد انطلقت سابقا، مع العلم أن هذا القطاع يعتبر أساسيا في تجهيز البلاد وتأهيلها وتحريك المقاولة المغربية، وإنعاش الشغل في البوادي وفي الحضارة، ومن شأن هذا الإجراء أيضا أن يؤثر على الأطر الحية التي تعمل داخل هاته الوزارة، والتي نكن لها كل تقدير لما تتمتع به من خبرة وجدية، ونخشى أن تضطر هي الأخرى إلى الانكماش في المكاتب دون شغل ولا فائدة على غرار أطر كثيرة في عدد من الوزارات وذلك من جراء تقزيم الميزانية.

إن ما جاء في القانون المالي في ميدان التجهيز يعكس فعلا الانكماش الذي أرادته له الحكومة، فهو لا يدلنا على الخريطة العامة للطرق بمختلف تصنيفاتها، ولا على الخريطة المديرية لتدخل مديرية هندسة المياه، ولا مستقبل إعداد 3500 من الشواطئ المغربية وعدد من الموانئ الذي يمكن أن ينجز بها، ولا كمية خيراتها من الرمال وطريقة استغلالها وتقويم خيراتها، وتقدير مردودها، ولم يتحدث برنامج الوزارة على كيفية التعامل مع المقالع وطريقة إعادة بنائها بعد انتهاء العمل فيها، والكل يعلم الضرر الكبير الذي يلحق استغلال هذه المقالع مدننا وبيئتنا وكذلك مياهنا الجوفية، إذ أنها في غالب الأحوال تتحول إلى مثامر لرمي الأزبال.

إن ميزانية الوزارة والوثائق المرفقة بها لا تخبر بسياسة واستراتيجية المؤسسات المهمة المكونة لها وخصوصا المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ومكتب استغلال الموانئ خصوصا ميناء الدار البيضاء، والشركة الوطنية للطريق السيار، ففي أحسن الأحوال اطلعنا على ميزانيتها للسنة الماضية، وبرنامج السنة الجارية الذي لا يعدو أن يكون إنهاء أشغال في إطار الانجاز، كما أننا لم نتمكن من الاطلاع على أية معلومات بخصوص الربط القار والآفاق التي تنتظره، وما هيئ له من أسباب النجاح.

ميدان الطرق :

إننا نسجل أن ميدان الطرق المرتبة لن يعرف بناء أي متر واحد وكأن المغرب جامد لا يتحرك، فكل الامكانيات المتوفرة ستوظف لصيانة جزء بسيط من الشبكة القائمة، إن المدار الطرقي المتوسطي الذي تتباهى به الحكومة يعرف مشاكل متعددة وبرنامج إنجازه لا يقل عن أربع سنوات في أحسن الأحوال، وتمويل جزء مهم منه مرتبط بتمكين الوكالة الوطنية لتنمية المناطق الشمالية من الحصول على أموال أوروبية التي تبقى هي الأخرى في علم الغيب.

الصندوق الوطني للطرق :

إننا ننبه إلى أن هذا الصندوق أحدث لبناء الطرق وليس لاقتناء الأراضي فيجب أن لا يزيغ عن هدفه.

إن برنامج الطريق السيار يمشي ببطء، ولم يرسم لنا شبكته المستقبلية ولا وسائل تمويله وإنجازه إذا ما استثنينا دعم الدولة المحدد في 200 مليون درهم.

إننا نريد أن نعرف نتائج استغلال الطريق السيار، وما مردوديته السنوية؟ ومدى تجاوب الأثمنة المطبقة مع قدرات مستعملي هذه الطرق؟ خصوصا منها تلك التي تربط الرباط بالعرائش والتي أقل ما يقال عنها أن الخوف يصاحب المسافر عبرها لقلة مستعمليها.

وبخصوص اللجوء إلى اقتناء الآليات لصالح المديريات الجهوية للوزارة قصد استعمالها واستغلالها لشق الطرق في العالم القروي نعتبر أن هذا الأمر يجب أن يقوم به القطاع الخاص، الذي هو مؤهل أكثر من الادارة للقيام بمثل هذه الخواص، على أن تقوم الادارة فقط بالمراقبة الجيدة.

ميدان السدود :

إن سيدنا المنصور بالله تنبأ لأهمية السدود منذ الستينات، ونحمد الله على نعم هذه السياسة التي مكنت المغرب من اجتياز سنوات الجفاف المتتالية بأقل ضرر، وتمشيا مع ضرورة الحفاظ على مواردنا المائية القليلة والغير المنتظمة فإننا نعتبر أن الامكانات المرصودة لهذا القطاع 680 مليون درهم غير كافية مطلقا ولن تمكن حتى من إنهاء الأشغال الجارية حاليا، ونتمنى أن نعرف في القريب العاجل أو نتعرف في القريب العاجل عن الامكانيات التي يوفرها المغرب من حيث إنجاز السدود؟ وماهي النسبة المنجزة منها؟ وماهو قدر المجهود المطلوب منا مستقبلا؟

قطاع الموانئ :

هذا القطاع أيضا كالقطاعات الأخرى لن يعرف إنجاز أي مشروع جديد، وما عساه أن ينجز بغلاف مالي حصر في 380 مليون درهم، في مقابل 3500 كلم من الشواطئ ينعم بها المغرب، مع العلم أن جل الموانئ تعاني من مشكلة النقص في التجهيزات، وأن مشكل التلوث يكاد يكون عاما دون أن توجد له حلول.

قطاع الأرصاد الجوية :

إن هذا القطاع يزداد أهمية يوما عن يوم، وهو من أهم وسائل العمل الهندسي والبرمجة الحركية، واتخاذ التدابير والاجراءات في ميادين متعددة، ورغم ذلك تبقى محطات الأرصاد الجوية بالمغرب غير كافية ولا تغطي التراب الوطني.

تصنيف مقاولات وتصنيف العمل الهندسي.

إنطلاقا من أن وزارة التجهيز تعتبر أكبر شريك للمقاولة المغربية ومكاتب الدراسات الهندسية عليها أن تتابع العمل الذي بدأته من أجل تصنيف المقاولات وأن تعتمد في هذا التصنيف الجانب البشري والتأطيري أكثر من الجانب المادي كما هو معمول به حاليا، تمشيا مع ضرورة إدماج الخريجين في الشغل، وهذا منفذ نعتقد أنه مهم في التخفيف من البطالة ومناسبة للدفع بالمقاولة إلى التأطير الضروري لحسن سيرها، كما نعتقد أنه على الوزارة أن تأخذ المبادرة من أجل تنظيم وترتيب مكاتب الدراسات بالمغرب، على غرار المقاولة وهو أيضا مصدر لخلق مناصب شغل جديدة.

استغلال الملك العمومي وتحسين مداخيل الوزارة.

نطلب من السيد الوزير أن يعمل جاهدا على تغيير طريقة استغلال الملك العمومي وتحسين مداخيل الوزارة إذ لا يعقل أن يكون مجموع مداخيل وزارة التجهيز لا يتعدى 2 مليار و300 مليون سنتيم، بل نعتقد جازمين أن هذا المبلغ يمكن أن يدخل للخزينة العامة فقط من مداخيل استخراج المواد، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، الآن ننتقل إلى فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، المستشار المحترم شكري البردعي.

* المستشار السيد شكري البردعي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية، أن أتدخل في موضوع مشروع قانون المالية لسنة 99-98، والذي سيتضمن في محتواه الحديث عن قطاعات وزارية مرتبطة ببعضها على اعتبار المهام المسندة إليها في ميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية.

والتي من المفروض توحيد توجهاتها والقضاء كليا على سمة التباعد التي طبعتها طيلة السنوات الأخيرة، والتي كانت نتائجها سلبية عكست بشكل واضح الارتجال الحاصل في السياسة المتبعة سلفا.

كما أضيف إلى أن هذا التدخل لن يشمل فقط ذكر أرقام الميزانيات الفرعية التي تبقى محدودة الدلائل على اعتبار انتقالية مشروع قانون المالية، ونظرا لكون نظام النفقات لم يكن بالمستوى المطلوب، بل سيتم التركيز فيه على تحليل موضوعي لبعض الأفكار التي تنصب في مجملها حول بلورة استراتيجية متكاملة ومنسجمة تقوم على الربط بين مهام الوزارات الثلاث، وبين الوزارات الأخرى كما سبق ذكر ذلك.

أيها السادة،

يظهر من خلال مراجعة لمشروع قانون المالية 99-98 حجم التحديات المفروضة على الحكومة والشعب المغربي على حد سواء، كما عبر القانون المالي صراحة عن عزم الحكومة تجاوز مشاكل الماضي التي أفرزت اختلالات أثرت سلبيا على الاقتصاد الوطني، وضرورة مراجعة شاملة في الميدان الاقتصادي، تمكن من التجديد والانفتاح ومسايرة التطور التكنولوجي الجاري في إطار استراتيجية وطنية لمجابهة التحديات الكبرى في هذا الميدان، ومن ضمن ما عبرت عنه الحكومة وضعية المقاولة التي ستتمكن بفضل التوجهات الجديدة من تجاوز العقبات التي طالما عرقلت مسيرتها، وسيكون بإمكانها حاليا المضي نحو المستقبل بثقة أقوى وعزم أكبر، حيث أن القانون المالي الجديد عمل على دعم المقاولة، وتحفيزها على السير قدما نحو مستقبل أفضل، وتشجيع الاستثمار من خلال عدة اجراءات عززت من موقف المقاولة المغربية وحررتها من تجاوزات الماضي.

وإذا كان الهدف من جميع هذه الاجراءات في ميدان الاستثمار العمل على تقوية الاقتصاد الوطني عامة، فيجب أن لا نغفل جانبا مهما في الموضوع ألا وهو التطرق ومعالجة بعض المشاكل المعرقلة للاستثمار بشكل عام.

مشكل أسعار الفائدة مثلا، لقد أصبح في هذه الأيام مشكل تأهيل المقاولة الشغل الشاغل للحكومة والشعب المغربي على حد سواء، والكل متفائل بالمبادرات التي تعمل الحكومة على تحقيقها لتعزيز دور المقاولة في الاقتصاد الوطني، لكن المفروض ألا نغفل بعض الحقوق التي يجب أن تتمتع بها مقاولتنا، بالمقارنة مع نظيرتها من البلدان الأخرى، فكيف يمكن أن يكون سعر الليبور مثلا في لندن 3,75% بالنسبة للفرنك الفرنسي، أو 4,50% بالنسبة للدولار، مع أن السعر المرجعي بالنسبة للمغرب هو 9%، ومع إضافة بعض العمولات البنكية المتراوحة بين 1 و2% يصبح سعر الفائدة متجاوزا 10 و11%، من خلال هذه الأرقام يتضح بما لا يدعو للشك عجز المقاولة المحلية عن منافسة مثيلتها الأجنبية نظرا لكل الامتيازات التي تحضى بها حيث تتراوح فوائدها ما بين 6 و7%.

صحيح أن العلاقة بين البنوك والمقاولات أصبحت أكثر انسجاما وبدأ يطبعها نوع من الهدنة، لكن لا يجب أن يكون هذا على حساب إغفال بعض الجوانب التي من شأنها الاضرار بمستوى تقدم المقاولة، فالواجب هو جعل سعر الفائدة المغربي بمستوى أسعار الفائدة المتعامل بها دوليا.

كما يجب إعادة النظر في بعض الجبايات التي أصبحت لا تتلائم والمتغيرات الجديدة التي تفرض علينا تغيير منهجيتنا كالضريبة الحضرية، والضريبة المهنية اللتان ما زالتا من أهم العراقيل التي تحد من مردودية المقاولات الوطنية، على اعتبار أنهما مرتبطتان بالقيمة الكرائية التي يصعب تحديدها خاصة حينما يتعلق الأمر بالمؤسسات الانتاجية، تضاف إلى المشاكل المعرقلة مؤسسات التأمين التي أصبحت تفرض أسلوبها التعسفي في التعامل مع المواطن المغربي، في فرضها أثمان مهولة في أسعار التأمينات رغم أن سوء التدبير لبعض الشركات تطلب اتخاذ إجراء التصفية الادارية في حقها، وهنا نتساءل على مصير المواطنين ضحايا هاته المؤسسات.

وفيما يتعلق بإدارة الجمارك فقد أصبحت تنهج سياسة وطنية تعمل على تحسين العلاقات بينها وبين المقاولات بحذف بعض الضمانات البنكية الصارمة، وتعويضها بأخرى أكثر مرونة، لكن نرى من الأفضل العمل على خلق مدونة متجاوبة مع التطور الحالي الذي يعرفه القطاع على نحو يجعلها تساير أهداف الاصلاح الذي نرجوه.

كما يجب أن لا ننسى أن نجاح الاصلاحات المزمع تنفيذها من طرف الحكومة رهين بخلق جسر تواصل وتحاور بينها وبين المقاولة، وسن اختيارات ملائمة وتطبيق برنامج وطني واقعي يراعي امكانيات الوطن وخصوصيات البلاد وحاجيات المواطنين وتطلعاتهم.

ومجمل القول أن القيام بنهضة حقيقية في مجال المقاولة متوقف على تجاوز جميع المعوقات، وهو ما يمثل تحديا أخذته الحكومة على عاتقها في سبيل نهضة البلاد وتقدمها ونتمنى صادقين لها النجاح إن شاء الله.

كما أن على المقاولة أيضا أن تعمل على جعل دورها إحدى الركائز الأساسية في مسار الاقتصاد الوطني، ولا يمكنني تجاهل الارتياح العام الذي خلفه إنشاء وزارة مختصة بالقطاع العام والخوصصة، على اعتبار أنه جزء مكمل لسياسة التنمية الشمولية للمجتمع المغربي بجميع فئاته وقطاعاته.

وانطلاقا من هذا الطرح لابد من توفير الوسائل الضرورية للرفع من مستوى القطاع العام وتحسين مستوى تأطيره، بالقيام بدراسات دقيقة بهذا القطاع لضبط الحاجيات الراهنة والمستقبلية لمتطلبات التنمية.

وبالنسبة للخوصصة فهي قطاع حيوي سيمكن البلاد من إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والمؤسسات القائمة في إطار استراتيجية بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية، حتى يتم تحقيق أهداف اقتصادية متكاملة، والمطلوب من الحكومة أن تعمل على تشجيع الخوصصة، وتوفير التأطير الملائم لها، كما يجب عليها تأمين الارتباطات بينها وبين القطاع العام، مع مد جسور بين مكوناتها، وإجراء تقييم شامل للتجربة بمجملها لمعاينة الايجابيات والسلبيات على حد سواء.

يتضح من خلال كل ما ذكرنا بأن الاصلاحات الملقاة على عاتق الوزارة، والتي بدونها لن تتحقق التنمية الشاملة للبلاد كبيرة جدا، نظرا للإرث الثقيل الذي خلفته السنين السابقة، خصوصا مع مقارنتها بحجم الاعتمادات المرصودة لها، والتي ستعرقل لا محال إمكانية القيام بالاصلاحات بشكل متكامل، لكن نحن على ثقة كبيرة بمقدرة الحكومة على تجاوز العراقيل التي من شأنها أن تكون حجر عثرة أمام إمكانية القيام بإصلاحات شاملة، وذلك بتطبيق استراتيجية تنموية في إطار تصور شمولي يستهدف توفير الظروف الملائمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولا ننسى أن نعرب على ثقتنا الكبيرة لحكومة التغيير ومآزرتنا لها وعزمنا الأكيد على التصويت لفائدة ميزانيتها، وفقكم الله لخدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى أمير المومنين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وأعز أمره، قال الله تعالى في كتابه العزيز : «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا» والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشار المحترم يوسف التازي.

* المستشار السيد يوسف التازي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن مشروع قانون المالية انتقالي، لأنه جاء في ظروف خاصة معروفة فرضت مجموعة من الاختيارات، ويتضمن عدد من الاشارات المهمة بالنسبة للمستقبل، ولهذا لن نتعرض للأرقام وسيكون هذا التدخل متجه للمستقبل كذلك بطرح عدد من الأفكار المستقبلية.

إننا لا نحتاج لأن نذكر بأن المغرب يعرف عجزا كبيرا في البنيات التحتية الضرورية، سواء للنشاط الاقتصادي أو للسياسة الاجتماعية، ونعتقد أن دور الدولة ما زال أساسيا في إنجاز تلك البنيات، ولا سيما في الظروف المغربية الحالية، لكنه معروف أن إمكانيات الدولة وحدها ليست كافية لسد ذلك العجز، ولهذا يجب الاجتهاد لإيجاد حلول ملائمة بتعبئة الامكانيات المحلية والجهوية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بشكل أساسي في إنجاز تلك البنيات، وصيانتها وتسييرها، وذلك باعتماد كل الصيغ الملائمة بما فيها عقود الامتياز كالتي اعتمدت في بعض الحالات، وكانت لها نتائج على مستوى الاستثمار والانتاج، وتلبية الحاجيات الداخلية من قبيل محطة توليد الكهرباء بالجرف الأصفر، وتوزيع الماء والكهرباء والتطهير في بعض المدن، أو الميناء الذي ينتظر أن ينجز بمدينة طنجة.

ومعلوم أن الاستثمارات الخاصة في البنيات التحتية هي الكفيلة برفع معدل الاستثمار الوطني، ومما لا شك فيه أن التوجه يتطلب التوفر على استراتيجية واضحة لتنسيق مختلف التدخلات وتحديد الأهداف والطرق، ويجب أن يراعى في هذه الاستراتيجية الاختيار الجهوي كاختيار تنموي، لضمان شمول البنيات التحتية لكافة جهات البلاد، ودعم اللامركزية وعدم التركيز الاداري.

وفيما يخص ميزانية قطاع التجهيز، نريد أن نؤكد أن هذه الميزانية ضعيفة، بالمقارنة مع حاجيات البلاد، ويجب أن نعطي لهذا القطاع في المستقبل كل الأهمية التي يستحقها، نظرا لدوره في جلب الاستثمارات الخاصة، وتنشيط المقاولات والتشغيل ودعم النمو الاقتصادي، إذ من المعروف أنه في كل البلدان التي عرفت نموا مرتفعا، كان هذا القطاع قاطرة، ومن المعروف كذلك أنه كلما نشط هذا القطاع في بلادنا إلا وكان أثره إيجابيا اقتصاديا واجتماعيا.

وحتى فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية التي ترغب الحكومة الجديدة في تنفيذها، فإنه لا يمكن لها أن تتحقق إلا بدعم قوي لهذا القطاع، وتنشيط المقاولات العاملة فيه التي توفر عددا كبيرا من مناصب الشغل، ونعتقد أن من بين الأولويات في هذا القطاع تطوير الشبكة الطرقية بالبلاد، سواء تعلق الأمر بإنجاز الطرق القروية لرفع العزلة عن البادية وسكانها، أو بتسهيل الاتصال بين مختلف المدن.

وفي هذا الاطار نؤكد أن ما يخصص لصندوق الطرق، يجب أن يرصد للتجهيز وليس للتسيير، ونذكر بأن هذا الصندوق ما أحدث من طرف الجهاز التشريع الماضي إلا لهذه الغاية، ولتطوير تدخلات هذا الصندوق فإننا ندعو إلى شركات مع الجماعات المحلية، وبعض جمعيات السكان الفاعلة التي تبادر بإنجاز بعض الطرق القروية، ونذكر مثلا أن هذه العمليات نجحت في مناطق الجنوب أعطي مثال مثل مدينة تارودانت منطقة تارودانت.

أما فيما يخص الطرق السيارة فنحن ندعو إلى تعبئة كل الامكانيات الممكنة لاستكمال تغطيتها للتراب الوطني، ومنها تنمية الأموال الذاتية للشركة الوطنية للطرق السيار بأموال عمومية، ومعروف أن الاعتراض على مساهمة الأموال العمومية عرقل إنجاز شطر الدار البيضاء الجديدة، ونذكر أيضا أن من الوسائل الممكنة لإنجاز برنامج الطرق السيارة، هناك كذلك إمكانية اللجوء إلى عقود الامتياز متى كان ذلك ممكنا.

ونعتقد أن هذه الصيغة صالحة أيضا لتنفيذ السدود والموانئ، ولتعميم الماء الصالح للشرب، وما دمنا نتكلم على قطاع التجهيز فإنه لا يمكن لنا إلا أن نسجل بإيجابية نشر المرسوم الجديد المتعلق بالصفقات العمومية، ونتمنى أن يكون وسيلة لدعم الشفافية في هذا الميدان، ولتطوير الأسبقية الوطنية التي لا تعني الانغلاق.

أما فيما يخص قطاع النقل فإنه يجب إعادة النظر في السياسة التي اتبعت لحد الآن، وذلك بتحريره تحريرا حقيقيا، وخاصة بإزالة نظام الرخص المتبع حاليا، وفي إطار عملية التحرير نؤكد مساندتنا لمراجعة القانون الأساسي للمكتب الوطني للنقل، لكي يسير شركة مساهمة ليندمج في المنافسة.

وأيضا ما لاحظنا في هذه السنة، استمرار دعم الميزانية العامة للمكتب الوطني للسكك الحديدية بقدر 700 مليون درهم، ونعتقد أن مثل هذا الدعم يجب أن ينتهي وأن تتطور استقلالية كل المؤسسات العمومية، لكي يصير دور وزارة النقل هو التقنين والمراقبة بالأساس.

وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلى أن يرخص للمكتب الوطني للمطارات بوضع تجربته الدولية رهن إشارة المقاولات المغربية لتتمكن من إنجاز مطارات وتجهيزها بالخارج.

أما فيما يتعلق بقطاع البريد والاتصالات، فرغم المجهودات التي بذلت في السنوات الماضية، فإنه ما يزال هناك نقص كبير في التغطية الهاتفية بالخصوص، وفي جودة الخدمات.

وهذا هو المشكل الأول الذي يجب العمل على حله، ونعتقد أن هذا العمل ممكن بمطابقة هيكلة اتصالات المغرب، وكذلك بريد المغرب مع الجهوية، للاقتراب من الحاجيات الفعلية للمواطنين والمقاولات، وإن القرن الجديد لاتصالات المغرب الذي يفتح هذا المجال للخوصصة والتحرير والمنافسة يجب أن يكون وسيلة لتطوير هذا القطاع ببلادنا ولتحقيق الغايات السالفة الذكر.

ولذلك يجب أن يراعى في الخوصصة المقبلة استفاذة بلادنا من استثمارات مهمة، ومن نقل التكنولوجيا ومراعاة مصلحة المواطن المغربي والمقاولة المغربية.

وفيما يخص إعداد التراب الوطني نسجل أن الوزير المكلف بالقطاع أعطى تصورات جديدة لإعادة النظر كليا في ما كان متبعا، ونؤكد معه أن هذا الموضوع استراتجي ويجب أن يكون موضوع حوار وتشاور على نطاق واسع على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي والمحلي، لأن ما نختاره في هذا الميدان حاسم بالنسبة للتوازنات المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلاد في المستقبل، وعلى نشوء وتطور المدن ورفعة العزلة عن العالم القروي، وهذا ما يقودنا إلى الدعوة إلى سياسة جديدة متوازنة في ميدان التعمير بل إلى سياسة جديدة إلى المدينة، لأن مشاكل المغرب في المستقبل ستكون في مدنه ويجب العمل على أن تكون هذه المدن متوازنة ومتوفرة على الشروط اللازمة للعيش فيها، وتجنب التطور الفوضوي للمدن الذي يكون خطيرا جدا فيما يتعلق بالمدن الكبرى التي تستقبل هجرة كبيرة.

وفي ميدان الاسكان نسجل عزم الحكومة الجديدة على تجديد السياسة السكنية وبالأخص بالانتقال إلى دور اقتناء وتجهيز الأراضي والتعاقد مع المنعشين العقاريين، ونعتقد أن هذه الصيغة لإنجاز السكن يمكن أن تنعش قطاع السكن الأساسي، وأن تمكن من التطور على طريق إنجاز برنامج 200 ألف سكن الذي أعلن عنه صاحب الجلالة، وحل أزمة السكنى التي تعاني منها البلاد.

ونؤكد أنه لا يمكن لأي سياسة سكنية أن تنجح إلا إذا عولجت مشكلة التمويل، وبالأخص ما يتعلق بالفوائد الباهضة، وكذلك الضريبة على القيمة المضافة مع مراجعة مفهوم السكن الاقتصادي، ونسجل بإيجابية رفع الميزانية المخصصة لوزارة السكنى ونعتبر ذلك بداية جيدة فيما يخص هذا القطاع الاجتماعي والاقتصادي، ونعتقد أنه إلى جانب الدولة يجب أن تتدخل في إنجاز السياسة السكنية الجديدة مؤسسات متعددة وعلى رأسها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والجماعات المحلية.

وقبل أن نختم هذا التدخل نؤكد بأنه يجب على الحكومة الجديدة أن تعمل على أن تكون حماية البيئة شغلا يوميا وهدف من أهداف التنمية، وأن ترصد لهذه الغاية كل الامكانيات اللازمة ولا تعتبر هذا القطاع

ثانويا، لأن المغرب يعاني من التلوث ومهدد بتطور هذا التلوث، ويجب العمل من الآن على اتخاذ كل الاجراءات وكذلك العمل على التوعية كي لا يصير التلوث مضرا بحياة الجميع، ونراهن على تكوين مجتمع مدني يعطي للبيئة الأهمية التي تعطاها في بلدان العالم المتقدمة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

لقد اقتصرنا على بعض الأفكار رأيناها ضرورية، لأننا نعي أن هذه الميزانية انتقالية ومعبرة عن مرحلة انتقالية، وتتضمن إشارات بالنسبة للمستقبل كما ذكرنا في البداية، ونحن متفائلين بالمستقبل، وبجدية العمل الحكومي وبإرادة الاصلاح المعبر عنها، ولذلك فإننا نصوت لصالح هذه الميزانيات ونصوت من خلال ذلك على المستقبل، وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، فريق الحركة الوطنية، السيد الحاج اعمارة، أحمد الجوهري، محمد بلقاسم، وعلى أي حال الفرق المتغيبة لا بد غادي يستانفوا غدا إن شاء الله، احنا غاديين نزيدوا واحد الوقت قليل ونستأنف غدا إن شاء الله في الصباح.

* المستشار السيد عبد الحق التازي (نقطة نظام) :

شكرا السيد الرئيس،

إختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

حنا عندنا برنامج بديناه وخصنا نفضيوه، الإخوان لي كانوا غادي يتكلموا وما حضروش، الغلط ما شي ديالنا الغلط ديالهم كان خصهم يكونوا هنايا باش يتكلموا، ولذلك لما غادي نفضيوا هذا البرنامج، غادي تكون القضية ديال وزارة المالية انتهت، باش يمكن لينا ندوزوا للبرنامج الآخر، والا عمرنا في الدنيا ما غادي نفضيوا لذلك نبقاو دائما في البرنامج لي مخططينوا، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، رفعنا الجلسة ورؤساء فرق قروا بأن الناس لي هما غائبين غادي يبقاو إلى آخر جلسة.

* المستشار السيد عمر الإدريسي (نقطة نظام) :

شكرا السيد الرئيس،

أنا كنظن على أنه كلام الفقهاء موزع عن العبث، ثم الاتفاق فعلا على أساس أنه ممكن نسمحوا للناس لي غيبوا باش اتدخلوا، ولكن في آخر الجلسة ماشي غدا، لا يعقل حتى المنطق لا يقبل على الناس من الصباح هي جالسة كاتسنا النوبة ديالها التدخلات، ونجيوا واحد يمشي يرتاح معا راسوا ويقضي شغالاتوا ونجلسوا حنا رهن الإشارة ديالوا، هذا شيء غير منطقي وغير مقبول، السيد الرئيس وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هذه جلسة مستمرة ماشي لغدا، إذن كانت جلسة مستمرة في آخر الجلسة.

تفضل.

* المستشار السيد محمد فضيلي (نقطة نظام) :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس إلا سمحتوا إلا كان على هذا الأساس أن الإخوان لي ما حضروش كيحتافظوا بحقهم باش يتناولوا الكلمة غدا هذا بصفة احتياطية حتى الفريق ديالنا الناس لي مسجل تما، كانطلبوا غدا يتناولوا الكلمة، هذا بصفة احتياطية، أما القرار اللي تم كنا اتفقنا كرؤساء الفرق، أننا كل نهار نكملوا البرنامج ديالوا، ولو إلى ساعة متأخرة من الليل، ولهذا هذا القرار ما كانش فندوة الرؤساء، وما خداوهش الرؤساء، رؤساء ديال الفرق، هذا القرار أحي به في آخر لحظة، احنا إلى كان انتظروا حتى لغدا ما غاديش نجلسوا نتسناو حتى لهذا الساعة، راه من الستة الصباح وحنا واقفين، كيفما كان الحال إلا بغيتوا نديروا هذا الحالة غادي تكون غدا، فواحد الساعة غادي نمشيوا فحالنا، وتنتاظرنا نهار السبت، والسبت كذلك، ولهذا خصنا نتافقوا على واحد المسطرة، واحد السيد لي غاب، أنا قلت الناس لي ما حضروش معانا قلت لك شطب عليهم لأن كنتحمل مسؤوليتي، لي مشا بحالوا خصوا ما يربطش المجلس.

* السيد رئيس الجلسة :

برمته ما يمكن شاي اتحرم، وما يمكن ليه شاي بالمجموعة لي حنا فيها الآن نحرموها.

* المستشار السيد عمر الإدريسي :

ولكن واش ممكن السيد الرئيس واحد السيد امشي ينعس ويخلي المجلس معلق، راه هاذ الشيء ما شي معقول.

* المستشار السيد عمر الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس،

أنا كنظن على أنه الاتفاق لي كان ما كان لا اليوم ولا غدا، اتفاق كان مبرمج مع رؤساء الفرق فندوة الرؤساء، اتفقتوا عليه السيد الرئيس فالمكتب كذلك موزع على كل المستشارين

وعلى كل الفرق، متافقين فيه على أنه كل يوم غادي نكملوا الاشتغال فيه إلى نهاية البرنامج، ذكرتم ما قبل السيد الرئيس أحد الاخوان لي كان رغب فالتدخل، وذكرتوه بأنه عليكم كرئيس أنكم تحترموا ما اتفق عليه، كانطالبوكم السيد الرئيس باش تبقاوا فموقفكم وماتغيروهش، أنا أستغرب أنكم غيرتوا الرأي ديالكم في آخر الجلسة، الآن كما كانوا كاي قولوا عنا لي غاب غاب لحقو، حنا جالسين لي جا دبا قبل ما نهيوا الجلسة مرحبا وأهلا وسهلا نستمعوا ليه، لكن ما مستعدينشاي باش نجلسوا حتى لغدا فالصباح، ونعاود نبداو النقاش من جديد وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، لي غاب غاب لحقو، والغايب معاه حجتوا، ماكاينش فريق كامل ما كاينش، الفريق التالي.

* المستشار السيد عبد الحق التازي (نقطة نظام) :

إننا اتفقنا على أنه نبقاو كنشتاغلوا حتى نفضيوا، ولي عندوا الغرض يدخل يجي يدخل حتى شي واحد ما منع شي واحد، ما كايمكنشي الناس يغيروا القانون ديال المجلس للأغراض الشخصية ديالهم.

* السيد رئيس الجلسة :

حتى شي قانون ما تغير السيد المستشار المحترم، الناس لي غابوا ما كانش عندهم علم، ما عندهمش العلم كانوا وكانت...

* المستشارة السيدة فاطمة السوسي (نقطة نظام) :

السيد الرئيس،

أولا إلى سمحتي أضم صوتي أولا إلى صوت الإخوة، حنا فالمجلس المستشارين مجلس جديد خصنا نتعودوا على عادات حسنة، تبقى غادية معنا مستقبلا، فلا يعقل أنا براسي مرا وهنا باقيا دبا هنايا، وغادي نمشي نكمل نعس فشي بيروا لأن ما كاينش فين نمشي، فلوكان كنت عارفة هاذ شي نمشي حتانا فواحد الوقت ونجي الصباح وتعطيني حظي فهذا، فكنلح على أن لي ما جاش شباي يتحرم من التدخل، ونصر وسنلح على هذا، إذن الله يجازيكم بخير ما ديروشي لينا نتوما الفتوى أن دافعوا على هادوك لي غايبين، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الفتوى السيدة المستشارة المحترمة، الفتوى ما شي عند الرئاسة، الرئاسة كاتسير الجلسة على قدر المستطاع. تفضل.

* المستشار السيد عمر الإدريسي (نقطة نظام) :

شكراً السيد الرئيس،

أنا بغيت نسول السيد الرئيس، واش هناك شي طلب توصلتوا بيه من عند هاذ الناس لي غايبين ومعاهم حجتهم، هل لكم إشعار من عندهم أو رسالة أو شيء حاجة مكتوبة، يمكن تدليوا لينا بها ويمكن عاد نتناقشوا، أما أن تأخذ الرئاسة الدفاع على ناس غائبين دون أن تكون معلنة بذلك فهذا حقيقة أنا شخصيا أستغرب له.

* السيد رئيس الجلسة :

كاين 2 رؤساء الفرق لي طلبوا أنهم عندهم متغيبين وطلبوا باش يحتافظوا بحقهم لمتابعة يوم الغد، هنا فالمجلس.

* أحد السادة المستشارين (نقطة نظام) :

السيد الرئيس،

أعتقد أن الأمر يتعلق بقرار اتخذ في ندوة الرؤساء، وليس لكم الحق أو الصلاحيات بالاجتهاد، إنه قرار ندوة الرؤساء، لذا ما دام السيد المستشار الفاضلي وهو رئيس فريق له أعضاء في الفريق لم يحضروا هذه الجلسة، وطالب بتشطيبهم من اللائحة، لذا نطلب منكم الاستمرار في المتابعة ديال الجلسة على أننا سننهي هذه الجلسة اليوم، أما غدا سنبتدأ بلجنة أخرى على أساس نطبق البرنامج، وأعتقد أنه ليست لكم الصلاحية في الاجتهاد لأنه قرار ندوة الرؤساء، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، السيد رئيس الفريق ما قالش داكشي لي تكلمتي عليه، إلا غادي تكولها لو كولها لو. تفضل.

* المستشار السيد محمد فضيلي :

السيد الرئيس،

أنا كانقول ليك عندي ناس مسجلين فاللائحة، كانطلب منك نكملوا الجلسة وانشطبوا عليهم، أنا كانتحمل مسؤوليتي، باش نعلموا الناس من هنا الفوق يبداوا لي بغا يتسجل يحضر فالجلسة، باش خصنا نأسسوا لعلاقات جديدة ونأسسوا لثقافة جديدة، باش الناس يلتزموا الحضور، لي ما التزمش نشطبوا عليه، أنا ماتفق انشطبوا عليهم من الآن وكانتحمل فيه مسؤوليتي.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن هذا شغلك ولكن الرئاسة عندها رأي آخر.

*. المستشار السيد محمد فضيلي :

الرئاسة ما عندهاش الرأي لي تعطينا، هذا مجلس، مجلس قرر.

* المستشار السيد عمر الإدريسي :

من قبيلا وأنا كانراقبكم السيد الرئيس، لأنني بنتوا ليا شويا مشطونين مع القانون الداخلي، كنتم تبحتون عن الفتوى، لا يمكن أن تجدوا فتوى فالقانون الداخلي للمجلس، لي غاتسمح ليكم بهذا القرار السيد الرئيس، تحملكم المسؤولية لأنه طرح هذا الاشكالية طرح هذا المشكل في الوقت اللي المعارضة ما بقاتش في القاعة هذا عندوا خلفية، كانحملوكم المسؤولية، وغادي غدا تكونوا سبب في مشاكل اللي غادي تحملوا مسؤوليتها وتوابعها، الآن قرار موخوذ يجب أن نتمم البرنامج، سنتمم البرنامج وغدا إن شاء الله ستكون جلسة أخرى وغادي نكملوا الأشغال ديالنا وشكراً.

* المستشار السيد عبد الحق التازي :

السيد الرئيس،

إخواني الرئاسة كاتسير الجلسة ونحن في جلسة عامة والجلسة سيدة نفسها، وأطلب أن نأخذ القرار هنا فهذا الجلسة هذه دابا، بالتصويت حينا هذا هو القانون الداخلي.

* السيد رئيس الجلسة :

هذا عندك السيد المستشار المحترم عندك نظرية، والرئاسة عندها نظرية. تفضل. تفضل.

* أحد السادة المستشارين (نقطة نظام) :

السيد الرئيس،

السادة الرؤساء اتفقوا على أن الجلسة غادي تستمر حتى ينتاهي جدول الأعمال ديال الجلسة، ثم بعد هذا القرار ديال الرؤساء، فالبداية منين انتهت الجلسة ديال اللجنة ديال التعليم، قلنا واش نرفعوا الجلسة، وحتى لغدا وانستنفوا ولا لا، قلت لا احنا غادبين انستانفوا حتى تنهيوا جدول الأعمال، وكان الأغلبية ديال الإخوان حاضرين لي نساحبوا، وانت لي اقترحت واتفقنا وبحضور الاخوان لي مشاو بحالهم، وحنا بقينا هنايا علاش بقينا هنايا، ولهذا السيد الرئيس باش كاتكون نتا كاتسير الجلسة ورجل خاصك تكون محايد ومطبق القانون وماتفتيشي، لاوجود للفتوى مع النص كاين النص، النص هو القرار ديالنا.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة والمرجو من جميع المتدخلين، يحترموا الوقت، وإلا امكن لينا نلخصوا أدبنا، والآن المتدخلين باسم الاتحاد الاشتراكي، الكلمة للمستشار المحترم المفضل بن علوش.

* المستشار السيد المفضل بن علوش :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

أتشرف بأن آخذ الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التالية : الوزارة الأولى، وزارة المالية والاقتصاد، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، والمجلس الأعلى للحسابات، وسأحاول أن أكون مختصرا.

في مستهل هذا العرض لابد من الإشارة بدايةً إلى أنه تمشيا مع مقتضيات الدستور المعدل في 13 سبتمبر 96، والذي حضي بإجماع كل القوى الحية في البلاد، هذه المقتضيات التي أدت ضمن ما ألت به رد الاعتبار لمؤسسة الوزير الأول، وتلك المقتضيات المنوه بها أعلاه لم تأتي من فراغ، بل جاءت نتيجة نضالات حزبنا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بمعية رفقائه في الكتلة الديمقراطية وكل القوى الطامحة للتغيير والتجديد.

وهكذا جعل تلك المقتضيات مؤسسة الوزير الأول ذات اختصاصات واسعة تلعب دورا فعالا وحاسما في تسيير البلاد، فبعد أن كانت هذه المؤسسة محدودية الفعالية، أصبحت مسؤولة أمام جلالة الملك أولا ثم البرلمان ثانيا فالشعب ثالثا.

السيد الرئيس،

إن منطوق الدستور يجعل الوزير الأول يقترح الوزراء على جلالة الملك، هؤلاء الوزراء الذين يعملون تحت مسؤوليته وسلطته، إذ هو المنسق العام لأنشطة الحكومة برمتها، ويمارس السلطة التنظيمية، وإذا صح التعبير فإن الوزير الأول بمثابة قائد الأوركسترا عليه أن يحرص إيجاد الانسجام، وتكريسه بين مكونات حكومته، الانسجام السياسي أولا والإخلاص والوفاء للصالح الحكومي ثانيا.

وكل تقصير في هذه المهمة من شأنه أن يجعل النشاز يدب إلى العمل الحكومي، فالتصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان يعتبر وثيقة عهد قطعته هذه المؤسسة على نفسها أمام الشعب المغربي، ذلك العهد الذي يرمي إلى حسن تدبير الشأن العام، وتخليق الحياة العامة وتجديد مفهوم دولة الحق والقانون بالملموس عن طريق احترام إرادة المواطن وحقوقه الانسانية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد ركز التصريح الحكومي على تخليق الحياة السياسية للبلاد، وعلى اهتمام حكومة التغيير بالاعلام وإصلاح الادارة، فماهي حدود ترجمة ذلك التصريح في المدة الأخيرة التي استلمت فيها حكومة التناوب مسؤولية التسيير؟ هل بدأ التغيير يعتري بعض المؤسسات؟ هل أحس المواطن العادي بتغيير في حياته اليومية؟

إن نشاط الوزارة الأولى لا يتطلب ميزانية ضخمة بقدر ما يحتاج إلى إرادة سياسية وإجراءات صارمة، ما يلاحظ أن آفة الرشوة لازالت متفشية في دوالب الادارة، كسمة من سمات الحكومات السابقة، أما بالنسبة لإصلاح الادارة فيلاحظ أن بعض المؤسسات لا زال مسؤولوها يعتبرون أنفسهم أباطرة فوق القانون، ولا يؤمنون بشيء إسمه التغيير أو حكومة اسمها حكومة التناوب، إنهم يشكلون حكومة ظل لها أسلوبها في التسيير الذي تمرست به منذ سنوات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

ماذا جد في قطاع الاتصال منذ أن تسلمت حكومة التناوب المسؤولية؟ لا يحس المواطن بأن هناك تغييراً مس هذا القطاع، فلم يوضع حد لحد الآن للأسلوب الذي يسير به هذا المرفق، علما بأن الميزانية الملحقة للإذاعة والتلفزة ضخمة جدا تمول من جيب المواطنين، إن هذه المؤسسة لم تستقيم الأمور داخلها إذا بقيت خاضعة في تسييرها للأسلوب الحالي، لذا فإننا في الفريق الاشتراكي نطالب بأن يترك مجال الاتصال لمهنييه وأصحابه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن المواطنين يطمحون إلى هزة نفسية تخلخل القلاع التي لا تؤمن بالتغيير، هزة تضع قطيعة مع مظاهر التبدير التي لا زالت تصاحب عمليات تدشين المشاريع في المناسبات الوطنية، إن الشعب لا يريد مذكرات ودوريات تقاوم الفساد، ولكنه يرى عكس ذلك ومن بعض المسؤولين على أعلى مستوى.

إن ما يشفع لحكومة التناوب هو النية والعزيمة الصادقة للتغيير، ونحن نشد على أيديها ونؤيدها ولو بتقديم النصح والنقد البناء أحيانا، فلنعمل يدا في يد سلطات تنفيذية وتشريعية، من أجل إسماع صوت التغيير إلى كل المواطنين، وما تصويتنا بالايجاب على هذه الميزانية، إلا دفعة إلى الأمام من أجل التغيير والحق.

وأنتقل الآن إلى مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن الأمن المالي لبلد ما يمكنه من مسايرة ركب النمو والتقدم بخطى ثابتة ورزينة، لا تنهار أمام الظرفيات والتقلبات الاقتصادية والمالية المفاجئة، ولعل الوزارة الموكولة إليها تدبير تحقيق هذا الأمن المالي هي وزارة الاقتصاد والمالية، وقد فعلت حسنا حكومة التناوب والتغيير لما أطلقت عليها إسم وزارة الاقتصاد والمالية، إذ أن العلاقة بين المالية والاقتصاد، علاقة تأسيسية ومتلازمة، فهل يستشف من ميزانية هذه الوزارة ما يمكن أن يحقق الأمن المالي؟ وما هي الطريقة أو الأسلوب التي تنهجه هذه الوزارة من أجل تحقيق ذلك الأمن المالي؟ ثم ماذا ينبغي فعله من أجل تمكين هذه الوزارة ومديرياتها من القيام بتحصيل وتحصين ميزانية الدولة من كل التقلبات الظرفية الغير المحسوبة العواقب؟ وهل تستطيع مرة أخرى الموارد البشرية والمالية لهذه الوزارة تحسين التوازن المالي العمومي، وتحقيق التحكم في العجز في ميزان الأداءات من جهة، وفي التدخل من جهة أخرى.

إن مديريات هذه الوزارة تقوم بدور فعال وحاسم في تحصيل المداخيل العامة للدولة، وهذا ما تقوم به كل من مديرية الضرائب وكذا الخزينة العامة للمملكة، ثم مديرية الجمارك، بالنسبة لمديرية الضرائب يرى فريقنا أن عليها أن تكسر الحاجز الجليدي بينها وبين الملزمين، إذ أن الادارة لا زالت تكرس سياسة الانغلاق، وعدم الانفتاح تجاه الملزمين، حيث أن بعض سلوكيات هذه الادارة لا زالت تعتمد المزاج في كثير من تقديراتها للوعاء الضريبي، خاصة إذا علمنا أن اللجن المحلية في إحصاء وعاء الضريبي تضم من بين أعضائها المنتخبين،

تتغلب الزبونية والمحسوبية في كثير من المناطق، ولإعطاء مثالا أكثر وضوحا، نجد بعض الملزمين يسكنون في حي واحد جنبا إلى جنب، ولكن لا سبيل لوضع مقارنة بين ما يؤديه المواطن «أ» وما يؤديه المواطن «ب» من ضرائب.

إن هذه السلوكات تجعل الملزم يرى أن هذه الادارة إدارة الضرائب هي الآمرة والناهية، ولها السلطة المطلقة تفرض ما تشاء وتقرر ما تشاء دون حسيب أو رقيب، حتى أصبحت عبارة أدي ثم اشتكي وسيلة للتعامل بين الادارة والملزم، ولتأكيد ما نقول ينبغي الرجوع إلى العدد الهائل من الشكايات التي تتوصل بها المديرية العامة للضرائب على الصعيد المركزي، هذه الشكايات التي يتطلب الفصل فيها المزيد من الجهد والوقت، وحين تحل فإن كثيرا من الملزمين يتم إنصافهم، مما يرسخ في ذهن الملزم أن الادارة المحلية حين أحصت وعائه الضريبي إنما تعسفت عليه، وبالتالي يفقد ثقته في هذه الادارة.

غير أن هناك بعض الأسباب الأخرى التي تكمن وراء السلوك المشار إليه أعلاه، وتتجلى في النقص الذي تعاني منه إدارة الضرائب بشريا وتقنيا على المستوى الوطني عموما، وعلى الخصوص على المستوى المحلي.

وما جاءت به هذه الميزانية يسير في تكريس سياسة التمركز، بحيث أن الموارد البشرية وهي أساس كل تغيير يقتصر توظيفه على المستوى المركزي، في حين نجد بعض القباضات تستجدي الجماعات المحلية باستمرار من أجلها مدها بالموظفين حتى تتمكن من القيام بنشاطها العادي.

إن ممركزة القرار من شأنه أن يعيق تحقيق مداخيل قارة مرتكزة على الشفافية والانفتاح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أما بخصوص الخزينة العامة التي يوكل إليها استخلاص الجبايات، وتأدية نفقات الدولة فما يلاحظ من خلال هذه الميزانية أنها لا زالت دون الحد الأدنى من المستوى المطلوب، إذ أنها بحاجة ماسة إلى إدخال تكنولوجيا الاعلاميات، وكذا الرفع من مستوى مردودية العنصر البشري عن طريق التكوين والتدريب الفني الملائم والرفيع، حتى يسير هذا العنصر التطور التكنولوجي والعلمي الحالي، وينبغي أن لا يقتصر ذلك على الصعيد المركزي فقط، بل المطلوب عدم ممركزة القرار عن طريق تفويض الأمر بالصرف على الصعيد الجهوي حتى تتوصل المقاولات بمستحقاتها في حينه، وهذا من شأنه أن يحافظ على مصداقية الادارة من جهة، ويعفي الخزينة من أداء فوائد لهذه المقاولات ناتجة عن التأخير بجهة ثانية، وهذا النوع من شؤون تدبير وتسيير يجعل البيروقراطية تتجدر في دوالب الادارة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن أكبر مرض ينهش الاقتصاد الوطني، هو مرض التهريب، ولاستئصال هذا الداء علينا جميعا سلطات التنفيذية والتشريعية ومواطنين التصدي له، وذلك بالتخلص أولا من عقدة الأجنبي، إذ أن الثقافة الراسخة في الأذهان أصبحت لذا البعض حقيقة واقعية هي أن ما ينتج في غير بلدنا هو الجودة بعينها، وهذا سلوك يكرس الكثير منا حين يتهافت على المنتوجات الأجنبية، وهكذا فإن إدارة الجمارك لا يمكنها بتاتا أن توقف التهريب لوحدها بل لابد من تظافر الجهود إلا أنه ينبغي تغيير السياسة العامة لهذه الادارة عن طريق وضع استراتيجية جديدة تراعي التحولات الاقتصادية العالمية، وعلى الخصوص ما يتعلق بشروط واتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ولعل أهم الركائز التي تعتمد عليها الاستراتيجية المشار إليها آنفا هي جعل القانون الجمركي المرتقب ذو بعد اقتصادي قبل أن يكون ماليا ليساهم في التنمية الفعلية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية.

وكخلاصة عامة لهذا التدخل بخصوص هاته الوزارة أركز على مايلي :

أولا تطبيق سياسة اللامركزية واللاتمركز فعليا بالملموس.

ثانيا تحسين ظروف العمل بالنسبة للادارات التابعة لوزارة المالية وعلى الخصوص إدارة الأملاك المخزنية، حتى لا تبقى مكتوفة الأيدي تنتظر كل شيء من المركز.

ثالثا التخفيف من وقعة الوصاية المالية على الجماعات المحلية حتى يستقيم كلام السيد الوزير الاقتصاد والمالية استقامة منطقية حين يتحدث عن الجماعات المحلية كقطب من أقطاب التنمية إلى جانب الدولة.

وحتى تترجم هذه الرؤيا على أرض الواقع ولا تبقى المشاريع التنموية التي تقوم بها الجماعات تتأخر وتتعطل.

أملنا سيدي الرئيس أن يكون ما لاحظناه إشارات مضيئة تنير السبيل لوزارة الاقتصاد والمالية حتى يتحقق التناوب والتغيير المنشود، وذلك الأمل هو ما يجعلنا نصوت بالايجاب على ميزانية هذه الوزارة.

بقي أن أشير وباختصار إلى المداخلة المتعلقة بالوزارة المكلفة بالتخطيط، وكذلك المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

جعل الدستور التخطيط أداة وركيزة لكل اقلاع اقتصادي وتنموي، إذا أن التخطيط هو المنظار الذي يمكن من استشراف المستقبل، ووضع الخطط الكفيلة الملائمة المنطلقة من وقائع وإحصائيات دقيقة ومضبوطة، واضعة نصب أعينها أي الامكانات المالية البشرية لتنفيذ تلك المخططات والبرامج، والحديث عن التخطيط لم يعد بالشكل الذي كان متعارفا عليه سابقا، بل إن ضرورته جاءت انطلاقا من التحولات العميقة سياسيا واقتصاديا عالميا ووطنيا، وهكذا أصبح التخطيط بالمنظور الجديد الذي نتمنى أن تسير وزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية وفقه وسيلة ناجعة لتفعيل السياسة الاقتصادية، بل إنه سيمكن من وضع مقاربة شمولية تؤطر حركة وتدخل القطاعات المختلفة لتحقيق الانسجام والتناسق بين مكونات النسيج الانتاج الوطني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية سيكون بمثابة مرجع يوفر المعلومات الضرورية للفاعلين الاقتصاديين والسلطات التشريعية والتنفيذية على السواء، ودون الدخول في التفاصيل والأرقام سأعطي رقما واحد يبين العناية التي حضيت بها ميزانية هذه الوزارة، إذ أن نسبة الزيادة وصلت إلى حدود 22,49%، وهذه نسبة كافية تجعل فريقنا يؤيد ويدعم ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط، التي لا تعدم وجود كفاءات بشرية عالية ووسائل مالية وتقنية معتبرة، تجعلنا نلح على التعجيل بوضع المخطط أول مخطط لحكومة التغيير والتناوب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

لقد أصبحت مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات مؤسسة دستورية منذ تعديل 13 سبتمبر 1996، وهذه التاقية الدستورية إن صح التعبير تضع مسؤوليات كبرى على عاتق هذه المؤسسة، من أجل النهوض بمراقبة المؤسسات العمومية، مراقبة تكرس دولة الحق والقانون، فإذا كان احترام دولة ما في المحيط الدولي، إنما ينبع من مدى صحة قضاءها ونزاهته، فإن المؤسسة القضائية المالية التي تتضمن سلامة تسيير الشأن العام هي مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات.

وهكذا فإن الطريق الحالية التي تعمل بها هذه المؤسسة في مراقبة المرافق العمومية، رغم أنها قبلية وبعدية لا تفي بالغرض المطلوب، فنزيف الاختلاسات التي تطال المال العام على ندرته لم تتوقف، بل تزداد استفحالا، فليس المطلوب هو مراقبة المداخيل والنفقات بشكل المحاسبات، بل المطلوب هو وضع استراتيجية جديدة تجعل دور المجلس الأعلى للحسابات، يتأكد بالملموس من صحة المبالغ والأداءات ومقارنتها مع المشاريع والبرامج المنجزة فعليا وواقعيا.

ولتجاوز هذا القصور يرى فريقنا أنه ينبغي التركيز على المراقبة البعدية، ولكن بشكل صارم وعام وشامل، حتى يتجسد تطبيق القانون، ولا يبقى شعارا للتلهي أو المزايدة، وكذا ينبغي تدعيم وتفعيل المجالس الجهوية الجديدة للحسابات للتخفيف من التمركز والمركزية، علما بأن الوسائل البشرية والمالية التي خصصت للمجلس الأعلى للحسابات تبقى غير كافية لتمكين هذه المؤسسة من لعب دورها الدستوري الجديد.

وهكذا وتثمينا للإجراءات والخطوات التي قد تقوم بها حكومة التغيير، فإننا نعلن في فريقنا بأننا سنصوت بالإيجاب في القطاعات التي تحدثت عنها سابقا، والسلام عليكم وشكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

والآن الكلمة للمستشارة المحترمة فاطمة السوسي.

* المستشارة السيدة فاطمة السوسي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاشتراكي أساهم في مناقشة متواضعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة، فأغتنم أولا وقبل كل شيء هذه الفرصة لأشكر السيد الوزير وكذلك كاتبي الدولة في الإسكان والبيئة، وأطر الوزارة على المجهودات التي بذلوها لتمكين المستشارين من الوثائق الهامة التي تعرف بقطاعات الوزارة، وما كان يشوبها من محدودية في آليات التدخل ومن عوائق أخرى مرتبطة بالتسيير، كما تبرز التوجهات الجديدة لتطوير هذا القطاع ضمن رؤيا شمولية تعتمد على التنمية الاجتماعية الهادفة إلى إعادة الثقة للمواطنين في غد أفضل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع الاسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني والبيئة من القطاعات التي شغلت حيزا في التصريح الحكومي لكونه يكتسي أهمية قصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا القطاع كان له السبق إلى التغيير والاصلاح المتمثلين في ضم القطاعات الأربعة في وزارة واحدة، اعتبارا للعلاقة العضوية وللتكامل الوظيفي الموجود بين هذه القطاعات الحيوية، ولا يسعنا إلا أن نثمن ونؤكد على نجاعة هذه التركيبة الجديدة، التي تشكل حدثا مهما ستجني البلاد ثماره في القريب لا محالة، وذلك ضمن البرنامج المتكامل الهادف إلى التنمية الشاملة والمستديمة الذي سطرته الوزارة، وإذا كنا ننوه في فريقنا الاشتراكي بالبرنامج الطموح والهام الذي أعدته هذه الوزارة، فإننا لا نقصد بذلك الأرقام والبيانات التفصيلية والاعتمادات المالية المخصصة، بل نقصد على الخصوص السياق السياسي العام الذي أطره والذي يرتكز على تقييم الوضع المتردي الذي عرفته مجالات إعداد التراب الوطني والتعمير والسكن والبيئة، وذلك بالنقد البناء بهاجس الاصلاح والتغيير تمشيا مع التصريح الحكومي وأهداف حكومة التناوب، ولقد انبنت تطلعات هذه الوزارة على إعطاء دور فعال للدولة كمحفز ومنشط وشريك لكل الأطراف المهتمة بقطاعاتها، وقد تولد هذا التصور من الدور السابق للدولة الذي كان متمثلا في الملاحظ والمتفرج.

فعلى مستوى إعداد التراب الوطني لقد عرف هذا المجال ببلادنا اختلالات ولا توازنات كبرى عمقت الفوارق بين الجهات والمناطق سواء على مستوى التجهيز أو على مستوى النمو الاقتصادي، حتى إن شعار المغرب النافع والمغرب الغير النافع أضحى شعارا تردده الأفواه في مناسبات عديدة، ويرجع هذا الاختلال إلى الارتجال والغموض في السياسة الدولة سابقا، وإلى غياب تصور دقيق ومنسجم يهتم بتنظيم المجال الوطني، لذلك فإن برنامج الاصلاح الذي تقترحه الوزارة يفرضه الواقع نظرا لحدة الاختلالات التي يشهدها، كما تفرض التحديات الدولية التي لم تعد تسمح لدولة ترمي إلى التطور والعولمة أن تتعامل بتصور متخلف مع مجالها الترابي.

وهكذا فإننا نعتبر من الأولوية تحديد سياسة شمولية وهادفة لتنظيم التراب الوطني، عبر تنظيم حوار وطني مستعجل بمساهمة كل القطاعات الوزارية، وكل الفاعلين من المجتمع المدني، كما أن إحياء اللجنة الوزارية لإعداد التراب الوطني، والتي جمدت منذ سنة 1968 إجراء أساسي نتمنه نظرا لكونه ينظم التنسيق بين القطاعات الحكومية في هذا المجال وهو أمر ضروري لبداية تنمية شاملة.

أما على مستوى التعمير فنثمن التصور المركزي الهادف إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقطاع ومساواته مع المكونات الأخرى للوزارة الاسكان والبيئة، لتتحول مصالح التعمير من مديرية عامة إلى قطاع وزاري قائم الذات، ولكن لابد في المقابل أن تحد الوزارة من اختلال التشريع على مستوى التعمير، ولابد من الحد من اختناق السوق العقارية وطغيان المضاربات، هذه العوائق التي تقتل التعمير المنظمة، وتؤدي إلى الأزمة الخانقة في السكن، وإلى التعمير السري الذي تعترف الدولة نفسها أن ليس له من السرية إلا الاسم، ما دام ينمو بمباركة السلطات المدعوة إلى فرض احترام القانون، لذلك فإن آليات جديدة للمراقبة والتتبع ستكون ضرورية للحد من تداخل الاختصاصات، وللإشراف على تنفيذ الوثائق والدراسات التي ظلت حديثة الرفوف في عقودا طويلة، كما أن إشراك الجماعات المحلية والجهات سيكون عاملا مساعدا على هذا التنفيذ إذا توفر التحفيز من لدن مصالح الوزارة ووكالاتها.

وعلى مستوى السكن فلا داعي للتذكير بالفوضى العارمة التي تطال هذا القطاع، أو كانت تطال هذا القطاع لأنها أصبحت من قبيل الاعتراف الرسمي، فتنامي مدن الصفيح والسكن الغير اللائق والغير المرخص والغير المنظم وطغيان المضاربات، جعلت المواطنين يشعرون أن الدولة قدمت استقالتها وأضحت متفرجة على حرب عمرانية تشوه مجالنا العمراني وثقافتنا الحضارية والحضرية وتهدد شبابنا الشاعر بالحيف أمام الفوارق الطبقية الصارخة، وتهدد أسرنا بالتشرد والمجال الغير الصحي، وإذا كانت الدولة قد أعدت برنامجا لمحاربة مدن الصفيح منذ ما يزيد عن العقد والنصف، كيف نفسر الآن وبعد مجهود مالي كبير أن هذه المدن تزايدت بدل أن تنقرض وتنمحي؟

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو ما كان موجودا من تناقضات صارخة في دوالب الدولة والتسيير، وإذا لاحظنا كذلك أن السكن الغير المرخص يتنامى بـ 25000 وحدة سكنية، وهي وثيرة لا زالت مرشحة للارتفاع، فإننا لا نملك إلا أن ننادي برجوع دور الدولة، وإجبار السلطات والجماعات نفسها على احترام القانون، ولا نملك إلا أن نشجع الشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص المراقب كمنعش أساسي، نظرا لتنامي الطلب وللعجز الضخم على مستوى السكن، ولكن مع الحد من الخلل اللاقانوني الذي يقوم به هؤلاء الشركاء أنفسهم.

إن العجز صارخ بحيث يتطلب إنجاز 180000 سكن سنويا لتلبية الحاجات الجديدة، ولذلك فالدولة مطالبة بالاضافة إلى دور التنشيط والتحفيز والمراقبة بمراجعة النظام والقانون الحاليين، وإيجاد

نظرة متكاملة في إطار تنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة، وكذلك بايجاد أساليب جديدة للتدخل والشراكة لدعم دور الجماعات المحلية وتأطير الانعاش العقاري.

أما على مستوى البيئة صحيح إن الاهتمام بالبيئة أضحى شيئا عالميا، وهما انسانيا نظرا لما أحدثه التصنيع والتطور التكنولوجي الحديث من اختلالات كبرى في النظام البيئي، وصحيح أن اجتهادات واقتراحات عالمية لتحسين النظام البيئي أصبحت متبناة من طرف الدول والشعوب، وصحيح أيضا أن بلادنا من الدول التي أصبحت تعطي الأولوية القصوى الرسمية والشعبية لحماية البيئة، وإشاعة ثقافة بيئية وسط المجتمع، إلا أنها تواجه تحديات تتجلى في أن التصنيع بدول الشمال وتكنولوجياتها المتنامية تهدد الكون بشكل خطير، وهي تحاول أن تخفف من حدة هذا التأثير على شعوبها دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعوب الأخرى المتضررة من تلوث تكنولوجيتها، أو أن ما تنادي به المؤتمرات العالمية من تحسين شروط البيئة عبر تنمية مستديمة شيء إيجابي لكننا لحد الآن لم نستفد من هذه التنمية عبر استثمارات هذه الدول المصنعة التي تضر بمصالحنا البيئية في شواطئنا وبحرنا وجونا.

إن الدعم كذلك الذي أصبحت تتمتع به بعض الجمعيات الغير الحكومية من طرف الاتحاد الأوربي أو من طرف جمعيات دولية يجب أن يوجه إلى ما يخدم الأهداف البيئية بشكل منظم، علاوة على ذلك فإن الدولة يجب عليها أن تتحمل مسؤولية أكبر لمواجهة كل هذه التحديات بتوسيع مجال التحسيس والتوعية لإشاعة ثقافة بيئية عبر الاعلام أو النظام التعليمي أو الأوراش التطوعية لتحيي في المواطن روح المواطنة التي خبت فيه بفعل الاكراهات المتعددة والمتنوعة، إضافة إلى ضرورة تقوية الترسانة القانونية وتحيينها بما يدعم نظاما فعالا لحماية البيئة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن قطاعات التعمير وإعداد التراب الوطني والاسكان والبيئة من أهم قطاعات الدولة لأنها تمس الحياة المباشرة للمواطنين، وإن الاختلالات الخطيرة التي عانت منها خلال المراحل السابقة والتراكمات التي وجدت نفسها أمامها يجعل مهمتها صعبة، إلا أن أمل الشعب المغربي كبير وثقته في مصداقية هذه التجربة قوية، مما سيجعل إرادة الاصلاح تنتصر معتمدة على شفافية التسيير وترشيد النفقات وتحسين التدبير، وكذلك بمصارحة الشعب المغربي وإشراكه للخروج بالتجربة إلى شاطئ النجاة في هذا الميدان وكل الميادين الأخرى الحيوية.

وإننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نثمن إرادة الحكومة كلها والمسؤولين في التعمير وإعداد التراب الوطني والاسكان والبيئة، لأنها إرادة منطلقة من رؤى سياسية عميقة قادرة على تحقيق المطلوب رغم محدودية الامكانيات المادية، إذا ما قورنت بما طال القطاع من ترد وتدهور، وندعوا كل المواطنين والفاعلين الاقتصاديين إلى المشاركة الفعلية كل حسب موقعه في مسيرة الاصلاح في هذا الميدان وكل الميادين، هذه المسيرة التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله، باختياره للسيد عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا، ولا يمكن لفراسة جلالة الملك أن تخطئ، فعلى الشعب المغربي أن يتفائل بغد أفضل بعيدا عن الاشاعات المغرضة التي تحاول أن تشكك في نجاح تجربة التناوب، والتي تقول بأنه لا يمكن أن يتحقق أي شيء، أو لم يتحقق أي شيء، فهل يعقل منطقيا أن يصلح في أربعة أشهر ما أفسدته أربعون سنة؟ سؤال طويل عريض أترك جوابه لكل المواطنين المغاربة الغيورين والطموحين إلى الاصلاح، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم محمد اخديش.

* المستشار السيد محمد اخديش :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني إخواتي أعضاء مجلس المستشارين،

يسعدني ويشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم الفريق الاشتراكي في مجلس المستشارين، حول الميزانيات الفرعية لوزارة التجهيز ووزارة النقل والملاحة التجارية ووزارة البريد والتقنيات الاعلامية، وهي قطاعات ذات أهمية استراتيجية في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي المأمول وترتبط فيما بينها ارتباطا عضويا وهكذا ستتضمن مداخلتي ثلاثة أجزاء يخصص كل جزء منها لأحد القطاعات الثلاث.

في مناقشة مشروع ميزانية التجهيز، ننطلق في مناقشتنا لميزانية قطاع التجهيز من تقديرنا للروح الايجابية التي عبر عنها السيد الوزير، ورغبته الأكيدة في فتح نقاش صريح وعميق انسجاما مع فلسفة التصريح الحكومي، واستراتيجية حكومة التناوب التي آلت على نفسها

خلق علاقات جديدة بين السلطة الحكومية والمؤسسات التشريعية تتصف بالصدق والشفافية خدمة لدينامية التغيير التي يعرفها وطننا، كما ننطلق في مداخلتنا هذه من الأهمية الاستراتيجية للقطاع، على اعتبار أن البنيات التحتية قائدة ضرورية لأية انطلاقة تنموية حقيقية.

إن ضعف البنيات التحتية كان وما يزال من العوامل المادية العميقة التي هي من وراء تهميش جهات بكاملها، حيث تعم الأمية وتنعدم الاستثمارات، وتهدر كثير من الثروات المعدنية والطبيعية، وتهمش الطاقات البشرية.

السيد الرئيس،

إخواني أعضاء مجلس المستشارين،

إن قراءة تركيبية لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز، قد تسمح بإبراز العناصر الأساسية التالية :

يتكون المشروع المقدم كما هو واضح من شقين، شق أول يستعرض منجزات القطاع سنة 97-98، وشق ثاني يقدم برنامج المزمع إنجازه خلال هذه السنة 98-99، هذا البناء المنهجي لعرض السيد الوزير قد يتيح لنا القيام بمقارنات أولية بين ما تحقق في السنة الماضية، وما هو منتظر تحققيه هذه السنة، وبالتالي من رصد اتجاه التطور المفترض تحقيقه في ظل حكومة التناوب والتغيير التي عبرنا في الفريق الاشتراكي عن دعمنا لها ومساندة أوراشها، وهكذا تفرز من خلال مقارنة السريعة عدة ملاحظات، الملاحظة الأولى التطور الملحوظ في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الحيوي، بحيث أنها انتقلت من 4470 مليون درهم إلى 7520 مليون درهم، إنه معطى إيجابي مع تأكيدنا على ضرورة العمل مستقبلا على رفع هذه الاعتمادات لما تعاني منه بلادنا من خصاص في بنيات الأساسية من جراء السياسات السابقة خاصة في العالم القروي.

الملاحظة الثانية : إن جل المشاريع المبرمجة خلال هذه السنة في امتداد المشاريع والأوراش السابقة سواء تعلق الأمر بالميدان الطرقي أو قطاع المياه تزويد العالم القروي بالماء الشروب، أو الموانئ والأرصاد الجوية.

وبهذا الصدد نسجل المجهود المبذول في المجال الطرقي لا سيما في العالم القروي والطرق السيارة، إننا نعتبر أن فتح مسالك إضافية في العالم القروي مطلب شعبي وضرورة اقتصادية للحد من معاناة مواطنين في البادية، كما نرى أن امتداد الطريق السيار نحو مراكش ثم أكادير جنوبا، أصبح ضرورة اقتصادية لربط الشمال بالجنوب.

الملاحظة الثالثة نعتقد أن القطاع بالنظر لدوره الاستراتيجي بحاجة إلى مجهودات إضافية، والبحث عن مصادر تمويلية أخرى بمشاركة مع الجماعات المحلية، والجمعيات التنموية التي أضحت في كثير من الجهات فاعلا أساسيا في هذا المجال، ولنا في الجمعيات التنموية المحلية إقليم اشتوكة آيت باها تجربة رائدة يمكن السير على نهجها.

إن حاجات بلادنا في مجال الطرق بمختلف درجاتها، وفي مجال الماء الصالح للشرب كبيرة، ولا يمكن للدولة وحدها أن تتجاوز هذا الخصاص في المدى المتوسط بالنظر للاكراهات المالية إلا بتعاون مع مختلف الفاعلين.

ثانيا في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل والملاحة التجارية، نسجل في البداية شمولية العرض الذي تقدم به السيد الوزير ودقة المعطيات التي تضمنها سواء تعلق الأمر بمنجزات الوزارة خلال السنة الماضية أو المشاريع التي تنوي الوزارة تحقيقها خلال هذه السنة، وذلك في إطار خطة وطنية شمولية هدفها الأساسي وضع نظام نقلي متكامل ومتجانس قادر على تأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة المنافسة الخارجية، في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق 2010.

إننا في الفريق الاشتراكي نثمن هذا الهدف وسنسهم من موقعنا كمستشارين يمثلون القطاعات المهنية والهيآت المهنية والهيآت النقابية والهيآت المنتخبة على المستوى الجهوي في دعم هذه الاستراتيجية وتكريسها، وفي هذا الاطار نسجل الزيادة التي عرفتها الميزانية الفرعية لوزارة النقل بنسبة 9,5%، ونتمنى أن يكون انخفاض الاعتمادات الخاصة بالمعدات مرتبطة بترشيد النفقات.

إن قطاع النقل على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لأي خطة تنموية بالنظر لدوره الحيوي اقتصاديا واجتماعيا، وقد أبانت تجارب دولية قريبا منا أن تنمية القطاع النقل بكل فروعه قد أسهم بفعالية في انطلاق دينامية اقتصادية كبيرة في تلك البلدان، ولذلك لا يمكن لأي إنسان مسؤول إلا أن يسجل إيجابية الاجراءات التصحيحية، والنظرة الشمولية الواردة في عرض السيد الوزيرلكثير من القضايا المرتبطة بإعادة تنظيم القطاع، سواء تعلق الأمر بضم قطاع الملاحة التجارية إلى الوزارة وبتحرير القطاع وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أهم في تطوير النقل الطرقي والجوي والملاحة البحرية، على أساس احترام دفتر التحملات، وفي إطار من الوضوح والشفافية وبالاجراءات التنظيمية والفنية المزمع تنفيذها لمواجهة معضلة الحوادث الطرقية

التي تعصف بمئات الضحايا سنويا، والتي نعتبرها كارثة وطنية لا يمكن مواجهتها بتطوير الجانب التقني وحده، بل لابد من ردع كل التلاعبات وأشكال استهتار بالمسؤولية لدى بعض السائقين على مراقبة الحركة الطرقية، وصلاحية الآليات.

ثالثا في مناقشة عرض كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الاعلامية.

في البداية لابد أن ننوه بالعرض الذي قدمه السيد كاتب الدولة لما امتاز به من دقة في المعطيات، وموضوعيته في التقييم ولعل من شأن ذلك أن يؤسس نقاشا وحوار موضوعي داخل اللجنة، وبالتأكيد أن قطاع البريد والتقنيات الاعلامية أضحى اليوم رأس حربة في السباق نحو امتلاك المعرفة وامتلاك المعلومات والخبر، وتحقيق الاتصال والتواصل بين الناس والمؤسسات، وفي المعاملات التجارية وغيرها، إنه قطاع استراتيجي في عملية التنمية والرفع من مستوى الخدمات جميعها، ولذلك فإننا ننوه بالتوجهات الايجابية، المتضمنة في عهد السيد كاتب الدولة لا سيما فيما يتعلق بتوسيع شبكات الهاتف، وتطوير المعلوميات والمؤسسات البريدية وتحديث أساليب وتقنيات الأعمال والانخراط في المؤسسات الاتصال الدولية، كما ننوه بالتوجه العقلاني والعلمي المعتمد في القيام بدراسات علمية تكون أساسا لإعادة تنظيم وهيكلة القطاع، ومع ذلك فإننا نعتقد أن القطاع بحاجة إلى جهد مستمر ومضاعف حتى يتمكن من مسايرة التطورات المتلاحقة والمذهلة التي تشهدها تقنيات الاتصال على المستوى العالمي، وعلى السلطة الحكومية المختصة أن تضع مخطط مستقبليا طويل المدى يقوم على تعبئة جميع الطاقات البشرية التقنية والعلمية وعلى تطوير البحث العلمي في هذا المجال كما على هذه السلطات نهج سياسة شفافة بخصوص المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها، فعلى حكومة التغيير أن تكرس وتدعم دور الدولة في توجيه القطاع لخدمة دينامية التغيير، لذلك نعتبر أن تطوير الخدمات البريدية والاتصالية والمعلومية بالعالم القروي، يجب أن يكون من بين أولويات الوزارة وفي إطار الاهتمام بالبعد الاجتماعي نوصي بضرورة تحسين شروط العمل والرفع من أجور المستخدمين وإحداث تعويضات عن المردودية وتخليق مجال الخدمات الاجتماعية، ودمقرطة المؤسسات الاجتماعية، ومهما تكن ملاحظتانا وتقييماتنا في الفريق الاشتراكي لبرامج وتصورات الوزارات المعنية فإننا لا يسعنا إلا أن ندعم حكومة التغيير التي يقودها الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي، ونزكي توجهاتها العامة مع وعينا الكامل بأن برامجها الراهنة ذات طبيعة انتقالية تمهد لمخططات أرقى وأوسع بعد إعادة هيكلة كثير من الجوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والتأسيسية لإقلاع اقتصادي حقيقي يستمد إلى اختيارات سياسية في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. الآن الكلمة للفريق التجديد والتقدم الديمقراطي، المستشار المحترم العربي خربوش.

* المستشار السيد العربي خربوش :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق التجديد والتقدم الديمقراطي في إطار المناقشة العامة المتعلقة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع التجهيز وإعداد التراب الوطني والاسكان والتعمير.

بالنسبة للتجهيز : إن الملاحظة الأساسية تتعلق بالتخفيض الذي خضعت له الاعتمادات المخصصة بوزارتكم والذي نتمنى أن يكون ظرفيا، وألا يؤثر على البرامج التجهيزية الكبرى التي تشرف عليها الوزارة خاصة تلك التي تهم العالم القروي كبرنامج 10000 كلم من الطرق والبرنامج الوطني للتزويد العالم القروي بالماء الشروب "Pager"، وهذا ما يجعلنا نعتقد جازمين بأنه في الخمس السنوات المقبلة، وإذا لم يتم الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة سوف نستمر فقط في إنجاز المشاريع التي وضعت في العهد السابق، وبالتالي لابد من السهر في السنوات المقبلة على الزيادة في هذه الاعتمادات مهما كلف ذلك من ثمن خاصة إذا استحضرنا الدور الاقتصادي والتنموي للتجهيزات التحتية.

في انتظار ذلك وفي ظل الأوضاع الصعبة والاكراهات التي تواجه اقتصادنا لابد من تقديم الملاحظات التي خلصنا إليها من خلال تفحص الميزانية وكذا الوثائق المرفقة :

أولا : من خلال الاحصاءات المقدمة والتي تهم مجال الطرق لاحظنا أن الأولوية تعطى للطرق الاقليمية، نحن لا نمانع في ذلك لكن حسبنا أن نشير إذ أن الخصاص حاصل بشكل بين في الطرق الجماعية، وكما يعلم الجميع فالجماعات القروية لم تعد قادرة بالنظر إلى امكانياتها المحدودة على فتح الطرق جماعية جديدة، لدى لا مناص من إعادة العمل بخيار الشراكة الذي أبان وبشكل خاص في الجنوب على نجاعته وقدرته على فك العزلة عن البادية.

ثانيا : إن الوزارة تعتمد على الصفقات كوسيلة في تنفيذ برامجها في حين أن تقنية الشراكة أبانت عن مردوديتها.

ثالثا : ضرورة تحمل وزارة التجهيز لمسؤولياتها في مساعدة الجماعات المحلية على الأقل في فتح المسالك الطرقية.

أما بالنسبة للسدود فلا يمكن إلا أن نفتخر بما حققته بلادنا في هذا المجال بفعل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والتي مكنتنا من التوفر على احتياط مهم من المخزون المائي، لكن رغم ذلك لاحظنا أن إنشاء بعض السدود الكبرى لا ترافقه خطة شمولية لتعويض السكان المتضررين وهذا ما حصل لسد الوحدة الشيء الذي تسبب في هجرة الآلاف من السكان القرويين، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لذلك بعدما تضرروا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وفيما يتعلق ببرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، فلحد الساعة ليس هناك انجازات كبرى ملموسة، ويكاد يتأكد المنتخبين وكذلك الرأي العام أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عاجز عن التدخل نظرا لإلغاء أمدادات التجهيز 380 مليون الدرهم، وكذا تجميد أسعار بيع الماء، وأخيرا توقيف العمل بضريبة التضامن وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصير البرنامج ككل.

وبخصوص الموانئ وإن كنا نسجل ايجابيات الاجراءات الواردة في خطابكم أمام اللجنة والقاضية بإصلاح وتوسيع بعضها، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام ببعض الموانئ الصغرى والمتوسطة لتلعب دورها الاقتصادي كاملا للتنمية المحلية والجهوية.

السيدي الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

إذا كانت رغبتنا جميعا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوثيرة سريعة فإن الطريق يمر عبر تمكين بلادنا من تجهيزات تحتية كبرى، وخاصة بالعالم القروي الذي ظل مهمشا لعقود طويلة، وهذا ما نتمنى أن تباشروه في السنوات المقبلة.

وما دامت ميزانيتكم السيد الوزير انتقالية وحضت على الأساسي، سنصوت لفائدتها آملين أن تأخذوا بأفكارنا واقتراحاتنا.

أما فيما يخص إعداد التراب الوطني لا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا لبرنامج العمل الذي تقدم به السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني في عرضه أمام اللجنة، ولعل أول ما يشد بانتباه في هذا الصدد اعتماده على مقاربة تشاورية تستند إلى الحوار في موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل البلاد.

إننا نعلن عن تزكيتنا الصريحة لهذا النهج، الذي نعتبره أمثل وسيلة لفتح حوار وطني يشارك فيه كل المعنيين في أفق بلورة ميثاق وطني لإعداد التراب الوطني يراعي التنوع الخصب للمجال الترابي ببلادنا، ويضمن التوازنات الضرورية بين مختلف مناطق المملكة، كما نؤكد على المحاور التالية :

إحياء وتنشيط اللجنة الوزارية لإعداد التراب الوطني وتفعيل أدائها.

إعادة الهيكلة الادارية مركزيا لتستجيب أكثر من متطلبات مغرب اليوم، مغرب التغيير والتجديد، وكذلك إعادة النظر في الهيكلة الجهوية.

مراجعة مناهج وضع أدوات التخطيط الترابي، وإعادة النظر في المضامين وفي علاقات بعضها البعض، توخيا للترشيد والاقتصادي في الوقت والموارد، واستجابة للتحولات الكبرى التي شهدها المجال المغربي وللتطورات الطارئة عليه.

التفكير في أنظمة تعاقدية جديدة بين الادارة المركزية والجهات في مجال إعداد المخططات الجهوية لإعداد التراب وفق ما سيحدده المخطط الوطني من توجيهات في هذا الصدد.

الانفتاح على الآخر وبناء علاقات التعاون خاصة مع البلدان التي راكمت تجارب متقدمة في مجال تهيئة وإعداد التراب.

إن كل هذه الاشارات التي أتينا على ذكرها الآن تدفعنا إلى التعبير عن كامل ارتياحنا ودعمنا للتوجه الوزارة على هذا المستوى.

بالنسبة للتعمير والهندسة المعمارية، لقد أبانت التجربة أن وثائق التعمير تعرف مشاكل عديدة ومتنوعة، فعلى مستوى إعداد الوثائق هناك التعقيد البالغ في مسطرة الاعداد، والتي تتسم إضافة إلى ذلك باختلافها بين الجماعات الحضرية والجماعات القروية، وهو ما يزيد من تعقيد الوضع ففي الوقت الذي تخضع فيه مسطرة إعداد الوثائق للجماعات الحضرية بظهير 92، فإننا نجد الجماعات القروية تظل محكومة بظهير 25 يونيو 1967 المتجاوز.

على مستوى الكلفة، إن التكلفة الباهضة التي يتطلبها إعداد وثائق التعمير من صور جوية أتعاب المهندسين المعماريين إلى آخره... تطرح مشاكل حقيقية بالنسبة للجماعات الحضرية، فبالأحرى بالنسبة للجماعات القروية التي تجد نفسها عاجزة تماما على القيام بذلك.

على مستوى الوكالات الحضرية، إن أهم الاشكالات المرتبطة بالوكالات الحضرية، والتي يجب حلها دون التأخير تتمثل في ضرورة إخضاعها لوصاية الوزارة الواحدة هي طبعا وزارة الاسكان والتعمير، مع تجنب التنازع في الاختصاص فيما بين الوكالات والجماعات المحلية.

أما فيما يخص الاسكان نتفق مع السيد الوزير في تقديره لحجم التحدي وهو ينطلق من حصيلة جد سلبية متمثلة الأرقام المرعبة التي تهم الخصاص في مجال الاسكان، ونكتفي هنا بتقديم رقم 700 ألف في المجال الحضري، و1.200.000 في المجموع، وهو الخصاص الذي يفرض على حكومة التفيير تجاوزه، كما أننا واعون بالظواهر المرضية التي تفشت في العهد السابق من مضاربات عقارية وانتشار السكن العشوائي وغير ذلك من المظاهر التي تؤكد على التحدي كبير وكبير جدا.

ولكننا مسلحون بالتفاؤل والأمل في المستقبل، ولعل ما يقوي هذا الأمل، ويعطينا شرعية الحلم بمغرب يجد فيه كل مواطن سكنا لائقا بمغرب ترابه مهيئ وفق أساليب حداثية تراعي الرونق والجمالية والخصوصية المغربية الفنية بتعددها، بمغرب بيئته سليمة ونظيفة، نقول بأن ما يقوي ثقتنا وأمالنا في المستقبل الزيادة في الاعتمادات المخصة لوزارتكم وكونكم سيادة الوزير محاطون بفريق متجانس من الأطر الكفأة والمقتدرة والمتمتعة بروح وطنية عالية، وإليكم ختاما بعض المقترحات والأفكار يمكن أن تشكل عناصر أولية لسياسة سكنية بديلة متكاملة :

أولا توحيد الامكانيات الموجودة لدى الادارة المركزية، بخلق مؤسسة وطنية واحدة تضم مختلف المؤسسات التابعة للوزارة، بما يضمن الفعالية والقوة المالية والبشرية ويسهل عملية التنسيق والبرمجة.

إعادة صياغة دور المندوبيات على المستوى الاقليمي والجهوي، وكذلك الهياكل المحلية بما يناسب السياق الوطني الجديد ويضمن الفعالية.

التحكم في السوق العقارية والحد من المضاربات خاصة عن طريق إعادة النظر في دور مؤسسات التجهيز والبناء الجهوية واستعمال الوسائل القانونية المتوفرة نزع الملكية حق الشفعة، وإخراجها من الورطة التي تعيشها الآن، وخصوصا ما بذمتها اتجاه القرض العقاري والسياحي.

ترشيد التصرف في الاحتياط العقاري، خاصة عن طريق صياغة تصور جديد للتجزئات العمومية.

محاربة بعض المظاهر الزابونية في مجال الهندسة المعمارية، وبالحرص على فرض التنافس الشريف في الحصول على المشاريع وتشجيع الابداع الهندسي.

الاعتناء بشكل خاص بالسكن في العالم القروي، وكذا في المدن الصغيرة والمتوسطة.

الاعتناء بالسكن الاجتماعي المعد للكراء.

الانكباب على إعادة هيكلة السكن الغير المنظم والناقص التجهيز.

إيجاد حلول مستعجلة السكن المتداعي بالسقوط.

توسيع المدارات الحضارية، واعتماد الترخيصات الاستثنائية لحل مشاكل عدد من الجمعيات والواديات التي تمتلك الأراضي الموجودة في مناطق التوسع العمراني والتي قد تساهم بقدر وافر في البحث عن حلول تمويلية للسكن الاجتماعي تناسب القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وعلى الخصوص ذوي الدخل الضعيف.

وختاما نعلن لكم أننا سنصوت لصالح ميزانيتكم وشكرا على ارتيادكم، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الآن الكلمة للمستشار المحترم حسن واهروش.

* المستشار السيد حسن واهروش :

..صيانة الشبكة الحديدية وتقوية منشآتها التابثة كما تابع إنجاز الأشغال المتعلقة بتثنية الخط السككي بين القنيطرة وسيدي قاسم، وإنجاز مشاريع أخرى ترتبط بتحديث المنشآت، وتوفير أقصى ما يمكن من شروط السلامة، ودعم المعدات المتحركة، ونرى أنه بإمكان المكتب الوطني للسكك الحديدية تحقيق نتائج أفضل إذ توفق في رفع مساهمته في سوق نقل المسافرين والبضائع، وبلوغ هذا الهدف يقتضي تحسين الخدمات المقدمة وتطويرها للاستجابة لحاجيات المستعملين، مسافرين كانوا أم رجال الأعمال، ويقتضي ذلك تطوير مستوى التجهيزات والرفع من مستوى النشاط السككي، ومد خطوط جديدة خاصة تاوريرت الناظور ومراكش وأكادير والعيون، وإعادة فتح خط الدار البيضاء الجديدة، وإعطاء الحيوية المطلوبة للجانب التجاري لضمان أفضل.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدة السادة المستشارين،

أما بالنسبة للنقل الجوي، في هذا المجال كما في غيره فإن الاتجاه السائد دوليا يسير نحو المزيد من التحرير، وعلينا أن نستعد منذ الآن لمواجهة هذه الوضعية بما يتطلب ذلك من رفع المستوى التجهيزات المتوفرة في هذا القطاع سواء تعلق الأمر بتجهيزات المطارات أو الطيران، حتى تكون في المستوى العالمي، وفي هذا الميدان وربما أكثر من غيره تلعب المقارنة وبالتالي المنافسة دورا كبيرا، والمنافسة ترتكز على جودة الخدمات المقدمة وعلى الأثمان.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

وفيما يتعلق بالملاحة التجارية، فإن تعزيز الأسطول البحري المغربي وتوسيع شبكته، وتحسين مردودية هذا القطاع، أصبحت الضرورة ملحة وينبغي للتشريعات المنظمة لهذا القطاع أن تساير المستجدات وتواكب المتطلبات، وننتظر أن يتم إخراج مشروع القانون البحري إلى الوجود في أقرب وقت ووضع الضوابط القانوني لإحداث خطوط بحرية منتظمة، وخلق آليات للتشاور والتنسيق مع المهنيين في هذا القطاع.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا تقديمها ولو بعجالة علما بأن قضايا هذا القطاع متشعبة وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والفحص، ونتمنى أن تعمل الوزارة بتنسيق مع المهنيين، وممثلي الأمة والجماعات المحلية على وضع تصور شامل وخطة متكاملة للنهوض بقطاع النقل في بلادنا، حتى يساهم بفعالية في التنمية التي نعمل على تحقيقها، وسنصوت لصالح هذه الميزانية لما لمسناه لدى حكومة التغيير من رغبة في تطوير قطاع النقل، والتغلب على ما يواجهه من مصاعب نتمنى أن تخصص لها ميزانية السنة المقبلة للوسائل الكافية والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن قائمة المتدخلين باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية، السيد المستشار المحترم رحو الهيلع، غائب، المستشار محمد بلامين.

* المستشار السيد محمد بلامين :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية للسنة المالية الحالية، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لأدلي برأينا في قطاع التجهيز والنقل، بعد أن تعرفنا على برامج الوزارة التجهيز لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا للسيد الوزير التجهيز الذي يدل على أن الوزارة تعير الاهتمام لهذا الميدان الحيوي الذي يشكل دعامة سياسية للنهوض بالمستوى الاجتماعي خاصة بالعالم القروي.

إن وضع العالم القروي على سكة التقدم رهين بتوفير البنايات التحتية والمرافق الأساسية التي يشكو من خصاص كبير فيها.

إن مشاكل العزلة التي تتخبط فيها المناطق القروية بنسبة 56% نظرا لقلة المسالك الطرقية والنقص في الماء الصالح للشرب وهو أساس حياة كل كائن حي، أدى إلى جمود اقتصادي واجتماعي بسبب تهرب المستثمرين الذين لا يؤدون للمخاطر بمشاريعهم في هذه المناطق، لانعدام التجهيزات هذا التهرب الذي كان له أثر السلبي على فئات الشباب الذين حرموا بذلك من فرصة العمل فاختاروا الهجرة كسبيل وحيد للبحث عن مصدر العيش ولو باتخاذ طرق غير مشروعة، كالهجرة السرية التي أصبحت هي حديث اليوم.

السيد الرئيس،

إننا نود الاشارة إلى الدور الهام الحيوي لقطاع النقل، فهذا القطاع يساهم بشكل كبير التطور الاقتصادي والنهوض به إلى المستوى المطلوب ونظرا لارتباط بقطاع التجهيز فهو يبقى في حاجة إلى بعض التحسينات وخصوصا تحسين مستوى العيش العاملين فيه وكذا اخراجهم من حيز الامتيازات حتى يتأتى لحاملي الشهادات المزيد من فرص الشغل لإعطاء هذا القطاع دفعة جديدة وقوية، وبنفس المناسبة نريد أن نؤكد على ضرورة تسوية ملف الشاحنات الصغرى التي يعمل أصحابها بوضع غير قانوني، شأنها شأن السيارات الناقلات الأشخاص في العالم القروي.

إن ما يعنيه قطاع النقل من تراكم المشاكل هو بالدرجة الأولى نتيجة غياب سياسة استراتيجية وشمولية في فترة التسيير السابقة والتي بالرغم ممن أنفقت على ما سمي بالمخطط المديري للنقل فإن القطاع بقي حبيسا ارتجاليا ولا تخطيط، وفي ما يخص النقل السككي فإن الحكومة مطالبة بإعادة النظر في أداء المكتب الوطني للسكك الحديدية، ونفس الاشارة تخصص للمكتب الوطني للمطارات وذلك لتفعيل نشاط وتسريع وتيرة بناء مطارات هذا ولا تفوتنا الفرصة لإثارة قضية حوادث السير التي تحصد الآلاف من الضحايا سنويا، وذلك لارتباطها بمجال النقل، وأخيرا ورغم ملاحظتنا بخصوص هاذين القطاعين فإننا سنتعامل ايجابيا مع مشروع ميزانيتها آملين أن تعرف اقتراحاتنا هاته طريقة نحو التنفيذ والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، والآن الكلمة للمستشار المحترم عمر الادريسي.

* المستشار السيد عمر الادريسي :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تدخلي سينصب أمام مناقشة ميزانية الوزارة الأولى، لقد استبشر المواطنين بتعيينكم على رأس الوزارة الأولى، باعتبار أنكم تنتمون إلى الجيل المؤسس للحركة الوطنية وإلى الفصائل التقدمية منها، وحمل لون شعار التغيير الذي رفعته حكومتكم وكان الأمل في أن تجد مشاكل المواطنين والبسطاء منهم بالخصوص الحل على يدكم، لكن التغيير يتأخر والعوائق في طريقه تتعدد ونحن واثقون من حسن نيتكم، ولكننا نطلب منكم السهر بمزيد من الحزم لإزالة العوائق القائمة وتأثير الرواسب المترتبة على الممارسات السابقة التي أضرت بالمواطنين، وبسمعة المغرب، وهذا يقتضي تقوية مؤسسة الوزير الأول لتصبح مؤسسة قادرة على مباشرة مهامها كيفما كانت الظروف أو الأشخاص المسؤولين عنها.

لقد أوكلت مهمة التنسيق إلى الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة للحكومة، وهذا يعني أنكم تريدون أن يكون للوزارة الأولى دور في التنسيق مع باقي الوزارات وتتبع أعمالها، ليكون الوزير الأول مؤسسة تعنى بالشأن العام ومسؤولة عن عمل الحكومة أمام الشعب وممثلي الأمة، وبالتالي أمام رمز الأمة وقائدها جلالة الملك.

لكننا نلاحظ السيد الوزير الأول عددا من الانفلاتات، فلازالت الرشوة والمحسوبية تنخر مجتمعنا، ولا زالت بعض الوزارات بل والكثيرون من الموظفين التابعين لها يتصرفون كما لو أن شيء لم يتغير، إنكم مسؤولون عن تصرفات جميع الموظفين التابعين لحكومتكم، وفي مقدمتهم أولئك الذين تؤهلهم مواقعهم لأن يتحكموا في حرية المواطنين وأرزاقهم.

السيد الوزير،

إن الملفات التي تنتظر حكومتكم متعددة وشائكة، لذلك نطالبكم بهيكلة الوزارة الأولى وطالبنا بتقوية دور الوزير الأول، ليستطيع الانكباب على هذه الملفات التي تهم مصير ومستقبل أمتنا، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية ووضعية جاليتنا المقيمة بالخارج، ووضع التعليم والتكوين والصحة والشغل، وبالخصوص قضية الديمقراطية وحقوق الانسان التي نعتبر أن ما أنجز فيها لحد الآن ليس كافيا لنجعل من المغرب واحة يجد فيها المواطن الاطمئنان على مستقبله وعلى حياته وعلى مصير أبنائه.

السيد الوزير الأول إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي لي شرف الحديث باسمها، أهم مركزية نقابية في المغرب، قامت بدورها في النضال عن حقوق الشغيلة والمأجورين بشكل عام، كما قامت بدورها في الدفاع عن القضايا الوطنية في مختلف المحافل التي تتواجد فيها، ففي مجال الدفاع عن قضايا الشغيلة استطاعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع باقي المركزيات ذات التمثيلية أن تصل إلى توقيع تصريح مشترك لفاتح غشت 96، واذ كانت الحكومة السابقة قد تلكأت في تنفيذ بنوده ومقتضياته فإننا لا نفهم تردد العديد من وزراء حكومتكم في تنفيذ هذه المقتضيات.

إننا نعول على تفهكم السيد الوزير الأول لأوضاع المأجورين عمالا كانوا أو موظفين أو مستخدمين، ونطالبكم بفتح حوار اجتماعي شامل مع النقابات وأرباب العمل لتواجز وضعية الاختناق التي يعيشها الحوار الاجتماعي ببلادنا.

السيد الوزير الأول،

إن تلبية المطالب الشغيلة وإشعاع العدل بين المواطنين والقضاء على مظاهر الفساد والمحسوبية والارتشاء مسؤولية حكومتكم، وتوفير ذلك كفيل بإعادة الطمأنينة إلى النفوس، وبإحياء جدوة الأمل التي بدأت تخبو عند العديد من المواطنين.

إن دورنا جميعا في المرحلة الراهنة هو أن نقوي ارتباط المواطن بوطنه، وأن نؤكد على التمسك بالهوية الوطنية والانسية المغربية في ظرفية تتميز بهجمة شرسة في إطار النظام العالمي الجديد تسعى إلى القضاء على كل ما هو وطني، وإلى طمس كل خصوصيات اجتماعية للشعوب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم علي لطفي.

* المستشار السيد علي لطفي :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

سأكتفي ببعض النقط المطلبية بالنسبة لهذه الوزارة، وزارة المالية والاقتصاد.

أولا توفير الامكانيات المادية المتطورة والموارد البشرية الكفيلة بمحاربة التهريب والتملص الضريبي، وتشجيع وتحفيز أطر وأعوان الوزارة الذي نعتز ونفتخر بكفاءاتهم العالية وقدراتهم في فريقنا الكونفدرالي.

إعادة النظر في إشكالية الترقية الداخلية مع حذف الكوطة، وتمتيع كافة الموظفين بالترقية وبالتعويضات بشكل عادل ومنصف، وتعميم التكوين المستمر على كافة الموظفين دون استثناء.

دمقرطة الشؤون الاجتماعية، وذلك عن طريق مراقبة التسيير المالي واعتماد منطق الشفافية وتعميم الاستفادة من القروض، بالنسبة لجميع موظفي القطاع، والاسراع بعقد الجموع العامة لجميعات المكونة لهذا الفضاء في وقتها المحدد احتراما للشرعية والقانون.

رابعاً الاسراع بإصدار القانون الجديد المنظم لوزارة المالية الذي يعود لسنة 1978 وشكراً لكم والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم عبد القادر أزريع.

* المستشار السيد عبد القادر أزريع :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

رأفة بالاخوان المستشارين وبالسيد الوزير والتدخل ديالنا في الفريق الكونفدرالي بخصوص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان نسلمها للرئاسة لكي يطلع عليها الوزراء المعنيون، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار المحترم عمر اجمايلي.

* المستشار السيد عمر اجمايلي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لي الشرف بالتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة ميزانية وزارة الخوصصة والقطاع العام ووزارة التجهيز، لكن رأفة بإخواني المستشارين والسيد الرئيس وبالسيد الوزير المحترم واحتجاجا على غياب بالخصوص فرق ديال الأغلبية ديال المعارضة ومستشاري الأغلبية، حتى لا يمكن أن أتكلم مع كامل احترامي للإخوان وللسيد الوزير والسيد الرئيس، أن أتكلم مع الكراسي الفارغة، سأضطر لأطالب الرئاسة بتسجيل تدخلي في الوزارتين باسم الفريق الكونفدرالي، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار محمد فلاحي.

* المستشار السيد محمد فلاحي :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الرئيس كنت سأتدخل في ميزانية قطاع النقل سنة 99-98، لكن أولا احتجاجا على الحصة الي تعطاتنا في الوقت ماشي تاع ثلاثة السوايع، وهي في الحقيقة لا تناسب النسبية ديالنا وخاص هذا القضية تراجع، وكذلك احتجاجا على القاعة الفارغة ماشي على القاعة على الناس لي فرغوها، واحتجاجا على عدة أشياء الناس ما تيتحملوش المسؤولية ديالها في هذا البرلمان لهذا رأفة بالإخوان غانقدموا لك السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن الكلمة للمستشار أحمد الزايدي.

* المستشار أحمد الزايدي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في مناقشة ميزانية كتابة الدولة في البريد والتقنيات الاعلامية، من السياق السياسي والقطاعي لميزانية كتابة الدولة في البريد والتقنيات الاعلامية يستدعي مقاربة استثنائية لهذه الميزانية بالنظر أولا إلى الطبيعة الانتقالية لقطاع البريد والاتصالات، وثانيا لما تفرضه الساحة من إعادة لمجمل السياسات الحكومات السابقة في مجال الخوصصة.

أولا تعتبر ميزانية القطاعية الحالية هي الأولى من نوعها بعد التحولات القانونية والهيكلية الأساسية التي دشنها قانون 94-96 المتعلق بالبريد والاتصالات.

ثانيا تعدد المتدخلين في القطاع وغياب رؤيا وممارسة واضحة في مجال العلاقات التي تربط فيما بينهم الأمر الذي أثر ويؤثر سلبا على مصاريف تنفيذ ذلك القانون وعلى سبيل المثال يشير السيد كاتب الدولة في تقديم الميزانية القطاعية إلى إجراء دراسة حول مؤسسة تحرير قطاع الاتصالات، بينما نجد فيه أن نفس الاهتمام يعبر عنه

المدير العام للوكالة الوطنية لتقييم الاتصالات فمن المسؤول على ماذا؟ مثال آخر فرغم تأكيد السيد كاتب الدولة على استمرار إشرافه على السياسة الحكومية في مجال الاتصالات فإن المعطيات المتعلقة بهذا المجال والواردة في تقديم السيد كاتب الدولة جد ضئيلة مما يدل على أن الجهاز الحكومي لا يراقب ما يجري في شركة اتصالات المغرب رغم أنها شركة مساهمة ذات رأس مال عمومي 100%.

ثالثا ففي الوقت الذي حدد فيه كهدف لسياسة إعادة هيكلة القطاع العام الحد من ظاهرة الإقطاعيات العمومية التي لا تخضع لا أي حسيب ولا رقيب.

فإن ما يتأكد اليوم هو أننا أمام ميلاد إقطاعيات خاصة بأموال عمومية من رحم الاقطاعيات السابقة، كما لو أن مصير قطاع الاتصالات محكوم عليه بأن يضل تحت رحمة إقطاع حزبي عشائري أو محمية التقنوقراطية.

رابعا ومما يؤكد التوجه نحو توقيف الاقطاعيات الخاصة في مجال الاتصالات هو إصرار مسيير شركات اتصالات المغرب على خرق القانون وكمثال على ذلك، تجدر الاشارة إلى أن في الوقت الذي يمس فيه القانون 24-96 على أن وضعية العاملين الذين تم تحويلهم من المؤسسات المحدثة يجب أن لا تكون أدنى مما يتمتعون به من حقوق ومكتسبات كما هو مبينة في القانون الأساسي الخاص بالعاملين بالمكتب الوطني للبريد والاتصالات.

نلاحظ حاليا أن شركة الاتصالات المغرب تطبق مقتضيات قانون العقود والالتزامات على أربعة عشر ألف مستخدم علما أن تلك المقتضيات مجحفة ويعد اللجوء إليها خرقا لقانون 96-24، ومع ذلك لا من رادع.

ومما سبق ذكره تتأكد المخاوف التي ما فتئت تعبر عنها النقابة الوطنية للبريد والاتصالات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بخصوص مصير قطاع البريد والاتصالات والعاملين فيه.

وهناك عدة مؤشرات قطاعية وغير قطاعية تحتم إعادة نظرة ليس فقط في الإطار القانوني لما سمي بإصلاح هذا القطاع، بل في فلسفته حتى تعاد الأمور إلى نصابها دفاعا عن المصالح العليا للوطن، ودرءا لمطامع اللوبيات المتكالبة على هذا القطاع في التصريح الحكومي ما يفيد أن المجالات التي تنوي الحكومة الحالية الاستمرار في تنفيذ ما تقرر سابقا، أنها ستقوم بذلك في إطار ما يمكن تسميته بالاستمرار النقدي، ونعتقد أن هذا الاختيار صائب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما عرفه قطاع البريد والاتصالات في ظل الحكومات السابقة.

فالحكومات السابقة تصرفت بشكل انفرادي في تقرير مصير قطاع استراتيجي بجميع أبعاد هذه الكلمة أي الاقتصادي والمالي والاجتماعي والأمني وإعداد التراب الوطني ودمقرطة وسائل الاتصالات.

فالحكومات السابقة مررت قانون 24-96 المتعلق بالبريد والاتصالات المراسم المرتبطة به بسرعة فائقة، دون مراعاة ضرورة الحكمة في مجاله، ومن أخطر المجالات التي تحدد مستقبل الشعوب والأمم في القرن المقبل.

في الحكومات السابقة لم تنفذ الوعود التي قطعتها على نفسها بخصوص ضمان مستقبل العاملين بالقطاع رغم اجتماع كل فرق البرلمان السابق، على ضرورة عدم المساس بحقوق ومكتسبات البريديين بمناسبة أي إصلاح أو تجربة أو خوصصة تخص هذا القطاع، ولا زال البريدي ينتظر ترجمة النوايا الحسنة للحكومة في هذا المجال، وذلك بفتح حوار حقيقي وجدي ومسؤول قصد المعالجة الايجابية والحكيمة لكل القضايا العالقة في هذا القطاع باعتبار أن مطالب البريدين كل لا يتجزأ، فالحكومات السابقة فبركت مجالس إدارية للمؤسسات الثلاثة المحدثة بموجود القانون 24-96، بشكل مقصي للفعاليات العاملة في القطاع ويحرم تلك المجالس من السند العلمي والتقني والاجتماعي والضروري لضمان فعاليتها ومصداقياتها.

فلا غرابة إن ولد في المجالس الادارية الحالية مشلولة، فالحكومات السابقة خلقت ثلاثة مؤسسات بموجب قانون 24-96، دون عناء التفكير في المصير القريب والبعيد للاشكالية العز المالي البنيوي لبريد المغرب التي تهدد مصير 9000 عائلة بريدية والحكومات السابقة أكدت أن الهدف المتوخى من وراء خلق شركات اتصالات المغرب هو تحسين الخدمات لفائدة الزبناء ولكننا نلاحظ ونتابع عبر الاعلام الوطني بداية انتفاضة عدد كبير من المشتركين في الهاتف من جراء الفواتير الثقيلة التي يتوصلون بها كل شهر، والأمر يتجاوز الشكايات الفردية المعزولة إلى امتناع كل المشتركين المندوبية الاقليمية للاتصالات، من أداء ما في ذمتهم فالوضع لم يعد يستحمل تعامل الروتيني مع هذا المشكل، بل يستدعي تدخل كتابة الدولة والوكالة الوطنية للتقنين للبحث والتقصي في هذا المجال، حتى تعود الطمأنينة والثقة.

وفي الأخير لا يمكن الحديث عن إشكاليات هذا القطاع أو تحليله أو خوصصته دون الوقوف على ما ينتظره على ضوء تعدد إفلاس عدد من المؤسسات التي خوصصتها الحكومات السابقة، وتعدد حالات خرق لدفاتر التحملات من طرف مسؤولي وبعض الشركات المخوصصة.

الساحة الوطنية تعيش حاليا على إيقاع الدعوة القضائية التي رفعتها الحكومة الحالية ضد مسيري شركة التصميم، وينتظر أن يشمل هذا الاجراء عدد من المؤسسات بالنظر لما آلت إليه أوضاعهم المالية والاجتماعية.

وهذا الوضع يفرض أكثر من معالجة قضائية، رغم أهميتها بل لابد من محاكمة سياسة في مجال سياسات الخوصصة التي خططت لها ونفذتها الحكومات السابقة.

وقطاع البريد والاتصالات بالنظر لوزنه الاستراتيجي وانعكاساته المتعددة يفرض إعادة النظر بكل شجاعة في فلسفة إعادة هيكلته، في إعادة النظر به حتى لا يعرف نفس مصير المؤسسات المشار إليها أعلاه.

غير أن نجاح أي مقاربة جديدة في هذه المجال تستدعي إشراك كل الفعاليات الحقيقية العاملة والمرتبطة بهذا القطاع في إطار حوار وطني يتوخى للصالح العام ويحول دون تجربة إقطاعية خاصة على حساب المال العام، والمصالح العليا للوطن، ولن يتأتى ذلك إلى بخلق هيأة استشارية وطنية يعهد لها بتتبع مستقبل هذ القطاع، والسلام عليكم السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الآن انتهينا من البرنامج ديالنا اللي كان مقرر ولا يمكننا أن أحدد الساعة، الساعة هي كانظن مبرمجة عندكم كل واحد كل واحد عندو البرمجة ديالوا، ورفعت الجلسة.